تطور التجربة الحزبية في الاردن

1921 - 2007

الدكتور
عبدالحليم مناع أبو العماش العدوان

نشر بدعم من جامعة العلوم الاسلامية العالمية
محكماً تحكيماً علمياً

K Y
C M

K Y
C M

بسم الله الرحمن الرحيم

تطور

التجربة الحزبية في الأردن

1921 ـ 2007

تطور
التجربة الحزبية في الأردن
1921 ـ 2007

الدكتور

عبدالحليم مناع أبو العماش العدوان

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الآداب والعلوم

قسم العلوم السياسية

نشر بدعم من جامعة العلوم الاسلامية العالمية

محكماً تحكيماً علمياً

الطبعة الأولى

2014

محفوظة
جميع الحقوق

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية(2014/3/1459)

عبد الحليم العدوان 324.2565

تطور التجربة الحزبية في الاردن

– عمان: دار الراية للنشر والتوزيع ، 2014

(276)ص.

ر.أ. : 2014/3/1459

ردمك: ISBN 978-9957-579-33-3

الواصفات: //الاحزاب السياسية//الاحوال السياسية//الردن/

* إعدادات دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

دار الراية للنشر والتوزيع

الأردن-عمان
شارع الجمعية العلمية الملكية - المبنى الإستثماري الأول للجامعة الأردنية
هاتف: 5338656 فاكس:96265348656+
ص.ب 2547 الجبيهة-الرمز البريدي 11941عمان-الأردن
Email:dar_alraya@yahoo.com

يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة المؤلف خطياً

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ
وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟
هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا
وَتَسْلِيمًا ﴾ الأحزاب: 21-22

صدق الله العظيم

الإهداء

❖ إلى روح والدي، وزوجتي وأولادي، وإخواني وأخواتي، وأهلي وأصدقائي

❖ إلى كل من أخذت عنه ومن كتبه حرفاً أو كلمة أو جملة.

❖ إلى كل المتطلعين لأمن واستقرار الأردن.

❖ إلى كل من يحارب الفساد والمفسدين والمتآمرين على تراب وشعب الأردن.

❖ إلى كل من يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	15
❖ **الفصل الأول: البيئة السياسية والأحزاب السياسية في عهد الإمارة 1921-1946**	19
▪ **المبحث الأول: تطور نشأة الأحزاب السياسية**	19
المطلب الأول: مراحل تطور الأحزاب الأردنية	19
المطلب الثاني: تصنيف ووظائف الأحزاب الأردنية	21
المطلب الثالث: تشكيل خارطة الأحزاب السياسية	27
▪ **المبحث الثاني: التشريعات الناظمة للحياة الحزبية**	31
المطلب الأول: النصوص الدستورية	31
المطلب الثاني: قانون الأحزاب لعام 1955.	32
المطلب الثالث: الميثاق الوطني 1992.	34
المطلب الرابع: قانون الأحزاب السياسية لعام 1992.	35
▪ **المبحث الثالث: ضوابط العمل الحزبي في قانون الأحزاب**	43
المطلب الأول: الضوابط السياسية	43
المطلب الثاني: الضوابط المالية.	45
المطلب الثالث: الضوابط الأمنية.	46
المطلب الرابع: آراء الأحزاب في قانون الأحزاب	48
▪ **المبحث الرابع: تطور الأحزاب السياسية في عهد الإمارة 1921-1946**	55
▪ حزب الاستقلال.	56
▪ حزب العهد	58
▪ حزب أم القرى	59
▪ حزب أحرار الأردن	59
▪ حزب جمعية الشرق العربي	59
▪ حزب ضباط شرق الأردن.	60

- حزب الشعب الأردني 61
- حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني الأول 63
- الحزب الحر المعتدل 65
- جمعية الشبان المسلمين 66
- حزب الجامعة الأردنية 66
- عصبة الشباب الوطني الأردني المثقف 66
- حزب الاتحاد الأردني. 67
- حملة الفكرة الاستقلالية 67
- جمعية أنصار الحق. 67
- الحزب القومي السوري الاجتماعي 67
- حزب التضامن الأردني 67
- حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب العام (حزب الشعب) 69
- الحزب الوطني الأردني 71
- حزب الإخاء الأردني 72
- جماعة الشباب الأحرار 74
- حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني 74
- حزب الاتحاد العربي 75
- مكتب الوحدة العربية 75
- جماعة الإخوان المسلمين 75

- **المبحث الخامس: المؤتمرات والمواثيق الوطنية** 81

المطلب الأول: اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأول 1928 والميثاق الوطني الأول 81

المطلب الثاني: المؤتمر الوطني الثاني 7 كانون أول 1929 85

المطلب الثالث: المؤتمر الوطني الثالث 25 أيار 1930 87

المطلب الرابع: المؤتمر الوطني الرابع 16/ 3/ 1932 89

90

❖ الفصل الثاني: تطور الأحزاب السياسية في مرحلة الاستقلال 1946 – 1957 95
- المبحث الأول: تطور الأحزاب الوطنية (المحلية) 1946-1952 97
  - الحزب العربي الأردني حزيران 1946 97
  - حزب النهضة العربية 17 أيار 1947 99
  - حزب الشعب الأردني 13 أيار 1947 100
  - حزب الاتحاد الوطني 102
  - جماعة الشباب الأحرار الأردنيين 102
  - الحزب العربي الأردني والجبهة الوطنية 103
- المبحث الثاني: الأحزاب العقائدية والحياة السياسية 1952-1957 105
  - المطلب الأول: الأحزاب الدينية 105
    - جماعة الإخوان المسلمين 105
    - حزب التحرير الإسلامي 111
  - المطلب الثاني:الأحزاب القومية 115
    - حزب البعث العربي الاشتراكي 115
    - حركة القوميين العرب 120
    - الحزب القومي السوري الاجتماعي 123
    - الحزب الوطني الاشتراكي 125
  - المطلب الثالث: الأحزاب اليسارية (الأممية) 129
    - الحزب الشيوعي الأردني 129
    - الجبهة الوطنية 134
  - المطلب الرابع: الأحزاب الوسطية 137
    - حزب الأمة 137
    - الحزب العربي الدستوري 139
- المبحث الثالث: انتخابات المجلس النيابي الخامس 1956 وتشكيل أول حكومة حزبية في الأردن 141
  - المطلب الأول: الخارطة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الخامس 143

▪ الحزب الوطني الاشتراكي 145
▪ حزب البعث العربي الاشتراكي 148
▪ الحزب الشيوعي (الجبهة الوطنية) 151
▪ حركة القوميين العرب 154
▪ الحزب العربي الدستوري 157
▪ الحزب العربي الفلسطيني 159
▪ حزب التحرير 159
▪ جماعة الإخوان المسلمين 160
المطلب الثاني: تشكيل الحكومة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الخامس 1956 165
المطلب الثالث: إقالة الحكومة الحزبية 174
المطلب الرابع: حل الأحزاب ومنع نشاطها 186
المبحث الرابع: الحياة الحزبية في ظل الأحكام العرفية 1957-1989 195
المطلب الأول: منظمة التحرير الفلسطينية واستقطاب الأحزاب 195
المطلب الثاني: محاولات ملء الفراغ الحزبي والسياسي 1971-1989 206

❖ **الفصل الثالث: الأحزاب السياسية في مرحلة الانفراج الديمقراطي 1989-2007** 215
▪ **المبحث الأول: الأحزاب الإسلامية** 219
المطلب الأول: مقدمة لدراسة التيار الإسلامي 219
المطلب الثاني: حزب جبهة العمل الإسلامي 226
المطلب الثالث: الحركة العربية الإسلامية الديموقراطية (دعاء) 229
المطلب الرابع: حزب الوسط الإسلامي 232
▪ **المبحث الثاني: الأحزاب القومية** 235
المطلب الأول: مقدمة لدراسة الأحزاب القومية 235
المطلب الثاني: خارطة الأحزاب القومية 239
▪ **المبحث الثالث: الأحزاب اليسارية** 251
المطلب الأول: مقدمة لدراسة الأحزاب اليسارية 251

المطلب الثاني: خارطة الأحزاب اليسارية 257
▪ المبحث الرابع: الأحزاب الوسطية 267
المطلب الأول: مقدمة لدراسة الأحزاب الوسطية 267
المطلب الثاني: خارطة الأحزاب الوسطية 271
❖ **الفصل الرابع: الكتل والأحزاب في مجالس النواب 1989-2007** 287
▪ **المبحث الأول: الكتل النيابية وافتقارها لايدولوجية برامج ملزمة** 289
▪ **المبحث الثاني: ضعف تأثير الأحزاب في الإنتخابات النيابية 1989 – 2007** 295
المطلب الأول: الأحزاب والتيارات السياسية في انتخابات 1989 295
المطلب الثاني: الأحزاب والتيارات السياسية في انتخابات 1993-1997 298
المطلب الثالث: الأحزاب والتيارات السياسية في انتخابات 1997- 2001 300
المطلب الرابع: الأحزاب والتيارات السياسية في انتخابات 2003-2007 302
▪ **المبحث الثالث: التحديات التي تواجه العمل الحزبي** 311
المطلب الأول: التحديات الموضوعية 311
المطلب الثاني: التحديات الذاتية 313
المطلب الثالث: المقترحات المطروحة 316
الخلاصة 321
المراجع 327

المقدمة

تتناول هذه الدراسة الأحزاب كأحد أهم مؤسسات المجتمع المدني التي لها دور رئيس في الأنظمة السياسية الديمقراطية أو الدكتاتورية على حد سواء.

فالمجتمع الديمقراطي المؤسسي يقوم على أركان متعددة من الديمقراطية، ويشكل الحزب السياسي أبرز دعاماتها وذلك من خلال تأثير الأحزاب في قرارات وتوجهات الأفراد والحكومات، والتي يمكن أن تؤثر في الحياة العامة سلباً أو إيجاباً. لذلك تزايد الاهتمام بدراسة الأحزاب السياسية كأحد مظاهر العمل المنظم في المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي، ولارتباطها المباشر في عمليات التنمية والتحديث والتنشئة السياسية.

فالأحزاب السياسية الأردنية التي ستتناولها هذه الدراسة ظهرت مع بداية تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921 تأسس بعضها خارج الإمارة وقبل تأسيسها مثل حزب الاستقلال، وأخرى أردنية أهمها حزب الشعب، ومعظمها لا تملك الخبرة أو التجربة في العمل الحزبي، ويغلب عليها الطابع الشخصي لارتباطها بشخص مؤسسها، تتطابق وتتشابه في برامجها، اتسم بناؤها التنظيمي بالبساطة، واعتمدت عضويتها على النخب العشائرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الذين يعكسون واقع المجتمع السياسي الذي نشأت فيه ولم تعمّر طويلاً. وما يميّزها أنها أحزاب أردنية خالصة بأشخاصها وحدودها والقضايا والهموم والمشاكل التي تدافع عنها ولا تبتعد عن النظام السياسي الذي نشأت فيه.

وقد تمثل الفكر السياسي في هذه المرحلة بالقرارات التي صدرت عن المؤتمرات والمواثيق الوطنية التي عقدت في البلاد في الفترة من عام 1928 حتى عام 1933، أقرت وأسست لمراحل لاحقة. وبالرغم من أن أحزاب هذه المرحلة تفتقر لوجود عقائد سياسية وتجربة عملية، إلا أنها عبرت عن مواقف مبدئية إزاء القضايا الوطنية والقومية الأساسية التي تعاملت معها، ومعارضة واسعة للوجود الأجنبي وخاصة

الانتداب البريطاني حيث استمر نشاطها حتى الاستقلال بعد صدور دستور عام 1952 الذي أعطى للأردنيين حق تأليف الأحزاب السياسية، وصدور قانون الأحزاب السياسية لعام 1955 الذي حدد عمل ونشاط الأحزاب السياسية في هذه المرحلة، مرحلة الاستقلال حتى عام 1957، فظهرت الأحزاب العقائدية بعد وحدة الضفتين الغربية والشرقية وتأثر الحركة الوطنية الأردنية بالأفكار السياسية والقومية التي اتسمت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، أسست لأهم مرحلة سياسية في تاريخ الأردن السياسي من حيث العمل الحزبي والبرلماني والحكومي. أسهمت هذه التجربة بحل الأحزاب والحكومة البرلمانية وفرض الأحكام العرفية بعد أن تعارضت الإرادة السياسية للنظام الحاكم مع أعضاء الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية.

شهدت المرحلة من عام 1957 حتى عام 1989 تراجعاً في الحياة الحزبية والعمل السياسي الحزبي بسبب الظروف الداخلية والإقليمية ومنع النشاط الحزبي، ولجوء الأحزاب للعمل السري، واستقطابها من قبل منظمة التحرير الفلسطينية حتى عام 1970، وضمن النقابات المهنية حتى عام 1989، تحت نظر وتغاضٍ من النظام السياسي الأردني لفترة زادت عن ثلاثين عاماً تغيرت بعدها ملامح العمل السياسي والحزبي في الأردن.

في عام 1989 شهدت الحياة السياسية والحزبية في الأردن مرحلة من الانفراج الديمقراطي بتأثير عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والخارجية تميزت بانتخاب أول مجلس نيابي، المجلس الحادي عشر بمشاركة فاعلة من الأحزاب السياسية بكافة أطيافها وقياداتها رغم عدم السماح بنشاطها، وصدور قانون الأحزاب السياسية لعام 1992 الذي أعطى الأحزاب شرعية العمل السياسي العلني، تأسس خلال هذه المرحلة حتى عام 2007 عدد من الأحزاب الدينية والقومية واليسارية والليبرالية، عملت على محاولة تغيير الصورة السلبية عن العمل الحزبي، ومحاولات المساهمة في تطوير العمل السياسي والديمقراطي في الأردن رغم ما تواجهه من مشاكل

ومحاولات تهميش من قبل الحكومات المتعاقبة.

مما تقدم نجد أن تطور التجربة الحزبية الأردنية مر في عدة مراحل، كل مرحلة لها خصوصيتها، وتختلف عن الأخرى باختلاف العوامل المحلية والإقليمية والدولية. رسخت تجربة الخمسينات أهم مرحلة حزبية في تاريخ المملكة، ولا زالت الأحزاب في هذه المرحلة تحاول إعادة التجربة السابقة رغم المعوقات الموضوعية والذاتية.

لذلك فإن دراسة التطور الحزبي، ومشاركته في التحوّل السياسي والديمقراطي في الأردن يبدو أمراً ملحاً، رغم التعقيد الذي يعترض الباحث بسبب الكثير من التداخلات، والظروف، والتغييب، والمشاكل التي مر بها العمل الحزبي، والعوامل التي تؤثر في عملية تطويرها. محاولين في هذه الدراسة بحث مراحل التطور الحزبي منذ إنشاء الإمارة عام 1921 حتى عام 2007 دون الإسهاب في كثير من الأحداث التاريخية والسياسية، وإبراز الخارطة الحزبية خلال مرحلة الدراسة بشكل موجز، رغم التغييرات التي تحدث على خارطة الأحزاب السياسية في مرحلة ما بعد الانفراج الديمقراطي عام 1989.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول
البيئة السياسية والأحزاب السياسية في عهد الأمارة
1946ـ1921

المبحث الأول
نشأة الأحزاب السياسية[1]

التعددية الحزبية مسألة حيوية لأي مجتمع يحاول التطور في ظل نظام ديموقراطي تعددي. وحتى تتطور التعددية الحزبية لا بد أن تصبح إحدى القيم الأساسية في الحياة السياسية الذي لا يكتمل إلا بالحزبية.

والحزب السياسي يمثل الفئة الأكثر تطوراً ووعياً وتنظيمياً وقدرة في الفئات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، والتي تستطيع المطالبة والدفاع عن المصالح الحيوية وتحقيقها للفئات الاجتماعية الممثلة لها. أي أن برنامج الحزب السياسي يجب أن يعكس مصالح الشعب ويكون معبراً عنها ويعكس في نظامه الداخلي تنظيم وتعبئة القوى باتجاه تحقيق المصالح الشعبية والفئات الممثل لها وعلاقته بها. وبهذا فإن البرنامج السياسي والنظام الداخلي مكملات لبعضها وينتفي أحدهما بدون الآخر. وسنحاول في الفقرات التالية دراسة مراحل تطور وتصنيف وظائف وتشكيل خارطة الأحزاب السياسية الأردنية.

المطلب الأول: مراحل تطور الأحزاب الأردنية:

عرف النظام السياسي الأردني الأحزاب منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921. بل هناك أحزاب سبقت نشاط الإمارة في العهد الفيصلي وما قبله. انتقل

---

[1] عبدالحليم مناع العدوان، التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، ج2 دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص337-415

أهمها للعمل في إمارة شرق الأردن بعد زوال حكم الملك فيصل في سورية، وساهم في تأسيس النظام السياسي الأردني مع الأمير عبدالله وأهم هذه الأحزاب حزب الاستقلال.

وبالرغم من عدم وجود تشريعات للتعددية الحزبية في ظل غياب الديموقراطية في معظم مراحل الحياة السياسية الأردنية، إلا أن الأحزاب السياسية رسمت وجودها على الساحة الأردنية بشكل علني تارة وبشكل سري تارة أخرى، متأثرة بالتطورات والأحداث السياسية التي مرت بها الأردن والمنطقة الإقليمية المحيطة بها والتأثيرات الخارجية [1]. وفي ظل تطور الأحزاب السياسية في الأردن فإننا نرى أنها مرت في ثلاث مراحل رئيسة [2]:

- **المرحلة الأولى:** بدأت منذ تأسيس الإمارة عام 1921 حتى عام 1946 نشأت في ظل دستور الإمارة النظام الأساسي لعام 1928 ويتم ترخيصها كونها جمعية حسب قانون الجمعيات العثماني.
- **المرحلة الثانية:** بدأت منذ الاستقلال عام 1946 حتى عام 1989 في ظل المملكة

---

(1) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية 1992 – 1994، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان 1998، ص25. سليم الزعبي، الأحزاب السياسية والبرلمان، التجربة الأردنية (في) المرشد إلى الحزب السياسي، مرجع سابق، ص91 – 92.

(2) يقسم هاني الحوراني المراحل التي مرت بها الأحزاب الأردنية إلى خمس مراحل: المرحلة الأولى 1920 لغاية 1945، المرحلة الثانية 1945 – 1950، والمرحلة الثالثة 1950 – 1967، والمرحلة الرابعة 1967 – 1989، والمرحلة الخامسة 1999 – 1994؛ هاني الحوراني وآخرون، المرشد إلى الحزب السياسي، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1995، ص92 – 93. أما مروان العبداللات فيقسمها إلى ثلاث مراحل (أجيال) الأول المخضرم، الثاني الأحزاب والمنظمات التي تشكلت في أوائل السبعينات، والجيل الثالث الأحزاب التي تشكلت في الثمانينات وبداية التحول للانفتاح السياسي؛ مروان العبداللات، خريطة الأحزاب السياسية الأردنية، دار العبرة، عمان، 1992، ص2 – 21. أما نظام عساف فقد قسمها إلى ثلاث مراحل: الأول 1919 – 1957، الثانية 1957 – 1989، والثالثة 1989 – 1994.

الأردنية الهاشمية ودستور عام 1947 ودستور عام 1952 الذي نص على حق الأردنيين في تشكيل الأحزاب والجمعيات وإطلاق الحريات العامة، والتحول للديموقراطية والتعددية السياسية في ظل تناوب ثلاثة ملوك على الحكم، حيث شهدت مرحلة حكم الملك حسين أول تعددية سياسية في تاريخ الأردن السياسي في ظل أحزاب عقائدية كانت سبباً في سرعة انهيار العمل الحزبي لأكثر من ثلاثين عاماً عملت خلالها الأحزاب في ظل منظمة التحرير الفلسطينية والنقابات المهنية.

- **المرحلة الثالثة:** بدأت عام 1989 حتى عام 2007 مرحلة التحول نحو الديموقراطية والتعددية السياسية، وصدور قانون الأحزاب السياسية عام 1992، وقيام التعددية الحزبية بشكل علني بعد أكثر من ثلاثين عاماً من العمل السري.

المطلب الثاني: تصنيف ووظائف الأحزاب الأردنية:

قبل التطرق لتصنيف وظائف الأحزاب الأردنية، لا بد من تعريف الأحزاب بشكل عام والأردنية بشكل خاص. فقد تعددت تعريفات الأحزاب السياسية، ويعود الاختلاف في التعريفات إلى تعدد واختلاف الأيديولوجيات، ونظرة هذه الاتجاهات إلى وظيفة الأحزاب ومهامها، والزاوية التي ينظر منها إلى هذه الأحزاب. كما جاء اختلاف التعريفات ليعبر عن تبني عدة حضارات للأحزاب عكست الفكر والواقع الاجتماعي الذي عاشت فيه [1]. فهناك من يركز في تعريف الحزب على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم عليها الحزب مثل الفكر الليبرالي. فيعرفه أدمون بيرك بقوله: 'الحزب اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح القومي وفقاً لمبادئ محددة متفق عليها جميعاً' [2].

وهناك من يركز في تعريف الحزب على الجانب الطبقي والتركيز على التكوين

(1) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، عمان، 1992، ص72 – 74.

(2) نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983، ص20.

الاجتماعي والارتباط الاقتصادي بين أعضائه، مثل الفكر الاشتراكي الماركسي. ويعرفه الفكر الماركسي بأنه: "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطاً بطبقة معينة ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي"[1].

أما في الفكر العربي فنجد أن الفقهاء يقترب تعريفهم للحزب السياسي من الفكر الليبرالي فيعرفه سليمان الطماوي: "أنه جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديموقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي محدد"[2].

وهناك تعريف آخر يتفق مع التعريف السابق فقد عرف الدكتور نعمان الخطيب الحزب[3]: "بأنه ذلك الجمع من الأفراد المتحدين والذين يعملون بمختلف الوسائل الديموقراطية للفوز بالحكم أو المشاركة بقصد تنفيذ برامج سياسية معينة". ويعرف د. أسامة الغزالي الحزب السياسي: "اتحاد أو تجمع من الأفراد ذوي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر عن جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة، خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها"[4].

أما في الأردن، فإن قانون الأحزاب السياسية الأردنية لعام 1992، لم يبتعد في تعريف الحزب السياسي عن الفكر الليبرالي والعربي، فقد عرف الحزب السياسي[5]،

---

(1) سليم الزعبي، الأحزاب السياسية والبرلمان (التجربة الأردنية) (في) المرشد إلى الحزب السياسي (ورشة عمل) مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1995، ص88.

(2) سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979، ص569.

(3) نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص22.

(4) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص21.

(5) قانون الأحزاب السياسية، رقم 32 لعام 1992.

"بأنه كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة".

نلاحظ من التعاريف السابقة، أنها تختلف عن تعريف الحزب السياسي في قانون الأحزاب الأردنية. فمعظم التعريفات تشير إلى أن الحزب يسعى للوصول للسلطة أي يؤمن بنظرية تداول السلطة باستثناء الفكر الماركسي والشيوعي الذي يعتبر الحزب فئة تمثل الطبقات الكادحة وتسعى إلى تصفية الاستغلال وحين يصل الحزب إلى الحكم يقيم دكتاتورية البروليتاريا ونظاماً لا طبقياً [1]. فلم يتطرق قانون الأحزاب الأردنية إلى مبدأ تداول السلطة أو الوصول للحكم، بل اكتفى بالإشارة إلى المشاركة في الحياة السياسية. لذلك نرى ضرورة أن يتفق تعريف الحزب السياسي في الأردن مع التعريف الذي يركز على الهدف المشترك الذي يسعى إليه الأفراد من خلال الحزب. ونرى أن تعريف الحزب السياسي "مجموعة من الأشخاص ذوي اتجاهات متماثلة تعمل وفق قواعد منظمة ومن خلال برامج محددة، تتنافس مع غيرها للوصول إلى السلطة في ظل نظم سياسية ديموقراطية". هذا التعريف وغيره من التعاريف الخاصة بالأحزاب السياسية تشير وتركز على مقومات رئيسية وأساسية لا بد من توافرها بالحزب السياسي، وهي:

- وجود مجموعة من الأشخاص يشكلون بمجموعهم الحزب ويؤمنون بمبادئه وهو ما يسمى التنظيم، وفي الأردن لا يقل هؤلاء عن خمسمائة شخص حسب آخر قانون.
- وجود هدف لهذه المجموعة التي تشكل الحزب بالوصول إلى المشاركة السياسية، والوصول إلى السلطة لتنفيذ برامج سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.
- وفي سعيها في الوصول إلى السلطة تستخدم الوسائل السلمية وبشكل تنافسي

---

(1) أحمد ذيبان الربيع، السلوك الديموقراطي في ضوء التجربة الأردنية، مرجع سابق، ص85.

يحترم الرأي والرأي الآخر.

لذلك فإن الديموقراطية والتعددية السياسية ترتبط بوجود منافسة سياسية وتعددية حزبية تستطيع إيجاد مجموعة أشخاص وعناصر وأفكار قيادية، ويرتهن نجاحها بالثقة التي تتولد لدى الأحزاب السياسية المتنافسة بإمكانية الوصول للسلطة، أو من حقها تنظيم معارضة مشروعة وبقائها على اتصال مع الرأي العام لصياغة برامجها واختيار مرشحيها. لذلك فإن الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم عملية انتقال السلطة بالطرق المشروعة وعلى رأسها الانتخابات النيابية، وفي حال غياب تداول السلطة بالطرق المشروعة والسلمية فإن ذلك يفتح المجال أمام التفكير بتغيير السلطة بوسائل غير مشروعة، وتلجأ الأحزاب والقوى السياسية للقوة والعنف [1].

أما في الأردن فإن دور الأحزاب السياسية اقتصر على دور المعارضة، ولم يتمكن أي حزب من الوصول إلى السلطة أو تمكينه من الوصول إليها، رغم مشاركة بعض الأحزاب في بعض الحكومات. ووصول بعض الحزبيين إلى قمة هرم السلطة والذي لا يرتبط بانتمائهم الحزبي.

أما تصنيف الأحزاب السياسية والتي تنطبق في معظمها على الأحزاب الأردنية فيمكن تصنيفها [2]:

- **أحزاب عقائدية:** وتنشأ على أساس تحقيق مبادئ الديموقراطية وأهداف بعيدة المدى، أي التي تقوم على وجود عقيدة سياسية للحزب تقدم تفسيراً للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بوضع تصور مستقبلي.
- **أحزاب براجمية:** وهي أحزاب مواقف وبرامج محددة تتغير سياستها من مرحلة لأخرى تمشياً مع الظروف والمتغيرات التي تحدث في المجتمع.
- **أحزاب مصالح:** وهي أحزاب غالباً ما تكون صغيرة تمثل مصالح محددة لمجموعة

---

(1) سليم الزعبي، الأحزاب السياسية والبرلمان، التجربة الأردنية، مرجع سابق، ص89.

(2) أمين مشاقبة، النظام السياسي الأردني، المسيرة الديموقراطية، مرجع سابق، ص257.

من الناس، وقد يكون حزباً انتهازياً يقوم فقط من أجل ممارسة السلطة في أحسن الظروف [1].

- **أحزاب شخصانية:** ويعتمد وجود الحزب على شخصية زعيمه أو مؤسسه وولاء الحزب يكون من خلال الولاء لمؤسسه وقد ينتهي بانتهاء مؤسسه بالوفاة أو بخلافه.

ومهما يكن تصنيف الحزب فإن له وظائف معينة يقوم بها ويوفرها ونذكر منها [2] :

- **الرقابة:** تساهم الأحزاب باعتبارها أجهزة رقابة. الرقابة على ممارسات السلطة وتحديد المسؤوليات الحكومية، ونقد الأعمال التي قامت بها الحكومات.
- **التجنيد السياسي:** تساهم الأحزاب في خلق القيادات السياسية وإعدادها على كافة المستويات ومن خلال الحكومات والبرلمان، والوظائف العامة.
- **التنشئة السياسية:** تمارس دوراً هاماً في دعم الثقافه السياسية وغرس القيم والمعايير السياسية، وتوسيع قاعدة الوعي السياسي، وتوجيه المواطن نحو الاهتمام بالمسائل العامة وتوجيه الأشخاص نحو المشاركة في وضع القرارات العامة.
- **تنشيط الرأي العام:** تقوم الأحزاب بدور فعال في خلق الرأي العام بقدر ما تمثله، وتملك المرونة أكثر من غيرها في تهيئة الرأي العام وتوجيهه. ويعتمد ذلك على مدى جماهيرية الحزب، ومدى امتلاكه لوسائل التعبير عن الأفراد والعامة.
- **المعارضة:** وهذا يعني تداول السلطة بشكل سلمي من خلال صناديق الاقتراع وبالتالي تصبح المعارضة مشروعاً حكومياً مستقبلياً ويضع البدائل ويمكن أن

---

(1) أحمد ذيبان الربيع، السلوك الديموقراطي في ضوء التجربة الأردنية، مرجع سابق، ص60.

(2) تيسير الفارس، القبيلة السياسية، جدلية الصراع وتوازن المصالح، الحالة الأردنية، مرجع سابق، ص243؛ هايل ودعان الدعجة وآخرون، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية، (في) التنمية السياسية في الأردن، تحرير محمد القطاطشة، ومصطفى العدوان، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، 2004، ص49 – 52.

يكون البديل القادم في السلطة [1]، مما يحقق عدم الاستبداد.

ولو طبقنا وظائف الأحزاب السياسية على ما هو قائم في الأردن، فإن المشاركة السياسية حالياً لمعظم هذه الأحزاب متواضعة عكس تأثيرها بشكل فاعل في الحياة السياسية في مراحل سابقة أهمها مرحلة الخمسينات التي برزت وظائفها في محاولات التجنيد السياسي، وإفراز القيادات التي مارس بعضها السلطة من قبل الدولة حتى مرحلة 1989 بداية التحول لتراجع الحزبيين في الوصول للسلطة، وتراجعهم عن انتماءاتهم الحزبية خاصة في الانتخابات التشريعية بعد لجوئهم إلى الترشح عن العشيرة أو بصفة شخصية، باعتبارها أكثر قدرة وأثراً على التجنيد السياسي من الأحزاب للمناصب الحكومية القيادية، مثل الخدمات السابقة في المؤسسات الحكومية والعسكرية.

كما أن معظم الأحزاب لا تمارس دوراً مؤثراً في تنشيط الرأي العام لعدم امتلاكها للوسائل الإعلامية الخاصة بها، وما تواجهه من عوائق في مجال تنظيم الاجتماعات والمناقشات العامة.

كما أن دور معظم الأحزاب لا زال دون المستوى المطلوب في مجال الرقابة الشعبية رغم ما تقوم به القيادات الحزبية التي تتشكل في معظمها من النخبة، وقدرة هؤلاء على الاتصال مع التنظيمات الأخرى الداخلية والخارجية. ويبدو ذلك واضحاً من خلال برامجهم الانتخابية وكلماتهم أمام البرلمان.

أما التنشئة السياسية فيبدو أثر الأحزاب العقائدية واضحاً أكثر من الأحزاب الأخرى، فالأحزاب الإسلامية تعرض نمطاً معيناً من الثقافة السياسية، والأحزاب القومية اليسارية لها نمط آخر من الثقافة السياسية.

كما أن عملية انتقال السلطة وتداول السلطة غير موجود في النظام السياسي

---

(1) موسى فودة وبلال التل، من قضايا الديموقراطية والانتخابات في الأردن، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمان، 1992، ص117 – 118.

الأردني حيث لا يوجد أي دور للأحزاب في عملية انتقال السلطة أو تداولها، رغم الإعلان على المستوى الرسمي في الالتزام بالديموقراطية والتعددية وحقوق الإنسان [1] مع الإشارة إلى الاستثناء الوحيد لتداول السلطة في الأردن ما حدث في حكومة الائتلاف الحزبي عام 1957 والتي لم تعمر أكثر من عدة أشهر.

المطلب الثالث: تشكيل خارطة الأحزاب السياسية:

منذ بداية التحول للديموقراطية عام 1989، وإصدار قانون الأحزاب السياسية لعام 1992، بدأت الأحزاب السياسية تظهر في الحياة السياسية الأردنية بشكل علني: فمنها من بقي واستمر، ومنها من اختفى بعد وقت قصير من ترخيصه، ومنها من انضم مع أحزاب أخرى في وحدة سياسية وشكلت حزباً واحداً. ومنها من بدأ فيه التشرذم بعد الوحدة، وبعض الأحزاب وقع داخلها انشقاقات متعددة في أوقات مختلفة. وفي منتصف عام 2004 بلغ عدد الأحزاب المرخصة أربعة وثلاثين حزباً سياسياً مرخصاً بموجب قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992 [2]، حسب (الملحق رقم 6)، والذي يبين أسماء الأحزاب، وتاريخ تأسيسها، وعدد مؤسسيها، وصحفها، وعناوينها، وأسماء أمنائها العامين.

ويمكن تقسيم هذه الأحزاب أيدلوجياً وفكرياً إلى أربعة اتجاهات وتيارات رئيسية كما هو متبع من بعض السياسيين الحزبيين في الأردن [3].

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن حقوق الإنسان في مواثيق الأحزاب الأردنية، انظر: نظام بركات، الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان، دراسة تحليلية لمواثيق الأحزاب، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، 1998.

(2) انظر: الملحق رقم (6).

(3) سليمان صويص، الأحزاب السياسية العربية وحقوق الإنسان مع تركيز خاص على الأحزاب الأردنية، (مؤتمر) مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2004، ص219. وهناك من يقسم الأحزاب السياسية في الأردن إلى نوعين، الأحزاب العقائدية وتضم الإسلامية والقومية واليسارية،=

أ- الاتجاه الإسلامي.

ب- الاتجاه اليساري.

ج- الاتجاه القومي

د- الاتجاه الوسطي، ويسمى (المحافظ أو الوطني)

وقد تشكلت هذه الخارطة من خلال سلسلة من العمليات التالية [1]:

- انتقال الأحزاب اليسارية والقومية التي كانت تزاول نشاطها سرياً إلى مزاولة النشاط علناً بعد عام 1989.
- تحول بعض الفصائل الفلسطينية إلى أحزاب سياسية تزاول نشاطها علناً بعد عام 1989 وهذه الأحزاب الفصائلية تشمل: حزب الشعب الديموقراطي"حشد" الذي يتبع فصيل الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الوحدة الشعبية الديموقراطي الذي يتبع فصيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- محاولة جماعة الإخوان المسلمين خلق حركة سياسية إسلامية باستيعاب شخصيات إسلامية مستقلة ضمن جبهة العمل الإسلامي، لإخراج حزب سياسي يكرس شرعية جبهة العمل الإسلامي وليس تابعاً لجماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر نفسها حركة شاملة الأهداف.
- اتجاه شخصيات سياسية رفيعة من الوسط الحكومي والعسكري سابقاً ونخب اقتصادية وزعامات عشائرية لتشكيل أحزاب سياسية من أجل تجديد وتحديث دورها السياسي وهو ما يسمى الأحزاب الوسطية وأهمها الحزب الوطني الدستوري الذي نشأ باندماج تسعة أحزاب وسطية.

=والأحزاب الوسطية بكافة أشكالها. انظر: أحمد الجريبيع، إشكالية الإصلاح السياسي للأحزاب الأردنية، الرأي 21 تموز 2005؛ نشرة صادرة عن مديرية الأحزاب في وزارة الداخلية.

(1) هاني الحوراني، الخارطة الراهنة للأحزاب السياسية الأردنية (الملف السياسي) جريدة الرأي، 8 أيلول 2004؛ عبدالرؤوف الروابدة، تحديات بناء هيكلية سياسية ديموقراطية في الأردن (في) الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص44 - 45.

- انشقاق مجموعات وأطراف حزبية عن أحزابها الأصلية وتشكيل أحزاب جديدة واندماج بعضها في حزب واحد خاص في وسط التيار اليساري والقومي.
- تشكيل وإنشاء مجموعة من الأحزاب الضعيفة والصغيرة منذ صدور قانون الأحزاب 1992، بسبب تطور العملية السلمية، لاعتقاد البعض أن المرحلة تتطلب إنشاء أحزاب تعمل من أجل السلام، وأحزاب تعمل من أجل حقوق المواطن، أو من أجل البيئة، أو تشكيل أحزاب لملء الفراغ السياسي لدى زعاماتها.

المبحث الثاني
التشريعات الناظمة للحياة الحزبية

المطلب الأول: النصوص الدستورية:

كانت الأحزاب السياسية قبل وضع أول قانون حديث للأحزاب السياسية، وقبل صدور الدساتير الأردنية ترخص بموجب أحكام قانون الجمعيات العثماني [1]، وفيما بعد تم ترخيصها بموجب قانون الجمعيات الأردني لعام 1936 [2]، وبقي ترخيص الأحزاب كجمعيات حتى تاريخ صدور دستور عام 1952 والذي نص صراحة على تشكيل الأحزاب السياسية.

جاء ترخيص الأحزاب كجمعيات حسب نص القانون الأساسي لعام 1928 "لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها وأن يعقدوا الاجتماعات معاً وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون" [3].

بناءً على هذا النص الدستوري الذي استمد أحكامه من روح المعاهدة الأردنية – البريطانية، تم ترخيص وإنشاء عدد من الأحزاب السياسية بموجب قانون الجمعيات العثماني، وشكلت هذه الأحزاب عامل ضغط على سلطة الانتداب وحكومة شرق الأردن لتحقيق المطالب الوطنية رغم عوامل الحد من دور وتطور الأحزاب السياسية في حينها.

وفي بداية عهد المملكة بعد الاستقلال تم وضع الدستور لعام 1946 [4]، ونص على "للأردنيين حق الاجتماع وتكوين الجمعيات في حدود القانون"، وأصبحت الأحزاب ترخص على أساس أنها جمعيات وحسب قانون الجمعيات الأردني لعام

---

(1) هاني سليم خير، التطور العملي للدستور الأردني 1921-1989، مرجع سابق، ص57.

(2) فايز شخاترة، الأحزاب السياسية في النظام الدستوري الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1995، ص209؛ الجريدة الرسمية 543 لعام 1936.

(3) المادة 11 من القانون الأساسي لعام 1928.

(4) المادة 18 من الدستور الأردني لعام 1952.

.1936

وبعد صدور دستور عام 1952، نص على الأحزاب السياسية بشكل مباشر، وأباح تشكيل الأحزاب بشكل علني وأضاف على ذلك الجمعيات والاجتماعات للأردنيين حق الاجتماع ضمن القانون [1] ، كما للأردنيين حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية [2] ، واشترط أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور. ومن أجل ذلك أعطى الدستور الحق للسلطة التنفيذية تنظيم عملية تشكيل الأحزاب [3] ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها. لذا جاء دستور 1952 ليعترف بالأحزاب كمؤسسات سياسية، لها الحق في استيعاب منتسبين، وممارسة نشاطها الحزبي، وذلك نتيجة التطور السياسي الذي حصل في الأردن على المستوى الدستوري السياسي والشعبي، ونظام الحكم، وفتح المجال أمام مبدأ التعددية السياسية.

لذا جاء دستور 1952 نتيجة لتطور الفكر السياسي والحزبي، وجهود الحركة الوطنية، ومتطلبات الوحدة بين الضفتين، في ظل إرادة سياسية من المغفور له الملك طلال بن عبدالله، أسس لأهم مرحلة تطور سياسي وديموقراطية وتعددية حزبية، وأثر في تشكل وعمل المؤسسات السياسية والدستورية، والأحزاب السياسية والمجالس النيابية وتوجهها للديموقراطية والتعددية وتفعيل الحياة السياسية وأفقها.

المطلب الثاني: قانون الأحزاب لعام 1955:

جاء أول قانون للأحزاب القانون رقم 15 لعام 1955 [4] كأول قانون حزبي في الأردن، وجاء في 15 مادة، وعرّف الحزب السياسي بأنه هيئة مؤلفة من عشرة

---

(1) المادة 1/16 من الدستور الأردني لعام 1952.

(2) المادة 2/16 من الدستور الأردني لعام 1952.

(3) المادة 3/16، الدستور الأردني لعام 1952.

(4) قانون الأحزاب السياسية، مجلة الأمة، عدد 2، 1952، ص19-20؛ الجريدة الرسمية 223 تاريخ 3 نيسان 1955.

أشخاص فأكثر، غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضمار السياسي وفقاً لأحكام القانون". وقد عالجت مواد القانون موضوع ترخيص الأحزاب السياسية بدءاً من تقديم الطلب للترخيص للحاكم الإداري (المتصرف) وحتى يرفع إلى وزارة الداخلية، وبعدها مجلس الوزراء ضمن مدة زمنية محددة، وألزم القانون الحزب تقديم نظام أساسي يتعلق بالنشاط والقضايا المتعلقة بالحزب [1].

ومن المحددات في القانون، نصت المادة 5 فقرة 3 على صلاحية مجلس الوزراء حق منح أو رفض ترخيص الحزب، والمادة 11 من القانون التي اعتبرت قرار مجلس الوزراء قطعياً وغير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية. كما جاء في المادة العاشرة من القانون النص على حق مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية أن يقرر حل الحزب إذا اقتنع [2] أن غاياته لم تعد مشروعة، أو أن وسائله لم تعد سلمية، أو أن أنظمته أصبحت تخالف أحكام الدستور، أو أنه قدم للمراجع الرسمية بيانات غير صحيحة، أو أنه تلقى إعانات مادية أو معنوية من أي جهة أجنبية.

مما تقدم نلاحظ أن هذا القانون أقر النظام المقيد للأحزاب السياسية، وأبقى هذه الأحزاب مهددة في أي لحظة من قبل السلطة التنفيذية التي تملك الصلاحية المطلقة في حل الأحزاب أو عدم ترخيصها. وبهذا أصبح القانون أداة لتقييد ترخيص الأحزاب، واعتداء على حقوق الأردنيين الدستورية بتشكيل الأحزاب، ولم يعد القانون أداة لتنظيم وترخيص الأحزاب السياسية وإنشائها. وقد يعود السبب في هذه الضوابط والتقييد لتزايد حدة المعارضة، وصراع البقاء بين النظام والمعارضة. فجاء

---

(1) محمد سليمان الدجاني، ومنذر سليمان الدجاني، المدخل إلى النظام السياسية الأردني، مرجع سابق، ص306-307.

(2) هاني الحوراني وآخرون، المرشد إلى الحزب السياسي، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن، 1995، ص20؛ يولا حدادين، ملاحظات أولية على قانون الأحزاب السياسية، رقم 15 لسنة 1955، مجلة الأردن الجديد، العدد 17/18 خريف 1990، ص142-143.

قانون الأحزاب السياسية رقم 15 لسنة 1955 [1] مقيداً لحرية النشاط الحزبي، ومفرغاً الحق الدستوري من مضمونه، ولم يستمر العمل به طويلاً حيث جمد العمل به بعد عامين، ولكنه لم يلغ وذلك بعد فرض الأحكام العرفية وحل الأحزاب السياسية عام 1957، إلا أن التجميد دام أكثر من ثلاثين عاماً. في حين وجدت بعض التيارات الحزبية، أن هذا القانون تعايشت معه الدولة الأردنية من خلال تأسيسه لأول تعددية في الأردن، ويعتبر أفضل من القانون الحالي [2] الذي أقر العديد من الأنظمة المنعية لتأسيس الأحزاب.

تحولت الأحزاب السياسية وخاصة العقائدية خلال مرحلة الأحكام العرفية إلى العمل السري. ولكن طيلة هذه المرحلة نشأت حالة من التعايش بين نظام الحكم وأحزاب المعارضة خاصة مرحلة ما بعد السبعينات من القرن الماضي. فلم يستطع نظام الحكم قمع الأحزاب السياسية، ولم تستطع هذه الأحزاب الإطاحة بنظام الحكم، وبالتالي أصبحت أحزاب المعارضة تلقى قبولاً من نظام الحكم مع احتفاظه بإمكانية ردعها في أي لحظة.

المطلب الثالث: الميثاق الوطني 1992:

مهدت مرحلة الانفتاح السياسية بعد عام 1989 إلى تلاقي أطراف الصراع السياسي حول الميثاق الوطني [3].

وفيما يخص الأحزاب السياسية، فقد جاء نص الميثاق الوطني كما أسلفنا مكرساً للتعددية السياسية والحزبية، وطرح مفهوماً متقدماً لهذه التعددية في المجتمع والأحزاب السياسية أكثر من قانون الأحزاب السياسية رغم أنه لم يكن وثيقة ملزمة،

(1) هاني الحوراني وآخرون، الإطار القانوني للبناء الديموقراطي في الأردن، مرجع سابق، ص90-91.

(2) عبداللطيف عربيات، الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، الرأي، 26 تشرين ثاني 2006.

(3) هاني الحوراني وآخرون، المرشد إلى الحزب السياسي، مرجع سابق، ص22-23.

وليس له طابع قانوني. فقد دعا في الفصل الثاني [1] من البند الثالث والرابع الذي يعرف دولة القانون والتعددية السياسية إلى توفير ضمانات للنهج الديموقراطي، وتحقيق التعددية السياسية، ووضع قواعد عامة لتنظيم الأحزاب وضوابطها بتأكيده على المادة 16 من الدستور، والتأكيد على أنه لا يجوز للقوانين الناظمة لعمل الأحزاب السياسية أن تنطوي على أحكام تؤدي صراحة أو ضمناً إلى تعطيل الحق الدستوري في تأسيس الأحزاب السياسية، كما دعا لأن يقوم العمل الحزبي على التعددية في الفكر والرأي والتنظيم، وعلى توفير متطلبات التنافس الديموقراطي ووسائله المشروعة، كما دعا الحزب إلى أن يحدد أهدافه وموارده المالية وبرامجه على مختلف الصعد في وثائقه المعلنة، واعتبر أن القضاء هو الوحيد الذي له الحق في البت في أي مخالفة لقانون الأحزاب. وطالب الأحزاب بالالتزام في تنظيماتها الداخلية وتوجهاتها باعتماد المبادئ الديموقراطية وتطبيقها في علاقاتها بين الأحزاب ومع المؤسسات الشعبية والدستورية، وسيادة واحترام الرأي والرأي الآخر، كما شدد الميثاق على عدم جواز ارتباط الحزب أو أعضائه تنظيمياً أو مالياً بأي جهة غير أردنية.

لذلك فإن قانون الأحزاب رغم ما جاء به من مواد عززت من التعددية الحزبية، إلا أنه أكد على عدد من الأنظمة التي تمنع الأحزاب من التطور والتحول للتعددية وتهديدها وإمكانية إلغاء تسجيلها.

المطلب الرابع: قانون الأحزاب السياسية لعام 1992:

جاء التوافق حول الميثاق ممهداً الطريق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لإخراج منظومة من التشريعات الجديدة كثمرة سليمة من ثمرات الديموقراطية والميثاق الوطني. وكان من أبرز هذه التشريعات قانون الأحزاب

---

(1) الميثاق الوطني الأردني، 1991.

السياسية رقم 32 العام 1992 [1] رغم ما جاء به من أنظمة تعمدت وضعها الحكومة شكلت مانعاً أمام تأسيس الأحزاب، فقد جاء نتيجة التوجه للديموقراطية والتعددية السياسية التي شهدها النظام السياسي الأردني، ومطالبات مجلس النواب الحادي عشر من خلال لجنته القانونية بعد خلافها مع الحكومة على حق تكوين الأحزاب السياسية والانتساب لها. فلم يرد في المشروع الذي قدمته الحكومة ما يشير إلى التسجيل والترخيص، وأعطى حق ترخيص وحل الأحزاب للحكومة، بينما رأت اللجنة القانونية أن حق الحكومة هو التسجيل وليس الترخيص. وأن حل الأحزاب يجب أن يعطى للسلطة القضائية [2] ، لذا جاء الفرق بين وجهتي النظر: يتمثل في ميل الحكومة لجعل قانون الأحزاب هو المرجع والحكم في تكوين الأحزاب وترخيصها وحلها، ومراقبتها. بينما وجهة نظر اللجنة القانونية تجعل القانون أداة تنظيم لحق دستوري، وجعل الرقابة على هذا الحق وقرارات البت في الاعتراض على تسجيل الحزب أو حله من سلطة القضاء [3].

جاء قانون الأحزاب لسنة 1992 [4] في 28 مادة عالجت القضايا المختلفة التي تتعلق بتحديد شروط سير الأحزاب من حيث تعريفها، وشروط تأسيسها، وأنظمة الأحزاب الأساسية، وإجراءات تسجيلها، وجهة ترخيص الأحزاب، ومرجعية الطعن في قرار عدم إعلان الحزب القضائية، وشروط عضوية الأحزاب السياسية، وحقوق الأحزاب في إصدار المطبوعات، وحصانة مقار الأحزاب وموارد الأحزاب المالية ومصادرها، والقواعد الناظمة لعمل الأحزاب، وسجلات الأحزاب،

---

(1) سعيد التل، الميثاق الوطني فلسفة ومسيرة، مرجع سابق، ص17.

(2) فايز شخاترة، الأحزاب السياسية في النظام الدستوري الأردني، مرجع سابق، ص20.

(3) لمزيد من التفاصيل انظر: هاني الحوراني، المرشد إلى الحزب السياسي، مرجع سابق، ص24-26 مجلة الأفق الأسبوعية، عدد 2، 6-12 أيار 1992؛ مجلة الأفق الأسبوعية عدد 9، 1-7، تموز 1992؛ مجلة الأفق الأسبوعية، عدد 10، 8-14 تموز 1992.

(4) الجريدة الرسمية 3851 تاريخ 1 أيلول 1992.

وإجراءات حل الأحزاب [1].

عرفت المادة الثالثة من القانون الحزب بأنه: كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية.

نلاحظ من خلال تعريف القانون للحزب السياسي بأنه جاء متقدماً على قانون 1955 بالعديد من النصوص، فقد نص على مشاركة الحزب في الحياة السياسية، وأضاف أهدافاً للحزب يمكن تحقيقها في المجال الاقتصادي والاجتماعي. كما اعتبر الحزب تنظيماً سياسياً وليس هيئة، وأنه يتألف من مجموعة من الأردنيين وليس من مجموعة أشخاص كما ورد في القانون السابق.

لذا فإن قانون الأحزاب وتعريفه يوصف بأنه يتمتع بالمرونة الكافية إذا لم يتم التعامل معه بحرفية حيث أنه يحدد شرعية الحزب بالدستور وقانون الأحزاب، ويحدد سلمية وسائله وشرعيتها للعمل من أجل تحقيق أهدافه [2]. كما أنه لا يتناقض مع التعريفات والأدبيات السياسية لمفهوم الحزب [3]. ولكن التعريف لم يتضمن نصاً مباشراً وبصورة واضحة على تحديد هدف الحزب بالمشاركة في السلطة أو تداولها،

---

(1) جاء إقرار قانون الأحزاب بعد خلاف بين مجلس النواب ومجلس الأعيان، ورفض كل مجلس اقتراحات المجلس الآخر مرتين، وحسب المادة 92 من الدستور، اجتمع المجلسان، جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان لبحث المواد المختلف عليها في المشروع، وحضر 100 عضواً من مجلس الأمة البالغ عددهم 120، كما حضرها 22 وزيراً من أصل 29 وزير، وكانت هذه الجلسة هي التاسعة من نوعها في تاريخ الأردن السياسي وكانت الجلسة الثامنة بتاريخ 15 أيار 1964، نتيجة الخلاف بين المجلسين حول قانون الجامعة الأردنية. انظر: محمد سليمان الدجاني، ومنذر سليمان الدجاني، المدخل إلى النظام السياسي الأردني، مرجع سابق، ص309.

(2) هاني الحوراني، المرشد إلى الحزب السياسي، مرجع سابق، ص27.

(3) فايز شخاترة، الأحزاب السياسية والنظام الدستوري الأردني، مرجع سابق، ص20.

وعدم وجود هذا النص يبقي الأحزاب السياسية على هامش الحياة السياسية بدل أن يكون الحزب هو المحرك الأساس لها [1]. حيث إن تداول السلطة والمشاركة السياسية يسمح بحرية الانتساب للأحزاب السياسية، وبالتالي التحول للتعددية السياسية.

أما شروط تأسيس الحزب التي نص عليها قانون الأحزاب رقم 32 لعام 1992 فقد جاءت متفقة مع النص الدستوري في المادة 16/ 2 حول حق تشكيل الأحزاب السياسية. فقد نص قانون الأحزاب في المادة الرابعة على أن "للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب إليها وفق أحكام القانون".

وحددت المادة 5 من القانون شروط تكوين الحزب بحيث لا يقل عدد المؤسسين عن 500 شخص [2] لأي حزب سياسي، وحدد القانون شروط العضوية في أن يكون أردنياً منذ 18 عاماً، وأن لا يقل عمر العضو عن 25 عاماً، والتمتع بالأهلية الكاملة المدنية والقانونية، وأن لا يكون محكوماً بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأخلاق العامة ما لم يكن رد اعتباره، وأن يكون مقيماً في المملكة، وأن لا يدعي بجنسية أخرى أو حماية أجنبية، وأن لا يكون عضواً في أي حزب آخر أو تنظيم سياسي غير أردني، وأن لا يكون منتمياً للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية أو الدفاع المدني، وأن لا يكون قاضياً.

لذلك نجد أن شروط التأسيس وشروط العضوية وضعت بما يتناسب والتطور الحاصل في النظام السياسي للدستور الأردني والميثاق الوطني وقانون الانتخاب، وتحديد عدد المؤسسين بـ 500 شخص نجد أنه عدد مبالغ به مقارنة بالقانون السابق، كما أن تحديد العمر بـ 25 عاماً أعتقد بأنه جاء متسقاً مع التطور العقلي والفكري للمنتسب للحزب عكس ما يراه البعض من أن ذلك يعتبر تأخراً عن القوانين

---

(1) خلدون الناصر، أمين عام حزب العهد، مقابلة شخصية 2005/4/5.

(2) بموجب قانون الأحزاب رقم 19 لسنة 2007 تم تحديد عدد المؤسسين على أن لا يقل عن 500 شخص من خمس محافظات بنسبة 10% لكل محافظة.

السابقة [1].

كما أن الشروط الموضوعة لاستثناء البعض من الانتماء للأحزاب السياسية فإنها جاءت لتحديد بنية الحياة السياسية الأردنية. فقد استثنى القانون المواطنين غير الأردنيين مثل حملة الجوازات الأردنية لمدة سنتين، أو خمس سنوات بدون رقم وطني، أو الذين لم يكتسبوا الجنسية من عشر سنوات وأكثر. وكذلك استثنت الشروط مَنْ لم يكن مقيماً في الأردن إقامة دائمة حتى لو كان أردنياً. وهذا ينطبق على من كان ينتسب لحزب أو تنظيم غير أردني، وذلك يبدو للحد من ازدواجية العضوية وبسبب التداخل في الأحزاب الأردنية والأحزاب السياسية التي نشأت خارج الأردن، خاصة الأحزاب القومية والفصائل الفلسطينية [2]. وقد يكون هذا الشرط مناسباً لعدم بلورة واضحة لشخصية الأحزاب الأردنية، واتهامها باستمرار بأنها ذات انتماء خارجي مما يبقي الباب مفتوحاً لمحاربتها على المستوى الرسمي والشعبي.

كما حظر القانون على العسكريين ورجال الأمن والمخابرات والدفاع المدني من الانتساب للأحزاب أو تأسيسها، إضافة لأعضاء السلطة القضائية من القضاة، لأن السماح لهذه الفئات كما يعتقد البعض يفقدها الحيادية والاستقلالية التي تمتلكها هذه المؤسسات في المحافظة على النظام السياسي، وقت النزاعات. ولكن ما يحظره القانون ومطبق الآن من قبل النظام السياسي هو محاربة الدولة للأحزاب ويبدو ذلك من تركيبة مجلس الأعيان الأخير التي لم تتضمن العديد من الشخصيات لكونها ذات انتماء حزبي. وتحييد بعض الأحزاب عن عدم الإعلان عن تنظيمها حتى لا يحرم

(1) عادل تركي سعود القاضي، النظام السياسي والمشاركة السياسية للأحزاب في الأردن: دراسة في انتخابات 1993، رسالة ماجستير غير منشورة، بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، 1999، ص43.

(2) هاني الحوراني، المرشد إلى الحزب السياسي، مرجع سابق، ص28؛ عادل تركي القاضي، النظام السياسي والمشاركة السياسية للأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص43.

أعضاؤه الأكفاء من دورهم في المواقع القيادية للدولة[1].

أما المادة السادسة من قانون الأحزاب فقد بينت ما يتطلبه تأسيس الحزب من نظام أساسي معلن ويحتوي على المعلومات الأساسية المطلوبة في وثائق الحزب وقواعد تنظيمه، التي يجب أن تكون واضحة وعلنية وملتزمة بالوسائل الشرعية في عملها، وتعتمد القواعد الديموقراطية في تشكيلها وعلاقتها بالأعضاء في حين نصت المادة 22 من القانون على أن يحتفظ الحزب في مقره الرئيسي بالسجلات والبيانات التالية: النظام الأساسي للحزب، أسماء أعضاء الحزب وأعضاء القيادة، سجل واردات الحزب ومصروفاته بصورة مفصلة. أما ترخيص الأحزاب السياسية في القانون رقم 32 لعام 1992 فقد تعامل القانون مع كافة الأحزاب سواء التي شكلت أو عملت ما قبل أو في مرحلة الحكم العرفي، أو تشكلت ما بعد قانون 1992، بشكل جديد وكأنها تشكل لأول مرة [2].

لذلك نجد أن قانون الأحزاب خصص 25٪ من مواده لكيفية ترخيص الحزب بشكل تفصيلي [3]، أي خصص سبع مواد لذلك، فقد جاءت المواد من 7-10 تحدد وتوضح إجراءات تقديم طلب التأسيس لوزير الداخلية الموقع من المؤسسين، مرفقاً به بيانات تتعلق بـ: 3 نسخ من النظام الأساسي، قائمة بأسماء المؤسسين مع معلومات كاملة عنهم، ويرفق معها شهادة ميلاد، وصورة مصدقة عن دفتر العائلة، والبطاقة الشخصية، وشهادة عدم محكومية كل مؤسس.

وبموجب المادة الثامنة يقدم المفوض عن الحزب والمؤسسين البيانات لوزير الداخلية، وبموجب المادة 9 يطلب الوزير من المؤسسين إيضاحات ووثائق ضرورية لتنفيذ أحكام القانون خلال 30 يوماً من استلام الطلب.

---

(1) سمير حباشنة، الانفتاح السياسي وآراء الأحزاب الأردنية (في) المسار الديموقراطي الأردني إلى أين؟ مرجع سابق، ص129.

(2) ميساء المصري، التعددية السياسية في الأردن 1989-1999، مرجع سابق، ص78.

(3) المواد 7، 8، 9، 10، 17، 18، 19، من قانون 32 لسنة 1993.

أما المادة 10/أ: لوزير الداخلية الإعلان عن تأسيس الحزب خلال سبعة أيام بعد انقضاء ستين يوماً على تاريخ تسلم طلب التأسيس، وخلال 15 يوماً على تسلم الايضاحات والوثائق المطلوبة في مادة (9)، ويتم الإعلان عن التأسيس في الجريدة الرسمية. أما الفقرة (ب) من المادة 10 فقد نصت على أنه إذا امتنع الوزير عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة أ وأخفق، أن يبين أسباب ذلك وأن يبلغها للمؤسسين.

ونصت المادة 11/أ على حق المؤسسين في الطعن لدى المحكمة في قرار الوزير وإذا صدر القرار بإلغاء قرار الوزير يعلن الوزير تأسيس الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة وينشر في الجريدة الرسمية.

كما أعطت المادة 17 للحزب حق إصدار مطبوعة أو أكثر للتعبير عن مبادئه وآرائه وفق الشروط المنصوص عليها في قانون المطبوعات [1] رغم أن الدولة لا زالت ترفض التعامل مع الأحزاب خاصة ما يتعلق بالإعلام الرسمي للدولة، والتي لا تسمح للأحزاب بالتعبير عن آرائها ونشاطاتها في حين تسمح للفنانين الأردنيين والعرب بذلك [2].

كما أن الدولة لا تسمح للأحزاب السياسية بترخيص وإنشاء محطات إذاعة أو تلفزيون خاصة بهم للإعراب عن رأيهم وطرح برامجهم وعرض نشاطاتهم [3].

ونصت المادة 18 على صيانة مقار الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصاله من المراقبة أو المداهمة أو المصادرة إلا بقرار قضائي. في حين أعفى القانون في المادة 19 مقار الحزب من أي ضرائب أو رسوم جمركية تترتب على الأموال غير المنقولة.

---

(1) أعفى قانون المطبوعات والنشر رقم 10 لسنة 1993 المطبوعة الحزبية من الشروط الخاصة بترخيص المطبوعات الأخرى، المواد (5/13، 19/أ، 24/ج، 26).

(2) سمير حباشنة، الانفتاح السياسي وأداء الأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص149.

(3) عادل زيادات، العلاقة بين صحافة الأحزاب والتشريعات والقوانين في الأردن، 1989-1995، أبحاث اليرموك، مجلد 13، عدد أ جامعة اليرموك، إربد، 1997، ص175-176.

لذلك بالرغم مما ورد في قانون الأحزاب من تحديد لشروط سير الأحزاب إلا أنها ساهمت بشكل أو آخر بإنشاء تعددية حزبية لم تستطع طرح الديموقراطية والتعددية والحياة السياسية بوجهها الحقيقي، لأنها لم تحافظ على التعددية داخلها، وعدم وجود إرادة سياسية تمكنها من المشاركة في السلطة أو تداولها.

المبحث الثالث:
ضوابط العمل الحزبي في قانون الأحزاب السياسية

وضع في قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992. ضوابط متنوعة وشديدة تحد من التطور الحزبي، منها ما يتعلق بالمبادئ والقواعد السياسية العامة، ومنها ما يتعلق بموارد الأحزاب المالية، ومنها ما يتعلق بعلاقة الأحزاب مع الدول والجهات الخارجية وغير الأردنية.

المطلب الأول: الضوابط السياسية:

نص قانون الأحزاب السياسية على عدد من الضوابط السياسية يعد معظمها مقبولاً لتنظيم نشاط الأحزاب السياسية والبعض الآخر يعتبر معطلاً للنشاط الحزبي. ، فقد نصت المادة 21 [1] من قانون الأحزاب لعام 1992 على أنه يتعين على الحزب التقيد بالمبادئ والقواعد الآتية في ممارسة أعماله وأن ينص على ذلك بشكل واضح في نظامه الأساسي:

أولاً: الالتزام بأحكام الدستور واحترام سيادة القانون.

ثانياً: الالتزام بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم.

ثالثاً: الالتزام بالمحافظة على استقلال الوطن والحفاظ على أمنه وصون الوحدة الوطنية ونبذ العنف بجميع أشكاله وعدم التمييز بين المواطنين.

رابعاً: الالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية أو المشاركة فيها.

خامساً: الالتزام بعدم الارتباط التنظيمي أو المالي بأي جهة غير أردنية أو توجيه النشاط الحزبي بناء على أوامر أو توجيهات من أي دولة أو جهة أجنبية.

سادساً: الامتناع عن الاستقطاب والتنظيم الحزبي في صفوف القوات المسلحة وأجهزة الأمن العام والدفاع المدني والقضاء، أو إقامة تنظيمات عسكرية أو شبه

---

(1) الفقرات أ – ب – جـ – د – هـ – و – ز من المادة 21.

عسكرية بأي صورة من الصور.

سابعاً: عدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وجميع مؤسسات التعليم للتنظيم الحزبي والمحافظة على حياد هذه المؤسسات في أداء مهامها.

هذه الضوابط قد تكون مقبولة لحد ما من أجل إيجاد أحزاب وطنية تنشأ من الوطن وتهتم بالقضايا والسياسات الوطنية، وقد أوردها الميثاق الوطني في بنوده، ما عدا آخر بند حول مؤسسات التعليم، البند سابعاً الذي شكلت صياغته خلافاً بين مجلس النواب والأعيان وبالنهاية أصر مجلس الأعيان على وجود هذه الفقرة [1]. كما أن بعض البنود مثل البند الخامس فقد يكون المقصود به عدم ارتباط بعض الأحزاب اليسارية والقومية أو العقائدية بأي جهة خارجية غير أردنية نتيجة لما واجهه نظام الحكم من هذه الأحزاب ونشاطها الموالي لجهات عربية ودولية، حيث شكلت أزمة سياسية ومعارضة سلبية لنظام الحكم بشكل خاص والنظام السياسي ككل بشكل عام على المستوى الداخلي والخارجي، وهذا ما فسره العديد من الدارسين من إمكانية أن تتأثر خيارات هذه الأحزاب بأوامر خارجية [2] في حين يرى قادة حزبيون أن إزالة العوائق من أمام العمل الحزبي، وإزالة القيود المتعلقة بقضايا الحظر على النشاطات الحزبية تشكل عامل قوة للعمل الحزبي [3]. أما حظر إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، فقد عانى النظام في الأردن من التهديدات بقلب نظام الحكم، وإقامة نظام جمهوري خاصة قبل عام 1970 من قبل الأحزاب العقائدية في الخمسينات من القرن الماضي والأحزاب المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية. كما فسرها البعض بأن الهدف منها عدم ازدواجية الانتساب بين العاملين مع الفصائل الفلسطينية السياسية والعسكرية نتيجة التداخل وعدم الفصل بين العمل

---

(1) هاني الحوراني، المرشد إلى الحزب السياسي، مرجع سابق، ص31.

(2) فايز شخاترة، الأحزاب السياسية في النظام الدستوري الأردني، مرجع سابق، ص222؛ ميساء المصري، التعددية السياسية في الأردن 1989-1999، مرجع سابق، ص77.

(3) فؤاد دبور، الأمين العام لحزب البعث العربي التقدمي، مقابلة شخصية 6/ 4/ 2005.

الفلسطيني السياسي وبين العمل الحزبي، وتأثرهم بشكل أو بطريقة بالعمل السياسي الفلسطيني [1]، وعدم إثبات ما يناقض عداء أغلب هذه الأحزاب والفصائل للنظام الأردني ككل. لذلك وضعت المادة 2/ جـ عقوبة الحبس لمدة سنتين أو غرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو كلتا العقوبتين لكل من أقام تنظيماً عسكرياً أو شبه عسكري.

المطلب الثاني: الضوابط المالية:

أما **الضوابط والقيود المالية**، فقد نصت عليها المادة 19 [2] من قانون الأحزاب لعام 1992 "للحزب الاعتماد الكلي على موارده المالية من مصادر أردنية محلية معروفة ومعلنة ومحددة". وأعطى الحزب حق قبول المنح والتبرعات من الأردنيين فقط على أن لا يتجاوز 5000 آلاف دينار في السنة. ولضمان تقيد الأحزاب بمضمون هذه المادة، نصت المادة 20 من قانون الأحزاب على أن يزود الحزب وزير الداخلية بنسخة من موازنته في كل سنة مبيناً فيها موارده المالية، ومصادر تمويله، ووضعه المالي. وإذا لم يتقيد الحزب بهذه الشروط نصت المادة 24 من القانون على معاقبة كل من تسلم أموالاً من أي جهة غير أردنية لحساب الحزب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة مالية لا تتجاوز ألفي دينار أو بكلتا العقوبتين.

لذلك فإن الضوابط المالية فيها مبالغة حيث تحديد مبلغ الهبات والمنح ما دامت أنها ليست من جهات أجنبية أو خارجية، وما دامت الدولة لا تضع في موازنتها بنوداً مخصصة للأحزاب السياسية، فيرى عدد من القادة السياسيين والحزبيين أن على الدولة أن تضع في حسابها تمويل الأحزاب بنصف احتياجاته لمنع أي تمويل خارجي [3]، أو إيجاد آلية معينة لدعم الأحزاب مالياً لكي تتمكن من ممارسة نشاطها

---

(1) عادل تركي القاضي، النظام السياسي والمشاركة السياسية للأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص44.

(2) الفقرات (أ بند 1، 2، 3، ب، جـ) من المادة 19.

(3) عوني البشير، وزير ونائب سابق، مقابلة شخصية، 2/ 4/ 2005.

والابتعاد عن التمويل الخارجي [1]. ويعتبر عدم النص في قانون الأحزاب على الدعم المالي للأحزاب من موازنة الدولة من أهم مواطن الضعف في قانون الأحزاب وفي الأحزاب نفسها [2].

المطلب الثالث: الضوابط الأمنية:

أما الضوابط الأمنية: فقد نصت عليها المادة 24(أ) بتخصيص عقوبة لكل من يشارك في حزب غير مرخص، أو عدم الإعلان عن نفسه وفق أحكام قانون الأحزاب، أو من ارتكب مخالفة لأحكام قانون الأحزاب، أو كل من أقام تنظيماً عسكرياً أو شبه عسكري، أو تسلم أموالاً من أي جهة غير أردنية كما مر معنا سابقاً.

أما حل الأحزاب: فإن آخر الأحكام الناظمة لعمل الأحزاب في قانون رقم 32 لعام 1992 فهي إجراءات حل الحزب السياسي فقد تطرق القانون لنوعين من الحل للحزب:

الحل الاختياري: ونظمته المادة 23 من القانون والتي تنص على وجوب إخطار قيادة الحزب الوزير بأي قرار يصدره الحزب بحل نفسه أو اندماجه أو تغيير قيادته أو إحداث تعديل في نظامه الأساسي وذلك خلال عشرة أيام من صدور القرار أو إجراء التعديل علماً بأن المادة السادسة فقرة (ز) من القانون تلزم كل حزب في نظامه الأساسي أن يبين إجراءات حل الحزب الاختيار أو اندماجه مع أحزاب أخرى، وكيفية تنظيم أمواله ولمن تؤول هذه الأموال بعد الحل.

الحل المفروض: هذا الحل يفرض بقرار من محكمة العدل العليا والتي تحل الحزب حسب أحكام المادة 25أ التي تنص على جواز حل الحزب بقرار من المحكمة بناء على دعوى من الوزير إذا خالف الحزب أحكام أي من الفقرتين 2 و3 من المادة

---

(1) أحمد الشناق، أمين عام الحزب الوطني الدستوري، مقابلة شخصية، 20/ 4/ 2005.

(2) خلدون الناصر، أمين عام حزب العهد، مقابلة شخصية، 5/ 4/ 2005.

16 من الدستور، أو أخل بأي حكم جوهري من أحكام هذا القانون.

كما أجازت المادة 27أ للمحكمة حق إيقاف الحزب عن العمل بناء على طلب من الوزير لكن هذا الايقاف يعتبر لاغياً إذا لم يقدم الوزير دعوى طلب حل الحزب خلال ثمانية أيام من تاريخ تبليغه القرار.

لذلك يمكن اعتبار أن بعض الضوابط المحددة للحياة الحزبية في قانون الأحزاب السياسية مقبولة، والبعض الآخر جاء مقيداً ومحدداً للتعددية الحزبية وممارسة نشاطها بشكل يؤسس لتعددية سياسية حقيقية قائمة على تعددية حزبية يحكمها قانون حزبي مستمد من روح الدستور.

أما المعارضة السياسية فبالرغم من أن قانون الأحزاب رقم 32 عام 1992 تعرض لبعض الانتقادات والمطالب بتعديله، إلا أنه في نظر المعارضة السياسية والأحزاب بكافة أطيافها متقدم وأفضل من مشروع قانون الأحزاب السياسية الحديث الذي اقترحته الحكومة في 21/ 3/ 2005 بعد مطالباتهم العديدة للإصلاح السياسي، وإصدار قانون أحزاب يسمح بالمشاركة السياسية وتداول السلطة للأحزاب، والوصول إلى قبة البرلمان من خلال قانون انتخاب عصري يستبدل الصوت الواحد بالقائمة النسبية أو التمثيل النسبي. من هنا نشأت الحاجة لتعديل قانون الأحزاب السياسية المعمول به حالياً الذي صدر عام 1992 بعد أن جربته الأحزاب لأكثر من إثنى عشر عاماً، عرفت خلالها أوجه القوة وأوجه الضعف في نصوصه. وقد أولت الهيئة الملكية للأردن أولاً واللجان المنبثقة عنها [1] اهتماماً خاصاً بتطوير الحياة الحزبية في الأردن، وصولاً لبناء نظام سياسي حزبي مستقر في الأردن. وخرجت الهيئة واللجنة المكلفة ببحث قانون الأحزاب برؤى وتوصيات تتخطى

---

(1) التعديلات المقترحة من قبل هيئة الأردن أولاً ولجانها على قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992، أنظر: جمال الخطيب، قراءة في مشروع قانون الأحزاب السياسية لعام 2005، مركز القدس للدراسات السياسية، 2005، ملحق 1، ص41-43.

القانون القائم لتناول مشكلات العمل الحزبي في الأردن والتحديات التي تعترضه في مختلف المجالات [1].

المطلب الرابع: آراء الأحزاب في قانون الأحزاب:

ولمعرفة آراء الأحزاب وإشراكهم في إصدار قانون جديد، تم عقد اجتماع ضم الناطق الرسمي باسم الحكومة وعدداً من المسؤولين وحضور 27 حزباً سياسياً، وغياب بعض الأحزاب السياسية [2] أعطى الأحزاب السياسية مهلة شهر لتقديم وجهة نظرهم واعتراضاتهم وملاحظاتهم على مشروع القانون قبل إحالته إلى مجلس الأمة [3]. لذا فإن الحكومة تحاول من خلال هذا المشروع المقترح أن تؤكد تعزيز المشاركة السياسية لجميع شرائح المجتمع من خلال الأحزاب، وتمكين الأحزاب مستقبلاً من إمكانية تشكيل حكومات برلمانية، وهو ما يشكل جوهر الاصلاح السياسي، حيث ارتكزت مسودة المشروع إلى الرؤية الملكية في إيجاد تيارات سياسية عريضة ذات قواعد شعبية قادرة على قيادة العمل السياسي والوطني، وقال أن نظام تمويل الأحزاب يخضع لقانون الموازنة العامة للدولة وليس للحكومة حتى تجنب الأحزاب التبعية [4]. وينزع أحكامه الضغط على الأحزاب [5].

عارضت أغلب الأحزاب السياسية والمعارضة مشروع القانون، في حين تحفظت عليه بعض الأحزاب لعدم شموله على عدد من المبادئ الأساسية التي تحقق المشاركة السياسية وتداول السلطة. وعقدت أحزاب المعارضة بحضور برلمانيين وسياسيين وحزبيين ورشة تحت عنوان (التعددية الحزبية – الواقع وآفاق المستقبل)

---

(1) مشروع قانون جديد للأحزاب السياسية الأردنية (أعمال ورشة) مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2005، ص4 – 6.

(2) مسودة المشروع في: السابق، ص7–17؛ جريدة الرأي، 22، آذار 2005.

(3) جريدة الغد، 23 آذار 2005.

(4) جريدة الغد، 22 آذار 2005.

(5) جريدة الغد 29 آذار 2005.

لبحث مشروع القانون. وشددت توصياتها على عدم تجاهل الأحزاب في وسائل الإعلام الرسمية، ورفع عدد المؤسسين إلى 250 عضو، وإصدار قانون جديد للانتخابات على أساس القائمة النسبية أو التمثيل النسبي ليصبح الوصول للبرلمان عبر الأحزاب. وطالب من الحكومة عدم ترخيص أي حزب تتشابه أفكاره وبرامجه وأهدافه مع أحزاب قائمة. وتوفير الدعم المالي للأحزاب بشكل متساوٍ حيث قوة الحزب وحجمه وتمثيله، وتمكين المرأة من المشاركة الحزبية وصنع القرار، وإشاعة الديموقراطية كنهج في المؤسسات الحكومية [1].

كما أعلنت أحزاب المعارضة رفضها لمشروع القانون الجديد الذي قدمته الحكومة، وأن هذا الرفض ينبع من دفاع الأحزاب عن الحياة الديموقراطية والحريات العامة [2]. وقالوا: إن قانون الانتخاب يقوم على أساس التمثيل النسبي لإعطاء الفرصة للأحزاب الوصول إلى مجلس النواب، ومشروع القانون الجديد للأحزاب مشروع قانون غير مقبول تحاول الحكومة من خلاله شطب الأحزاب وتحويلها إلى لجان وهياكل فارغة ملحقة بوزارة التنمية السياسية، وينسف مبدأ التعددية الحزبية ولوائحها وأنظمتها الداخلية، ويعزلها عن محيطها العربي الإسلامي.

كما رأى أمين عام حزب الوحدة الشعبية الناطق باسم لجنة التنسيق الحزبي لأحزاب المعارضة، أن هذا القانون غير ديموقراطي، ويعتبر تدخلاً في شؤون الأحزاب الداخلية خاصة ما جاء في شرط عدم تأسيس الحزب على أساس طبقي، وحضور مندوبي الوزارة لاجتماع الحزب السنوي. فالحزب ليس نادياً أو جمعية، وهذا يعتبر رقابة وإشرافاً على آراء ومناقشات الأحزاب [3]. واعتبر أن نصوص المشروع الحالي جاء تراجعاً عن نصوص قانون الأحزاب المطبق، وإذا كان لا بد من

---

(1) جريدة الدستور، 31/ 3/ 2005.

(2) العرب اليوم 30/ 3/ 2005.

(3) جريدة العرب اليوم، 23 آذار، 2005.

تطبيق المشروع فالأفضل البقاء على القانون السابق لأنه حسب رأيه لا يوجد له اعتراضات عليه [1].

أما أمين عام الحزب الوطني الدستوري فقد رأى بالمشروع الذي أعلنت عنه الحكومة بأنه لا يستحق الرد، لأنه لا يصلح لأحزاب سياسية، بل يمكن تطبيقه على مجموعة من موظفي القطاع الخاص والفئة الرابعة في أحد أقسام الدراسات أو المؤسسات الحكومية كونه لا يرتقي إلى مستوى مشروع قانوني، ولا يعبر عن الاصلاح السياسي الحقيقي [2]. وطالب بإعادة النظر بالمشروع وإشراك الأحزاب في صياغته، وتشكيل لجنة دستورية لصياغة المشروع حتى تستطيع إخراجه بمستوى القانون. والنص على اعتماد الحزبية كآلية في النظام الانتخابي لمجلس النواب بما يمكن في وجود أحزاب برلمانية [3].

أما حزب الشعب الديموقراطي فقد أوضح أمينه العام أحمد يوسف أن بعض بنود مشروع القانون الجديد ستؤدي إلى تقييد العمل الحزبي، وخاصة ما يتعلق عدم جواز تأسيس أي حزب على أساس طبقي. وهذا يحول دون تمكين الأحزاب من الدفاع عن الطبقات الفقيرة، وانتقد صياغة المؤتمرات السنوية للأحزاب، وانتخابات الأمين العام لمدة ثلاثة سنوات [4].

لذا يبدو أن الأحزاب اليسارية والقومية تنتقد المشروع، وخاصة ما يتعلق بتأسيس الحزب على أساس طبقي، وانتخابات الأمين العام وتحديدها، ويبدو أن هذه الأحزاب تشعر أنها مستهدفة من هذه النصوص في هذا المشروع الجديد.

أما حزب جبهة العمل الإسلامي، فقد رأى أمينه العام حمزة منصور أن المشروع يتناقض مع الدستور الأردني وهذا فيه خطورة على العمل الحزبي وقتل

---

(1) مقابلة شخصية مع سعيد ذياب، الناطق باسم لجنة التنسيق الحزبي، 7/ 4/ 2005.

(2) جريدة العرب اليوم 23 آذار 2005.

(3) مقابلة شخصية مع أحمد الشناق، أمين عام الحزب الوطني الدستوري 6/ 4/ 2005.

(4) جريدة العرب اليوم 23 آذار 2005.

لهذا العمل ولا يصلح هذا القانون إلا لجمعية خيرية وليس لحزبٍ سياسي وانصب انتقاده على نص تدخل الأحزاب في شؤون الدول الأخرى، وهو ما يتناقض مع حرية التعبير، والنص على تزويد الوزارة بملف خاص بالبروتوكولات والاتفاقيات الموقعة مع أي حزب أو جهة غير أردنية، والنص الذي يفرض على الحزب تقديم كشف بأسماء الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم، والنص على حق العضو الطعن بنتائج قبول عضويته أمام المحكمة، وكذلك انتخاب الأمين العام لمدة 3 سنوات، واعتبر هذه أموراً داخلية من شؤون الحزب [1].

في حين يرى الدكتور عبداللطيف عربيات الأمين العام السابق لجبهة العمل الإسلامي أن المشروع وضع بقصد معين بهدف محاربة جبهة العمل الإسلامي، خاصة أن نصوص المشروع مست مراكز القوة للحركة الإسلامية مثل: منع التنظيم، وجمع التبرعات في دور العبادة والأندية والجمعيات والنقابات، حيث اعتبر ذلك مخالفاً للدستور وتقييداً للفكر [2].

وفي مقابلة مع الأمين العام المساعد لجبهة العمل الإسلامي، أكد أن المشروع فيه مساس للديموقراطية ومخالف للدستور، ويحد من تطور الأحزاب والقيم السياسية ككل [3].

في حين أكد أمين عام حزب العهد الأردني د. خلدون الناصر، أن مشروع القانون بشكله الحالي يتضمن في بعض بنوده ثوابت غير سليمة، وأنه بحاجة إلى تنقيح وتنقية من شوائب أضيفت إليه [4]. واعتبر أن مشروع القانون السابق برغم بعض جوانبه السلبية أفضل من مشروع القانون الحالي في حال تطبيقه. وما لم ينص القانون على تداول السلطة في تعريف الحزب ستبقى الأحزاب هامشية على رصيف

---

(1) جريدة العرب اليوم 23 آذار 2005.

(2) جريدة العرب اليوم 23/ 1/ 2005.

(3) مقابلة شخصية مع الأمين العام المساعد، جميل أبو بكر، 31/ 3/ 2005.

(4) جريدة العرب اليوم، 23 آذار 2005.

الحياة السياسية بدل أن يكون الفعل لها. كما أصدر حزب العهد الأردني بعض ملاحظاته ومقترحاته على مشروع القانون التي يرى ضرورة تعديلها أو حذف بعضها[1].

وفي المجمل العام نجد أن الأحزاب السياسية بكل أطيافها (إسلامية، وسطية، قومية، ويسارية) يوجد لها تحفظات على مشروع القانون الجديد، وبعضها رفضه. كما أن الحركة الإسلامية والقوميين واليساريين يشعرون أن بنود القانون الجديد تستهدف أحزابهم ونشاطهم والحد منها. وأن نص منع تأسيس أحزاب طبقية، أو على أساس التفرقة بسبب الدين أو العقيدة، يضع الأحزاب الشيوعية والإسلامية تحت المساءلة. وبهذا نجد أن كل حزب ينتقد مشروع القانون من وجهة نظره ومن خلال معارضة المشروع لأيديولوجيته وتوجهاته السياسية وانتمائه بغض النظر عن شموليته. فهل تعيد هذه الأحزاب النظر في أيديولوجيتها وبرامجها وآدابها بين فئات الشعب؟ وهل ستبقى أم ستبحث عن صيغة أخرى توافقية أم تلجأ للقضاء؟

هذا ما لم يستطع مشروع القانون المقترح الإجابة عليه كما يتطلب إيجاد صيغة جديدة توافقية حول هذا المشروع. حيث إن شرط عدم استخدام دور العبادة والنقابات يعتبر استهدافاً لحزب جبهة العمل الإسلامي، والتيارات القومية اليسارية التي يبرز تواجدها في هذا المرافق.

وأخيراً لأن الحزب نشأته نشأة دستورية وليست قانونية، فإن الفصل في حسم أي خلاف حزبي مع الدولة مرده القضاء، لأن قانون الأحزاب كما هو قانون الانتخاب حسب الفقه الدستوري، هما قانونان يحددان سلطات الدولة، لذلك يقال عن قانون الأحزاب قانون حرية لأنه لا ينطبق عليه قواعد القانون العادي، حتى

---

(1) جمال الخطيب، قراءة في مشروع قانون الأحزاب السياسية لعام 2005، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2005، ص12 – 14.

يكون الحزب في منأى من تدخل الدولة [1]. وتكاد تجمع أغلبية القيادات الحزبية بشكل خاص والفعاليات السياسية والنقابية بشكل عام ونحن مع هذا الرأي والإجماع، أن المشكلة لا تكمن في قانون الأحزاب الحالي، أن المشكلة الكبرى غياب الإرادة السياسية بتشكيل وتفعيل الحياة الحزبية، وتأسيس لديموقراطية وتعددية سياسية حقيقية، بالإضافة للسطوة الأمنية وهيمنة الأمني على السياسي، والتضييق على الأحزاب، وعلى الحريات العامة، والحيلولة دون توفير مناخ عام لنشاط وعمل حزبي فاعل [2]. فالمطلوب أن لا تتعامل الحكومة مع قوانين الأحزاب السياسية بنظرية وعقلية قديمة، بل تتعامل معها بطرق سياسية حديثة وعقلية منفتحة وقوانين متطورة لجذب المستثمرين.

ولكن ما هو المطلوب لتفعيل دور الأحزاب في التعددية السياسية من خلال قانون الأحزاب؟

رغم أن قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لعام 1992 يعتبر خطوة متقدمة مع القوانين السابقة، وجاء القانون ليعطي الشرعية للأحزاب السياسية، وتفعيل التعددية الحزبية ولو بشكل نسبي. ورغم ما أعلنه رئيس الوزراء أثناء اجتماعه مع الأمناء العامين للأحزاب الوسطية أن مشروع قانون الأحزاب السياسية سيتضمن نقلة نوعية في الحياة الحزبية الأردنية، ويتضمن بنود المشروع توفير دعم مباشر للأحزاب، وتقديم ضمانات تسهم في إزالة ثقافة الخوف من الانتساب للأحزاب، ويحقق المشروع استخدام الأحزاب وسائل الإعلام لعرض برامجها، وإنشاء مطبوعات دون الحاجة للحصول على تصريح، ورفع عدد المؤسسين للحزب، على أن يكونوا من خمس محافظات، وتخفيض سن العضو المؤسس من 25 عاماً إلى 21 عاماً [3]. وتنفيذ ما

---

(1) أحمد الشناق، أمين عام الحزب الوطني الدستوري، مقابلة شخصية 20/ 4/ 2005.

(2) جميل أبو بكر، الأمين العام المساعد لحزب جبهة العمل الإسلامي، مقابلة شخصية 31/ 3/ 2005.

(3) الدستور، 25 حزيران 2006.

أمر به الملك عبدالله الثاني في افتتاح دورة مجلس الأمة في 29 تشرين ثاني 2006 من ضرورة إقرار مشروع قانون الأحزاب المعروض على مجلس النواب [1]. إلا أنه كي يكون القانون فاعلاً ويتخطى كل السلبيات بما فيها سلبيات مشروع القانون لعام 2005، يجب أن ينص على دور الأحزاب في المشاركة السياسية وتداول السلطة، وتعديل قانون الانتخاب بحيث يسمح بإجراء انتخابات برلمانية على أسس حزبية، لأن الحزب شكلاً ومضموناً لا بد أن يعبر عن شكل المضمون السياسي (نظام الحكم) فالشعب الأردني حسب الدستور يمارس دوره في المشاركة السياسية من خلال البرلمان، وبكل ما يترتب على هذه المشاركة من استحقاقات، تشريع، رقابة، ثقة، وكافة أركان النظام النيابي قائمة في الدستور الأردني. لذلك لا بد أن تكون الحزبية برلمانية حتى تستطيع أن تمارس دورها. ولا بد لقانون الأحزاب السياسية كذلك أن يوضح مركز الحزب القانوني في النظام السياسي كونه يعكس ويجسد التعددية السياسية والديموقراطية وتداول السلطة. وأن يقدم للأحزاب كل وسائل الدعم السياسية والمالية والإعلانية والتشريعية والتعبوية، لكي تمكن الحزب من المشاركة في الحياة السياسية دون خوف أو تهديد.

---

(1) العرب اليوم، 30 تشرين ثاني 2006.

المبحث الرابع
تطور الأحزاب السياسية في عهد الإمارة
1946-1921 [1]

أرست بعض الأحزاب السياسية ذات النشاة الأردنية أو غير الأردنية، قواعد التطور السياسي التقليدي من خلال برامجها التقليدية ومشاركتها في تأسيس الإمارة، خاصة حزب الاستقلال الذي نشأ في سورية، ذو الصبغة العربية القومية الذي ساهم في إرساء دعائم الإمارة الجديدة ومؤسساتها السياسية والإدارية والعسكرية وحزب الشعب الذي أرسى قواعد التطور السياسي، وما تبعه من أحزاب نشأت في الفترة بين 1927 – 1935. لكن تعدد الأحزاب التقليدية، وما جاء في برامجها من مطالبات لإطلاق الحريات العامة، والمشاركة السياسية، والتصدي لممارسات الانتداب البريطاني، جاء كردة فعل لإجراءات الحكومة والاستعمار البريطاني، متأثرة بأفكار عدد من المثقفين، وأعضاء الأحزاب السياسية في دول الجوار التي دعمت فكرة إنشاء الأحزاب في شرق الأردن. مما يمكن اعتباره بداية هامة لبيئة التطور السياسي والتعددية الحزبية والسياسية فيما بعد، وممارسة الشرق أردنيين للحياة السياسية وتشكيل الأحزاب.

أما الوضع القانوني والتشريعي للأحزاب في عهد الإمارة، فقد جاء ترخيص الأحزاب بداية تأسيس الإمارة حتى عام 1928 بموجب أحكام قانون الجمعيات العثماني الصادر في آب 1909. وبعد إصدار القانون الأساسي (الدستور) لعام 1928 أصبح ترخيص الأحزاب كجمعيات أردنية حسب المادة (11) والتي تنص "لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها وأن يعقدوا الاجتماعات معاً وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون".

---

(1) لمزيد من التفاصيل، أنظر: علي محافظة، العقد السياسي في الأردن وثائق ونصوص 1921-1946، ج1، وزارة الثقافة، عمان، 2011، ص68-139.

ورغم السياسة الانتدابية، والإجراءات الحكومية، وبدائية هذه الأحزاب، إلا أنها شكلت تطوراً سياسياً مهماً في تاريخ الفكر السياسي الأردني، وتطوراً مهماً في حياة المعارضة السياسية بعد عقد المؤتمر الوطني الأول الذي دعا إليه حزب الشعب وانبثق عنه اللجنة التنفيذية التي أخذت على عاتقها قيادة المعارضة الوطنية لتحقيق الاستقلال والوحدة ومقاومة الانتداب، والمطالبة بالحريات العامة، تركزت مطالبها على المصالح الوطنية للشعب الأردني.

- حزب الاستقلال:

يعتبر حزب الاستقلال من الأحزاب غير الأردنية، حيث جاءت البداية الأولى لإنشائه [1] كجناح سياسي لجمعية العرب الفتاة السرية [2] عند تولي معظم أعضائها الحكم في عهد الملك فيصل في دمشق عام 1919. حيث تبنى برنامجاً قومياً يدعو للوحدة العربية، واستقلال البلاد العربية المحررة، والدعوة لوضع قانون أساسي للحكومات العربية المحررة يساعد في وحدة هذه الحكومات، وصيانة حقوق كافة المواطنين من مختلف المذاهب والأعراق [3].

ونتيجة للاضطهاد الفرنسي بعد انهيار حكم الملك فيصل، غادر معظم أعضاء الحزب للدول العربية، ولجأ معظمهم إلى شرق الأردن بعد وصول الأمير عبدالله إلى عمان، حيث رافقه عدد من أعضاء الحزب منهم: الشيخ كامل القصاب، وأمين التميمي، وعوني عبدالهادي، وعوني القضماني، شاركوا مع الأمير عبدالله في رحلته

---

(1) هاني الحوراني، حزب الاستقلال العربي، مجلة الأفق، عدد 11، 21 تموز 1992.

(2) من أبرز مؤسسي جمعية العربية الفتاة، عوني عبدالهادي، رستم حيدر، أحمد قدري وآخرون، انظر: سليمان الموسى، الحركة العربية سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية 1908-1924، دار النهار للنشر، بيروت، 1980، ص33.

(3) سهيلة الريماوي، جمعية العربية الفتاة، دراسة وثائقية 1909-1918، دار مجدلاوي، عمان، 1988، ص98-100.

إلى القدس للتباحث مع ونستون تشرشل حول مستقبل الأردن [1].

وعند تولي الأمير عبدالله إمارة شرق الأردن، استعان بأعضاء حزب الاستقلال لتأسيس الإمارة، حيث تولى رشيد طليع تشكيل أول حكومة في شرق الأردن عام 1921 وتعيين عدد كبير منهم في الوزارات والمؤسسات الإدارية والعسكرية [2].

ولتعزيز مكانتهم في الإمارة تلاقت رغبة الأمير مع عدد من أعضائه [3] لتشكيل حزب سياسي في شرق الأردن، حيث تم ترخيص حزب الاستقلال العربي، وانضم إليه عدد من الشخصيات الوطنية في شرق الأردن من بينهم، راشد الخزاعي، مثقال الفايز، سليمان السودي، سالم الهنداوي، تركي الكايد، سعيد خير، طاهر الجقة، حديثة الخريشا [4] مثل حزب الاستقلال بداية النشاط السياسي في شرق الأردن وطليعته في مقاومة الاستعمار، ودعم الحركات العربية خاصة في سورية، ساعدهم في ذلك تزايد سيطرتهم السياسية والعسكرية على شرق الأردن. الأمر الذي أغضب بريطانيا التي سعت للخلاص من حزب الاستقلال [5] بالضغط على الأمير عبدالله الذي أقصى، أولاً: رئيس الحكومة، وبعدها رئيس أركان الجيش فؤاد سليم، ومن ثم تصفية كل عناصر وأعضاء حزب الاستقلال من الحكومة والجيش، بعد الإنذار الشهير بتاريخ 19 آب 1924 الموجه للأمير عبدالله وبعد أحداث حوران، تم طرد أعضاء حزب الاستقلال إلى معان ومن ثم إلى خارج الإمارة.

---

(1) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن منذ قيام الثورة العربية الكبرى حتى نهاية عهد الإمارة 1916 – 1946 جزء أول، دار الكتب الأردنية، عمان، 1990، ص68-69.

(2) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، جزء أول، صيدا، لبنان، 1950، ص69.

(3) عصام محمد السعدي، الحركة الوطنية الأردنية، مرجع سابق، ص68.

(4) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن...، جزء أول، مرجع سابق، ص69.

(5) كامل محمود خلة، الحركة الوطنية الأردنية 1927-1948، مجلة الأردن الجديد، عدد 17/18، سنة 7، عمان خريف 1990، ص68-70.

وهكذا انتهى أول حزب سياسي في شرق الأردن أخذ على عاتقه المعارضة السياسية والعسكرية لسلطات الاستعمار البريطاني والفرنسي، وأسس دعائم نظام الحكم في شرق الأردن منذ بدايته، وأسس الإمارة مع الأمير بأجهزتها السياسية والإدارية والعسكرية، وتصدى وساهم في قمع الحركات المحلية، والمعارضة الشعبية ضد الإنكليز وحكومة الأمير عبدالله، مثل حركة العدوان وحركة الكورة [1]، وبالنهاية تم تصفيته من شرق الأردن، وتم تأسيس حزب الاستقلال من قبل أحد أعضائه عوني عبدالهادي في فلسطين [2].

وهكذا انتهت أول تجربة حزبية في شرق الأردن مارست المعارضة ضد الاستعمار، ولكنها كانت بداية لنشوء أحزاب أخرى تولت حركة المعارضة الوطنية منها المؤيد للنظام السياسي ومنها المعارض.

- حزب العهد:

يعتبر حزب العهد من الأحزاب القومية التي تم تأسيسها في شرق الأردن عام 1921 ويدعو الحزب لتحقيق استقلال البلاد العربية تحت قيادة الشريف حسين، ويقول عارف العارف [3] أن إنشاء هذا الحزب جاء بمبادرة من رئيس الحكومة رضا الركابي لضرب الأحزاب ببعضها.

تقدم هذا الحزب بطلب رسمي للتأسيس من أجل تحقيق أهدافه السياسية، علماً بأنه لم يرد ذكر [4] للأعضاء المنتسبين للحزب أو الذين انضموا إليه في شرق الأردن ما عدا انتخاب رمضان البعلبكي كاتباً عاماً للحزب ومحاولة الحزب إصدار

---

(1) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص546-548.

(2) عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973، ص266-268.

(3) أوراق عارف العارف، مؤسسة آل البيت مرفق رقم 2، ص6، تاريخ 25/ 6/ 1926؛ محمد خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص85-86.

(4) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن...، جزء أول، مرجع سابق، ص73-74.

جريدة اسمها (عمان).

- حزب أم القرى:

من الأحزاب التي لم يرد لها أي نشاط سياسي أو الإعلان عن أهداف معينة له ما عدا ما أوردته بعض المصادر من أنه أسس بناء على رغبة رئيس الحكومة [1] رضا الركابي والذي أسس جمعية أم القرى بهدف معارضة وضرب سياسة الاستقلاليين في شرق الأردن.

- حزب أحرار الأردن:

يمكن اعتبار هذا الحزب من الأحزاب التي أنشأها [2] رضا الركابي بهدف ضرب الأحزاب ببعضها، وذلك من خلال ما ذكر أنه أعيد تأسيس هذا الحزب عام 1930 لمعارضة الحزب الحر المعتدل الذي دعمت تأسيسه الحكومة بهدف معارضة حزب اللجنة التنفيذية المعارض للحكومة. كما يذكر أنه نفس الحزب الذي سمي الحزب الوطني [3] الذي انتسب إليه كل من علي خُلقي الشرايري، وعودة القسوس، وأديب وهبة، وصالح النجداوي، وشمس الدين سامي، رغم من أن هناك من يشك [4] في أن علي خُلقي أحد أعضائه بسبب اعتقاله في تلك الفترة من قبل الركابي لمعارضة سياسته.

- حزب جمعية الشرق العربي:

تم تأسيس هذا الحزب في مدينة أربد عام 1923 [5] ولضمان شمول

(1) خير الدين الزركلي، عامان في عمان، مرجع سابق، ص178؛ علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، ج1، مرجع سابق، ص70؛ جريدة فلسطين، عدد 748 تاريخ 27/ 1/ 1925.

(2) خير الدين الزركلي، عامان في عمان، ص178.

(3) سليمان الموسى، إمارة شرق الأردن، جزء أول، مرجع سابق، ص226.

(4) محمد خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص86؛ أوراق عارف العارف، مؤسسة آل البيت، مرفق رقم 30، ص3.

(5) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن...، جزء أول، مرجع سابق، ص72-75.

الحزب كافة الفعاليات الوطنية، وتوحيد صف المعارضة السياسية والحركة الوطنية. جرت محاولات للاتصال مع معظم السياسيين والزعماء في معظم مناطق الإمارة، ولكن لم تنجح هذه الجهود نتيجة للصراع السياسي [1] بين حزب الاستقلال وشيوخ وزعماء القبائل والمثقفين والوطنيين، نتيجة سيطرة حزب الاستقلال على إمارة شرق الأردن، وتظهر أهداف هذا الحزب من دعوته [2] لاستقلال ووحدة البلاد العربية، والحفاظ على استقلال إمارة شرق الأردن، واتباع الوسائل السلمية للوصول إلى الحقوق السياسية والتشريعية، وإشراك أهل البلاد في حكم أنفسهم بدل الغرباء، وتحسين الأحوال الاقتصادية والمساواة في فرض الضرائب.

ونتيجة لتعدد الأحزاب الوطنية في فترة قصيرة وتنامي حدة المعارضة، أصدر رئيس الحكومة [3] قراراً بمنع الموظفين من العمل في الشؤون السياسية خاصة بعد إخراج زعماء حزب الاستقلال من البلاد..

- حزب ضباط شرق الأردن:

يبدو أن الوطنيين الأردنيين وخاصة العسكريين، وجدو أنه لا بد من إيجاد جبهة سياسية تستطيع أخذ زمام المعارضة بعد طرد أعضاء حزب الاستقلال، ومن خلال مطالبهم ومحاولاتهم لاستنفار الأوساط السياسية والشعبية لمقاومة محاولات ضم شرق الأردن إلى فلسطين حتى لا تصبح جزءاً من وعد بلفور [4]، ومن أبرز القائمين على هذا الحزب، ناصر الفوّاز البركات الذي يعمل في قيادة منطقة الطفيلة، والرئيس توفيق النجداوي، ومحمود أبو راس الذي يعمل في منطقة جسر المجامع، وجلال القطب أحد الضباط الأردنيين في منطقة معان.

---

(1) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية 1946-1970، المؤلف، عمان، 2001، ص16.

(2) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن...، جزء أول، مرجع سابق، ص74.

(3) محمد خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص86.

(4) خليل إبراهيم الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية 1946-1970، مرجع سابق، ص17.

لم تستمر هذه التجربة الحزبية طويلاً بعد أن اكتشفت الحكومة هذا التنظيم [1] واعتقلت أعضائه وتمت محاكمتهم بتنزيل رتبهم وطردهم من الخدمة واستبدلوا بضباط آخرين من الأقليات وجلبهم من الشركس والشيشان مما دفع العديد من الضباط الأردنيين إلى الاحتجاج وتقديم استقالاتهم، وطرد بعضهم من الخدمة.

- حزب الشعب الأردني:

جاء تأسيس حزب الشعب كأول وأهم الأحزاب السياسية الوطنية المعارضة التي أسست في شرق الأردن، تركت أثراً في مسيرة الحياة الحزبية قبل توقيع المعاهدة البريطانية – الأردنية، ويعد حزب الاستقلال عند استبعاد حكومة حسن أبو الهدى للموظفين الأردنيين، وعدم إقامة حكم دستوري [2]. فقد وجهت المعارضة من قبل شيوخ القبائل والزعماء والمثقفين وتمت الدعوة لتأسيس هذا الحزب عام 1927 وتكونت هيئة التأسيسية من [3]:

هاشم خير رئيساً، وشمس الدين سامي نائباً، وطاهر الحقة معتمد، ونظمي عبدالهادي سكرتير عام، وطارق سليمان أمين صندوق ومحاسب، وسليمان السودي، وعبدالمهدي الشمايلة، وتوفيق النجداوي، وحسين الطراونة.

وتم انتخاب هيئة إدارية للحزب في آذار 1928 [4] ونص النظام الأساسي

---

(1) محمد خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص87.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر: سليمان الموسى، إمارة شرق الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن، مرجع سابق، ص227؛ هاني حوراني، حزب الشعب الأردني (1927–1930)، مجلة الأفق، عدد12، 28 تموز1992.

(3) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص321–323؛ علي المحافظة، الفكر السياسي في الأردن...، جزء أول، مرجع سابق، ص75.

(4) أسماء أعضاء الهيئة الإدارية، انظر: منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص323.

للحزب [1] على التوسل بالطرق الشرعية لتأييد استقلال البلاد، والمطالبة بنشر المعارف بين الأهالي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والزراعية، وتأييد الحكم الدستوري برئاسة الأمير عبدالله، وصيانة الحرية الشخصية، وحق الملكية، ونشر مبادئ المساواة والإخاء بين الأهالي، والمناداة بحرية الأديان والمذاهب في مواجهة الأخطار التي تهدد الاستقرار والمجتمع، والحفاظ على كيانها داخل الدولة، والاهتمام بالقضايا القومية [2] خاصة دعوته لمواجهة خطر مشروع روتمبرغ الصهيوني. واستنكر إصدار حكومة فلسطين عملة جديدة تحمل ثلاث لغات (عربية وإنجليزية وعبرية) [3]، وطالب بتشكيل مجلس نيابي وحكومة مسؤولة [4]. ولنشر الوعي الثقافي والسياسي أصدر الحزب مجلة (صدى العرب)، ونتيجة لما قامت به المجلة من معارضة للحكومة والاستعمار تم إغلاقها من قبل الحكومة [5] عام 1928 ونفت محررها محمد صالح الصمادي.

من هنا نلاحظ أن إنشاء هذا الحزب أسس لأول مرحلة سياسية ومعارضة وطنية منظمة، شكلت من معظم شرائح المجتمع الأردني المتعدد خاصة المثقفين والسياسيين وغيرهم، الذين شكلوا مع الزعامات وشيوخ القبائل ما يشبه التحالف لانطلاق سياسية متطورة، ذات نشاط واضح في الحياة السياسية، هدفها معارضة

---

(1) كامل محمود خلة، الحركة الوطنية الأردنية 1921-1948، مرجع سابق، ص70-71؛ تيسير ظبيان، الملك عبدالله كما عرفته، عمان، 1979، ص213؛ عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1991، ص35.

(2) محمد عبدالقادر خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص88.

(3) محمد سيف الدين العجلوني، معركة الحرية في الأردن وأقوال رجال السياسة في سوريا الكبرى، دمشق، 1947، ص45-46.

(4) رناد الخطيب عياد، القيادات السياسية في الأردن ونص الميثاق الوطني، المطبعة الوطنية، عمان، 1991، ص10.

(5) أوراق عارف العارف، مؤسسة آل البيت، مرفق رقم 115، تاريخ 29/ 4/ 1928.

الحكومة وإجراءاتها، ومعارضة سلطة الانتداب البريطاني، والمطالبة بالاستقلال، وإطلاق الحريات العامة، ومحاولة إقامة نظام ديموقراطي تعددي.

ولما كانت المفاوضات جارية بين سلطة الانتداب وحكومة شرق الأردن بشأن المعاهدة طالب الحزب إشراك الشعب في أي قرار سياسي يتعلق بالمفاوضات [1].

بعد توقيع اتفاقية المعاهدة الأردنية – البريطانية عام 1928 وعدم تأثير الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بإعادة النظر بالمعاهدة [2]، دعا أعضاء الحزب لعقد مؤتمر وطني عام يمثل كافة شرائح المجتمع الأردني، وشكل أعضاؤه نواة حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأول المعارض، وثم حل الحزب عام 1930 نتيجة استقالة أعضائه، وحمل حزب اللجنة التنفيذية مهمة المعارضة السياسية، والعمل الوطني والقومي.

- حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني الأول:

لإضفاء الصفة السياسية والشرعية على أعمال اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأول تم تحويل اللجنة التنفيذية إلى حزب سياسي، سمي حزب اللجنة التنفيذية في 10 نيسان 1929 وكمتطلب أساسي لعقد المؤتمر الوطني الثاني [3]. واعتبر أعضاؤه كجمعية سياسية تهدف لتنفيذ قرارات (الميثاق الوطني) وتألفت هيئته الإدارية من [4]حسين الطراونة رئيساً، وهاشم خير نائباً للرئيس، وطاهر الحقة سكرتيراً، وسليم البخيت أميناً للصندوق، وأيوب فاخر محاسباً، وسليمان السودي الروسان،

---

(1) خليل إبراهيم الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأمريكية، مرجع سابق، ص20؛ جريدة فلسطين، عدد 975، تاريخ 7/ 5/ 1927.

(2) كامل محمود خلة، الحركة الوطنية الأردنية 1921-1948، مرجع سابق، ص71؛ سليمان الموسى، إمارة شرق الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن، مرجع سابق، ص227.

(3) علي محمد سعادة، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاماً...، مرجع سابق، ص26.

(4) أمين مشاقبة، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديموقراطية، مرجع سابق، ص263؛ علي المحافظة، الفكر السياسي في الأردن، ج1، مرجع سابق، ص78.

ونمر الحمود، ومصطفى الحيسن، وعلي سيدو الكردي أعضاء.

قامت المبادئ الأساسية للحزب على أساس مبادئ الميثاق الوطني وتحقيقها، وأهمها [1]: الحفاظ على استقلال شرق الأردن، ومقاومة الهيمنة البريطانية، وعدم الاعتراف بالانتداب والمعاهدة الموقعة معه، وتوحيد الجهود السياسية والوطنية والقومية، ورفض وعد بلفور. كما أخذ الحزب على عاتقه معارضة الانتخابات ومقاومتها، وحث المواطنين على مقاطعتها، وأرسلوا برقية احتجاج عليها لجمعية الأمم [2]، قام الحزب خلال مسيرته على معارضة السياسة الحكومية، وسلطة الانتداب البريطاني، وعقد المؤتمرات الوطنية (الثاني، والثالث، والرابع والخامس) وتعرض أعضاؤه لمزيد من الاضطهاد والاعتقال نتيجة أفكارهم ومبادئهم الوطنية، ترافق مع هذه الإجراءات التعسفية إغلاق الجريدة الناطقة باسم الحزب (الميثاق) [3] التي أصدرها عادل العظمة وصبحي أبو غنيمة، ونتيجة للتغيرات الداخلية والحكومية في شرق الأردن انتهى الحزب عام 1936 بعد أن قاد حركة المعارضة لأكثر من خمس سنوات.

لذا يمكن القول أن حزب اللجنة التنفيذية تزعم أهم مرحلة لنشاط المعارضة السياسي وتوجيهها ضد الحكومة، وسلطة الانتداب في المرحلة التأسيسية 1928-1935 خاصة اعتماده تنظيم المؤتمرات الوطنية التي ضمت في صفوفها شرائح واسعة ومتعددة من المجتمع الأردني بكل أطيافه السياسية والاجتماعية حيث ضمت ممثلين من العشائر الأردنية من كل مناطق الإمارة، بالإضافة إلى ممثلين للأقليات الدينية والعرقية والمهنية والمثقفين. مما شكل مرحلة هامة للتوجه نحو الديموقراطية والتعددية السياسية والحزبية، والمعارضة السياسية الوطنية المنظمة لولا الهيمنة البريطانية على

---

(1) الكتاب الأسود في القضية العربية الأردنية، مرجع سابق، ص93-95.

(2) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى...، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص36.

(3) خليل إبراهيم الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية...، مرجع سابق، ص26؛ منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص326.

الإمارة ونظامها السياسي.

- الحزب الحر المعتدل:

تم إنشاء هذا الحزب في 24 حزيران 1930 [1] وتشكلت هيئته المركزية من رفيفان المجالي رئيساً، وهاشم خير نائباً للرئيس، ومحمد الحسين [2] ومحمد الأنسي، ونظمي عبدالهادي أعضاء بعد انشقاقهم عن حزب اللجنة التنفيذية.

حدد الحزب أهدافه في برنامجه والذي ينص على [3] : السعي لتعديل الاتفاقية (المعاهدة) تحقيقاً للسيادة القومية ورغبة الأمة، وإيصال البلاد إلى حقوقها في التشريع والإدارة والعمل بحرية تامة، وجعل الوضع الحكومي الدستوري قائماً على أساس المسؤولية المشتركة، والسعي لضمان الحرية الشخصية بأنواعها.

اعتبر هذا الحزب من الأحزاب المناهضة لحزب اللجنة التنفيذية من خلال موقف أعضائه المناوئ للمطالب الشعبية [4]. كما أثيرت الشبهات حوله منذ تأسيسه، واتهامه بموالاته للصهيونية [5]، وقد يكون أساس هذه التهمة ناتجاً عن ارتباط أحد أعضاء الحزب مثل محمد الأنسي بالدوائر الصهيونية، رغم نفي الحزب أي ارتباط للحزب بالحركة الصهيونية، وهجومه على السياسات الحكومية بقصد إبعاد الشبهة عنه، لذلك لم يعمر هذا الحزب بعد محاولات تشكيل حزب مناهض له سمي حزب الأحرار [6] ولم يظهر للساحة السياسية.

---

(1) موفق محادين، الأحزاب والقوى السياسية في الأردن/حزب العمال، ببيلوغرافيا، دار الصداقة، بيروت، 1988، ص95 علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص93.

(2) بعد انسحاب سعيد المفتي من هيئته التأسيسية ثاني يوم تأسيس الحزب أضيف لها محمد الحسين.

(3) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص326.

(4) كامل محمود خلة، الحركة الوطنية الأردنية...، مرجع سابق، ص74.

(5) محمد خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص123.

(6) ورد عن تأسيس هذا الحزب، وجمعية الشبان المسلمين، حزب الجامعة الأردنية الذي تم تشكيله في دمشق عام 1931، وحزب العمل الأردني، ولم يرد ذكر لهذه الأحزاب في معظم المراجع. انظر: =

- جمعية الشبان المسلمين:

تألفت الهيئة التأسيسية من نمر الحمود رئيساً وعدد من الأعضاء ورؤساء وأعضاء للفروع في مناطق الإمارة المختلفة [1].

ظهر أول ذكر لهذه الجمعية من خلال اتصالهم مع رئيس المجلس الإسلامي في القدس عام 1928 عندما أرسلو برقية لهذا المجلس احتجاجاً على تعديات اليهود على حائط البراق. وظهور بعض الفروع لها في مختلف أنحاء الإمارة.

- حزب الجامعة الأردنية:

لم يتم التعرف على رئيس وأعضاء هذا الحزب سوى أحد الأعضاء وهو عمر الطيبي [2].

نشأ هذا الحزب بعد تشكيل جمعية سرية في دمشق باسم الجامعة الأردنية من الأردنيين اللذين لجأوا إلى دمشق بهدف "الحيلولة دون وصول الوطن القومي اليهودي إلى بلاد شرق الأردن" والوقوف في وجه محاولات ضم فلسطين إلى الأردن لاقامة الوطن الصهيوني على فلسطين والأردن.

- عصبة الشباب الوطني الأردني المثقف:

تأسست عام 1933 ومن أبرز المؤسسين فضل الدلقموني وآخرون [3] حيث تشكلت العصبة بعد فشل تكوين جمعية الشباب العربي بدعوة من نجيب أبو الشعر لخدمة المصالح السياسية والإقتصادية والأمنية العربية.

=محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، مرجع سابق، ص121 و123؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص31.

(1) محمد عبدالقادر خريسات، الاردنيون والقضايا الوطنية والقومية، مرجع سابق، ص121-122.

(2) المرجع السابق ص123 – 124.

(3) المرجع السابق ص134 – 135.

- حزب الإتحاد الأردني:

جاءت محاولة تأسيس هذا الحزب عام 1934، محاولة لإحياء حزب الاستقلال أول حزب في تاريخ شرق الأردن، ولكن لم تنجح هذه المحاولة [1]

- حملة الفكرة الإستقلالية:

لم يظهر لهذه الحملة في المراجع هيئة تأسيسية أو من الداعين له [2] وفي عام 1936 صدر بيان عن الحملة يدعو للاستقلال والتخلص من الإستعمار ومهاجمة المشاريع الإستعمارية التي أقامتها بريطانيا وأتهم بهذا البيان صبحي أبو غنيمة وسليمان السودي وراشد الخزاعي.

- جمعية أنصار الحق:

هناك تضارب في تاريخ إنشاء هذه الجمعية فذكرت مراجع بتأسيسها عام 1926 وأخرى عام 1928 ويبدو أن مؤسسي هذه الجمعية عارف العارف ومحمد الشويظي وآخرون [3] حين عقد آخر اجتماع في عام 1929 تم خلاله تقديم احتجاج باسم اللجنة التنفيذية إلى عصبة الأمم المتحدة ووزارة المستعمرات البريطانية والأمير عبدالله.

-الحزب القومي السوري الاجتماعي:

تأسس الحزب عام 1932 برئاسة أنطون سعادة [4] وآخرون وتم فتح فروع له في الضفة الغربية والشرقية ويهدف إلى الوحدة السورية الكاملة.

- حزب التضامن الأردني:

تم تأسيس هذا الحزب بتاريخ 24 آذار 1933 بعد فشل المؤتمر الاقتصادي

---

(1) المرجع السابق ص143.

([2]) المرجع السابق ص143 – علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، ج1، ص128.

([3]) المرجع السابق ص145، عن أوراق عارف العارف.

([4]) المرجع السابق ص146، عن أوراق عارف العارف.

حيث تقدمت مجموعة من زعامات (العشائرية والشركسية والمسيحية) [1] وعلى رأسهم، مثقال الفايز، ورفيفان المجالي، محمد السعد البطانية، سعيد أبو جابر، سلطي الإبراهيم، قاسم الهنداوي، نجيب أبو الشعر، حديثة الخريشا، شمس الدين سامي، هاشم خير، صالح العوران، متري الزريقات، وأحمد الصعوب، سليم جرار، متري حمارنة، دليوان المجالي، سيدو الكردي، عبدالعزيز أبو أبريز بطلب ترخيص بعد فشل الحزب المعتدل في التأثير على المعارضة السياسية التي يقودها حزب اللجنة التنفيذية [2].

من أهم ما ورد في برنامج الحزب، ولاؤه للأمير عبدالله وأعقابه من بعده، والتفاهم والتعاون مع السلطات البريطانية (وبذلك يكون هذا الحزب أول حزب أردني يعترف بالانتداب على بلاد عربية [3] وحصر الوظائف بالأشخاص الذين ولدو في شرق الأردن قبل عام 1922.

وجهت لهذا الحزب عدد من الاتهامات والشكوك حول أهدافه ونواياه خاصة في هذه المرحلة السياسية الحرجة في تاريخ الإمارة ومنها [4] :

- محاولة إقامة النعرة الإقليمية في الإمارة خاصة ما ورد في المادة 26 من برنامج الحزب باقتصار العضوية على من ولد في شرق الأردن قبل عام 1922، وانقاد

---

(1) كامل محمود خلة، الحركة الوطنية الأردنية....، مرجع سابق، ص75؛ محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، مرجع سابق، ص135؛ علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، ج1، مرجع سابق، ص106.

(2) انسحب من الحزب كل من سلطي الإبراهيم، وقاسم الهنداوي، وأحمد الصعوب.

(3) محمد خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص135- 136.

(4) لمزيد من التفاصيل عن الانتقادات والتهم الموجهة للحزب وأعضاؤه وعلاقتهم بالوكالة اليهودية، انظر: سليمان بشير، جذور الوصاية الأردنية (دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني) القدس، 1980، ص30-89 محمد خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص135-145؛ Mary Wilson, King Abdullah and Britain and Making of Jordan Cambridge University Press, 1987, pp. 110-112.

رئيس الحكومة عبدالله السراج لهذا التوجه القطري.

- محاولة بعض أعضاء الحزب إصدار جريدة (صدى البادية) بتمويل يهودي يتولى تحريرها محمد المحيسن.
- مقابلة أعضاء من الحزب مكون من (مثقال الفايز، ومتري الزريقات، وسالم أبو الغنم، وشمس الدين سامي، مع وفد صهيوني في القدس في نيسان 1933.
- تبادل الرسائل والزيارات بين بعض زعماء الحزب (مثقال الفايز) مع زعماء الحركة الصهيونية بوساطة (محمد الدوجي).
- فشل المؤتمر الاقتصادي الذي دعا إليه الحزب وروجت له الصحف اليهودية.
- حفظ النسخة من تأسيس الحزب في الأرشيف الصهيوني، ملف س 25/ 3491 بالعبرية [1]، وبذلكم أن بعض الوطنيين من عشائر بني صخر، والشركس، استنكروا تصرفات وعلاقات أعضاء الحزب من عشائرهم بالوكالة اليهودية كما واجه الحزب معارضة قوية خلال المؤتمر الاقتصادي من قبل الحكومة، ومعارضة ومقاطعة من قبل الصحف الفلسطينية ومقاطعة المواطنين الأردنيين له [2]، وبالتالي انحل الحزب نتيجة استقالة بعض أعضائه وانضمام الآخرين لأحزاب أخرى.
- **حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب العام (حزب الشعب):**

انبثق هذا الحزب عن المؤتمر الوطني الخامس الذي عقد في عمان بتاريخ 6 آب 1933 [3]، ويبدو أن هذا الحزب قد أسس، لمعارضة حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأول، وحزب التضامن، وقرب موعد الانتخابات التشريعية، وذلك بدعم من الحكومة وسلطة الانتداب البريطاني.

---

(1) سليمان البشير، جذور الوصاية الأردنية، مرجع سابق، ص39-40.

(2) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص38.

(3) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، جزء أول، مرجع سابق، ص114.

وقد تزعم حركة الدعوة بعقد مؤتمر الشعب العام في 6/ 8/ 1933 ماجد العدوان وعفاش العدوان [1] وبعض شيوخ الإمارة بطلب رسمي قدم إلى رئيس الحكومة بتاريخ 16/ 5/ 1933 بعد أن حددوا أسباب ودوافع عقد الاجتماع. وقد تشكلت هيئة المكتب الدائم للجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني العام (الهيئة الإدارية) من [2] : ناجي العزام رئيساً، وسعيد الصليبي نائباً للرئيس، ومصطفى المحيسن نائباً للرئيس، وسعيد المفتي سكرتير، ونجيب الشريدة سكرتير، وعضوية كل من علي خُلقي، قاسم الهنداوي، عبدالله الكليب، محمود القنيش، محمد الأمين، فايز المجالي، صالح العوران، سليمان بني طريف، هاشم خير، الخوري أيوب، مطلق أبو الغنم، سعيد حلاوة، طاهر المحمد، ظاهر الذياب، حديثة الخريشا، حمد بن جازي. كما تم انتخاب لجنة تنفيذية مؤلفة من 49 عضواً تم انتخابهم عشائرياً وجغرافياً ممثلين عن مناطقهم [3].

جاءت أهداف الحزب من خلال قرارات المؤتمر والتي نسجل أهمها [4]:

- الالتفاف حول النظام السياسي والإخلاص لأمير البلاد كممثلين حقيقيين للإمارة.
- مقاومة الحركة الصهيونية واستنكارها وإقرار مقاومتها، وصيانة أرض الأجداد.
- السعي لإصلاح الوضع الحكومي الحاضر وتشكيل حكومة وطنية ذات مسؤولية

---

(1) رغم دعوة ماجد العدوان للمؤتمر إلا أنه لم يرد اسمه في اللجنة التنفيذية ولا المكتب الدائم. ولمزيد من التفاصيل عن أسباب ودوافع عقد الاجتماع انظر: محمد خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص124-125.

(2) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص331-334.

(3) لمزيد من التفاصيل عن أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية وتوزيعهم الجغرافي والعشائري، انظر: علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، جزء أول، ص115-116؛ جريدة فلسطين عدد 138، تاريخ 10/ 8/ 1933.

(4) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى...، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص38-39.

مشتركة.

- التأكيد على وحدة الشعب والبلاد ووحدة الصف.

- المطالبة بالإعفاءات الضريبية، والإصلاحات الزراعية، والتوسع بالحركة التعليمية، والثقافية، والعمل لأبناء الإمارة.

يبدو أن هذا الحزب قد عصفت به الخلافات الداخلية [1] والمصالح الشخصية والسياسات الحكومية بعد تدخلها في نتائج الانتخابات التشريعية، وتبادل التهم بين أعضاء حزب الشعب وحزب التضامن بالعمالة للوكالة الصهيونية، والاتهامات الموجهة لحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأول. وبالرغم من أهمية المؤتمر الوطني وقراراته السياسية انحل حزب الشعب في 18 تشرين أول 1934 من تلقاء نفسه باستقالة رئيسه ناجي العزام.

وشهدت المرحلة اللاحقة إنشاء عدة أحزاب [2] ويبدو أنها بدأت تختفي حدة المعارضة السياسية الداخلية للحكومة، وتبنتها الأحزاب التي أسست خارج الأردن.

- الحزب الوطني الأردني:

تأسس هذا الحزب في دمشق عام 1936 [3] من قبل المعارضة الوطنية التي واجهت استبداد سلطة الحكومية، وذلك بعد التأييد الذي أبدته للحركة الوطنية لثورة فلسطين عام 1936. وملاحقة زعماء المعارضة، ونفيهم، وهروب معظم

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن الخلافات والاتهامات ومجريات الحزب وقراراته، انظر: محمد خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص124-134.

(2) يبدو أنه جرت محاولات لتشكيل أحزاب سياسية ولكنها لم تظهر للوجود بصورة واضحة أو هيئتها التأسيسية أو خارج الأردن ما عدا الإعلان عنها من خلال بيان مثل: حزب الاتحاد الأردني 1934، وحزب حملة الفكرة الاستقلالية 1936، وحزب جماعة أنصار الحق، والحزب القومي السوري الاجتماعي. انظر: المرجع السابق، ص143-146.

(3) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، جزء أول، مرجع سابق، ص124-128؛ محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، مرجع سابق، ص141-143.

أعضاء حزب اللجنة التنفيذية إلى سورية بعد حلها. حيث بدأ بنشر أهدافهم السياسية بقيام حكومة عربية، وإصلاح الأحوال الاقتصادية ومعارضتهم لحكومة شرق الأردن وسلطة الانتداب البريطاني، بمساعدة المثقفين الدارسين في الجامعات السورية من الرعايا الأردنيين الذين انضموا لصفوف المعارضة، واتخذوا وسيلة المنشورات السياسية [1] لنشر أهدافهم، وتشكلت قيادة الحزب من [2] : صبحي أبو غنيمة، وعادل العظمة وسليمان السودي الروسان، وراشد الخزاعي، واسلم الهنداوي، ومحمد علي العجلوني. ولم تقتصر انتقادات الحزب للحكومة فقط بل وجهت الانتقاد للزعامات [3] العشائرية، وقامت بينهم حرب العرائض، ونفي الوطنية عن كل منهم، وعدم مشروعيتهم، ومخالفتهم للقوانين.

بعد عودة أعضاء الحزب إلى شرق الأردن تم تقديمهم للمحاكمة في مدينة أربد وصدرت برئتهم عام 1938.

- حزب الإخاء الأردني:

تم تأسيس هذا الحزب في عمان بتاريخ 25 أيلول 1937 كحزب وطني موالٍ

---

(1) تم تمويل الحزب من بعض الجهات الخارجية المناوئة لنظام الحكم في الإمارة، وإصدار كتاب بعنوان (ماذا ترك الأمير للأساطير) موجه ضد الأمير عبدالله، وكما يقول المحافظة لم يكن لهذا الحزب موقف سياسي واضح من سلطة الانتداب من خلال الاعتراف بتقسيم فلسطين، رغم نفي الحزب لهذه الاتهامات. انظر: علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص127-128؛ محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، مجلد 1، المكتبة العصرية، بيروت، 1949، ص161.

(2) هاني حوراني: الأحزاب السياسية في فترة ما قبل الحرب العظمى 1936-1939، مجلة الأفق، عدد 21، 23 أيلول 1992، ص53. يستبعد الدكتور محمد خريسات أن يكون هؤلاء هم المؤسسين، لأنهم أعضاء في حزب اللجنة التنفيذية وأن عادل العظمة حتى هذا التاريخ يعمل سكرتيراً للجنة التنفيذية، ص140-141.

(3) خليل إبراهيم الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية...، مرجع سابق، ص40-41

للأمير عبدالله، ذي توجهات قومية. وتشكلت هيئة تأسيسية من [1]: ماجد العدوان رئيساً، ومثقال الفايز، ورفيفان المجالي، وجميل المجالي، صالح العوران، صبري الطباع، موسى المعايطة، محمود كريشان، سعود النابلسي، عبدالله الشريدة، فلاح البطاينة، حمد بن جازي، عطوي عرجان، خشمان أبو كركي، يوسف البلبيسي، وعودة القرعان، حسن العطوي، وسالم عرار.

تظهر أهداف الحزب من خلال مبادئه السياسية الذي أصدره [2] بتاريخ 28/ 9/ 1937 حيث ركز على الناحية الوطنية وخدمة أبناء شرق الأردن، والاستقلال التام، وطالب بضرورة احترام القوانين والإخلاص لسمو الأمير، وتحسين الأوضاع السياسية والثقافية ووحدة الشعب ومناهضة المستغلين للمصلحة العامة للأغراض الشخصية، وشدد على التوجه القومي وتحقيق فكرة الوحدة العربية، وتعزيز العمل القومي وتوحيد المساعي القومية. ويبدو أنه يدعم [3] تصورات الأمير عبدالله لحكم سوريا الطبيعية من خلال تركيزه على التوجه القومي والوحدة العربية.

يبدو أن هذا الحزب من الأحزاب السياسية المؤيدة للأمير عبدالله وحكومته في مواجهة بعض سياسات المعارضة، من خلال تشكيلته التي ضمت زعامات عشائرية ممثلة لشرق الأردن، واستبعاد العديد من الزعامات المعارضة من بعض الشركس والشيشان والفلسطينيين والمسيحيين. والحزب الوحيد الذي تم ترخيصه في ظل قانون الدفاع لعام 1935 والذي تم تفعيله ووضعه موضع التنفيذ في 29 آب 1939 لضبط الأوضاع الداخلية وفرض الأمن والنظام والرقابة والإشراف على كل مناحي الحياة

---

(1) انسحب مثقال الفايز من الحزب بسبب انتخاب ماجد العدوان رئيساً؛ علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، جزء أول، مرجع سابق، ص128-129.

(2) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص361.

(3) موفق محادين، الأحزاب والقوى السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص12-18.

العامة في الإمارة في الحرب العالمية الثانية [1].

- جماعة الشباب الأحرار[2]:

عام 1946 تكونت هذه الجماعة في دمشق من عدد من الطلبة الأردنيين في الجامعات السورية اللذين كونو (جماعة الشباب الأحرار الأردنيين) منهم ضيف الله الحمود وعقاب الخصاونة وخلف حدادين وعبدالرحمن شقير والذين تلاقت آراؤهم من السيد صبحي أبو غنيمة الذي تزعم المعارضة السياسية الأردنية في المنفى منذ عام 1937 وحددت أهدافها بتحرير الأردن من الإحتلال البريطاني، وتخليص الشعب من الاستبداد وأصدرت عدداً من البيانات حول رؤيتهم للإصلاح في الأردن، تحولت هذه الجماعة عام 1947 إلى حزب سياسي هو (الحزب العربي الأردني)

- حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني:

تم تأسيس الحزب بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 13/ 9/ 1944 [3] بناء على طلب تقدم به بعض المثقفين والوطنيين الأردنيين، وتشكلت هيئة الإدارية من: محمد العجلوني، كمال الجيوسي، فوزي الملقي، عبدالرحمن خليفة، أحمد الصفدي، سليم البخيت، وحيد العوران، شفيق أرشيدات، عبدالرحيم الواكد.

جاء تأسيس الحزب بعد حل الأحزاب الأردنية [4]، وزيادة الضغط الحكومي على المعارضة، ومحاولاتها إيجاد قيادات بديلة للحركة الوطنية، ومع تطور أخطار

---

(1) هاني حوراني، الحياة الحزبية السياسية في فترة الحرب العالمية الثانية 1939-1945، مجلة الأفق، عدد 24، 13 تشرين أول 1992، ص54.

(2) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، وثائق ونصوص، ج1، وزارة الثقافة، 2011، ص131 - 133

(3) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص395؛ عصام السعدي، الحركة الوطنية الأردنية، مرجع سابق، ص143.

(4) خليل إبراهيم الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص44؛ عصام السعدي، الحركة الوطنية الأردنية، مرجع سابق، ص143.

الحرب العالمية الثانية.

لم يعمر هذا الحزب سوى بضعة أشهر، جراء الانشقاقات والانسحابات من قبل الأعضاء المؤسسين، واعتبرته الحكومة منحلاً بتاريخ 4/ 12/ 1944. كان هذا الحزب آخر الأحزاب السياسية في عهد إمارة شرق الأردن قبل الاستقلال ولم يبدُ له أي تأثير في الحياة السياسية المؤيدة والمعارضة.

- حزب الإتحاد العربي [1] :

أنشئت في القاهرة عام 1942 جمعية الإتحاد العربي على يد عدد من الشخصيات المصرية، وأسست نادياً سمي (نادي الإتحاد العربي) يرأس هيئتها الإدارية فؤاد أباظه وصاغ هذا الإتحاد ميثاق الأمة العربية الذي قدمه إلى الملك فاروق يتضمن عدداً من الرسائل تتضمن عدد من المبادئ وأسس الاتحاد فرعاً له في بغداد عام 1945، وفي فترة احتفالات الأردن بالإستقلال قابل أعضاء الإتحاد الأمير عبدالله الأول وحصل على موافقتة على تأسيس فرع للاتحاد في العاصمة عمان وتولى رئاسة الفرع الدكتور يوسف عز الدين وعضوية اسماعيل البلبيسي.

- مكتب الوحدة العربية [2] :

تم إنشاء هذا المكتب على غرار الإتحاد العربي، وأسس له ثلاثة فروع في عمان ودمشق ودول الهلال الخصيب، وأهدافه تحقيق الوحدة العربية في بلاد الشام والعراق، وتم افتتاح فرع المكتب في عمان عام 1945 برئاسة هاشم خير وماجد العدوان نائباً لرئيسها وعدد من الأعضاء.

- جماعة الإخوان المسلمين [3] :

ذكرت بعض المصادر أن أول تأسيس للجماعة في الأردن كان عام 1935

---

(1) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، مرجع سابق – ص136-139

(2) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، مرجع سابق – ص139

(3) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، مرجع سابق – ص133-136

حسب قانون الجمعيات العثماني، ولكن يذكر الدكتور المحافظة أنه لم يرد أي وثائق تؤكد هذا التاريخ، حيث ظهر أول تعريف بهذه الجماعة في جريدة الجزيرة عام 1945 التي نشرت مبادئ وأهداف الجماعة والدعوة لها، وحددت الجماعة الوسائل لنشر هذه المبادئ وتعميم أهدافها، وشاركت الجماعة في احتفالات الاستقلال وتتويج الملك عبدالله عام 1946، وقدم الشيخ عبدالمعز عبدالستار مندوب الجماعة في مصر شارة الجماعة للملك عبدالله وألقى كلمة بهذه المناسبة.

ومن خلال تقييمنا للأحزاب السياسية في عهد الإمارة وتعدديتها، وممارستها السياسية وتوجهاتها للديمقراطية والتعددية السياسية نجد: أن التعددية الحزبية لم يكن المقصود من نشأتها قيام تعددية سياسية نظراً لعدم تبلور مفهومها في تلك المرحلة في شرق الأردن، وعدم وجود نظام حكم ديموقراطي. كما أن هذه الأحزاب غلب عليها صفة عدم الاستمرارية، وتعددها، وقصر عمرها الزمني باستثناء حزب اللجنة التنفيذية، واعتمادها على زعامات تقليدية في معظمها، ليس لها برامج سياسية، وإنما تمثل مصالح شخصية وأهدافاً آنية تنتهي بانتهاء زعامتها أو الهدف منها، وغير جماهيرية أو ثورية أو عقائدية [1].

ورغم تدني المستوى الثقافي والسياسي في تلك المرحلة إلا أن الأحزاب لم تؤثر أو تساهم في تطوير التنمية والثقافة السياسية لدى الشعب. كما أنها أحزاب سياسية قام على إنشاء بعضها أعضاء أحزاب عربية، ذات أهداف قومية كان هدفها الأساسي مقاومة الاستعمار، والدعوة لاستقلال البلاد العربية، وتثبيت أركان الحكم والحكومة، وإيجاد منطلق لهم، تعرضت فيما بعد للطرد والتهجير بعد أن تركت بصماتها السياسية وتأسيس قاعدة للمعارضة السياسية.

وأغلبية أحزاب هذه المرحلة هي أحزاب سياسية وطنية تقليدية ومؤقتة، ذات صفة أردنية مثلت شرائح المجتمع الأردني المتعددة الاجتماعية والعرقية والدينية،

---

(1) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص48.

ركزت في برامجها وأهدافها على مقاومة سلطة الانتداب، والاستقلال، والمطالبة بالحريات الشخصية، وإطلاق حرية الرأي والتعبير، والمطالبة بالمشاركة السياسية وإصلاح الجهاز الحكومي والإداري، وبناء المؤسسات التشريعية.

وبالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك المرحلة إلا أنها شكلت مرحلة تحول وتطور سياسي، وأدوات ضاغطة في معظم الأحيان لإيجاد شكل للحكم أكثر ديموقراطية وتعددية، يسمح بإيجاد نوع من المشاركة السياسية لتحمل أعباء المرحلة، كون هذه الأحزاب السياسية الجهة القائمة على بلورة مصالح الشعب والتعبير عنها وتحقيق مطالبها السياسية من خلال المؤسسات السياسية والتشريعية، من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات الوطنية بقيادة حزب للجنة التنفيذية للمؤتمر الأول كأهم حركة وطنية تركزت مطالبها على تعديل الدستور (القانون الأساسي) وإصلاح قانون الانتخابات، وإلغاء المعاهدة، وإطلاق الحريات العامة والحرية الصحفية، والفصل بين السلطات.

شكلت مرحلة تطور الأحزاب مرحلة جديدة من التطور السياسي، ولكن بسبب مرحلة التأسيس للإمارة وغياب الوعي السياسي في المجتمع، وممارسات سلطة الانتداب، وسيطرة الأمير عبدالله والحكومة على كامل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فقد غابت عن النظام السياسي قيم الديموقراطية الحقيقية، والتعددية السياسية المستهدفة، وكان تأثير الأحزاب محدوداً في هذا المجال بسبب إضعافها وتأثرها بالتركيبة العشائرية أحياناً، واعتمادها على أشخاص زعمائها، وعدم تنظيمها على أسس فكرية واضحة، وعدم وضوح أهدافها لكثرة تحولها من المعارضة إلى التأييد لنظام الحكم، وغياب الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها، وقصر عمر هذه الأحزاب، وسياسات الحكومة في كثير من الأحيان الاستبدادية جعلت من الأحزاب هياكل شكلية، مما أثر في شكل وأهداف واستمرارية هذه الأحزاب. ولكنها بالمقابل أسست لمرحلة لاحقة من التطور السياسي قامت على أول

ديموقراطية وتعددية سياسية في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية في أواسط الخمسينات من القرن العشرين.

كما يمكن الإشارة إلى أن نشأة الأحزاب في مرحلة ما قبل 1952 قامت على تطوير الحياة والنظام السياسي من حيث مطالبها وتشكيلها العرقي على أسس تعددية حزبية وسياسية من ناحية شكلية.

كما يمكن الإشارة إلى أن التجربة الحزبية في إمارة شرق الأردن ومرحلة الاستقلال حتى صدور دستور عام 1952 شكلت حلقات في سلسلة متصلة حتى اليوم [1] برغم الفواصل في تاريخ الحياة الحزبية استفادت المراحل اللاحقة من المراحل السابقة بالأخذ بنواحي القوة ومحاولة تلافي أسباب الضعف.

ويمكن ملاحظة أهم السمات التي ميزت الأحزاب السياسية في هذه المرحلة:

- التركيبة الاجتماعية الأردنية والأقليات الدينية والعرقية في مرحلة الإمارة يغلب عليها الطابع العشائري وقامت الأحزاب في غالبيتها على الزعامات العشائرية والتحالفات مع زعماء الأقليات لخدمة أهداف ومصالح شخصية في بعض الأحيان ولخدمة أهداف ومصالح النظام الحاكم في فترات أخرى، أبرز سماتها فقدان الشخصية الفكرية للأحزاب [2].
- النظام الحاكم في شرق الأردن كان منتمياً في توجهه عشائرياً كونه ينتسب إلى أكبر قبائل العرب وأفضلها نسباً (الهاشميين) وفي نفس الوقت ينتمي سياسياً وفكرياً إلى النظام الغربي الرأسمالي كمنطلق حكم وإقامة دولة مستقلة فيما بعد وهذا ما جعل القبائل الأردنية يقف بعضها موقف المعارضة وبعضها موقف التأييد من نظام الحكم، ولم تخرج الأحزاب عن هذا الإطار.

---

(1) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دراسة تحليلية مقارنة، دار وائل، عمان، 1999، ص30.

(2) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص310.

- رغم وجود عدد من المثقفين والسياسيين العرب في شرق الأردن والانضمام إلى المسيرة السياسية في الإمارة إلا أنه يبدو تأثرهم بالوضع السائد من خلال محاولتهم الحفاظ على مكتسباتهم وتحقيق أهدافهم في ما بدر من ازدواجية في الولاء للنظام تارة وللمعارضة تارة أخرى.
- لذا فإن الحياة الحزبية التي نشأت في شرق الأردن أثرت في مسيرتها عدة مؤثرات:
- أنها أحزاب وطنية قومية حاولت دعم قيام إمارة شرق الأردن، وتحقيق أهدافها القومية والوطنية.
- قامت هذه الأحزاب الوطنية القومية في بدايتها لمعارضة سلطة الانتداب البريطاني والمطالبة بالاستقلال.
- نتيجة لتطور الفكر السياسي تحولت هذه الأحزاب لمعارضة نظام الحكم في الإمارة والسلطة الانتدابية.
- شكلت مرحلة 1928 – 1935 مرحلة متقدمة في المعارضة الحزبية السياسية السلمية والتركيز على القضايا الوطنية والحريات العامة من خلال اللجنة التنفيذية والمؤتمرات الوطنية، والمجالس التشريعية.
- كانت السمة الغالبة على الأحزاب قصر مدة استمراريتها أو عدم قدرتها على الظهور نتيجة تضارب مصالح منتسبيها أو مقاومة الحكومة لإنشائها.

المبحث الخامس
المؤتمرات والمواثيق الوطنية

تم عقد خمسة مؤتمرات وطنية نتج عنها خمسة مواثيق وطنية شكلت هذه المواثيق والمؤتمرات الوطنية مرحلة هامة في التطور السياسي تذكر حتى الآن بالرغم من كل المعوقات والسياسات التي مورست ضدها نتيجة للظروف السياسية التي مرت بها الإمارة وخضوعها لسلطة الانتداب؛ إلا أن المرحلة السياسية التي وضع فيها الميثاق الوطني، وعقد فيها المؤتمرات الوطنية من أهم المراحل السياسية التي وضعت إمارة شرق الأردن على طريق الاستقلال فيما بعد، والتي جاءت رداً على المعاهدة الأردنية البريطانية ووضع القانون الأساسي الذي استمد نصوصه من روح المعاهدة التي لم يرض عنها الشعب الأردني واعتبرها عقبة على طريق الاستقلال.

المطلب الأول: اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأول 1928 والميثاق الوطني الأول:

نتيجة للدعوة التي وجهها حزب الشعب لعقد مؤتمر وطني بعد توقيع المعاهدة ونشر القانون الأساسي عام 1928، الذي استمد نصوصه من المعاهدة، والتي اعتبرها الأردنيون ضربة سياسية وتهديداً للاستقلال. وتزايد موجة الغضب والمعارضة الشعبية المتطورة، ولمناقشة الأوضاع السياسية المستجدة، وخطر وعد بلفور على فلسطين. عقد المؤتمر الوطني الأول في مقهى حمدان في عمان بتاريخ 25/ 7/ 1928، برئاسة حسين الطراونة، حضره ما يقارب 150 شخصية تمثل شيوخ الأردن وزعماءها من كافة الاتجاهات والأعراق ترأس اجتماعات المؤتمر حسين الطراونة، وصدر عن المؤتمر في ختام جلساته بيان عرف (بالميثاق الوطني الأول) وكانت أهم بنوده [1]:

([1]) لمزيد من التفاصيل انظر: علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، 1921-1946، ط2، مركز الكتب الأردني، 1991، ص88-89؛ الكتاب الأسود في القضية الأردنية العربية، دار=

- اعتبار أمارة شرق الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة.
- المطالبة بقيام حكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبدالله وأعقابه من بعده.
- اعتبار مبدأ الانتداب سياسة غير معترف بها إلا كمساعدة فنية بموجب اتفاقية تأخذ بالاعتبار المصالح العامة للبلاد.
- رفض وعد بلفور لمخالفته الوعود البريطانية.
- رفض المؤتمر تحمل شرق الأردن أي نفقات احتلال أجنبية واعتبار المعونة البريطانية خدمة لمصالحها في المنطقة.
- اعتبار كل تشريع استثنائي لا يتأسس على قاعدة العدل والمنفعة العامة وحاجات الشعب تشريعاً باطلاً.
- إن أي انتخاب نيابي في الإمارة لا يقوم على أساس قواعد التمثيل الصحيح وعلى أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام مجلس نيابي لا يمثل إرادة الأمة وسيادتها القومية.
- أي تصرف بالأراضي الأميرية لا يعرض على المجلس النيابي ويصدق عليه من قبله يعتبر باطلاً، وأي بيع وقع قبل انعقاد المجلس يعتبر باطلاً.

لذا يمكن اعتبار [1] الميثاق الوطني أول وثيقة سياسية وطنية، ذات برنامج محدد، شكل علامة سياسية فريدة في مسيرة النضال السياسي والوطني في شرق

=الأيتام، القدس، 1929، ص93-95؛ منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص291-292؛ محمد خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص90-91؛ عصام الفايز، المؤتمر الوطني الأول، ظروف انعقاده، وأعماله وأهميته التاريخية، مجلة الأردن الجديد، عدد11، س 5، قبرص، 1988، ص73-76 كامل محمود خلة، الحركة الوطنية الأردنية، مرجع سابق، ص71.

([1]) هاني حوراني وآخرون (إعداد) الإطار القانوني للبناء الديموقراطي في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 2000، ص54-55.

الأردن، وتحديده للثوابت السياسية للإمارة، حكمت مبادئه المعارضة السياسية الوطنية لسنوات عديدة.

ولإضفاء الشرعية على هذا المؤتمر السياسي، تم انتخاب لجنة تنفيذية [1] تمثل مختلف مناطق الإمارة، وتم انتخاب هيئة إدارية من هذه اللجنة لمتابعة قراراته، هم: حسين الطراونة رئيساً، سعيد المفتي نائباً للرئيس، وطاهر الحقة سكرتيراً، وعلي نيازي التل معتمداً، وطارق سليمان كاتباً وأمينا للصندوق.

شكل المؤتمر وفداً لتسليم قرارات المؤتمر والميثاق الوطني للأمير عبدالله، وحسب وعد الأمير تم تسليمها للمعتمد البريطاني كوكس في تموز 1928 والذي أعاده إلى الأمير عبدالله في آب 1928 [2] مع كتاب يوضح الموقف الرافض للحكومة البريطانية، واتهام أعضاء اللجنة التنفيذية بعدم رغبتهم بحكومة الأمير الحالية، وعلق على الكتاب المقدم من اللجنة والموقع من حسين الطراونة للأمير، إذا كانوا يريدون خير بلادهم فإن أفضل وسيلة لذلك هو تأييد ما أعدته حكومة الإمارة، وأن التقدم نحو الحكم النيابي لا يتم إلا بعد أن يبرهن الشعب على قدرته لتحمل مسؤوليات أكبر.

نتيجة الرفض البريطاني للمذكرة جرت مقابلة بين المعتمد البريطاني وحسين الطراونة، سلمه بعدها مذكرة يحدد فيها مطالب الشعب [3] وهي:

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن أعضاء اللجنة التنفيذية وتوزيعها الجغرافي وبعض الذين حضرو المؤتمر انظر: محمد خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص92-93 والهامش؛ فيصل البطاينة، ملف الحياة التشريعية والبرلمانية في الأردن، عمان [د. ت]، ص10؛ منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص293 والهامش.

(2) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مرجع سابق، ص34-35.

(3) كامل محمود خلة، الحركة الوطنية الأردنية...، مرجع سابق، ص71-72. ولمزيد من التفاصيل عن المخاطبات بين اللجنة والأمير وحكومة الانتداب وتبادل المذكرات، انظر: منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص295-307.

- فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية حسب القواعد الدستورية.
- تشكيل حكومة وطنية تحوز على رضى الشعب والأمير.
- الطلب بعدم تدخل المعتمد البريطاني في شؤون الحكومة والحاكم، ورفض أي اتفاقيات ضد إرادة العشب.
- تعديل قانون الانتخاب، وإجراء انتخابات تمثل كافة شرائح المجتمع.
- استنكار أعمال حكومة شرق الأردن ومنها، القوانين والتشريعات والقوانين الاستثنائية والجائرة ضد الحريات الصحافية والشخصية، ومصادرة الحقوق المطبعية، وتعطيل الحريات العامة مثل، حرية الرأي والاجتماع والصحافة، واستبعاد القيادات الوطنية، واستبدالهم بأعوان الحكومة الجهلة، وزيادة الإنفاق على الجواسيس وقصور المعتمد البريطاني، في الوقت الذي لم يكن للحكومة مقر خاص بها [1].

ونتيجة لانتقادات اللجنة التنفيذية للحكومة البريطانية والأردنية بعدم كفاءة حكومة شرق الأردن، واستبدادها وتسلطها وخنق الحريات العامة، صعد رئيس الحكومة أبو الهدى إجراءات الحكومة ضد المعارضة، وحاول حل اللجنة التنفيذية، واعتقلت قياداتها وفرضت الإقامة الجبرية على عدد آخر منهم، وجردت آخرين من ألقابهم، وقطع المساعدات عنهم وسنت الحكومة عدداً من القوانين الاستثنائية لضرب الحركة الوطنية والمعارضة منها [2]:

1. قانون منع الجرائم الذي يخول الحاكم الإداري اعتقال أي شخص يمكن أن يخل بالأمن.
2. قانون العقوبات المشتركة الذي يفرض غرامات واعتقالات بدون وجه حق

---

(1) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى...، مجلد 3، مرجع سابق، ص35-36.

(2) أعداد الجريدة الرسمية حسب التسلسل والتاريخ، 7/ 9/ 1927 و15/ 8/ 1928، و15/ 10/ 1928؛ علي محمد سعادة، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاماً، مرجع سابق، ص21-22؛ كامل محمود خلة، الحركة الوطنية الأردنية...، مرجع سابق، ص72.

للاشتباه بالإخلال بالأمن.

3. قانون النفي والإبعاد، يعطي الصلاحية للمجلس التنفيذي بإبعاد ونفي أي شخص بحكم الإخلال بالأمن.

بعد إصدار هذه القوانين تم تعطيل عدد من الصحف ومصادرة الصحف الأخرى مثل: جريدة الشريعة لصاحبها محمد الكرمي في أيلول 1927. وجريدة صدى العرب لصاحبها محمد صالح الصمادي 1928، وجريدة الأردن لصاحبها خليل نصر، 1928، ومصادرة عدد من جريدة الأنباء لصاحبها مصطفى وهبي التل، 1928.

كما صدر قانون الجنسية لعام 1928 حتى لا يعطي الأمير عبدالله الحق بمنح الجنسية الأردنية لأعضاء حزب الاستقلال [1]، ووصف المعارضة السياسية حينها بأنها شريرة وأعضاءها خونة. ورغم الإجراءات والقوانين الاستثنائية، إلا أن حركة المعارضة السياسية والمطالبة بإطلاق الحريات العامة بقيت مستمرة، ورغم بدائيتها وعدم تأثيرها الواضح، إلا أنها تعتبر خطوة متقدمة في تطور الحياة السياسية وتطور الوعي لدى الحركة السياسية الأردنية الوطنية تجاه القضايا الوطنية والقومية، ومناهضة الاستعمار، والتصدي للأطماع الصهيونية، والمطالبة بحقوق المواطنين والمشاركة السياسية.

المطلب الثاني: المؤتمر الوطني الثاني 7 كانون أول 1929:

سبق انعقاد المؤتمر الوطني الثاني بعض الخلافات [2] أثناء انعقاد المؤتمر في 11 آذار 1929 حول ترشيح بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأول أنفسهم للانتخابات التشريعية التي جرت في شهر نيسان 1929. وبعد نجاحهم قام أعضاء اللجنة الآخرون بتأسيس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، الأمر الذي دعا

---

(1) أمين المشاقبة، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، الدار العربية، عمان، 1989، ص68.

(2) علي سعادة، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاماً...، مرجع سابق، ص22.

الحكومة لتوجيه بلاغ إلى حسين الطراونة رئيس الحزب والمؤتمر، بعدم قانونية الاستمرار بالعمل باسم المؤتمر، ولإضفاء الشرعية القانونية على مسيرتهم السياسية تم إحاطة الحكومة علماً بتأسيس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني في 10 نيسان 1929.

رفض المندوب السامي البريطاني مقابلة أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأول حتى لا يلتزم للمعارضة السياسية بأي وعد بعد توقيع المعاهدة، ولتنفيذ قرارات المؤتمر الوطني الأول تمت الدعوة من قبل حزب اللجنة التنفيذية لعقد المؤتمر الوطني الثاني، وعقد ذلك المؤتمر [1] في 7 كانون أول 1929 في مقهى حمدان في عمان، طالب المتحدثون بحل المجلس التشريعي وإجراء انتخابات جديدة، وتشكيل حكومة وطنية، وإلغاء المعاهدة، واستقلال البلاد، وتهجم بعضهم على إجراءات الحكومة البريطانية في شؤون البلاد.

في نهاية المؤتمر صدر عنه بيان من شقين [2] **الأول:** يتعلق بالقضايا الوطنية الداخلية والقومية، **والثاني:** ما يتعلق بالقضايا الخارجية. أما ما يتعلق بالشؤون الداخلية والقومية: طالب المؤتمرون بتأييد الأمير عبدالله، والاستقلال التام، وتشكيل حكومة وطنية تحصل على ثقة الشعب، وتخفيف العبء الضريبي عن المواطنين، وتأييدهم للنواب المدافعين عن حقوق البلاد في المجلس التشريعي، والمطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية، مثل: قانون منع الجرائم، والتأكيد على تحقيق بنود الميثاق الوطني، والاحتجاج على وعد بلفور والحكومة البريطانية، والسعي للوحدة العربية، والمطالبة بمقاطعة اليهود.

---

(1) خليل إبراهيم الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية...، مرجع سابق، ص26-27؛ علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن...، جزء أول، مرجع سابق، ص86-88.

(2) لمزيد من التفاصيل عن البيان بشقيه الداخلي والخارجي والمؤتمر، انظر: محمد عبدالقادر خريسات، الأردنيون والقضايات القومية، مرجع سابق، ص102-106؛ عصام محمد السعدي، الحركة الوطنية الأردنية 1921-1946، رسالة دكتوراه، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1991، ص113.

وفي المجال الخارجي: صدر من المؤتمرين العديد من القرارات لإبلاغها إلى جمعية الأمم بواسطة اللجنة التنفيذية، ومن هذه القرارات [1] الاحتجاج على تصرفات ممثل الحكومة البريطاني في شرق الأردن المخالفة لعهد ميثاق الأمم بالنسبة لحقوق السكان، وضمان حرياتهم المشروعة، ورفض المعاهدة المخالفة لكل المواثيق، المجلس التشريعي المنتخب لا يمثل الشعب في الأردن، وعدم الاعتراف بقراراته، وصيانة السيادة القومية للبلاد.

من خلال هذه القرارات نجد أن المعارضة الوطنية في المؤتمر الثاني أسست لنقلة نوعية من التطور السياسي وشكلت ضغطاً [2] كبيراً على سياسة الحكومة، وسياسة الانتداب البريطاني في شرق الأردن، خاصة بعد تزايد الاحتجاجات والأحداث، مما دعا رئيس الحكومة حسن أبو الهدى المطالبة بنفي بعض أعضاء المؤتمر واللجنة التنفيذية، ورفض الأمير عبدالله والمجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) أوامر النفي والإبعاد.

المطلب الثالث: المؤتمر الوطني الثالث 25 أيار 1930:

عقد المؤتمر الوطني الثالث في مدينة أربد بتاريخ 25 أيار 1930 [3] نتيجة للضغوط الحكومية ضد المعارضة ورموزها، والأحوال في فلسطين، وتردي الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية في شرق الأردن، ومعارضة الأسس التي قامت عليها الحكومات في شرق الأردن منذ عام 1921 جماعات وفرادى كونها تخالف الأصول الدستورية، وسياساتها وإجراءاتها المخالفة للقوانين المرعية والأصول التشريعية، وما هو ملاحظ من اضطراب سياسي، وفوضى إدارية، وتخبط قضائي،

([1]) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى....، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص36-37.

([2]) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص27-28؛ محمد خريسات، الأردنيون والقضايا القومية، مرجع سابق، ص104-105.

([3]) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ شرق الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص328.

ومشاكل اقتصادية كبيرة. كل هذا ناتج عن الوضع الشاذ الذي تعيشه الإمارة. ولعدم استقرار حالة سياسية مرضية تضمن سيادة الأمة وسلطاتها، ونتيجة التذبذب الحكومي منذ فصلها عن سورية حتى الآن، فإن هذه الأخطاء لا يمكن تصحيحها إلا عن طريق حكومة دستورية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب انتخاباً حراً.

أما بالنسبة لفلسطين [1] فقد أكد المتحدثون أن شرق الأردن وفلسطين جزءان من سورية، وأن البلاد العربية وحدة لا تتجزأ مهما كانت الوسائل الاستعمارية وناقش المؤتمر العديد من القضايا، وصدر عنه قرارات هامة منها [2] :

- تشكيل حكومة دستورية مسؤولة أمام مجلس نيابي وكل حكومة تشكل عكس ذلك تفقد شرعيتها.
- عدم الاعتراف بمشروعية المجلس التشريعي الذي شكلته الحكومة غير الشرعية ولا تتقيد بقراراته.
- لا تعترف الأمة بالتصرفات التي وقعت والتي ستقع من أي سلطة كانت قبل تشكيل الحكومة النيابية الممثلة للشعب وتنال ثقتهم وتتمتع بالسيادة والسلطان القومي.
- تبليغ صورة من هذه القرارات للمقامات والسلطات المسؤولة.
- إلغاء القوانين الاستثنائية لمخالفتها التشريعات (النفي الإبعاد، وقانون منع الجرائم، وقانون العقوبات المشتركة).
- الاستغناء عن الموظفين المعارين لحكومة شرق الأردن حرصاً على الوحدة الإدارية.
- وفي حال عدم تنفيذ هذه القرارات فسيتم الدعوة لعقد اجتماع وطني لاتخاذ

([1]) خليل إبراهيم الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص28.

([2]) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن...، جزء أول، مرجع سابق، ص90-91؛ منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص328-330.

الوسائل والطرق السلمية المشروعة لتنفيذ هذه القرارات.

ويبدو أن كل هذه المطالب والقرارات رغم أهميتها إلا أنه لا توجد الوسيلة لتنفيذها بسبب الإجراءات الحكومية وعدم استطاعة الحكومة مخالفة شروط سلطة الانتداب البريطاني.

المطلب الرابع: المؤتمر الوطني الرابع 16/ 3/ 1932:

كان المقرر أن يعقد هذا المؤتمر عام 1931، ولكنه لم يعقد إلا في عام 1932 [1]، ويبدو أن الأوضاع السياسية الداخلية لحزب اللجنة التنفيذية، والإجراءات الحكومية، وقيام معارضي حزب اللجنة التنفيذية بتشكيل أحزاب مضادة لمعارضة حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، كانت سبباً في تأخر عقده في موعده [2]. ويبدو ذلك من خلال الانسحابات والاحتجاجات التي ظهرت داخل المؤتمر، ورفض السماح لبعض المتحدثين من إلقاء كلماتهم، والتي تطالب بحل اللجنة التنفيذية الحالية وتشكيل لجنة جديدة.

رغم ذلك تابع المؤتمر جلساته وناقش المؤتمرون الأوضاع الداخلية لشرق الأردن السياسية والاقتصادية، وكيفية تطبيق الميثاق الوطني، وأخذ النقاش مداه حول السياسة الاستعمارية والتوسع الصهيوني ومقاومة امتداده لشرق الأردن، والمطالبة بعدم بيع الأراضي لليهود وضرورة وضع تشريع يمنع ذلك [3].

وفي نهاية جلساته أصدر المؤتمر عدة قرارات أهمها [4] :

- عدم الاعتراف بالمعاهدة البريطانية – الأردنية.
- المطالبة بإنشاء حكومة دستورية مسؤولة.

([1]) محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية القومية، مرجع سابق، ص110-111.

([2]) علي سعادة، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاماً، مرجع سابق، ص23.

([3]) محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، مرجع سابق، ص112.

([4]) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص38؛ منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص339.

- تخفيف الضرائب عن المواطنين بما يتلائم مع الأحوال الاقتصادية في البلاد.
- الاستغناء عن الموظفين المعارين لشرق الأردن واستبدالهم بالأردنيين.
- إلغاء القوانين الاستثنائية التي أصدرتها الحكومة.
- مقاومة كل سعي يراد به إدخال الصهيونية إلى شرق الأردن.
- مشاطرة البلاد العربية أمانيها.

من خلال هذه القرارات نجد أنها نفس قرارات المؤتمر الوطني الثالث تقريباً، وهذا التراجع يفسره تزايد المعارضة المضادة لحزب اللجنة التنفيذية بدعم من الحكومة، بعد أن شعرت بقوة وتأثير المعارضة السياسية والتأييد الشعبي للجنة التنفيذية.

المطلب الخامس: المؤتمر الوطني الخامس 6/ 6/ 1933:

وصف هذا المؤتمر بأنه من أخطر وأهم المؤتمرات [1] نتيجة للقضايا الهامة والخطيرة المطروحة على جدول أعماله. وكان من المقرر أن يعقد المؤتمر في مدينة السلط حينما تم الإعداد له في شهر أيار 1933، بحيث يضم أعضاء من الاستقلاليين في فلسطين، ووفد من سوريا، لبحث السبل الكفيلة لمنع تسرب اليهود إلى شرق الأردن. ولكن المعارضة المضادة لحزب اللجنة التنفيذية بزعامة مثقال الفايز، اتهمت اللجنة التنفيذية بالهروب من عمان إلى السلط، وجرت مصادمات بين أعوان الطرفين، ورغم ذلك عقد المؤتمر في عمان في 6/ 6/ 1933 بحضور الوفدين الفلسطيني والسوري [2] . وبعد المداولات وإلقاء الكلمات التي دارت في معظمها حول الوضع الداخلي في شرق الأردن، انصب اهتمام المؤتمر حول: قضية مقاومة التوسع الصهيوني وعدم السماح لهم بشراء الأراضي، ومواجهة المروجين

---

(1) علي سعادة، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاماً...، مرجع سابق، ص24.

(2) أسماء أعضاء الوفدين السوري والفلسطيني ومناقشات المؤتمر انظر: محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، مرجع سابق، ص114-115.

للصهيونية، بالإضافة للأحوال الاقتصادية والسياسية، والوحدة الوطنية. وفي ختام المؤتمر صدرت عنه عدد من القرارات أهمها [1] :

- المطالبة بتشكيل حكومة وطنية ذات مسؤولية مشتركة على أساس الكفاءة والثقة العامة، وتقوم هذه الحكومات بمفاوضات لتعديل المعاهدة بما يضمن حقوق البلاد.
- استنكار ما تقوم به الصهيونية من دعايات للانتقاص من حقوق شرق الأردن تحقيقاً لمطامعها، ووضع تشريع قاطع لمنع بيع الأراضي لليهود في شرق الأردن، ومنع إقامتهم الدائمة في الإمارة [2] .
- الاستغناء عن الموظفين المعارين لحكومة شرق الأردن حرصاً على الوحدة الإدارية.
- إلغاء القوانين الاستثنائية لمخالفتها التشريع كقانون النفي والإبعاد وقانون منع الجرائم، وقانون العقوبات المشتركة.
- منع التضخم في تشكيلات الحكومة وإرجاعها إلى حد يتناسب وحالة البلاد ومقدراتها الاقتصادية.
- معالجة ما وصلت إليه البلاد من سوء الحالة الاقتصادية بتنفيذ المطالب المدرجة في القرار (18 مطلب) [3].
- توحيد الجهود مع البلاد العربية لدرء الأخطار الاستعمارية والصهيونية وتحقيق المبادئ القومية والسعي للوحدة العربية اللامركزية.
- تشكيل لجان في كل مقاطعة من شرق الأردن تتصل باللجنة التنفيذية للعمل معاً

([1]) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى...، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص39؛ سليمان الموسى، إمارة شرق الأردن، جزء أول، مرجع سابق، ص236-237.

([2]) كامل خلة، التطور السياسي لشرق الأردن، مرجع سابق، ص285.

([3]) لمزيد من التفاصيل عن هذه المطالب انظر: محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، مرجع سابق، ص115-117.

على تنفيذ القرارات.

- إصدار جريدة الميثاق لتكون ناطقة باسم اللجنة التنفيذية.

ولتنفيذ هذه القرارات وشرح سياستها للشعب، قام أعضاء اللجنة بزيارات لعدد من مناطق الإمارة والالتقاء بالمواطنين، ويبدو أن النشاطات السياسية للجنة التنفيذية، ومحاولات توسيع وكسب جمهور واسع في مناطق الإمارة عجل في نهايتها، بعد تعاون الحكومة والمعارضة المضادة، ومحاولات إيجاد قيادات بديلة تستطيع ضرب الحركة السياسية الوطنية، وتشكيل أحزاب سياسية مدعومة من الحكومة تنافس اللجنة التنفيذية بتخطيط ودعم من حكومة حسن أبو الهدى [1].

وهناك من يشير [2] إلى أن آخر نشاط قامت به اللجنة التنفيذية نشر بيان في حزيران 1934 شرحت فيه نشاط الحركة الصهيونية لاستئجار أراضٍ أردنية، وحملت المسؤولين في شرق الأردن مسؤولية صيانة البلاد من الخطر الصهيوني، بعدها توقف نشاط حزب اللجنة التنفيذية السياسي، وهذا ما أشارت إليه العديد من المراجع التاريخية والسياسية. في حين يشير الدكتور محمد خريسات [3] أن ضعف حزب اللجنة التنفيذية بدأ عام 1933، ولكنه بقي يزاول أعماله حتى عام 1936 بإصدار بيانات احتجاج وتأييد. وتقديم مذكرة للأمير عبدالله حول ما أذيع عن مناقشات مجلس العموم البريطاني حول إدخال الصهيونية إلى شرق الأردن وذلك عام 1935، وإرسال لجنة برلمانية لدراسة الهجرة اليهودية إلى الإمارة، وسحب الحكومة قانون بيع الأراضي للأجانب، والتضييق على الحريات العامة [4] ومما يدل على أن نشاطه استمر حتى عام 1936، دعوته لعقد مؤتمر وطني في أم العمد بتاريخ 7 حزيران

([1]) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن...، جزء أول، مرجع سابق، ص92.

([2]) علي سعادة، المعارضة السياسية في سبعين عاماً...، مرجع سابق، ص25.

([3]) محمد عبدالقادر خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، مرجع سابق، ص118-120.

([4]) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص350-352.

1936 لدعم الشعب الفلسطيني في ثورته عام 1936 بالمال والسلاح والعتاد [1].

ومهما يكن من أمر فإن اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني، قد أثرت في تطور الحياة السياسية الأردنية منذ تأسيسها على المستوى الوطني والقومي، ونجحت في كثير من القضايا الوطنية والتعبير عنها. خاصة في مناهضة ومقاومة سلطات الانتداب البريطاني، وتعديل المعاهدة الأردنية البريطانية، ومنع الهجرة اليهودية إلى شرق الأردن، وسن قوانين منع بيع الأراضي لغير الأردنيين، واطلاع الشعب على قضايا الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لهم. مما جعل الشعب يرفض البيع أو التعامل مع الوكالة اليهودية رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة، والأهم من ذلك فقد نشرت الوعي السياسي، وأسست لمعارضة سياسية شبه منظمة، وأهم منجزاتها الميثاق الوطني، الذي يعتبر أهم وثيقة سياسية عبرت عن المطالبة بالاستقلال، وقيام دولة ذات سيادة، وأخذت اللجنة على عاتقها أهم المطالب الديموقراطية والتعددية السياسية شكلياً، بمطالبتها تأسيس حياة نيابية قائمة على أساس الانتخاب والتمثيل الحقيقي، وقيام حكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي، والفصل بين السلطات، وإطلاق الحريات العامة، واحترام الرأي والرأي الآخر وإلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة لهذه الحريات.

([1]) عصام السعدي، مؤتمرآم العمد الشعبي الأردني 1936، مجلة الأفق، عدد9، 7 تموز1992، ص92-94.

الفصل الثاني
تطور الأحزاب في مرحلة الاستقلال
1946-1957

استمر عمل ونشاط الأحزاب بشكل غير منظم حتى الاستقلال وصدور دستور عام 1952 وظهور الأحزاب العقائدية. حيث شهد الأردن نشاطاً سياسياً فاعلاً من الأحزاب السياسية، وظهور أطياف واسعة من المعارضة تطالب بإطلاق الحريات العامة والفصل بين السلطات. لذلك شهدت هذه المرحلة انفتاحاً سياسياً واسعاً تبلور بعد وحدة الضفتين، والتغيير الذي طرأ على التعددية الاجتماعية في الأردن والذي أثر على العمل السياسي والتنظيمي، وتطوير النشاط الجماهيري والتنظيمي.

بعد الوحدة بين الضفتين طرأ تغيير ديموغرافي على السكان في الأردن وأصبحت الأحزاب تضم في غالبيتها أعضاء من الضفة الغربية، وأصبح الهم الوطني يركز على المطالبة بتحرير فلسطين، وتحميل مسؤولية ضياع فلسطين للنظام الأردني مما فتح المجال الواسع لتحويل المعارضة إلى معارضة لنظام الحكم خاصة من الأحزاب العقائدية التي نشطت على الساحة السياسية الأردنية القادمة من خارج البلاد مثل الشيوعية والقومية، وبعض الأحزاب الإسلامية [1]. وفي نفس الإطار بدأت في الأردن حركة وطنية متأثرة بالإفكار الإيديولوجية والسياسية التي ظهرت على الساحة الأردنية، وأصبحت في معظمها تشكّل عامل عدم استقرار للنظام السياسي الأردني.

هذه المرحلة التي تلت الاستقلال حتى عام 1957 يمكن تسميتها مرحلة الأحزاب العقائدية التي لم يكن يعرفها الأردن سابقاً، ولم يعرف النشاط الحزبي في

---

(1) محمد المصالحة، التجربة الحزبية في الأردن...، ص39-40.

عهد الإمارة ما شهدته مرحلة الخمسينات من الاختلاف أيضاً بين الأحزاب وبرامجها، فالأحزاب الشيوعية تختلف في أهدافها وبرامجها عن الأحزاب القومية، وكذلك القومية تختلف عن الأحزاب الإسلامية. وهذا الاختلاف ينسحب على الأحزاب الليبرالية أيضاً، والتي سنناقشها جميعها في هذا الفصل.

المبحث الأول

تطور الأحزاب 1946ـ1952

مع الاستقلال بدأت مرحلة جديدة من التطور السياسي شهدته المملكة الحديثة، فقد جاء التوجه للعمل السياسي وخاصة النشاط الحزبي في هذه المرحلة بداية التوجه للديموقراطية والتحول نحو التعددية السياسية في المراحل اللاحقة. وشكلت المعاهدة الأردنية البريطانية والاستقلال بداية مرحلة حزبية [1] جديدة أكثر وعياً وحداثة من أحزاب المرحلة السابقة للاستقلال، التي توقفت وتوقف نشاطها بسبب الحرب العالمية الثانية، وقانون الدفاع لعام 1939 وسيطرة سلطة الانتداب البريطاني الكاملة على شرق الأردن، التي لم تعط الحرية لقيام أي ديمقراطية أو تعددية سياسية، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتحسن، بعد أن وصلت إلى مستويات متدنية أثناء الحرب [2]، وبدأ النشاط السياسي أكثر نضوجاً بعد أن نشطت المعارضة السياسية، وتطور النشاط السياسي للأحزاب، رغم عدم حصول بعضها على ترخيص، وقصر عمر بعضها، وضعف المشاركة في هذه الأحزاب.

- الحزب العربي الأردني، حزيران 1946:

بالرغم من عدم ترخيصه، إلا أنه أول الأحزاب السياسية التي حاول الدكتور صبحي أبو غنيمة ورفاقه [3] اطلاقه في هذه المرحلة لزيادة فاعلية النشاط السياسي

---

(1) رخصت الأحزاب في هذه المرحلة حسب المادة 18 من الدستور الأردني لعام 1947 (للأردنيين حق الاجتماع وتكوين الجمعيات في حدود القانون). ولم ينص الدستور في هذه المادة على الأحزاب.

(2) مصطفى حمارنة، الأردن، مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، دار ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1995، ص47. أنيس الصايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، بيروت 1966، ص104-105.

(3) الأعضاء المؤسسون هم: سليمان النابلسي، عبدالرحمن الواكد، علي مسمار، صبحي الكيلاني، ميخائيل الفاخوري، أمين الخصاونة، شفيق أرشيدات، محمد القرعان، صلاح طوقان، ميخائيل=

الحزبي، وتنظيم المعارضة السياسية وتوحيد نشاطها، نظراً لما يتمتع به من ثقافة سياسية ونشاط واضح في العمل السياسي، وخاصة المعارضة السياسية مع مجموعة من المثقفين والسياسيين الذين تعرضوا للسجن والهرب [1] .

لم تجد طروحات ومطالب حزب أبو غنيمة القبول، والقائمة على الديموقراطية والتعددية السياسية في ميثاق العمل الوطني المطروح [2] :

1. وضع دستور ديموقراطي على أساس الفصل بين السلطات.
2. إجراء انتخابات ديموقراطية وقيام مجلس نيابي حر.
3. تشكيل حكومة ديموقراطية ممثلة للشعب ومسؤولة أمام البرلمان.
4. إطلاق الحريات العامة وحمايتها وإلغاء القوانين الاستثنائية.
5. تعديل المعاهدة البريطانية – الأردنية وإلغاء الاحتلال.

بسبب التناقض بين مطالب الحزب بإطلاق الحريات، وتنفيذ ميثاق العمل الوطني والتي تشكل مطلباً وطنياً لاصلاح الوضع السياسي الداخلي، وبين توجه الملك عبدالله لإقامة اتحاد سوريا الكبرى (الأردن وسوريا) وطموحه لإقامة وحدة الهلال الخصيب (سوريا والعراق).

حاول الملك عبدالله استرضاء رئيس الحزب أبو غنيمة [3] ولكنه رفض ذلك لتزايد نشاط المعارضة، وأخذت منحى الشدة والعنف والمطالبة بالثورة، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، وإطلاق الديموقراطية، وتعديل المعاهدة [4] ، إلا أن الملك

=هلسة، وصفي ميرزا، انظر: كامل محمود خلة، التطور السياسي لشرق الأردن 1921–1946، مرجع سابق، ص305–307؛ محمد علي العجلوني، معركة الحرية في شرق الأردن، مرجع سابق، ص164.

(1) وديع أمين، تطور الحركة الوطنية في الأردن، مجلة الطليعة، بيروت، العدد 5 أيار 1967، ص81.

(2) كامل محمود خلة، الحركة الوطنية الأردنية 1921–1948، مرجع سابق، ص77؛ بلال حسن التل، الأردن محاولة للفهم، دار اللواء للصحافة، عمان، 1979، ص254.

(3) كامل محمد خلة، التطور السياسي لشرق الأردن، مرجع سابق، ص307–308.

(4) محمد علي العجلوني، معركة الحرية في شرق الأردن، مرجع سابق، ص126–135.

عبدالله استطاع إجهاض هذه المعارضة من خلال إشراك بعض زعماء الحزب والمثقفين مثل سليمان النابلسي وبشارة غصيب، وعباس ميزر في حكومة سمير الرفاعي عام 1947، وسمح بترخيص أحزاب جديدة مناهضة للحزب العربي الأردني [1] ، وتم اعتقال بعض أعضاء الحزب من الحكومة الأردنية وهروب البعض الآخر إلى الدول المجاورة وخاصة سوريا [2] .

- حزب النهضة العربية 7 أيار 1947:

يعتبر هذا الحزب من الأحزاب المؤيدة للملك عبدالله وتوجهاته القومية في الوحدة مع سوريا، فقد سمحت الحكومة بترخيص حزبين سياسيين، كان حزب النهضة أحدهما لإيجاد تجربة حزبية منظمة تماثل تجارب الدول الديموقراطية الحديثة. وقد تألفت هيئته الإدارية من [3] :

هاشم خير رئيساً، وعبدالله كليب الشريدة نائباً للرئيس، وصبحي زيد سكرتيراً، وسليم البخيت أميناً للصندوق وعدد من الأعضاء. تركزت أهداف الحزب حسب ما جاء في النظام الأساسي:

أ- العمل على تحقيق الأماني القومية وأهداف الثورة العربية الكبرى.

ب- النهوض بالبلاد سياسياً واقتصادياً وزراعياً وثقافياً.

ج- الاستفادة من موارد البلاد الطبيعية.

وأول نشاط للحزب كان، دعم مطالب الملك عبدالله بالوحدة السورية،

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن مشروع سوريا الكبرى الذي يطمح له الملك عبدالله، انظر: منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص439-448؛ حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، 1915-1946، دار صادر، بيروت، 1974، ص51؛ كامل محمود خلة، الحركة الوطنية الأردنية 1921-1946، مرجع سابق، ص77-78.

(2) لمزيد من التفاصيل عن المعارضة وأسمائهم وأسماء أعضاء الحزب، انظر:

Raphael Patai, the Hashemite Kingdom of Jordan, N.Y. 1956, p. 44-46.

-منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص426-434.

(3) المرجع السابق، ص435.

وطالب بتوحيد الأجزاء السورية من خلال عقد المؤتمر الشعبي الأردني في 12 أيلول 1947 في سينما البتراء في عمان، حضره ممثل الملك عبدالله رئيس الديوان محمد الشريفي، وأبدى المؤتمر تعاطفه مع حركة الأحرار الحجازيين المطالبين بتشكيل حكومة ديموقراطية في الحجاز، وأبدو تأييدهم للقضايا القومية والقوى الوطنية في مصر وشمال أفريقيا [1] . وأصدر الحزب صحيفتين، الجهاد 1948، والنهضة 1949 حيث نشرت النهضة إشادة الملك عبدالله بالحزب "حزب النهضة وأنعم برجاله" [2] . وتسلم رئاسة الحزب إسماعيل البلبيسي بعد وفاة رئيس الحزب، وبقي الحزب يمارس نشاطه إلى أن حل نفسه عام 1950 [3] لذا نجد أن هذا الحزب أنشأ لتأييد التوجه الملكي بالوحدة مع سوريا، ومعارضة الأحزاب المعارضة، والمطالبة بالحرية والحريات.

- حزب الشعب الأردني 13 أيار 1947:

وهو الحزب الثاني الذي رخصته الحكومة بتوجيه من الملك عبدالله ليكون الحزب المعارض في نظام الحزبين اللذين سمح بترخيصهما لإيجاد تجربة حزبية ديموقراطية تقوم على نظام الحزبين كما في النظام الغربي. ويبدو أن برنامج الحزب شجع الحكومة على الإسراع بترخيصه [4] . وتشكلت الهيئة الإدارية للحزب من: عبدالمهدي الشمايلة رئيساً، وذوقان الحسين نائباً للرئيس، وعيسى العوض أمين للصندوق وعدد من الأعضاء. وقد تبنى الحزب برنامجاً غايته النهوض بالأردن

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن هذا الحزب، انظر: خليل عجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية 1946-1970، مرجع سابق، ص66-70.

(2) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردني في القرن العشرين، مرجع سابق، ص435-436.

(3) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص41؛ موافق محادين، الأحزاب والقوى السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص13.

(4) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية 1946-1970، مرجع سابق، ص64؛ منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص436.

سياسياً، وانعاشها اقتصادياً، وتطويرها ثقافياً واجتماعياً، وتوثيق علاقات الأردن بالأقطار العربية المجاورة، والعمل على تحقيق أهداف الثورة العربية الكبرى وفقاً لما أسسه الشريف حسين [1].

مارس الحزب المعارضة المعتدلة ومثل الوحدة الوطنية وركز على الوضع الداخلي السياسي والاجتماعي والاقتصادي للنهوض بالأردن ودعم سياسة الإنشاء والتعمير ودعم وتوفير متطلبات الفلاح الأردني، بإدارة وطنية مخلصة وكفؤة إدارياً وإنتاجياً [2].

وجد الحزب دعماً شعبياً نسبياً من خلال أهدافه، وبما يتنافى من وجهة نظر حكومية وأطراف أخرى الأهداف التي أسس من أجلها كمعارضة حكومية حميدة. فصدر قرار حله بعد شهرين من تأسيسه في 7/ 7/ 1947 وقد بررت الأسباب، بأن أهداف الحزب تثير الفتنة والفرقة بين أبناء الشعب، بالعودة إلى مطالب الحزب بدعم الفلاح، والتي نظر إليها من قبل البعض بأنها دعوة لإعادة توزيع الملكية [3]. ويضيف البعض إلى أن سبب حل الحزب ما نشرته جريدة الحزب (الرائد) أن رئيس الحزب عبدالمهدي الشمايلة رجل الساعة، مما أثار رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، عليه لتناقضه مع أساليب الأحزاب الراقية [4]. وتم حل جريدة الحزب (الرائد)

---

(1) حزب الشعب الأردني (القانون الأساسي) منشورات حزب الشعب الأردني 7 أيار 1947 الحجاج؛ مجلة الرائد، س عدد 31، س 2، عمان، 28 حزيران 1947، ص7.

(2) كامل محمود خلة، الحركة الوطنية الأردنية 1921-1948، مرجع سابق، ص78-79.

(3) جريدة الأردن، عدد 1169 تاريخ 24/ 5/ 1947، وعدد 1175 تاريخ 12/ 7/ 1947؛ خليل إبراهيم الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص65.

(4) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص41، الهامش؛ كامل محمود خلة، التطور السياسي لشرق الأردن، مرجع سابق، ص310.

ومغادرة معظم أعضاء الحزب خارج الأردن [1].

وفي 15 تشرين أول 1952 عاد الحزب مرة أخرى وتمت الموافقة على ترخيصه بناء على طلب معظم أعضائه السابقين، وقد نص النظام الأساسي للحزب على النهوض بالمملكة ورقيها وتقدمها وازدهارها، والسعي لتحقيق إصلاح شامل في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مراعياً التقاليد القومية القبلية، ومتمشياً مع روح العصر الحديث، ونتيجة لتفرق أعضاء الحزب في ترخيصه الثاني، لم يدم فترة طويلة وسرعان ما انحل [2].

- حزب الإتحاد الوطني:

تكونت هيئته التأسيسية الإدارية من فلاح المدادحة وعضوية فهمي العلي وصبحي الكيلاني.

تم تأسيس هذا الحزب في 17/ 11/ 1952 وركز نظامه الأساسي على عدد من الأهداف، أهمها:

1 - العمل والسعي على توحيد واستقلال الأردن.

2 - الدعوة للحرية ورفع مستوى الشعب الأردني اجتماعياً واقتصادياً.

3 - العمل على تحقيق الوحدة العربية.

رغم أهدافه الواسعة ومبادئه الشعبية إلا أن هذا الحزب لم يكن له قاعدة شعبية كبيرة أو جماهيرية بسبب نشاط الأحزاب القومية واليسارية ولم يدم طويلا حيث تم حله [3].

- جماعة الشباب الأحرار الأردنيين:

تم تأسيس هذا الحزب في حزيران عام 1946 من خريجي الجامعات العربية

---

(1) سليمان الموسى، صفحات من تاريخ الأردن الجديد، أضواء على الوثائق البريطانية 1946-1952، عمان، 1991، ص37.

(2) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص436-437.

(3) منير الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن، ص597 - 598.

وخاصة السورية، حيث قام على تأسيسه ضيف الله الحمود وآخرون [1] كحزب سياسي معارض وحددت أولويات عملها على مواصلة الكفاح لتحرير البلاد وإلغاء القوانين العرفية وسحب الإمتيازات الممنوحة لبريطانيا في البحر الميت وأنابيب شركة نفط العراق ومشروع روتمبرنج، وعلى الرغم من محاولة الجماعة وضع نفسها في إطار قومي إلا أنها إنغمست في الخلافات العربية رغم البرنامج الطموح الذي أصدرته الجمعية في كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والزراعية والثقافية والتربية والتعليم.

- **الحزب العربي الأردني والجبهة الوطنية:**

تأسس هذا الحزب دون موافقة من الحكومة عام 1946 من مجموعة من الأردنيين المعارضين برئاسة صبحي أبو غنيمة ومجموعة من المثقفين الأردنيين كحزب سياسي يجمع المعارضة في إطار نظام برلماني ديموقراطي [2] حدد أهدافه ومبادئه على:

- وضع دستور ديموقراطي من قبل هيئة تأسيسية والفصل بين السلطات.
- إجراء انتخابات برلمانية حرة.
- تشكيل حكومة منبثقة من الشعب ومسؤولة أمام مجلس الأمة.
- إطلاق الحريات العامة وشجب القوانين الإستثنائية.
- الإلتزام بميثاق جامعة الدول العربية.
- تعديل المعاهدة الأردنية وإنهاء آخر وجود بريطاني في الأردن.

رغم أنه خطوة هامة على طريق الوعي السياسي المعارض إلا أن المواجهة بينه وبين حكومة توفيق أبو الهدى أدّت إلى اعتقال أعضائه [3] ، بعد ذلك تجمع أعضاء

([1]) سليمان الموسى، ص599.

([2]) المرجع السابق ص145، عن أوراق عارف العارف.

([3]) عبدالله نقرش – ص43-44.

الحزب في جبهة وطنية نتيجة قيام دولة الكيان الصهيوني والهجرة الفلسطينية برئاسة قدري طوقان وآخرين من ذوي الإتجاهات اليسارية ولم توافق الحكومة على ترخيص حزب سياسي لهذه الجبهة إلا أنه تم ترخيص صحيفة أسبوعية باسمهم تحمل اسم الجبهة ويرأس تحريرها د. عبدالرحمن شقير.

المبحث الثاني
الأحزاب العقائدية والحياة السياسية
1952 ـ 1957

يمكن اعتبار الأحزاب السياسية التي تم تأسيسها في هذه المرحلة من أهم الأحزاب السياسية التي أسست لأول تعددية سياسية في تاريخ الأردن وشكلت مرحلة هامة في التطور السياسي، فقد كانت الأحزاب ترخص بموجب قانون الجمعيات العثماني، ومع مرور الزمن بدأت القيود والتشريعات تقلص من القيود المفروضة على ترخيص الأحزاب، وخاصة بعد صدور دستور عام 1952، الذي نص صراحة على حق الأردنيين في "تأليف الأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف الدستور"[1] .

وبناءً على هذا النص الدستوري صدر قانون الأحزاب [2] السياسية لعام 1954 الذي نظم عمل الأحزاب وكيفية ترخيصها، وتم تعديله عام 1955، بحيث قيدت بعض مواده العمل الحزبي والسياسي بحيث أعطي مجلس الوزراء حق رفض الترخيص واعتبار قراره قطعياً، وصلاحية مجلس الوزراء بحل الأحزاب.

رغم ذلك فقد تشكل في الأردن مجموعة من الأحزاب العقائدية التي كانت ممنوعة من العمل والنشاط السياسي، عملت على الساحة السياسية الأردنية فيما بعد بشكل سري نتيجة لمنع نشاطها عام 1957.

المطلب الأول: الأحزاب الدينية

*** جماعة الإخوان المسلمون:**

يمكن اعتبار جماعة الإخوان المسلمين في الأردن امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين في مصر والتي أسسها المرحوم حسن البنا عام 1928 في الإسماعيلية، ونقل

([1]) مادة 16: الدستور الأردني لعام 1922.

([2]) قانون الأحزاب لعام 1955.

مقر قيادتها للقاهرة عام 1932 [1] بعد نشر أفكار الجماعة خارج مصر بواسطة الدعاة، وانضمام بعض الأردنيين مثل، عبداللطيف أبو قورة الذي كان عضواً في مجلس شورى الجماعة في مصر بعد أن هاجرت عائلته من سوريا، وولد في مدينة السلط، وكان يعمل تاجراً [2].

جاءت بداية نشأة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في 19 تشرين ثاني 1945 بمبادرة من عبداللطيف أبو قورة، وصدور قرار من مجلس الوزراء الأردني المنشور في جريدة الجزيرة في عددها 1074 "قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة في 9 كانون ثاني 1946 السماح للوجيه إسماعيل البلبيسي وإخوانه عبداللطيف أبو قورة وإبراهيم جاموس وراشد دروزة وقاسم الأمعري، وغيرهم بتأسيس جمعية في شرق الأردن تدعى جمعية الإخوان المسلمون، وافتتح المركز العام للجماعة برعاية الملك عبدالله" [3].

يبدو أن الملك عبدالله قد اقتنع بفكر جماعة الإخوان المسلمين في ظل تنامي الأفكار السياسية اليسارية بعد أن استقبل وفد جماعة الإخوان في مصر، وأعرب عن تقديره لقيادة الجماعة وما تحمله من أفكار، ودعوتها التي تعود على الأمة الإسلامية بالخير، وعرض على أحد قادة الجماعة في مصر وهو السيد عبدالحكيم عابدين

([1]) لمزيد من التفاصيل عن حركة الإخوان المسلمين ومبادئها في مصر، انظر: حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، منشورات الدار الإسلامية للطباعة والنشر، (د.م.ت.) 1984؛ حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، دار الشهاب، القاهرة، 1966؛ عوني العبيدي، صفحات من حياة الحاج عبداللطيف أبو قورة مؤسسة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مركز دراسات وأبحاث العمل الإسلامي، عمان، 1992، ص8.

([2]) محمد الحسن، الإخوان المسلمون في سطور، دار الفرقان، عمان، 1990، ص56.

([3]) عوني العبيدي، الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1945-1970، صفحات تاريخية، د. ت. عمان، 1991، ص36-37؛ إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، 1946-1991، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1997، ص47.

منصباً وزارياً في الحكومة الأردنية، ومنح لقب الباشوية لزعيمهم حسن البنا، ولكنهم اعتذروا عن قبول العرض في رسالة موجهة للملك عبدالله [1].

جرى انتخاب أول هيئة إدارية بعد التأسيس سميت المكتب العام عام 1947 وتكونت من: عبداللطيف أبو قورة، أحمد الطراونة، بديع دروزة، ممدوح الصرايرة، سليم النابلسي، ممدوح كركر، يوسف البرقاوي، رياض الجقة، عبدو صبحا [2].

وضعت الجماعة نظاماً أساسياً حددت من خلاله مبادئها الأساسية ووسائلها العامة، نشرته جريدة الجزيرة في عددها رقم 1100 عام 1946 جاء فيه [3]:

- العمل على تكوين جيل يفهم الإسلام فهماً صحيحاً ويطبقه على نفسه ويدعو إليه.
- الدعوة إلى اعتبار الإسلام أساساً للنهضة العربية لما فيه من مرونة وتسامح تصلح في كل مكان، ولكل زمان.
- نشر الثقافة الإسلامية وتربية الأجيال تربية إسلامية.
- الدفاع عن العقائد الإسلامية وآداب الإسلام وحضارته.

ومن وسائلها:

- إنشاء نادٍ مقره الرئيسي عمان، وإنشاء فروع وشعب في باقي المدن.
- تنظيم المحاضرات والندوات وإقامة الحفلات في المناسبات الإسلامية، ودعوة العلماء لهذه الغاية.
- إنشاء المدارس الإسلامية.

---

(1) المرجع السابق، ص48؛ إسحق موسى الحسيني، الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة، ط2، دار بيروت، 1955، ص146-147.

(2) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص132-135.

(3) عوني العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين، مرجع سابق، ص43-44؛ إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 2000، مرجع سابق، ص50-51.

- التأكيد على نوعية الخطباء الوعاظ في المساجد من ذوي العلم، والعاملين لنشر وبث الفضائل والأخلاق الإسلامية.

لم يذكر عن جماعة الإخوان المسلمين بداية اشتغالها في السياسة، أو العمل السياسي والثوري كما هو معروف عن الجماعات الإسلامية في الدول الأخرى، ويمكن تعليل السبب للرعاية التي أولاها لهم الملك عبدالله، ومن بعده الملك حسين. حيث عمل النظام الأردني على حمايتهم في الأردن وخاصة بعد تعرض الجماعة في مصر للاضطهاد، وفي المقابل وقفت الجماعة في صف الملك حسين في أحداث الخمسينات وكانت من المؤيدين والداعمين لنظام الحكم [1]. وبقيت الجماعة تمارس نشاطها بشكل علني حتى بعد حل الأحزاب، حيث اعتبرتهم الحكومة جماعة وليس حزباً [2].

بعد وحدة الضفتين تطورت الجماعة في هياكلها الاجتماعية والتنظيمية بعد انضمام الأعضاء الجدد من فلسطين، وتأثير الجماعة في مصر عليها، وانضمام أعضاء من الشباب والطبقة الوسطى، حيث تحولت من جمعية إسلامية للدعوة والإصلاح وهيئة نفع عام، إلى جماعة سياسية ذات برنامج إصلاحي واجتماعي عام [3].

لذا نجد أن حماية النظام السياسي لجماعة الإخوان المسلمين مكنتها من بناء قاعدتها الفكرية السياسية وتحولت تدريجياً لممارسة النشاط السياسي بشكل علني وبحرية، وانضمام عناصر جديدة لصفوفها واتخاذها سياسة المهادنة الممزوجة بعدم الرضا في بعض الأحيان تجاه السياسيات الحكومية [4].

---

(1) موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص8-10

(2) ناصر المعايطة، نشأة الأحزاب السياسية، دراسة الأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص84.

(3) إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مرجع سابق، ص61.

(4) أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، مرجع سابق، ص206-207.

تزامنت هذه التحولات والسياسات المتبعة مع التحول الذي طرأ على قيادة جماعة الإخوان المسلمين حيث تم عام 1953 اختيار السيد محمد عبدالرحمن خليفة [1] مراقباً عاماً للأخوان المسلمين بدلاً من عبداللطيف أبو قورة. انقطع في عام 1954 عن قيادة الحركة بعد تعيين سعيد رمضان مراقباً عاماً وبعد إبعاده عن الأردن في نفس العام عاد خليفة مراقباً عاماً منذ عام 1954 حتى أواسط الستينات. تميزت هذه المرحلة بالنشاط التنظيمي والتعاون والتنسيق بين فروع الحركة في المملكة [2] والتماثل في مواقف الإخوان في الضفتين سياسياً وعقائدياً.

اعتمد 'الإخوان المسلمين' في نشاطهم بداية من المساجد كالخطب وحلقات الدرس والتثقيف، وتوسعوا في النشاطات الشبابية الرياضية بأشكالها، والمهنية، وإقامة الاحتفالات ورعايتها في المناسبات الدينية الإسلامية، يطرحون من خلالها الأوضاع السياسية والاجتماعية والتصدي للاستعمار الأجنبي، وتدريب الشباب، والحرس الوطني في الضفة الغربية على السلاح [3]، باعتبار أن فلسطين والقدس هي الهم الأول والأخير، وأن تحريرها واجب ديني ووطني، والدعوة للوحدة العربية كأساس لتحرير فلسطين، وأبدَوْا معارضتهم لتوطين اللاجئين في أي مكان وضرورة عودتهم لأوطانهم، وأن العودة إلى الدين كفيل بعودة فلسطين ودحر الصهاينة واليهود [4].

كما اهتمت الجماعة بالناحية الإعلامية من خلال النشرات والمطبوعات والصحف والكتب، فقد أصدرت الجماعة عدد من المنشورات في المناسبات الوطنية

([1]) إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مرجع سابق، ص68؛ مقابلة مع محمد عبدالرحمن خليفة، جريدة الأسواق، تاريخ 16/ 9/ 1995.

([2]) موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ص28.

([3]) المرجع السابق، ص46—49؛ أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، مرجع سابق، ص231-235.

([4]) موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ص82-84.

والقومية التي تعبر عن وجهة نظرها السياسية فيها مثل: الأحلاف، والأحزاب السياسية، السياسات الاستعمارية، والسياسات الداخلية والحكومية. كما أصدرت الجماعة مجلة الكفاح الإسلامي ويرأس تحريرها محمد عبدالرحمن خليفة في أيار 1954، وتعرضت للإغلاق أكثر من مرة من قبل الحكومة بسبب مواقفها السياسية تجاهها وكان آخرها عام 1956 وأصدرت العديد من الكتب المتخصصة والصحف، قام على تأليفها قادة جماعة الإخوان [1]. وأسهمت بشكل واضح في سياسة جماعة الإخوان المسلمين وإبراز دورها في كل المواقف.

مع بداية انتشار الأحزاب العقائدية، وتبلور المعارضة السياسية بشكل علني أصبحت جماعة الإخوان المسلمين أحد أهم الأقطاب السياسية الفاعلة على الساحة السياسية الأردنية، ولم يقف الإخوان موقفاً ثابتاً في علاقتهم مع النظام الأردني أولاً، ومع الدول العربية ثانياً، حيث تأرجحت مواقفهم بين التأييد في حال كانت المواقف والسياسات الحكومية الأردنية أو العربية تنطبق مع أهدافهم، وبين المعاداة والمعارضة في حال أصبحت مواقف هذه الجهات تتعارض مع مبادئهم وأهدافهم، وقليلاً ما كانوا يقفون في الوسط من الأحداث السياسية والاجتماعية. فقد أيدت حركة الإخوان الملك حسين والحكومة في إجراءاتها [2] بالوقوف مع مصر في حرب السويس، وتعريب الجيش، وقضايا الوحدة العربية، وقبول المساعدات العربية بدل الأجنبية، وضد الأحزاب الشيوعية [3]، والبعث [1] وغيرها من الأحزاب العقائدية مع

([1]) محمد الحسن، الإخوان المسلمون في سطور، مرجع سابق، ص63-69؛ موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ص50-53؛ أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، مرجع سابق، ص237-238؛ زياد أبو غنمية، من ملفات الصحافة الأردنية، دراسة وثائقية لمجلة الكفاح الإسلامي، ط1، عمان، 1990، ص5-11.

([2]) إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مرجع سابق، ص67-69.

([3]) لم يكن الإخوان على اتفاق مع الشيوعيين بسبب التناقض العقائدي، رغم محاولة الحزب الشيوعي عدم التعرض لهم، انظر: عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية في الوطن العربي، فوضى، إباحية،=

الملك حسين والحكومة. ولكنها وقفت ضد الحكومة ومع المعارضة في تصديهم للانضمام إلى حلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور وقبول المساعدات الأجنبية، وتنظيمهم للمظاهرات والاضرابات المعادية للحكومة الأردنية، والحكومة المصرية بعد إجراءات عبدالناصر في قمع الإخوان المسلمين، واتهامهم عبدالناصر بالفساد والدكتاتورية والعمالة، ولم تكن مشاركتهم في مسيرات التأييد في الشارع الأردني بعد تأميم قناة السويس إلا تأييداً لمصر، وليس لعبدالناصر كما هي الأحزاب السياسية والقوى الشعبية في الأردن [2].

اهتمت جماعة 'الإخوان المسلمون' بالحريات العامة وانتقدت تضييق الحكومة على الحريات لأي جهة فردية أو حزبية، والدفاع عن حقوق المواطنين والعمال، والشباب [3]. وطالبت بإطلاق الحريات الصحفية، وانتقدت تعطيل الصحف بأنواعها [4]، وساهمت الحركة في تطور العملية السياسية على الساحة الأردنية، وإنجاح التعدد الحزبي والمشاركة السياسية في الحياة البرلمانية.

* حزب التحرير الإسلامي:

ظهر حزب التحرير بعد انشقاق مجموعة من النشطاء الدينيين بزعامة الشيخ تقي الدين النبهاني، عن جماعة الإخوان المسلمين عام 1952، وانضم إليه فيما بعد

=إلحاد، إرهاب، ط3، مطبعة شاهين، عمان، 1959، ص30؛ Nasser ،Aruri ،Jordan
Study،Op. Cit ،.pp. 99-100

(1) ظهر الخلاف واضحاً بعد استقالة حكومة النابلسي وتسيير مظاهرات مؤيدة للملك والحكومة، ورفع شعار (لا قومية ولا بعثية ولكن إسلامية)، واتهام الإخوان للبعث بجعل المسيحيين يحكمون البلاد المسلمة، سوريا، انظر: علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، مرجع سابق، ص109؛ ميشيل كامل، المؤامرة الأمريكية في الأردن، ج1، دار الفكر، بيروت، 1957، ص37.

(2) عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن، مرجع سابق، ص166.

(3) الكفاح الإسلامي، عدد 2، تاريخ 17/ 8/ 1954.

(4) الكفاح الإسلامي، عدد 3، تاريخ 26/ 8/ 1954.

بعض زملائه الشيوخ، أسعد بيوض التميمي، ورجب بيوض التميمي، وعبدالقادر زلوم، وآخرين كجماعة دينية مرجعيتها الحاج أمين الحسيني [1].

وانسجاماً مع التطور السياسي، والحزبي والبرلماني على الساحة الأردنية تحول حزب التحرير من جماعة دينية إلى حزب سياسي، حاول أن يضفي على نشاطه وعمله السياسي الصفة الرسمية، فتقدمت مجموعة من الأعضاء المؤسسين وهم (تقي الدين النبهاني، داوود حمدان، منير شقير، عادل النابلسي، غانم عبده) بطلب إلى وزارة الداخلية لترخيص حزب سياسي في 17 تشرين ثاني 1952. ولكن رفض الطلب من قبل وزارة الداخلية بسبب تعارضه مع الدستور الأردني لكون النظام الأساسي للحزب يرفض نظام الحكم الملكي القائم على الوراثة، والمناداة بإسقاط النظام الملكي الأردني [2]. أي أن نظام الحزب يدل على رغبته الوصول إلى الحكم عن طريق الدين [3]. اتجه حزب التحرير للاستفادة من قانون الجمعيات العثماني المطبق في الأردن، والذي يسمح بتشكيل الجمعيات والإعلان عن نفسها بمجرد الإعلان في صحيفة محلية، أو إبلاغ السلطات العليا المحلية، ولكن الحكومة لم توافق لهم على تشكيل جمعية، كما قاموا بمحاولة الطعن في قرار وزير الداخلية أمام محكمة العدل العليا، لكن الأجهزة الأمنية قامت باعتقال أعضاء الحزب وأطلقت سراحهم

([1]) سمير الحباشنة، في المسائل القومية الوطنية الملحة، عمان، 1991، ص77-78؛ عوني جدوع العبيدي، حزب التحرير الإسلامي، دار اللواء للصحافة، عمان، 1993، ص162؛ موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ص87.

([2]) أمين المشاقبة، تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن (1950-1957)، دراسة مقارنة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 7، عدد 4، 1992، ص23.

([3]) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج1، مرجع سابق، ص598.

بعد أسبوعين [1].

وضع حزب التحرير برنامجه على عدد من المبادئ من أهمها [2]:

- الخلافة هي رئاسة عامة للمسلمين جميعاً في الدنيا لإقامة أحكام الشرع الإسلامي، وإقامة خليفة فرض على كافة المسلمين في جميع أقطار العالم [3].
- إقامة الدولة الإسلامية على أسس ومبادئ الإسلام، واستئناف الحياة الإسلامية، وتحرير البلاد الإسلامية من الاستعمار بكافة أشكاله.
- محاربة الأفكار الحزبية التي تدعو للرأسمالية والاشتراكية الشيوعية والعلمانية وغيرها من الأفكار التي تدعو للقومية والوطنية والمذهبية.
- حمل الإسلام رسالة إلى العالم وقيادة الأمة للصراع مع الكفر وأنظمته وأفكاره.
- إعادة تطبيق الإسلام في الحياة والدولة والمجتمع.
- التقيد بالأدلة الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الصحابة وتطبيق الإسلام في جميع أحكامه.

ويرى حزب التحرير أن البلاد الإسلامية ومنها العربية تحكم بأنظمة الكفر وأحكامه، لذلك فهو يرى أن الأنظمة العربية غير شرعية وترتبط بالاستعمار الغربي.

([1]) موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ص88؛ أمنون كوهين، الأحزاب السياسية، في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، مرجع سابق، ص290؛ عوني العبيدي، حزب التحرير الإسلامي، مرجع سابق، ص58-59.

([2]) منهج حزب التحرير في التغيير، نص خطاب ألقاه مندوب حزب التحرير في مؤتمر رابطة الطلبة المسلمين، ولاية ميتسوري، أمريكا، 22 كانون أول 1989، ص4 – 36؛ مفاهيم حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، مطابع الاستقلال، بيروت، 1953، ص66-88؛ عوني العبيدي، حزب التحرير الإسلامي، مرجع سابق، ص114-115.

([3]) وجهة نظر حزب التحرير في الخلافة، انظر: الخلافة، منشورات حزب التحرير، المطبعة العصرية، الكويت، د. ت.

من خلال دراسة مبادئ وأفكار وأهداف حزب التحرير نجد أنه يرفض الدعوة القومية والوطنية والإقليمية والطائفية، ويرفض أي حزب يدعو للاشتراكية والشيوعية والرأسمالية، ويرفض المشاركة في الحكم مع الأنظمة العربية، ويرى أن الحزب يحمل الإسلام ليصبح هو المطبق، وتصبح عقيدته هي أصل الدولة وأصل الدستور وسائر القوانين، وحتى يصل للحكم والدولة حدد ثلاث مراحل[1]:

1. مرحلة التأسيس والتكوين لإيجاد أشخاص مؤمنين بفكرة الحزب وطريقته لتكوين الكتلة الحزبية.
2. مرحلة التفاعل الجماعي الجماهيري عن طريق الثقافة الفردية، والجماعية والتصدي للأفكار العقائدية، ومن ثم الكفاح السياسي لتخليص الأمة من الاستعمار، ومقاومة الحكام العرب وإزالة حكمهم.
3. مرحلة استلام الحكم وتطبيق الإسلام تطبيقاً عاماً شاملاً وحمل رسالته إلى العالم.

وبالرغم من مقاومة الحكومة لحزب التحرير بشكل قد يكون أشد من الأحزاب العقائدية في تلك المرحلة. بدأ الحزب نشاطه من المساجد في الخطب أيام الجمعة، إلا أن السلطات الأمنية لاحقت الوعاظ وفرضت قيوداً على نشاطهم فتحول الحزب إلى نظام يسمى (الحلقات) لتنظيم صفوفه[2].

حاول حزب التحرير اختراق صفوف القوات المسلحة وقوات الأمن لتجنيد أعضاء، إلا أن دعوتهم لم تجد القبول إلا في بعض أوساط الحرس الوطني في الضفة الغربية مما يفسر أن نشاط حزب التحرير في الضفة الغربية أقوى منه في الضفة الشرقية وخاصة بعد دعم الإخوان المسلمين لمرشح حزب التحرير أحمد الداعور، وفوزه بمقعد طولكرم في مجلس النواب عام 1954 ليس حباً في حزب التحرير، بل

---

(1) منهج حزب التحرير في التغيير، مرجع سابق، ص36-42؛ موفق محادين، الأحزاب والقوى السياسية، مرجع سابق، ص76.

(2) سليمان صويص، خريطة الأحزاب السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص129.

ضد نجاح أي شيوعي أو بعثي [1].

اعتمد حزب التحرير في نشر أفكاره وسياسته، أو معارضته للحكومة ونظام الحكم من خلال منشوراته ومطبوعاته المتعددة، والبيانات وبعض الكتيبات التي تتعرض لمواقف سياسته، فقد صدرت أول وأهم صحيفة للحزب سميت (الصريح) أغلقت عام 1953 وبعدها أصدر صحيفة (الراية) تعرضت هذه الصحف للإغلاق بعد صدورها عام 1954، وأصدر نشرة سرية سماها (الحلقات) ولم تصدر بصورة منتظمة [2].

تعرض رئيس وأعضاء حزب التحرير للاعتقال والإبعاد، فقد أبعد رئيس الحزب تقي الدين النبهاني إلى دمشق، وتبعه إبعاد عدد آخر من القياديين. مما أثر على وضعية الحزب السياسية ونشاطه، وافتقاره للقيادة. وقد تكون الأحزاب الأخرى كجماعة الإخوان المسلمين، والشيوعيين، تلاقت أهدافهم مع الحكومة في مهاجمة حزب التحرير والتشكيك فيه، وأصبحت أهدافهم تتلاقى في الخلاص منه [3].

ورغم ذلك فقد ترك أثراً سياسياً واضحاً في مرحلة الخمسينات وساهم في تطور الفعل السياسي والتعددية الحزبية والسياسية على الساحة الأردنية.

المطلب الثاني: الأحزاب القومية

* حزب البعث العربي الاشتراكي:

تعود نشأة الحزب في الأردن لقيام المقر الرئيسي لحزب البعث في سوريا بتجنيد أعضاء لتنظيم الأردن نواته الطلبة الأردنيون الدارسون في الجامعات السورية،

([1]) موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ص94-95.

([2]) مفاهيم حزب التحرير، مرجع سابق، ص88؛ عوني العبيدي، حزب التحرير الإسلامي، مرجع سابق، ص99-101؛ سليمان صويص، خريطة الأحزاب السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص129.

([3]) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص75.

وإشراكهم في الفعاليات السياسية للمؤتمر التأسيسي الأول للحزب في دمشق في نيسان 1947، وأرست أفكارهم النواة الأولى للبعث في الأردن عام 1948 [1] منهم: أمين شقير، سليمان الحديدي، عبدالرحمن شقير، حمدي الساكت، عبدالكريم الدباس، محمد نزال العرموطي، بهجت الساكت. وهؤلاء أغلبهم من منطقة البلقاء. انضم إليهم أعضاء من الشمال في الضفة الشرقية من الأردن، وقد يبرر ذلك قرب الشمال من سوريا، ووجود أول مدرسة ثانوية في الأردن في السلط، مما وفر لأبناء هاتين المنطقتين سبل الدراسة الجامعية في سوريا، كما تعطينا فكرة عن تكوين الحزب الطبقي، بانتماء أبناء الطبقة البرجوازية الصغيرة المتعلمة وليسوا من الطبقات العليا، أو الإقطاعيين [2].

بدأ الحزب ينتشر فكرياً وتنظيمياً وسياسياً بسرعة في الضفتين، وبدأ يستقطب أعضاء من الضفة الغربية كان أولهم، بهجت أبو غربية، وعبدالله الريماوي، وعبدالله نعواس، الذين نشروا أفكارهم من خلال جريدة (البعث) التي أسسوها قبل ذلك عام 1949 [3]، ومجلة اليقظة التي صدرت عام 1948 ويرأس تحريرها سليمان الحديدي ولم تستمر طويلاً [4].

---

(1) أول عضو في تاريخ حزب البعث فرع الأردن هو أمين شقير الذي انتخب عضواً للجنة التنفيذية لحزب البعث في مؤتمره الأول في دمشق، وحضر اجتماع المؤتمر الحزبي الذي عقد في بغداد مع مجموعة من المثقفين والحزبيين الأردنيين، انظر: مصطفى دندشلي، حزب البعث الاشتراكي 1940-1936، ج1، دمشق، د. ت. ص173-174؛ عبدالرحمن شقير، رحلة العمر من قاسيون إلى قرية عمون، مرجع سابق، ص69-78؛ ناجي علوش، الثورة والجماهير، مراحل النضال العربي 1948-1961 ودور الحركة الثورية، دار الطليعة، بيروت 1963، ص48.

(2) سهيلة الريماوي، أحزاب التيار القومي وحكومة النابلسي، في: حكومة النابلسي 1956-1957 (أعمال ندوة). إعداد هاني الحوراني، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1999، ص105.

(3) عبدالله التل – كارثة فلسطين، مرجع سابق، ص569-570؛ صحيفة البعث، عدد 5، 14 تموز 1993.

(4) شبلي العيسى، حزب البعث العربي الاشتراكي (مرحلة التوسع 1948-1958) ج2، دار الطليعة، بيروت، 1978، ص190-192.

ولكي يكون عمل الحزب رسمياً تقدم مجموعة من أعضاء الحزب المؤسسين مثل، الريماوي، ونعواس لوزارة الداخلية بطلب ترخيص حزب أردني يحمل اسم "حزب البعث العربي في الأردن"، ليعملوا بشكل علني كحزب أردني بعد أن كانوا يعملون بشكل سري. إلا أن الحكومة رفضت طلب ترخيص الحزب، فانضم المؤسسون إلى حزب البعث العربي الاشتراكي [1].

عقد حزب البعث أول مؤتمر قطري بدون ترخيص رسمي في رام الله عام 1951 في منزل عبدالله الريماوي بعد خروجه من السجن لنشره مقالات صحافية ضد الحكومة في جريدة الحزب إني لأرى رؤوساً قد أينعت وقد حان قطافها..." [2].

تم اختيار عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس أعضاء في القيادة القومية في سوريا عن فرع الأردن، وانبثق عنه أول قيادة قطرية رسمياً من: عبدالله الريماوي (أمين سر) وعضوية عبدالله نعواس، بهجت أبو غربية، أمين شقير، عبدالرحمن شقير، حمدي عبدالمجيد، حسين الخفش، سليمان الحديدي [3]. ويلخص الدكتور منيف الرزاز أحد قيادات حزب البعث في الأردن البرنامج السياسي للحزب [4]:

أ- تعريب الجيش وطرد القيادات الأجنبية ورئيس الأركان غلوب.

ب- إطلاق الحرية لتشكيل الأحزاب السياسية في الأردن.

ج- إقامة نظام ديموقراطي برلماني، وإجراء انتخابات نيابية حرة.

د- فصل الشرطة والدرك عن الجيش وإتباعها وزارة الداخلية.

هـ- إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية.

---

(1) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص194. وصحيفة (البعث) عدد 3، 30 حزيران 1993، ومحمد المصري، الأردن 1953-1957، دراسة سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1995، ص.

(2) عبدالله التل، كارثة فلسطين، مرجع سابق، ص569-570.

(3) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، مرجع سابق، ص176.

(4) المرجع السابق، ص175.

ركز برنامج الحزب على الوضع الداخلي والإقليمي كأهداف ومبادئ [1]، فكانت قضية الوحدة العربية والقضية الفلسطينية من أبرز القضايا وعلى المستوى الداخلي ركز على قضية التحرر من السيطرة البريطانية والأجنبية، وتأمين الحريات الديموقراطية، وتحقيق الاصلاحات الوطنية، وفي القضايا الاجتماعية يرفض الحزب الصراع الطبقي، ويعطي العامل القومي الأولوية، والاستغناء عن المساعدة الأجنبية وقبول المساعدات العربية، وكان الحزب يعادي الشيوعية [2]. وآمن الحزب بقيام دولة واحدة تضم سوريا والأردن انطلاقاً من شعاره (وحدة – حرية – اشتراكية) [3].

سار الحزب في الأردن على نفس خطة العمل التي رسمت في سوريا حيث لم يكن للبعث وجود سوى في هذين البلدين، فالخط الأول هو الوصول إلى البرلمان عن طريق الانتخابات النيابية، والثاني التغلغل في صفوف القوات المسلحة [4].

جرت عدة محاولات من الحزب الانتقال من العمل السري إلى العمل الشرعي العلني ليضفي على عمله السياسي الناحية القانونية بعد صدور دستور 1952، فتقدم بطلب للترخيص في شباط 1952 للترخيص ولكن تم رفض الطلب بحجة عدم وجود قانون يسمح بعمل الأحزاب السياسية ونشاطها في الأردن [5].

وبعد صدور قانون الأحزاب لعام 1954 تقدم أعضاء الحزب بطلب رسمي للترخيص ولكن تم رفضه مرة أخرى لأن أهداف مقدمي طلب تشكيل الحزب

---

(1) Tudge Gerald Sparw, Hussein of Jordan, George G Harrp and Co. Ltd., London، 1960. p. 110.

(2) سليمان صويص، خريطة الأحزاب السياسية في الأردن، مجلة الأردن الجديد، العدد 17/18، خريف 1990، ص126؛ علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص196-197.

(3) عقل حيدر عابدي، الأحزاب السياسية في الأردن فترة الخمسينات، مجلة الأردن الجديد، عدد 17/18، خريف 1990، ص82.

(4) جمال الشاعر، شهادة شخصية في التجربة الحزبية، الممارسات الحزبية العربية المعاصرة، في: سعدالدين إبراهيم، التعددية السياسية والديموقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص185.

(5) نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، مرجع سابق، ص628.

مقاومة نظام الحكم القائم وكيان الدولة مما يخالف أحكام الدستور الأردني، الأمر الذي دفع أعضاء الحزب للطعن في القرار أمام محكمة العدل العليا، وأصدرت محكمة العدل العليا قراراً في 28 آب 1954 بفسخ قرار مجلس الوزراء والسماح بترخيص الحزب [1].

اكتسب الحزب شعبية كبيرة في صفوف الشعب الأردني في الضفتين تنظيمياً وسياسياً وقد استطاع أن يخترق القيادات العسكرية وخاصة الشابة منها بفضل برنامجه السياسي وتوجهه القومي، ورفع شعار تحرير فلسطين، وتركيزه على الحريات العامة، مما شجعه على التصدي للحكومة ونظام الحكم بسبب إجراءاتها ضده واتساع رقعة مؤيديه، وتركز نشاط الحزب ومطالبه على مقاومة الأحلاف الغربية، ومنع دخول الأردن فيها، وطرد كلوب، والضباط الإنجليز، وإلغاء المعاهدة وقيام نظام ديموقراطي، وإجراء انتخابات حرة نزيهة [2]. وأصبح يعلن عداءه للحكومة ونظام الحكم، وإنكار شرعية وجود الحكم لأنه يخدم الأمبريالية والاستعمار، وأنه عائق أمام الوحدة العربية [3].

خاض الحزب الانتخابات النيابية منذ عام 1950 ونجح نائبان عن الحزب، هما عبدالله الريماوي، وعبدالله نعواس إثر تعاطف الشعب معهم بطرحهم شعار (من السجن – إلى البرلمان) وتكررت التجربة البرلمانية في انتخابات عام 1953 حيث

([1]) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص598–599؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص153–154؛ أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية 1949–1967، ترجمة خالد حسن، مطبعة القادسية، القدس، 1988، ص322–323.

([2]) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مرجع سابق، ص105، مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، مرجع سابق، ص175–176.

([3]) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص158–159.

حصل على مقعدين في حين فشل في انتخابات عام 1954 [1]. من خلال نشاطات واهتمامات حزب البعث السياسية الحزبية والبرلمانية، نلاحظ اهتمامه الواسع بالحريات. فقد طالب بإطلاق الحريات الصحفية والنشر، ورفع يد الحكومة عن اعتداءاتها على حرية الصحافة [2]، وأبدى الحزب اهتماماً خاصاً بقضايا المعتقلين السياسيين واعتبر أن الإصلاح السياسي وإطلاق الحريات هو إصلاح لكافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية [3]. وطالب الحزب بإلغاء القوانين الاستثنائية والقوانين الأخرى كقانون العشائر وإصدار قوانين جديدة مثل قانون الأحزاب، والمطبوعات والانتخابات، والعمل [4].

يمكن الجزم بأن حزب البعث أول وأهم الأحزاب السياسية التي ساهمت في تطور الفكر السياسي والمعارضة السياسية، وأسس لأهم مرحلة سياسية شهدت التعددية الحزبية والسياسية قامت على أسس دستورية برلمانية، بغض النظر عن مساهمته في إنهيارها.

*** حركة القوميين العرب:**

بدأت الحركة القومية العربية على يد بعض المفكرين العرب سابقاً، وتبلورت في أفكار ساطع الحصري الذي يعتبر اللغة العربية أساس القومية العربية، وأن الأمة العربية "حقيقة لا تقبل الجدل"، وصيغت الأفكار والمبادئ القومية الحديثة بعد الجهود الفكرية والعملية للمثقفين والمفكرين الدارسين في الجامعة الأمريكية في بيروت، أمثال الدكتور قسطنطين زريق، والدكتور نبيه أمين فارس، ودورهم في إبراز دور المثقفين في تطور المجتمع ومقاومة الخطر الصهيوني، وتحليلاتهم السياسية حول

---

(1) Nasser Aruri، Jordan Study in Political Development، Op. Cit.، pp. 151-152 ؛ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، مرجع سابق، ص66–67.

(2) فيصل البطاينة، ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن، مرجع سابق، ص58–63.

(3) مذكرات مجلس النواب الأردني الثالث، الجلسة الثانية 29/ 11/ 1953.

(4) مذكرات مجلس النواب الأردني الثالث، الجلسة الرابعة 30/ 3/ 1954.

الأسباب والظروف التي أدت إلى ضياع فلسطين وسبل تحريرها واندحار العرب في حرب 1948 [1].

يمكن اعتبار عام 1948 بداية نشاط حركة القوميين العرب في الأردن، لما يمكن اعتباره تصفية "كتائب الفداء العربي" وجمعية "العروة الوثقى" التي قام على تأسيسها جورج حبش وهاني الهندي في سوريا ولبنان، حيث بدأ الدكتور جورج حبش، ووديع حداد نشاطهم لتأسيس حركة القوميين العرب من عيادتهم كأطباء في عمان عام 1952 "وعرض نشاط الحركة مع السياسيين الفلسطينيين وعقدوا مؤتمراً في عمان، ومارسوا نشاطهم الحزبي والسياسي من خلال المنتدى العربي –النادي العربي حتى عام 1954". وانحصر أعضاؤه بداية بالمثقفين، ومنهم: صلاح عنبتاوي وحمد الفرحان، وأحمد زعرور، وجعفر الشامي وأحمد ربيع [2]، وصبحي القطب وإبراهيم منكو، ونزار جردانة، وروحي الشعليني وهاني الدحلة.

خرجت حركة القوميين العرب ببعض المفاهيم والأفكار التي يمكن إيجازها: بأن القومية العربية القوة المحركة للتاريخ البشري من خلال قدم تكوينها التاريخي، وظهورها قبل الإسلام ولا زالت حتى الآن [3].

ساهمت حركة القوميين العرب في الوضع السياسي القائم في الأردن منذ تأسيسها وحتى عام 1954 بدون إطار إيديولوجي، وتستبعد النظرة الطبقية في تحليل

([1]) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص65؛ باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، مطبعة الناصر، القدس، د.ت. ص19-20.

([2]) عبدالرحمن شقير، رحلة العمر من قاسيون إلى قرية عمون، مرجع سابق، ص85؛ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، مرجع سابق، ص161؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص168؛ سائد درويش، المرحلة الديموقراطية الجديدة في الأردن، مرجع سابق، ص106.

([3]) وليد قزيها وآخرون، القومية العربية في الفكر والممارسة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص329-330.

الأحداث، لذا حددت أهدافها في البرنامج السياسي الذي طرحته [1]:

1. الدعوة للوحدة العربية التاريخية.
2. تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة.
3. محاربة كافة أشكال الاستعمار والإمبريالية والقوى المتحالفة معه.
4. الدعوة للاستقلال والتحرر وحق تقرير المصير.
5. تطبيق الاشتراكية لتحقيق العدالة الاقتصادية.
6. تطبيق الديموقراطية لتحقيق العدالة السياسية.

كان برنامج حركة القوميين العرب في بداية تأسيسها واضحاً وبسيطاً، ويركز على التوجهات الرئيسة السابقة، إلا أن نشاطها وتوجهها يغلب عليه الاهتمام بوسائل وأساليب ذات صبغة عسكرية وأساليب العمل الجماهيري، وعملية التحضير الواسع للثورة. واهتمت بالنخبة في تركيبها الاجتماعي وما يقدمه أفرادها من تضحيات ونضال لتحقيق أهدافها، ولم يكن توجههم للطبقات الشعبية في تلك المرحلة يتخذ صفة تنظيمية تنمي العلاقة الوثيقة مع الحركة [2].

ولم تكن للاشتراكية أولوية في مفهوم حركة القوميين بسبب ما يعتقدونه من أنها تؤدي إلى الانقسامات الاجتماعية التي تؤدي بالتالي لتأخير معتقدهم بقيام الوحدة [3].

أما وسائل الاتصال والمنشورات، فقد اهتمت بداية بالمنشورات الحزبية والكتابة على الجدران والمناشير لشرح أفكارهم القومية، وأصدرت عام 1951 صحيفة الرأي التي أغلقتها الحكومة عام 1954، وبعد رفع الحظر عن المطبوعات عام

---

(1) أمين المشاقبة، في التربية الوطنية النظام السياسي الأردني، والمسيرة الديموقراطية، ط5، دار الحامد للنشر، عمان، 2001، ص270-271.

(2) كريم السيد، فصائل الحركة الوطنية الأردنية، فترة الخمسينات والستينات، مجلة الأردن الجديد، عدد 17/ 18 خريف 1990، ص.

(3) علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، مرجع سابق، ص162.

1955 عادت للصدور في عمان [1] لم تكن توجهات حركة القوميين العرب السياسية تسهم في الحفاظ على العلاقة الودية سياسياً وتنظيمياً وفكرياً مع النظام الأردني، وخاصة رأس النظام. فأصبحت أحد عوامل تحريك الجماهير لمعاداة النظام الأردني، والهاشميين خاصة، واعتبروه عدواً للوحدة العربية، بسبب كونه نظاماً رجعياً، وساهمت في حملات المناهضة للسياسة الأردنية والحكومات القائمة ممثلة برؤسائها، والمطالبة بالعمل المسلح للتخلص من النظام الأردني قبل التخلص من الاستعمار وتحرير فلسطين [2].

ساهمت حركة القوميين في التطور السياسي في الأردن من خلال مطالبتها بإطلاق الحريات العامة، وإيجاد التشريعات والقوانين التي تكفل حقوق المواطنين، ونشر العدل والمساواة، وإفساح المجال أمام المشاركة السياسية، واعتبرت الحريات الصحفية حرية مقدسة يجب الحفاظ عليها، وانتقدت الحكومة في تصريحاتها عن الحريات العامة لعدم وجود هذه الحريات، وإغلاق الصحف ومنها جريدة الرأي التي يصدرها الحزب والتي تم إغلاقها أكثر من مرة [3].

*** الحزب القومي السوري الاجتماعي:**

تعود البدايات الأولى لتأسيس هذا الحزب إلى عام 1932 على يد أنطون سعادة الأستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت، والذي بدأ نشاطه السياسي هناك بشكل سري منذ عام 1932-1935 [4] اشترك في تأسيسه عضوان من

([1]) أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص155.

([2]) أمين المشاقبة، في التربية الوطنية، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديموقراطية، مرجع سابق، ص271؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص176-177.

([3]) انظر أعداد جريدة الرأي التي تصدر عن الحزب: الرأي عدد 3 تاريخ 18/ 1/ 1954؛ الرأي عدد 4 تاريخ 25/ 1/ 1954؛ الرأي عدد 14 تاريخ 15/ 4/ 1954.

([4]) ناصر المعايطة، نشاط الأحزاب السياسية، دراسة الأحزاب الأردنية من 1921-1933، ط1، عمان 1994، ص65.

الأردن [1]، وامتد فيما بعد إلى سوريا والأردن، وانضم إليه عدد من الفلسطينيين بداية الخمسينات لطرحه قضية فلسطين وتحريرها، واعتباره فلسطين جزءاً من سوريا.

والحزب القومي السوري حركة عقائدية ثورية تفسر وتقيم الأوضاع والأحداث من هذا المنطلق، ومفهومه للقومية يقوم على أساس القومية الاجتماعية ووحدة الحياة على الأرض، ويرفض أي فكر عنصري أو انتماء طائفي أو عشائري أو سياسي يتنافى مع وحدة الحياة على الأرض العربية، وعبر عنها في "ترابط الأمة والوطن". ويدعو لفصل الدين عن الدولة، ويقدم مصلحة الأمة على مصلحة الكيان الجزئي. ووضع برنامج اقتصادي لتحقيق الوحدة الاقتصادية التي تربط الكيان السياسي ببيئته، وإلغاء الاحتكار وسيطرة رأس المال، والتحرر من السيطرة الاقتصادية والأجنبية [2].

شكل عام 1943 بدايات ظهور الحزب في الأردن، وتم تشكيل نواته الأولى من: فرح أبو جابر، نايف قعوار، جميل قعوار، عبدالرزاق الحمود، محمد الناصر، عبدالحليم النمر، حمد الفرحان، نجيب حداد، جورج حداد، أميل لطفي، طارق مصاروة، ألبير عطا الله، جمال الشاعر [3]، علماً بأن أول من تولى قيادة الحزب لعدة أعوام [4] أنطوان سعادة عام 1948 هو المحامي مصطفى رشيد من منطقة جنين في الضفة الغربية [5].

---

(1) لبيب زويا، الحزب القومي الاجتماعي في تحليل وتقييم، ترجمة جوزيف شويري،

(2) ناصر المعايطة، نشأة الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص66؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص190-193.

(3) جمال الشاعر، سياسي يتذكر، مرجع سابق، ص27؛ عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص60.

(4) لبيب زويا، الحزب القومي الاجتماعي، مرجع سابق، ص81.

(5) ناصر المعايطة، نشأة الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص83.

منذ تأسيس فروع الحزب في الأردن حتى عام 1963 لم يتقدم الحزب بطلب ترخيص من الحكومة الأردنية، وبقي عمله ضعيفاً ومحدداً في كل أنشطته، ولم تذكر العديد من المراجع عن هذا الحزب بأنه حزب أردني ما عدا ما ورد في أنه تم تأسيس فروع في الأردن سميت منافذ تتبع مباشرة لإشراف وسياسة الحزب في بيروت وسوريا من خلال مندوب مركزي في عمان. وهذه المنافذ هي: منفذية إربد، ومنفذية عمان والبلقاء، ومنفذية جنوب الأردن [1].

*** الحزب الوطني الاشتراكي:**

يعتبر الحزب الوطني من أهم الأحزاب الأردنية التي ساهمت في تطور الحياة السياسية الأردنية في هذه المرحلة وما بعدها حيث جاء تأسيس هذا الحزب بعد رفض الحكومة الأردنية عام 1949 الترخيص لحزب 'الجبهة الوطنية الأردنية' الذي تقدم به شفيق أرشيدات. وكرر المحاولة سليمان النابلسي عام 1950 ولكنه لم يحصل على الترخيص أيضاً [2]، بسبب أنه لم يرد في نظامه الأساسي ما يفيد بأنه يسعى لتحقيق غاياته بالوسائل السلمية وعدم اتفاقه مع قانون تنظيم الأحزاب، ولكن يبدو أن رفض الترخيص يعود لكون أغلب المؤسسين من الشيوعيين الذين يعارضون وجود الدولة [3].

وبعد صدور قانون الأحزاب السياسية عام 1953 تقدم بعض الزعماء السياسيين والنواب السابقين والمتنفذين في الحياة الاجتماعية والعشائرية في عام 1954 بطلب ترخيص حزب سياسي باسم 'الحزب الوطني الاشتراكي' تشكلت هيئته

---

(1) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص60-61؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص195-197.

(2) إيمان ناصر عكور، هزاع المجالي، دوره في السياسة الأردنية 1948-1960، وزارة الثقافة، عمان 2000 ص57-58

(3) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص598.

التأسيسية من [1] : هزاع المجالي، عبدالحليم النمر، أنور الخطيب، سليمان النابلسي، شفيق إرشيدات، حكمت المصري، سعيد العزة، كمال منكو، جريس هلسة، عبدالرحمن فرعون، رشاد الخطيب، نعيم عبدالهادي، وحافظ حمد الله، نجيب الأحمد، صالح المعشر، عبدالفتاح درويش، حنا عطا الله، حافظ الحمد الله، رشاد طوقان، عبدالقادر طاش.

يبدو أن أعضاء الحزب هو تجمع لعناصر سياسية من وزراء سابقين وآخرين ذوي اتجاهات يمينية، وذوي اتجاهات يسارية. أي أن قيادة الحزب يغلب عليها تمثيل الفئات العليا والوسطى من البرجوازية الوطنية. ويعتمد بداية على النفوذ العشائري، والمالي، والشخصي لعدد من قياداته أكثر من اعتمادها على كسب الجماهير من خلال الدعاية السياسية والنضالات اليومية [2].

منذ بداية النشاط السياسي والبرلماني للحزب قبل الترخيص دخل الساحة السياسية الأردنية بشكل فاعل وبارز، حيث حقق فوزاً كبيراً في الانتخابات البرلمانية عام 1951، وحصل على أحد عشر مقعداً [3]. الأمر الذي جعل الحكومة تهتم به بشكل خاص كقوة برلمانية فاعلة، وما قيل عن مؤسسيه أن أحد أهدافهم محاصرة الفكر الشيوعي، والبعث، وإغلاق الساحة السياسية الأردنية في وجههم [4] ، ودعم الملك عبدالله إلى رئيس الحزب لإيجاد أحزاب في وجه البعثيين عام 1950.

([1]) علي محافظة، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، دار الفارس للنشر، عمان، 1998، ص223؛ هزاع المجالي، مذكراتي، مرجع سابق، ص28-29.

([2]) كريم السيد، فصائل الحركة الوطنية الأردنية في مرحلة الخمسينات والستينات، مرجع سابق، ص120.

([3]) **Nasser Arari، Jordan Study in Political Development، Ibid، p. 112.**

([4]) إيمان عكور، هزاع المجالي ودوره في الحياة السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص60؛ ناصر المعايطة، نشأة الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص82؛ عبدالقادر ياسين وأحمد صادق سعد، الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1970، اتحاد الكتاب الصحافيين الفلسطينيين 1975، ص90.

حدد الحزب الوطني الاشتراكي في برنامجه [1] : أن الأردن والشعب الأردني جزء من الوطن العربي، والحفاظ على النظام القائم كحكم ملكي نيابي دستوري، ومحاربة الجهل والفقر والبطالة الذي يسود طبقات الشعب، والاعتماد على العراق وقوته الاقتصادية والعسكرية والوحدة معه بسبب الخصائص المشتركة بين النظامين الأردني والعراقي لأن الأسرة الحاكمة في البلدين واحدة، واتحاد جيوش الدولتين يشكل قوة في وجه العدوان الإسرائيلي. وأكد على عدد من المبادئ [2] السياسية والاقتصادية والقومية، أهمها تنمية الشعور القومي لدى المواطنين وتحرير الأمة العربية من الاستعمار والنفوذ الأجنبي، والتعاون مع كافة القوى العربية.

ونص في برنامجه على الحريات العامة للمواطنين، كحرية الرأي والفكر والتعبير والاجتماع، وأن الأمة مصدر السلطات، وطالب بتفعيل الدستور، وأكد على الوحدة الوطنية ونشر الوعي السياسي والاجتماعي، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية، والعمل. وبهذا يؤكد الدعوة لتطبيق النظام الاشتراكي تحت إشراف وإدارة الدولة [3]. كما ركز الحزب على القضية الفلسطينية وأولويتها في العمل السياسي، وعدم الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وأن أي تسوية لا تأخذ بالحقوق العربية والقومية في فلسطين فهي مرفوضة، وحق اللاجئين بالعودة والتعويض.

ويقول كريم السيد أن برنامج الحزب يأخذ الطابع الوطني في توجهه العام،إلا

([1]) عقل حيدر العايدي، الأحزاب السياسية في الأردن، فترة الخمسينات، مجلة الأردن الجديدة، عدد 17/ 18، خريف 1990، ص83؛ هزاع المجالي، مذكراتي، مرجع سابق، ص143-145. L. Harris، Jordan its People its Society its Culture، Grove Press، New York، 1958، p. 76.

([2]) دستور الحزب الوطني الاشتراكي في الملحق رقم (15) في: Nasser Arari، op. Cit.، p. 96.

([3]) الحزب الوطني الاشتراكي والسياسة العامة للحزب، المطبعة الوطنية، عمان، 1955، ص1-9؛ ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص309؛ Nasser، Aruri ، Jordan Study، Ibid. p. 96.

أنه كان عاماً وغير ملتزم بصيغ صريحة قاطعة إزاء القضايا الوطنية الملحة، أو إزاء القضايا الاجتماعية، وكانت التسمية الاشتراكية للحزب غير محددة في صيغة توضح مفهوم الحزب للاشتراكية، وكان في الواقع صيغة عامة استهدف منها الحزب تأكيد اهتمامه بالإصلاح الاجتماعي [1].

لقي الحزب في مرحلة المد القومي الناصري انتشاراً كبيراً على مستوى الشارع الأردني بضفتيه الشرقية والغربية، وأصدر مجلة تنطق باسمه سميت 'الميثاق' يرأس تحريرها شفيق أرشيدات [2]. وتم انتخاب هزاع المجالي أميناً للسر في الحزب الوطني الاشتراكي، ولكنه تقدم باستقالته من الحزب وأمانة السر [3]، وتم انتخاب سليمان النابلسي أميناً عاماً بعد فصل هزاع المجالي من الحزب بسبب قبوله الاشتراك في وزارة أبو الهدى بدون الرجوع للحزب كما يقال [4].

لم يبق الحزب على مبادئه السابقة بعد الثورة القومية التي بدأها المد الناصري وتأثيره على الشارع الأردني، فعارض حلف بغداد، وتراجع عن فكرة الوحدة الأردنية العراقية، واتجه نحو تأييد توجهات عبدالناصر والدول المؤيدة له بسبب ما كان يحصل عليه من دعم سياسي وفكري من هذه الجهات [5].

أثر الحزب الوطني الاشتراكي في العملية السياسية الأردنية والتطور السياسي، وكان أول حزب أردني يشكل حكومة برلمانية ائتلافية تؤمن بالمشاركة السياسية والديموقراطية واطلاق التعددية السياسية، عمل مع الأحزاب العقائدية كشريك في

([1]) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص598.

([2]) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص598؛ إيمان عكور، هزاع المجالي ودوره في الحياة السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص57.

([3]) جمال الشاعر، سليمان النابلسي فكره ودوره السياسي، في: حكومة سليمان النابلسي 1956-1957، أعمال ندوة، مرجع سابق، ص69؛ هزاع المجالي، مذكراتي، مرجع سابق، ص51.

([4]) نجيب الأحمد، تاريخاً ونضالاً، مرجع سابق، ص628.

([5]) سليمان الموسى، أعلام من الأردن، ج1، مرجع سابق، ص74.

تطوير الفكر السياسي الأردني في مرحلة الخمسينات واجه كثيراً من الصعوبات في سبيل اطلاق الحريات العامة والمشاركة السياسية وترسيخ مبدأ التعددية السياسية من قبل نظام الحكم والنخب السياسية، وشركائه في الحكم خاصة حزب البعث والشيوعي والقوميين العرب.

المطلب الثالث: الأحزاب اليسارية (الأممية)

ساهمت هذه الأحزاب في هذه المرحلة في تطور الحياة السياسية الأردنية من خلال أيدولوجيتها وتعدديتها الفكرية والسياسية، وقبول لبرامجها السياسية من قبل فئة كبيرة من الشعب رغم مقاومة الدولة لأفكار هذه الأحزاب ومنع نشاطها.

*** الحزب الشيوعي الأردني:**

الاشتراكية في الوطن العربي مزيج من الاشتراكية العلمية الماركسية والاشتراكية الفابية، طورها البرجوازيون الوطنيون وأصبحت فيما بعد "الاشتراكية العربية" يغلب عليها الطابع التوفيقي الذي اعتمدته القيادات العربية التقدمية. وهو ما يسمى "مبدأ برأسمالية الدولة" الاعتراف بالملكية الخاصة وسيطرة الدولة على قطاعات الانتاج الرئيسة. أما الشيوعية العربية فقد التزمت في طرح الاشتراكية العلمية القائمة على النظرية الماركسية – اللينينية والتي تبنتها بعد الستينات بعض الحركات القومية [1].

قبل ظهور الحزب الشيوعي في الأردن، ظهرت بداياته الأولى في فلسطين قبل عام 1948 بتأسيس عصبة التحرير الوطني كحركة وطنية شيوعية في حيفا عام 1943، بعد انقسام الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى حزب عربي وحزب آخر يهودي [2]. وتبنت لعصبة مقاومة تقسيم فلسطين ولكنها اعترفت فيما بعد بقرار

([1]) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص77.

([2]) ماهر الشريف، الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين 1919-1948، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1986، ص101-107

التقسيم، بعد موافقة الاتحاد السوفياتي عليه [1].

ظهرت بدايات الحزب الشيوعي في الأردن عام 1949 بعد تأسيس عدة خلايا ماركسية في مدن الضفة الشرقية من خلال علاقتهم بالحزب الشيوعي السوري بحكم دراستهم في دمشق [2]، وتشكيل قيادة مركزية من قادة هذه الخلايا من: نبيه ارشيدات، عيسى مدانات، د. فريد العكشة، إبراهيم الطوال، حنا حتر، المحامي حنا الهلسة. ارتبطت فيما بعد بعلاقة سياسية وتنظيمية مع عصبة التحرير الفلسطيني عام 1950 بقيادة فؤاد نصار [3].

أظهر الشيوعيون معارضتهم للنظام الهاشمي الأردني منذ بداياتهم الأولى في فلسطين، وتعاونهم مع الحاج أمين الحسيني ضد الملك عبدالله [4]، مما دعا الحكومة الأردنية الوقوف موقف العداء ضد الشيوعية وإصدارها قانون مقاومة الشيوعية رقم 17 لعام 1948 [5] تبعه إصدار قانون آخر لمقاومة الشيوعية في عهد الملك حسين تحت رقم 91 لسنة 1953 [6].

رغم صدور قانون مقاومة الشيوعية، إلا أن النظام الأردني بقي متساهلاً نسبياً مع الأحزاب وخاصة بعد دمج الضفة الغربية مع الضفة الشرقية، واتفاق عصبة التحرير الفلسطيني مع قادة الخلايا الماركسية اللينينية في الضفة الشرقية لدمج الجناحين وتأسيس الحزب الشيوعي الأردني في أيار عام 1951، وانتخب فؤاد نصار

([1]) موفق محادين، الأحزاب والقوى السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص28.

([2]) يعقوب زيادين، البدايات، سيرة ذاتية، أربعون عاماً في الحركة الوطنية الأردنية، ط2، دار ابن خلدون، بيروت، 1981، ص28-29.

([3]) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص224-225.

([4]) Harris، L. Jordan its People، Op. Cit، p. 78.

([5]) موفق محادين، الأحزاب والقوى السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص24؛ Sparrow، Modern Jordan، op. Cit.، p. 72.

([6]) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص78، الهامش.

سكرتيراً عاماً للحزب وبذلك يكون أول حزب سياسي ينشأ في الأردن على أسس تنظيمية وحزبية عقائدية ذا امتداد جماهيري في عدد من القطاعات العمالية والشبابية، والمرأة [1].

انطلق الحزب الشيوعي من قاعدة فكرية عقائدية، أيديولوجيته الماركسية اللينينية، وقفت الحكومة الأردنية منه موقف العداء. وبدوره ناهض الحكومة الأردنية ونظام الحكم فيها، ومعاداة الاستعمار والإمبريالية، ومعارضته ضم الضفة الغربية للأردن، ومطالبته بتطبيق قرار التقسيم لعام 1948 [2]. تطورت أهدافه ونشاطه السياسي بعد نشأة الحزب عام 1951، من خلال مبادئه وأهدافه التي وردت في وثيقة الاتحاد كما يلي [3]:

- إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وجلاء القوات البريطانية عن الأردن.
- اطلاق الحريات العامة والديموقراطية، وحرية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وإلغاء القوانين الاستثنائية.
- التأكيد على حق المرأة في التعليم والعمل، وتحديد ساعات العمل للعمال.
- توزيع الأراضي على الفلاحين، وتوطين البدو.
- تأسيس مجلس نيابي منتخب يمثل أبناء الضفتين.
- مجانية التعليم في كل مراحله.
- الدعوة للاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية، والدعوة للوحدة العربية.

وأكد الحزب على أن النضال المشترك للشعبين الأردني والفلسطيني سيقودهما

([1]) فؤاد نصار، الرجل والقضية، منشورات صلاح الدين، القدس، 1977، ص19؛ سليمان صويص، خريطة الأحزاب السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص194؛ الحزب الشيوعي الأردني، المؤتمر الوطني الأول العلني، عمان، نيسان، 1993، ص82.

([2]) أمين عواد مهنا، تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص24.

([3]) يعقوب زيادين، البدايات، مرجع سابق، ص47؛ المقاومة الشعبية، عدد 1، س 4، عمان، كانون ثاني 1952، ص6؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص226-227.

للتحرر، كما يؤدي لاشتراك الشعب الفلسطيني بصفته جزءاً من الأردن في قضاياه الوطنية والاجتماعية والاقتصادية [1].

برز خلال الخمسينات مجموعة من القيادات الشيوعية في الساحة الأردنية منهم: فائق وراد، فؤاد نصار، يعقوب زيادين، عيسى مدانات، فهمي السلفيني، نبيه ارشيدات، فايز الروسان، رشدي شاهين، رضوان الحلو، خلدون عبدالحق، سليمان النجاب، عدنان البكري، فخري مرقة [2]، عملوا على تطوير المعارضة السياسية، وتحريك الشارع الأردني، وتطوير الفكر السياسي والحزبي.

لم يحاول الحزب الشيوعي التقدم بطلب ترخيص رسمي من الحكومة الأردنية بسبب ما صدر عن الحكومة من قوانين لمكافحة الشيوعية، ورغم ذلك فإنه كان يمارس نشاطه السياسي والتنظيمي والجماهيري بشكل شبه علني [3]، وأثر في الساحة السياسية الأردنية والتطور السياسي والحزبي والبرلماني. وقف الحزب موقفاً مناهضاً لانتخابات عام 1950 وحاول التأثير على سير الانتخابات النيابية وتهديد المرشحين للانسحاب من الترشيح إلا أنه لم ينجح بعد اكتشاف خططه واعتقال معظم قيادييه [4].

انتخابات عام 1951 عدل من سياسته وشارك في الانتخابات كونها وسيلة لمقاومة الاستعمار الغربي، ومناهضة سياسة الأحلاف، والمطالبة بالاستقلال الكامل، وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وتحقيق السلام العالمي. وتحقيق الديموقراطية. ورغم مشاركته في هذه الانتخابات إلا أنه لم يحقق أي فوز في الوصول إلى البرلمان

---

(1) موفق محادين، الأحزاب والقوى السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص25؛ المقاومة الشعبية، عدد 6، س 3، عمان، حزيران 1953، ص1-4.

(2) عبدالرحمن شقير، رحلة العمر، مرجع سابق، ص91؛ لجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، مرجع سابق، ص626.

(3) سليمان صويص، خريطة الأحزاب السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص125.

(4) أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، مرجع سابق، ص52.

بسبب ما تعرض له أعضاؤه من اعتقال، ومقاومة الحكومة للحزب[1] ونشاطه.

وفي انتخابات عام 1954 شارك الحزب في هذه الانتخابات من خلال (الجبهة الوطنية) في كتلة مشتركة، بسبب تقارب الأفكار والتوجهات فيما بينهم [2]. ورغم ما بذلوه من دعاية انتخابية في كافة الأوساط الشعبية في الضفة الغربية والشرقية، وتعمد أعضاء الحزب المشاركين في الحملة الانتخابية استفزاز الحكومة ومقراتها، إلا أنهم لم يستطيعوا الوصول إلى مجلس النواب سوى في مقعد واحد للجبهة الوطنية، وشنوا حملة مع حزب البعث ضد الحكومة واتهموها بتزوير الانتخابات [3].

كان الحزب الشيوعي يعتمد في نشر أفكاره وتوجهاته من خلال عدد من المنشورات والمطبوعات والصحف، فقد أصدر صحيفة (المقاومة الشعبية) وصحيفة (الجماهير) وعدداً من المطبوعات الأخرى. لكن الدولة صادرت هذه الصحف وقامت بإغلاقها ومصادرة مطابعها، وهذا كان مصير عدد من النشرات والمطبوعات والصحف الأخرى [4]. ومن أجل التشديد على الحزب وأفكاره الشيوعية أصدرت الحكومة قراراً ينص على أن كل من يضبط بتوزيع وطباعة هذه المنشورات يحكم عليه بالسجن من 3 – 15 سنة [5].

---

(1) يعقوب زيادين، البدايات، مرجع سابق، ص155؛ محمود القاضي، شيء من الذاكرة، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1995، ص99-100.

(2) Harris، Jordan its People، Op. Cit.، p. 77-78 ؛ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، مرجع سابق، ص65.

(3) محمود القاضي، شيء من الذاكرة، مرجع سابق، ص110-115؛ يعقوب زيادين، البدايات، مرجع سابق،ص63.

(4) Harris، Jordan its People، Op. Cit.، pp. 79-82 ؛ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، مرجع سابق، ص44.

(5) المقاومة الشعبية، عدد 1، س 5، كانون ثاني، 1953، ص8.

أما تمويل الحزب فقد اعتمد على المخصصات التي يرصدها الحزب الشيوعي السوفياتي للأحزاب الشيوعية العربية. وما يرصده الاتحاد السوفياتي للمهرجانات والمؤتمرات التي يعقدها في الدول الشيوعية، ودعم الحزب الشيوعي السوري، وإيرادات الحزب من منشوراته، والتبرعات، والاشتراكات والهبات والأعضاء المؤيدين والمؤازرين [1].

بالرغم من الإجراءات الحكومية ضد الحزب وأعضائه، وقوانين مكافحة الشيوعية إلا أن نشاط الحزب السياسي السري والعلني أثر في تطور مسيرة الحياة السياسية الأردنية، وشكل مع الأحزاب السياسية الأخرى مرحلة هامة في التوجه للديموقراطية والتعددية السياسية طورت من الوعي السياسي في شرق الأردن وغربه، وساهمت العوامل الخارجية خاصة الحركة القومية الناصرية في تعزيز هذه المسيرة.

*** الجبهة الوطنية:**

تعود بداية ظهور الجبهة الوطنية لأواخر عام 1949 [2]، حاولت مجموعة من الشخصيات السياسية والنيابية منهم سليمان النابلسي وإبراهيم بكر وآخرون عام 1950 الطلب من الحكومة الترخيص لحزب سياسي باسم (الجبهة الوطنية) ولكن لم تبت الحكومة بالطلب [3].

وفي عام 1954 تبنت مجموعة من الشخصيات فكرة تشكيل جبهة وطنية، كان من أهم الأشخاص الداعين لها عبدالرحمن شقير، وبعد عدة اجتماعات ولقاءات

---

(1) عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، مرجع سابق، ص52-53؛ أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، مرجع سابق، ص79-80.

(2) شفيق ارشيدات، التنظيم الحزبي، ضرورة وطنية، كتاب مفتوح إلى رئيس الوزراء، الميثاق، عدد 13، 3/ 12/ 1949. للاطلاع على أسماء أعضاء الجبهة الوطنية قبل عام 1950، انظر: الميثاق، عدد 15، تاريخ 15/ 12/ 1949.

(3) أحمود حرب اللصاصمة، الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سابق، ص175.

ومحاضرات ومحاورات كانت تعقد في منزل شقير، وبعض الأعضاء الآخرين، اتفقت مجموعة من الشخصيات منهم [1] : عبدالرحمن شقير، حسن النابلسي، يحيى حمود، عبدالقادر الصالح، عبدالخالق يغمور، نبيه ارشيدات، سليمان السودي الروسان، جريس حمارنة، محمد المطلق، قدري طوقان، إبراهيم بكر، محمد اليحيى، تركي الكايد العبيدات، جبرا الأنقر، عبدالمجيد أبو حجلة، جودة الشهوان، عبدالرحيم بدر، عيسى كرادشة، عبدالغني القواسمة، فايز الروسان، محمد الكايد، محمود الكايد العبيدات، إبراهيم الحباشنة، عبدالله الجالي، محمود القاضي، صالح حدادين، على إبراز الجبهة الوطنية كحزب سياسي علني وبعد صدور قانون الأحزاب، ومرحلة تنامي الأفكار السياسية العقائدية والقومية، انخرط أعضاء من الحزب الشيوعي في الجبهة الوطنية، واعتبروا الجبهة واجهة سياسية للحزب الشيوعي [2] فتقدمت مجموعة من الشخصيات تمثل [3] الطبقات الحزبية الشيوعية والنقابية والمثقفين والملاكين، بطلب من الحكومة بترخيص حزب سياسي تحت اسم 'الجبهة الوطنية' بتاريخ 6 أيار 1954 منهم: (نبيه ارشيدات، وعبدالرحمن شقير، قدري طوقان، يحيى حمودة، عبدالقادر الصالح، جريس حمارنة، وآخرون) إلا أن الحكومة لم توافق على ترخيص الحزب وذلك بحجة أن نظام الحزب الداخلي يسعى لتحقيق غاياته بوسائل غير سلمية، ونظامه لا يتفق مع قانون الأحزاب السياسية. لكن رأى بعض السياسيين المراقبين [4] أن السبب الرئيسي لرفض الحكومة ترخيص الجبهة الوطنية كونها تضم

([1]) عبدالرحمن شقير، رحلة العمر من قاسيون إلى ربة عمون، مرجع سابق، ص97-98؛ محمود القاضي، شيء من الذاكرة، مرجع سابق، ص98؛ موفق محادين، الأحزاب والقوى السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص19.

([2]) عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، مرجع سابق، ص50-51.

([3]) محمود القاضي، شيء من الذاكرة، مرجع سابق، ص100؛ Arari،Nasser ، Jordan Study. Op. Cit،، p. 98.

([4]) ناصر المعايطة، نشأة الأحزاب السياسية، دراسة الأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص82.

معظم أعضاء الحزب الشيوعي الذي لم تمنحه ترخيص، ولم تسمح له بالعمل السياسي على الساحة الأردنية، واعتبروا الجبهة مدخلهم للعمل السياسي العلني.

من أهم القضايا التي تبنتها الجبهة الوطنية من خلال برنامجها السياسي الذي يعبر عما تتبناه معظم الأحزاب السياسية وأهم ما جاء في البرنامج السياسي [1]:

- إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية.
- مطالبة الحكومة بعدم الدخول في حلف بغداد وأي أحلاف عسكرية.
- المطالبة بحكومة وطنية تستكمل الاستقلال السياسي وتعريب الجيش.
- الاهتمام بقضايا اللاجئين الفلسطينيين وضمان عودتهم واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني.
- إطلاق الحريات العامة وإقامة الديموقراطية وإلغاء جميع القوانين المعطلة للحريات العامة.
- الاهتمام بالناحية الاقتصادية، وخاصة الفلاحين والعمال.

شاركت الجبهة الوطنية في دعم الحياة السياسية الأردنية منذ بداية مرحلة الخمسينات واشتركت في الانتخابات النيابية، وطرحت في انتخابات 1954 برنامجاً انتخابياً يتطابق مع برنامجها السياسي [2] وأصدرت الجبهة صحيفة أسبوعية تنطق باسمها (الجبهة) مقرها عمان ويرأس تحريرها عبدالرحمن شقير، أغلقت بعد صدورها بأشهر وأصدرت الجبهة مجلة شهرية تحت اسم (الوطن) رأس تحريرها المحامي إبراهيم بكر وأغلقت هي الأخرى بعد فترة قصيرة [3].

عملت الجبهة الوطنية على تفعيل دورها السياسي بشكل غير رسمي وساهمت في مسيرة التطور والتحول نحو الديموقراطية والتعددية السياسية التي شهدها الأردن.

---

(1) كريم السيد، فصائل الحركة الوطنية الأردنية (فترة الخمسينات والستينات)، مرجع سابق، ص120؛ محمود القاضي، شيء من الذاكرة، مرجع سابق، ص99.

(2) عبدالرحمن شقير، رحلة العمر من قاسيون إلى ربة عمون، مرجع سابق، ص102.

(3) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص273.

المطلب الرابع: الأحزاب الوسطية

تعتبر هذه الأحزاب موالية للنظام السياسي، وتم تشكيلها من شخصيات وطنية سياسية واجتماعية في مرحلة سياسية حساسة ناصرت النظام السياسي ضد الأحزاب اليسارية والقومية.

* **حزب الأمة:**

تم تأسيس حزب الأمة في عمان بتاريخ 7 تموز 1954، بعد حصوله على الترخيص كحزب سياسي تشكلت هيئته التنفيذية من: سمير الرفاعي رئيساً للحزب، وعضوية عبدالمهدي الشمايلة، عبدالرحمن السكسك، وحيد العوران، موسى الكيالي. وانضم إليه كأعضاء، أسعد كمال، إسماعيل البلبيسي، أنور النشاشيبي، بشارة غصيب، سعيد علاء الدين، صبحي زيد الكيلاني، عاكف الفايز، عمر مطر، فوزي جرار [1].

أما لجنة الحزب التأسيسية فقد ضمت مجموعة من الشخصيات الوطنية والسياسية انبثقت عن الهيئة التنفيذية [2].

جاءت أهداف ومبادئ الحزب من خلال نظامه الأساسي الذي ركز على عدد من المبادئ العامة وهي:

- تأييد نظام الحكم الملكي الدستوري النيابي القائم على الفصل بين السلطات.
- دعم استقلال وسيادة الأردن.
- الشعب الأردني جزء من الأمة العربية، والأردن جزء من الوطن العربي.
- تحرير الوطن العربي تحريراً كاملاً واستكمال سيادته والدعوة للوحدة العربية.
- التنويه للخطر الصهيوني على الأمة العربية والأردن.

([1]) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص45-46؛ منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص601.

([2]) أعضاء الهيئة التأسيسية في: جريدة الأردن، عدد 2877 تاريخ 23/ 6/ 1954.

- تحرير الأرض الفلسطينية من العدو الصهيوني.

ولعل حزب الأمة كبقية الأحزاب، يشعر بالوضع السياسي الداخلي في الأردن، وحاجته لتطوير وإيجاد مجال أوسع للحريات العامة، وضمان حرية ونزاهة الانتخابات، وتعديل قانون الانتخاب، وتعديل الدستور فيما يخص قوانين الدفاع بإخضاعها لموافقة مجلس الأمة، والمطالبة باستقلال القضاء، وإصلاح الجهاز الإداري [1].

زيادة عما ذكر من أن الحزب اتبع السياسة المحافظة المؤيدة لنظام الحكم واستمرار الملكية، والحفاظ على ديموقراطية النظام المتحررة [2] فإنه يمكن أن يكون نشأ لمواجهة سياسة حكومة أبو الهدى. ويظهر ذلك من خلال مطالبته الاهتمام بالوضع الداخلي، وإطلاق الحريات وتعديل الدستور، وقانون الانتخاب، والوضع الاقتصادي. وسياسة الحزب تجاه مقاطعة الاشتراك في انتخابات 1954، واشتراك أعضائه في الانتخابات بشكل فردي، حيث فاز منهم أربعة أعضاء رغم المقاطعة [3].

لم يعمر حزب الأمة طويلاً ففي نفس العام وبتاريخ 16 تشرين ثاني 1954 وهو اليوم الذي جرت فيه الانتخابات النيابية أعلن سمير الرفاعي رئيس الحزب عن حله. وبرر قراره للظروف الحالية التي يمر بها الأردن، والاعتداء على الحريات العامة، والحريات الصحافية، مما انعكس على دور الحزب ونشاطه، وعدم استطاعته القيام بمهامه وأعماله بحرية ويسر [4] في حين تذكر بعض التقارير أن سبب حل الحزب هو انسحاب بعض الأعضاء المؤازرين والمؤيدين من الحزب، بالإضافة إلى أن مبادئ الحزب تفوق طاقة حزب سياسي بحجم حزب الأمة لذلك لم يستطع

([1]) جريدة الأردن، المرجع سابق.

([2]) امين عواد مهنا بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص105.

([3]) Robert Satloff، from Abdullah to Hussein، op. Cit. p. 96.

([4]) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص601؛ رائد أحمد الهياجنة، سمير الرفاعي ودوره في الحياة السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص125.

الاستمرار [1].

* **الحزب العربي الدستوري:**

تأسس الحزب العربي الدستوري في 2/ 4/ 1956 في عمان بترخيص رسمي من مجموعة من السياسيين المؤيدين لرئيس الوزراء توفيق أبو الهدى والذين سبق لهم أن أيدوا الرئيس في توجهاته بشأن حلف بغداد [2].

ولكن منذ نشأة الحزب برزت سياسته المحافظة المؤيدة لنظام الحكم، والمناداة بالاستقلال وضمان بقاء واستمرار الملكية في الأردن، والحفاظ على ديموقراطية النظام المتحررة [3]. كان يطلق على الحزب اسم (الما ماو) وانتشرت التسمية في الشارع الأردني، بعد أن شبه أحد أعضاء الحزب زملاؤه بالما ماو [4].

تألفت هيئة الحزب التأسيسية من الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب الرابع عام 1954 وبعض الوزراء السابقين وهم [5] : أحمد الطراونة، أنور نسيبة، عبدالله كليب الشريدة، رياض المفلح، سليم البخيت، محمود أبو الغنم، عبدالرؤوف الفارس، عبدالعزيز السويطي، سعود القاضي، محمد أخو أرشيدة، عبدالفتاح درويش، عيسى عقل، كامل عريقات، عيسى قعوار، محمد منور الحديد، توفيق قطان، سليمان الخليل، مصطفى خليفة، إسماعيل حجازي، أنطون عطا الله، عبدالرحيم جرار، عبدالعزيز السويطي، سعود القاضي، محمود كريشان، عبدالكريم الخص. وقد انضم للحزب بعض الشخصيات السياسية من حزب الأمة مثل رئيس

([1]) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص46.

([2]) Sparrow، Modern Jordan، London، 1961، p. 38. ؛ هزاع المجالي، مذكراتي، مرجع سابق، ص197.

([3]) أمين عواد مهنا بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص605.

([4]) عبدالرحمن شقير، مرحلة العمر من قاسيون إلى ربة عمون، مرجع سابق، ص85.

([5]) هناك تفاوت في أسماء الأعضاء المؤسسين، وعددهم، انظر على سبيل المثال: منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص601-602؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص199-200.

الحزب سمير الرفاعي وكامل عريقات، ومحمد المنور الحديد، وعبدالرؤوف الفارس.

جاء النظام الأساسي للحزب قائماً على مبادئ أهمها [1]، التأكيد على تحقيق الوحدة العربية، وتحرير البلاد العربية، والسعي لتحرير الأرض المغتصبة من فلسطين، وأكد على أن تعامله مع التيارات السياسية الدولية سيكون حسب مصلحة الأمة العربية، كما أكد على الاهتمام بالفلاحين والعمال، وحماية المزارعين. وفي السياسة الخارجية، أكد الحزب على البعد العربي وذلك من خلال العمل مع الدول العربية جميعاً والتعاون معها، وطالب بحكم عربي كحكم الشريف حسين في الحجاز.

طرح الحزب برنامجاً سياسياً بهدف تحقيق مبادئه وغاياته، طالب فيه الحكومة إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وإنهاء خدمات القوات البريطانية وجلائها عن الأردن [2].

نظراً لطبيعة الحزب المحافظة فإن أعضائه من الشخصيات والسياسيين الداعمين لنظام الحكم عملوا بصورة نسبية على الحد من تطرف الأحزاب العقائدية، وساهموا بشكل رئيس في العمل السياسي الأردني، وتطور العملية الديموقراطية والتعددية السياسية بشكل أو بآخر.

يبدو أن هذا الحزب لم يكن له عقيدة إيديولوجية أو قاعدة جماهيرية، كما هي الأحزاب الأخرى، وصنف من أحزاب التجمعات التي تتعلق بشخصية أعضائه في مرحلة الأحزاب العقائدية، بسبب طبيعة قيادته السياسية المحافظة، ومركزهم الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي أفقدهم القاعدة الجماهيرية الواسعة، وأيضاً حداثة تشكيلها وقصر عمرها السياسي التنظيمي، وعدم انتشارها خارج مركز عمان إلا بالقدر البسيط [3].

([1]) موفق محادين، الأحزاب السياسية والقوى السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص20.

([2]) سمير التنداوي، إلى أين يتجه الأردن، الدار المصرية للكتاب، القاهرة (د.ت.) ص35.

([3])عقل حيدر عايدي، الأحزاب السياسية في الأردن فترة الخمسينات، مرجع سابق، ص86؛ شادية العدوان، التطور السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية 1946-1967، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1990، ص71.

المبحث الثالث

انتخابات المجلس النيابي الخامس 1956

وتشكيل أول حكومة حزبية في الأردن

تعتبر السلطة التشريعية أحد الأركان الرئيسة في التطور السياسي والديموقراطي، ولها أدوار رئيسة واختصاصات محددة تقوم بها، فقد حدد الدستور الأردني هذه الاختصاصات باختصاصات تشريعية تتمثل باقتراح القوانين وإقرارها، واختصاصات سياسية تتمثل في رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية، واختصاصات مالية تتمثل بإقرار الموازنة العامة ولا ضريبة بدون قانون.

لذلك ساهمت السلطة التشريعية بشكل فاعل في التأسيس لحياة سياسية متطورة، وتعددية في الأردن في هذه المرحلة من خلال انتخاب مجلس النواب على أسس حزبية، تم تشكيل الحكومة على أساس الحزب الفائز بالأغلبية، بقيت حتى الآن مدار بحث ومثال للتطور السياسي والحزبي والحكومات البرلمانية.

فالنظام البرلماني نظام يأخذ بالفصل النسبي بين السلطات العامة في الدولة، وحيث التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على نحو يكفل التوازن بينهما على ضوء الحقائق الممنوحة لكل منهما في مواجهة الأخرى. ويقوم هذا النظام على دعامات ثلاث:

1. الفصل بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة وتقرير قاعدة عدم المسؤولية السياسية لرئيس الدولة، حيث إن رئيس الدولة حسب هذا النظام يسود ولا يحكم، فهو مجرد رمز للدولة وتعبير عن وحدتها وما دام مجرداً من السلطات الفعلية فهو غير مسؤول سياسياً لأن القاعدة أن المسؤولية تدور مع السلطة وجوداً وعدماً.

ومثل هذا النظام مطبق في بعض الأنظمة الملكية مثل النظام النيابي في إنجلترا الملك (يملك ولا يحكم) حتى يتطابق مع المبدأ الديموقراطي الذي يحتم وجود المسؤولية حيث توجد السلطة والعكس.

ومطبق كذلك في بعض الأنظمة الجمهورية بحيث يصبح رئيس الدولة رمز يسود

ولا يحكم مثل فرنسا في الجمهورية الثانية وبعض الدول المعاصرة مثل الهند، وإسرائيل، وألمانيا، والنمسا، وأيسلندا، وإندونيسيا، وفنلندا، والقلبين.

2. يمارس السلطة التنفيذية مجلس الوزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء على أن تكون الحكومة مسؤولة سياسياً أمام البرلمان.

3. التوازن بين البرلمان المنتخب والحكومة التي تستطيع حله.

ولكون رئيس الدولة هو الذي يعين رئيس الوزراء سواء كان ملكاً أو رئيس جمهورية، فإن هذه الصلاحيات مقيدة وغير مطلقة في النظم السياسية التي تأخذ بالتعددية السياسية. أي أن رئيس الدولة لا يستطيع أن يعين سوى رئيس الحزب الفائز في الانتخابات النيابية والحاصل على أغلبية المقاعد في البرلمان، أو زعيم الائتلاف الحزبي إذا كانت الدولة تقوم على تعدد الأحزاب، كون الوزارة في هذا النظام لا تستطيع تولي السلطة أو الاستمرار فيها بدون ثقة البرلمان.

هذا النظام البرلماني عملياً غير مطبق في الأردن، فالملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعه أو مسؤولية [1]، وتناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه بموجب أحكام الدستور [2].

لذا فإن الدستور الأردني لا يأخذ بالفصل بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، فالملك يملك ويحكم والسلطة التنفيذية منوطة به، وله الحق في حل مجلس النواب وحل مجلس الأعيان [3]، لأن السلطة التشريعية منوطة بمجلس الأمة والملك [4]، ويتألف مجلس الأمة من مجلس النواب ومجلس الأعيان، ويتألف مجلس النواب من ممثلين منتخبين طبقاً لقانون الانتخاب الذي ينبغي أن يراعى فيه التمثيل العادل للأقليات، ومدة المجلس أربع سنوات، ويتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز

---

(1) المادة 30 من الدستور.

(2) المادة 26 من الدستور.

(3) المادة 34 من الدستور.

(4) الدستور الأردني، المادة 25.

نصف أعضاء مجلس النواب بما فيهم الرئيس يعينهم الملك، ومدة العضوية أربع سنوات، ومدة رئيس المجلس سنتان [1].

المطلب الأول: الخارطة الحزبية انتخابات المجلس النيابي الخامس

جاءت انتخابات عام 1956 النيابية بداية هامة للتطور السياسي والحياة السياسية على المستوى الحكومي والنيابي، وميداناً للتنافس بين التعددية الحزبية. فقد ترشح 138 مرشحاً، مثّل الأحزاب السياسية 66 مرشحاً، والباقون خاضوا الانتخابات بشكل مستقل [2]. وبناءاً على طلب المعارضة والأحزاب السياسية والضباط الأحرار في الجيش، ضرورة إيجاد حكومة وطنية تتمتع بالنزاهة والحيادية للإشراف على الانتخابات وضمان حريتها، وعدم ممارسة أي أعمال ضغط أو عنف أو تزوير من قبل السلطة التنفيذية، والتأكيد على تحييد دور القوات المسلحة في الانتخابات، وعدم تصديها للمرشحين، وضمانها لحرية الأفراد والأحزاب في الترشيح والانتخابات، وعدم اشتراكها في الانتخابات حتى لا تتهم بالتزوير، لذلك تقرر أن لا تشترك القوات المسلحة في الاقتراع كما كانت في عهد القائد الإنجليزي كلوب [3].

ظهرت أصوات واتجاهات تطالب بتأجيل الانتخابات، وإلغاء الأحزاب، ومبررها للتأجيل ما يتعرض له الأردن من مشاكل سياسية داخلية واعتداءات إسرائيلية، ويبدو أن أغلب المنادين لهم وجهة نظرهم [4] بشأن الأحزاب. لكن الملك

([1]) الدستور الأردني، المواد 33، 36، 37.

([2]) للمزيد من التفاصيل عن أسماء المرشحين الحزبيين في دوائر المملكة، أنظر: محمد محي الدين المصري، الأردن 1953-1957 دراسة سياسية، مرجع سابق، ص195-197.

([3]) شاهر أبو شحوت، مذكرات، مرجع سابق، ص98.

([4]) في بداية تشرين أول 1956 عقد مؤتمر سمي مؤتمر للاجئين الفلسطينيين وطالب بإلغاء الانتخابات كما طالب بالتجنيد وإعلان التعبئة العامة، كما طالب عدد من رجال الدين والاقتصاد وغيرهم في مدن الضفة الغربية بتأجيل الانتخابات، وتعليق الدستور، والحكم المطلق من قبل الملك والجيش في=

حسين حاول الحفاظ على توازن المجتمع لمصلحة نظام الحكم من خلال تبني الأحزاب العقائدية وأصحاب الشعارات القومية والتقدمية، وعدم إهمال مصالح ومشاعر القوى التقليدية خاصة العشائر، والقوى الدينية، والتي تعتبر قاعدة أساسية لنظام الحكم ومصالحه في الأزمات"وحاول الاستفادة من التعددية الاجتماعية والاثنية بإذكاء روح التنافس بينها مع تقنينه بحيث لا يتحول إلى صراع وتوظيف ذلك التنافس لتعميق ولاء هذه التكوينات لا لمفهوم الدولة الحديثة، ولكن لتثبيت الملك نفسه [1].

وقبل أشهر من انتخابات تشرين الثاني 1956 وجهت أربعة أحزاب وطنية هي: (الوطني الاشتراكي، والبعث، والشيوعي، والقوميين العرب) الدعوة لعقد اجتماع لإعادة تشكيل الجبهة الوطنية لسابق عهدها قبل حلف بغداد لخوض الانتخابات بقوائم موحدة، ولكنها لم تتفق فيما بينها. لذلك خاضت الأحزاب الانتخابات بقوائم مستقلة. وحاول الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث استثناء الحزب الشيوعي في محاولة منهما لتجنب استفزاز الحكومة ونظام الحكم [2].

لذا خاضت الأحزاب بكافة توجهاتها وأطيافها الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الخامس [3] بحرية، وعلى أساس التعددية الحزبية. فشارك فيها ما يقارب ثمانية أحزاب شكلت أول حكومة ائتلافية في تاريخ الأردن والتي سنناقشها في هذا

=الأردن، انظر: أحمد حامد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن 1957 – 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1999، ص39-40.

(1) إبراهيم حجازين، الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية وحكومة النابلسي في حكومة سليمان النابلسي 1956-1957، (ندوة) مرجع سابق، ص126.

(2) سعدالدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، المستقبل العربي، س 6، عدد 62، نيسان 1984ص108 – 109.

(3) لمزيد من التفاصيل عن أسماء أعضاء مجلس النواب الخامس، انظر: الجريدة الرسمية (عدد ممتاز) 1300 تاريخ 23 تشرين أول 1956.

المبحث.

*** الحزب الوطني الاشتراكي:**

شارك الحزب الوطني الاشتراكي في الانتخابات النيابية منذ تأسيسه عام 1954، وكان يدعو للوحدة الأردنية مع العراق، ولكنه ما لبث أن تحول بعد عام 1955 بفعل التحولات السياسية، والتأثر بالأفكار العقائدية والمد الناصري، إلى طلب الوحدة مع الدول العربية التقدمية المتحررة [1].

وفي انتخابات عام 1956 رشح الحزب خمسة عشر مرشحاً [2]، سبعة منهم عن دوائر الضفة الشرقية، وثمانية مرشحين عن دوائر الضفة الغربية. خاضوا الانتخابات النيابية بشكل فردي اعتماداً على نفوذهم العشائري والشخصي، واعتماداً على شعبيتهم وقوتهم الانتخابية في دوائرهم [3] بالإضافة لما يحملوه من قيم وأفكار حزبية تأتي في المرتبة الثانية نظراً لافتقارهم للقاعدة الإيديولوجية الواضحة حزبياً [4].

جرت عدة محاولات لتوحيد صفوف الحركة الوطنية الحزبية والشخصية في جبهة واحدة، من أجل التوصل لاتفاق خاص بين الحزب الوطني وحزب البعث يستثني الحزب الشيوعي، ليس لاختلافهما معه سياسياً وأيديولوجياً، ولكن رغبة في

([1]) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص46-47؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص211؛ سليمان الموسى، أعلام من الأردن، مرجع سابق، ص63.

([2]) هزاع المجالي، مذكراتي، مرجع سابق، ص145-146؛ جريدة فلسطين، تاريخ 11/10/1956؛ محمد محي الدين المصري، الأردن 1953-1957، دراسة سياسية، مرجع سابق، ص195.

([3]) جريدة فلسطين، تاريخ 28/12/1955.

([4]) هزاع المجالي، مذكراتي، مرجع سابق، ص198؛ هاني الحوراني، برامج الأحزاب الوطنية في انتخابات تشرين أول 1956، مرجع سابق، ص110.

تجنب استفزاز السلطة. ولكن هذه المحاولات لم تنجح [1]، ويبدو أن طبيعة أعضاء الحزب الوطني التقليدية، وخوفهم من فقدان قاعدتهم الانتخابية خاصة في الضفة الشرقية هي التي منعتهم من التحالف مع البعث والشيوعيين.

طرح الحزب برنامجه الانتخابي الذي قد يكون متفقاً في كثير من بنوده مع البرامج الانتخابية للأحزاب العقائدية الأخرى، وحسب مبادئ الحزب التي قد دعا إليها، وهذه المبادئ المشتركة حزبياً رغم التباينات هي: الدعوة لإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وجلاء القوات البريطانية عن الأردن، والوحدة العربية في ظل حكم ديموقراطي مستقل، ومناهضة الأحلاف الاستعمارية وأي نفوذ أجنبي، واتباع سياسة الحياد الإيجابي، وقبول المعونة العربية، وإلغاء المعونة البريطانية ورفض المساعدات الأجنبية. أما بشأن القضية الفلسطينية، فقد دعا الحزب في برنامجه إلى إبقائها حية وعدم الصلح مع إسرائيل، ومقاومة سياسة التوطين، وضمان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين. أما الأوضاع الداخلية، انصب البرنامج على إقامة حكم ديموقراطي يؤمن بأن الأمة مصدر السلطات، وأن إرادة الشعب هي أساس السلطة. ودعا لإطلاق الحريات العامة، وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والعبادة، والعقيدة بدون قيود، وإشاعة الوعي القومي السياسي بين جميع طبقات المجتمع، وضرورة تطهير الجهاز الحكومي من الفساد، والنهوض بالاقتصاد الوطني وتوفير التعليم وتطويره في كل المراحل. والتعيين على أساس الكفاءة والعلم [2].

بالرغم من برنامج الحزب الطموح وتوجهه الوطني، وتركيزه على الحياة

---

(1) إبراهيم حجازين، الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية وحكومة النابلسي، في حكومة النابلسي 1956-1957 (أعمال ندوة) مرجع سابق، ص126؛ إبراهيم قاعور الشرعية، الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية، مرجع سابق، ص81.

(2) أحمد حامد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن 1953-1957، مرجع سابق، ص43؛ إبراهيم حجازين، الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية وحكومة النابلسي، مرجع سابق، ص127؛ Harris-، Jordan its People، op. Cit.، p. 77.

الديموقراطية والدستورية إلا أن الحزب ونوابه في المجلس النيابي حتى بداية عام 1956، كان برنامجهم عاماً وغير ملتزم بصيغ صريحة في القضايا الوطنية والاجتماعية، فلم يطالبو صراحة بإلغاء المعاهدة، ويصوغو مطالبهم بصور غامضة مثل، التحرر من النفوذ الاستعماري، ومقاومة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، أو تعديل المعاهدة، أو إعادة النظر فيها. إلا أنه بعد الحملة الانتخابية عام 1956 تغير الوضع كلياً الأمر الذي أثار الدوائر البريطانية [1] ، وأثر في السياسة الأردنية.

حصل الحزب الوطني الاشتراكي في الانتخابات على أعلى الأصوات وأكثر المقاعد النيابية حيث حصل على أحد عشر مقعداً [2] من مجموع مقاعد مجلس النواب، إلا أن سليمان النابلسي رئيس الحزب الذي ترشح عن دائرة عمان لم يحالفه الحظ بالفوز، وقد نسب عدم نجاحه لتزوير الانتخابات في دائرة عمان، ونسبت فيما بعد إلى سعي نظام الحكم لتنصيبه رئيساً للوزراء نتيجة قوة حزبه في الانتخابات. إلا أن الواقع قد يشير إلى أن التركيبة الاجتماعية في عمان يعارضون في الغالب ذوي الاتجاهات اليسارية، وترشيح عدد كبير من نواب المعارضة اليساريين لأنفسهم في دائرة عمان [3].

مثّل الحزبُ الوطني حالة فريدة في الحياة السياسية الأردنية من حيث أهميته،

([1]) المرجع السابق، ص124-125؛ هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية وبرامجها في انتخابات تشرين أول 1956، مرجع سابق، ص99-100.

([2]) جاء في بعض المراجع أن عدد الفائزين عن الحزب الوطني الاشتراكي 12 عضواً، إذا اعتبر مرشح دائرة مادبا شراري الرواحنة، مرشحاً عن الحزب الوطني كما ورد في نشرة مجلس النواب. انظر: هاني الحوراني، انتخابات تشرين الأول 1956 والمجلس النيابي الخامس في: حكومة سليمان النابلسي 1956-1957 (أعمال ندوة) مرجع سابق، ص32 الهامش.

([3]) أحمد حامد القضاه، الأزمة السياسية في الأردن 1953-1957، مرجع سابق، ص42-43؛ موسى عادل بكمزار، الأردن بين عهدين، د. ت. ص180.

ويبدو ذلك من [1]:

- أن الحزب الوطني بشكل أو آخر يعتبر انبثاقاً للحركة السياسية الأردنية التي ارتبطت بتطور الحركة الوطنية منذ نشوء الإمارة، وبعد وحدة الضفتين التقت هذه الحركة مع حركة وطنية مماثلة في الضفة الغربية.
- لعب الحزب الوطني الاشتراكي دوراً هاماً ومميزاً في الحياة السياسية الأردنية، خاصة في أواسط الخمسينات.
- كان وما يزال الحزب الوطني أحد رموز التفاعل الجدلي بين القيادة المتمثلة في الملك حسين ومقتضيات الحياة السياسية.
- ونؤكد من جانبنا أن الحزب الوطني الاشتراكي وحكومته الائتلافية البرلمانية القائمة على المشاركة السياسية والتعددية الحزبية، جاء كتعبير حي وواقعي للتجربة الديموقراطية والتعددية السياسية، وحالة فريدة في تاريخ الأردن السياسي.

*** حزب البعث العربي الاشتراكي:**

بعد الإعلان عن تحديد موعد الانتخابات النيابية، أعلن حزب البعث عن أسماء مرشحيه لخوض الانتخابات النيابية، فقد رشح خمسة عشر مرشحاً، ستة مرشحين عن دوائر الضفة الشرقية، وتسعة مرشحين عن دوائر الضفة الغربية. ورفض العرض الذي تقدمت به الجبهة الوطنية لخوض الانتخابات في كتلة مشتركة بسبب ما وعدو به بأنهم سيحصلون على خمسة عشر مقعداً في مجلس النواب من قبل العسكريين في القوات المسلحة، ونفوذهم السياسي، بشرط عدم تعاونهم مع الجبهة الوطنية [2].

([1]) جمال الشاعر، شهادة شخصية في التجربة الحزبية في: سعدالدين إبراهيم (إعداد) الديموقراطية والتعددية السياسية في الوطن العربي (ندوة) مرجع سابق، ص180.

([2]) للمزيد من التفاصيل عن أسماء المرشحين وما ورد، انظر: هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية وبرامجها في انتخابات تشرين أول 1956، مرجع سابق، ص90؛ محمود القاضي، شيء من الذاكرة،=

خاض حزب البعث الانتخابات بناءً على ما يتمتع به من خبرة سياسية وتنظيمية تمتد خارج الأردن، وشخصية أعضائه المرشحين السياسية والشعبية والعشائرية، وبرنامجه الانتخابي الطموح الذي يلبي رغبات الشارع الأردني. فقد ركز في برنامجه على مواضيع السياسة الداخلية والعربية والقضية الفلسطينية. ولتحقيق البرنامج طلب من الشعب الأردني المشاركة في الانتخابات كواجب وطني وقومي، لانتخاب ممثلين في مجلس النواب يجعل من التوجه نحو القومية العربية برنامجاً حكومياً أردنياً.

وعلى ضوء ذلك حدد برنامجه فيما يلي [1]:

1. ركز الحزب على ضرورة تفعيل الحياة الدستورية الديموقراطية وذلك باحترام الدستور والمحافظة عليه، واحترام الحريات العامة والخاصة، وإلغاء القوانين الرجعية الاستعمارية، مثل قانون الدفاع، وقانون الأحزاب، وقانون الانتخاب، والصحافة وغيرها.
2. ركز الحزب على ضرورة الاهتمام بالقوات المسلحة وقوات الأمن واستكمال التعريب، وفرض خدمة العلم، والاهتمام بكل وسائل تطويره وتحديثه، وتوحيده مع الجيوش العربية المتحررة.
3. أكد الحزب في برنامجه على ضرورة تنظيم الجهاز الحكومي، وتطهيره من الفساد

=مرجع سابق، ص138؛ جريدة فلسطين تاريخ 11/10/1956؛ محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص45 و49؛ جمال الشاعر، سياسي يتذكر، مرجع سابق، ص69؛ ناجي علوش، الثورة والجماهير، مرجع سابق، ص106.

([1]) أسماء جاد الله خصاونة، حزب البعث العربي الاشتراكي 1947-1957، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1999، ص61-62؛ إبراهيم فاعور الشرعة، الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية 1950-1957، مرجع سابق، ص79؛ توفيق المقدسي، معركة الانتخابات الأردنية، البعث، دمشق، عدد 36، 26 أيلول 1956؛ هاني الحوراني، دور الأحزاب الوطنية وبرامجها في انتخابات تشرين أول 1956، ص100-101.

وحماية الموظفين وتحسين الأحوال المعيشية، والمحافظة على استقلال القضاء.

4. ركز البرنامج على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وضرورة الاهتمام بالعمال والفلاحين، ومكافحة البطالة والغلاء، واستغلال الموارد الطبيعية، وتشجيع الصناعة، وإقامة مشاريع الري والإصلاح الزراعي، وتحرير الاقتصاد من الاستعمار بقبول المساعدة المادية العربية، ورفض المساعدة الأجنبية، والاهتمام بالمستوى التعليمي والمعلمين.

5. طالب البرنامج عدم الصلح مع اليهود، والحفاظ على القضية الفلسطينية حية، ورفض أي حل لا يأخذ بالاعتبار استردادها وعودة اللاجئين، والقبول بالتوطين فهو مرفوض [1].

6. طالب بعدم القبول أو الدخول بالأحلاف والمشاريع الغربية، وإلغاء المعاهدة الأردنية لبريطانية، والتركيز على الوحدة العربية مع مصر وسوريا، وتوحيد جيوشها ودعم القضايا في الوطن العربي.

7. طالب الحزب بتبني سياسة الحياد الإيجابي والتعامل مع جميع الدول بما فيها الاتحاد السوفيتي والصين والدول الشيوعية والأسيوية والإفريقية.

هذا البرنامج الانتخابي شكل جوهراً للحركة القومية، وقد تكون كل برامج وأفكار هذه الأحزاب متقاربة ومتطابقة. تجاوبت هذه الأفكار مع توجهات عبدالناصر وثورة يوليو 1952 المصرية. وبهذا اشتركت أيديولوجية الأحزاب القومية مع النداءات الناصرية، وطالبت في برنامجها ما كان محرماً مثل،الاعتراف بالمعسكر الاشتراكي والشيوعية. حيث التقت أفكار حزب البعث مع الحزب الوطني الاشتراكي، والحزب الشيوعي والأفكار اليسارية واتفاقهم على تطبيق السياسة

(1) أصدر الحزب بياناً خاصاً بالقضية الفلسطينية، انظر: أسماء خصاونة، حزب البعث العربي الاشتراكي، مرجع سابق، ص62–63.

التحررية الديموقراطية [1]. وقد أثمر اتفاقهم وتلاقيهم العملي في تأسيس الحركة النقابية، واتحاد الطلاب، والمعلمين، والمطالبة بترخيص هذه الاتحادات وغيرها من القضايا [2].

رغم اشتراكه في الانتخابات بعدد كبير من المرشحين بشكل مستقل، إلا أنه لم يحقق سوى مقعدين في مجلس النواب الخامس عام 1956، وقد فسر السبب برفضه التحالف مع الجبهة الوطنية، وأطماعه السياسية بتحقيق فوز ساحق حسب الوعود، وضعف التأييد للحزب من طبقة المثقفين الطلبة والمعلمين [3].

ويبدو أن علاقات حزب البعث الخارجية، ووجود نواب ووزراء له في سوريا، ونواب ووزير للحزب في الأردن، وتأثير المد الناصري ودخوله ساحة العمل القومي في الأردن وسوريا وكان له تأثير كبير على البعثيين وغيرهم، وخاصة ما ظهر من احتكاك بين الملك حسين وحكومة النابلسي فيما بعد، والذي أدى لانهيار الحكومة ومعها حزب البعث ووزيره [4].

*** الحزب الشيوعي (الجبهة الوطنية):**

لم يخض الحزب الشيوعي الانتخابات باسمه مباشرة ولكن خاضها ضمن الجبهة الوطنية [5] التي اعتبرت الحاضن الرئيسي للشيوعيين، واتحدوا فكرياً وسياسياً

([1]) سهيلة الريماوي، أحزاب التيار القومي وحكومة النابلسي، في هاني الحوراني (إعداد) حكومة سليمان النابلسي، مرجع سابق، ص107-108.

([2]) كريم السيد، فصائل الحركة الوطنية الأردنية (فترة الخمسينات والستينات) مرجع سابق، ص117.

([3]) Harris، Jordan its People، op. Cit.، p. 78.؛ أسماء جاد الله خصاونة، مرجع سابق، ص63-64؛ ناجي علوش، الثورة والجماهير، مرجع سابق، ص106؛ مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، مرجع سابق، ص177.

([4]) جمال الشاعر، شهادة شخصية في التجربة الحزبية، في سعدالدين إبراهيم (إعداد) التعدد السياسية والديموقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص185.

([5]) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص45؛ عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية، مرجع سابق، ص50. بعد رفض حزب البعث الاشتراكي إقامة تحالف وطني حزبي=

في توجهاتهم مع الأحزاب السياسية في انتخابات 1956. تقدم الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية بقائمة مرشحين مستقلة مؤلفة من عشرة مرشحين، ثلاثة مرشحين في الضفة الشرقية، وسبعة مرشحين في الضفة الغربية [1]، وخاضت الجبهة الوطنية والحزب الشيوعي الانتخابات باعتماد نهج المهرجانات والاجتماعات والخطابات وحشد التأييد بين الأوساط الشعبية من اللاجئين الفلسطينيين، والعمال والشباب، ونظموا مسيرات سلمية في الضفتين (تأييداً لمرشحيهم) ولكن أغلبها كان متركزاً على مدن الضفة الغربية [2]. طرحت الجبهة الوطنية برنامجاً انتخابياً شاملاً ركزت فيه على الأوضاع الداخلية والخارجية والقضايا الهامة على الساحة الأردنية، وعلاقتها بالسياسة العربية والدولية [3]:

1. ركز البيان الانتخابي على التصدي لمؤامرات الاستعمار الغربي ودور الحركة الصهيونية وعدم الصلح مع إسرائيل، وضرورة مقاومة الأحلاف الاستعمارية الغربية.
2. طالب البرنامج بوحدة القوى الوطنية والقومية واستنادها إلى قوى السلم والحركة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ومعظم دول عدم الانحياز، وإقامة علاقات دولية معهم.

=وسياسي باسم الجبهة الوطنية مع الحزب الشيوعي انشق عن حزب البعث عبدالرحمن شقير، وإبراهيم الحباشنة، وشكلوا مع 70 شخصية سياسية الجبهة الوطنية وانضم إليهم الشيوعيون. عيسى مدانات، تعقيب في: حكومة سليمان النابلسي 1956 – 1957 (أعمال الندوة)، مرجع سابق، ص140.

(1) هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية وبرامجها في انتخابات تشرين أول 1956، مرجع سابق، ص102؛ جريدة فلسطين، بتاريخ 11/10/1959؛ محمود القاضي، شيء من الذاكرة، مرجع سابق، ص119.

(2) يعقوب زيادين، البدايات، مرجع سابق، ص74.

(3) إبراهيم حجازين، الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية وحكومة النابلسي، مرجع سابق، ص125؛ يعقوب زيادين، البدايات، ص75.

3. وعلى المستوى الوطني: فقد ركز البرنامج الانتخابي على [1]:

- المطالبة بإطلاق الحريات العامة وحقوق المواطنين، وإلغاء القوانين الاستثنائية وخاصة قانون الدفاع، والمساواة بين البدو وباقي المواطنين وتطهير جهاز الدولة من الفساد والمحسوبية.
- سن قانون انتخابي ديموقراطي يلغي العشائرية والطائفية ويكفل نزاهة الانتخابات وعدم التدخل بها.
- إنهاض الاقتصاد الوطني وتحريره من النفوذ الأجنبي، ومحاربة البطالة والغلاء والاهتمام بالعمال والفلاحين.
- الاهتمام في المجالات الصحية والثقافية والتعليمية.
- إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية وأي اتفاقيات يرتبط فيها الأردن مع دول الاستعمار الغربي.
- تعزيز الدفاع الوطني وتقوية الجيش وتجهيزه وتحديثه والاهتمام بالحرس الوطني وتسليح الجيش من مصادر موثوقة.

وعلى المستوى العربي والإقليمي فقد ركز البرنامج الانتخابي على:

- التعاون مع الشعوب لتحرير العالم العربي من الاستعمار واستكمال سيادة العرب ووحدتهم.
- ضرورة قيام حكومة وطنية تسير بالأردن مع البلدان المتحررة وفي مقدمتها مصر وسوريا.

كما ذكرنا سابقاً فإن برامج الأحزاب العقائدية والقومية قريبة في طرحها خاصة مع حزب البعث، وقريباً من الوطني الاشتراكي. وجاء البرنامج شاملاً لكل القضايا التي تمس الشارع السياسي الأردني والشعبي، ورغم ذلك لم يحصل الحزب

---

(1) هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية وبراجها في انتخابات تشرين أول 1956، مرجع سابق، ص103-105.

الشيوعي والجبهة الوطنية سوى على 3 مقاعد في مجلس النواب [1] الخامس، اثنان من الحزب الشيوعي والثالث من الجبهة الوطنية، وكان أحد المرشحين عبدالرحمن شقير معتقلاً في السجن بسبب اتهامه بالانتماء للحزب الشيوعي [2]. وبالرغم مما يقوله عيسى مدانات بأن الانتخابات في دائرة عمان قد زورت لكون سليمان النابلسي وعبدالرحمن شقير لم يفوزوا فيها، فإنه كان من الممكن أن تكون النتائج أفضل لولا انسحاب حزب البعث من الجبهة [3]، إلا أن هناك من يقول إن سبب نجاح 3 أعضاء من الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية هو ملامسة برنامج الحزب لمشاعر الشعب الفلسطيني، بإظهار العداء للاستعمار الغربي والعدو الصهيوني [4]، وأيضاً نجاح مرشح الحزب الشيوعي في القدس سببه عدم ترشح من هو أقوى منه حزبياً، وما تعرض له مرشحو حزب البعث المنافسون لمرشحي الحزب الشيوعي من ارتداد ضدهم من الناخبين [5].

*** حركة القوميين العرب:**

استفادت كل الاتجاهات السياسية المرخصة وغيرها، من جو الانفتاح السياسي في الأردن. فخاضت حركة القوميين العرب انتخابات مجلس النواب الخامس بالرغم من عدائها للحكومة الأردنية وعدم اعترافها بالنظام الحاكم واتهامه

(1) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص44؛ يعقوب زيادين، البدايات، مرجع سابق، ص74-75.

(2) إبراهيم فاعور الشرعة، الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية، مرجع سابق، ص83.

(3) عيسى مدانات، تعقيب في: حكومة سليمان النابلسي 1956-1957 (أعمال ندوة)، مرجع سابق، ص141.

(4) جمال الشاعر، سياسي يتذكر، مرجع سابق، ص119.

(5) هزاع المجالي، مذكراتي، مرجع سابق، ص197-198.

بالتآمر، وضرورة التخلص منه بالقوة، ووقوفها ضد كل السياسات الأردنية [1].

رشحت حركة القوميين العرب للانتخابات البرلمانية أربعة مرشحين [2] اثنان من المرشحين في مدينة عمان، وواحد في الضفة الغربية في نابلس، وواحد في مدينة أربد، من أهم أعضاء الحركة على أمل الفوز بمقاعد نيابية يستطيعوا من خلالها خدمة أهدافهم السياسية والوطنية والقومية.

أصدر المرشحون الأربعة بياناً انتخابياً موحداً باسمهم، وأصدر مرشحو الحركة في عمان بياناً آخر باسمهم، حيث لم يطرحوا خلالها برنامجاً انتخابياً محدداً ومتكاملاً، بل اقتصرت بياناتهم على شعارات وعروض وتوضيحات لموقف الحركة من الانتخابات النيابية، والأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية:

وعلى مستوى الانتخابات البرلمانية [3]:

- حث المرشحون الشعب الأردني على خوض معركة الانتخابات التي جاءت نتيجة إرادتهم الحرة.
- نوه المرشحون إلى فوائد ونتائج عملية الانتخاب، وما ينتج عنها من حرية وحقوق ومكاسب معيشية ستؤثر في مستقبل الأمة ومواجهة أعدائها.
- إن نتيجة الانتخابات تؤثر في محاربة اليهود والمستعمرين وأعداء الأمة العربية في كل أقطارها.
- حدد المرشحون في بيانهم شعارات حركتهم المتمثلة في (الوحدة، والتحرير

([1]) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص50-51؛ أمين عواد مهنا، تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص19؛ أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، مرجع سابق، ص140-142.

([2]) جريدة فلسطين، تاريخ 11/ 10/ 1956؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص183.

([3]) هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية وبرامجها في انتخابات تشرين أول 1956، مرجع سابق، ص105-107؛ باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، مرجع سابق، ص134.

والثأر) [1] وأنهم سيخوضون الانتخابات على ضوئها.

وهذا الشعار الذي يرفعه القوميون العرب ويطالبون في تطبيقه في الأردن يعني:

- أن الأردن جزء من الوطن العربي برغم كيانه المصطنع، والشعب الأردني جزء من الشعب العربي، ويجب توحيد الأردن مع باقي أجزاء الوطن العربي.
- أن الأردن محكوم للاستعمار عدو الأمة والشعب لذلك لا بد من مقاومة الاستعمار ومحاربة وتحرير الأمة والوطن من الاستعمار الغربي.
- إن وجود إسرائيل هو اغتصاب للحقوق العربية وتحدٍّ لكرامة الإنسان العربي لذلك لا بد من الثأر من اليهود المجرمين المعتدين على قدسية الأوطان العربية.

وعلى المستوى الداخلي اهتمت بيانات المرشحين في:

- الوحدة العربية والتحرير ومقاومة الاستعمار.
- الحيادية بين الكتلتين الاشتراكية والاستعمارية لضمان المصالح الشعوبية.
- الدعوة للوحدة الاقتصادية بين الأردن وسوريا.
- ضرورة إجراء الاصلاحات التعليمية والثقافية والصحية والوظيفية.
- المطالبة بإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية، وجلاء القوات البريطانية وتصفية قواعدها في الأردن، وهذا المطلب وما تضمنه بياناتهم الانتخابية ينطلق من مضمون الحركة الوطنية الأردنية ويتفق مع توجهاتها [2].

بالرغم مما طرحه المرشحون في بياناتهم الانتخابية، وما تمثله أهداف حركة القوميين من تعاطف، وحريتهم الكاملة والعلنية في عقد الندوات والمهرجانات الانتخابية والاجتماعات ونشاطهم المميز في الإعداد للانتخابات لحشد الجماهير [3] وكسب التأييد إلا أنهم لم يحققوا أي فوز في مقاعد مجلس النواب الخامس واتهموا

([1]) تساوي أيديولوجية الحزب من خلال هذا الشعار بين العداء للصهيونية والعداء للشيوعية. انظر: عبدالرحمن شقير، رحلة العمر من قاسيون إلى ربة عمون، مرجع سابق، ص85.

([2]) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص183.

([3]) باسل الكبيسي، القوميين العرب، مرجع سابق، ص134.

الحكومة بتزوير الانتخابات [1].

*** الحزب العربي الدستوري:**

منذ تأسيسه اعتبر الحزب العربي الدستوري من الأحزاب الموالية للسلطة، وذلك من خلال طبيعة أعضائه السياسية والعشائرية الموالية لرئيس الحكومة توفيق أبو الهدى [2]، ونظام الحكم. لذلك نظرت له الأحزاب على أنه مجموعة أشخاص جمعتهم المصلحة المشتركة، ومحاولة الوصول للحكم [3].

ومع تصاعد التأييد للقوى التي ترفع شعار التعددية والتحررية، عدل الحزب العربي الدستوري من مواقفه السابقة لتنسجم مع الوضع السياسي الجديد، وفضل خوض مرشحيه للانتخابات بشكل مستقل وفردي بعيداً عن التكتل والقوائم الموحدة لتفادي الانتقادات من القوى الشعبية والحزبية الأخرى، وتحقيق أعضائه الفوز اعتماداً على نفوذهم العشائري والعائلي والسياسي في دوائرهم الانتخابية [4].

رشح الحزب العربي الدستوري لانتخابات المجلس النيابي الخامس أربعة عشر مرشحاً، ثمانية مرشحين عن دوائر الضفة الشرقية، وستة مرشحين عن دوائر الضفة الغربية، مع ملاحظة أن جميع مرشحي الحزب لهم تجربة في الانتخابات النيابية بعد خوضهم معركة الانتخابات السابقة، منهم اثنا عشر مرشحاً كانوا أعضاء في المجلس النيابي الرابع السابق، ومنهم ثلاثة مرشحين في دائرة الكرك يدعمهم هزاع المجالي بصفته الشخصية كثقل سياسي وعشائري، في الوقت الذي لم يرشح فيه نفسه

---

(1) أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، مرجع سابق، ص142؛ محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص51.

(2) صوان الجاسر، ونعمان أبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، مرجع سابق، ص76.

(3) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص49-50؛ هزاع المجالي، مذكراتي، مرجع سابق، ص197.

(4) هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية وبرامجها في انتخابات تشرين أول 1956، مرجع سابق، ص96؛ Harris، Jordan its People، op. Cit.، p. 78.

للانتخابات، بالاضافة للعديد من السياسيين من أعضاء الحزب [1].

لم يتقدم الحزب ببرنامج انتخابي محدد وواضح كما هو وضع الأحزاب العقائدية الأخرى، ويبدو أنّه نتيجة لطبيعة أعضاء الحزب المحافظين والمؤيدين لنظام الحكم، ونشأة الحزب الوطنية، وعدم انتمائه لأي أفكار عقائدية – بل من الممكن أنه يحاربها – وأغلبيتهم الشرق أردنية العشائرية، فإنهم لم يلزمو الحزب ولا المرشحين بأي مواقف لا يستطيعون التراجع عنها، إلا أن بعض مرشحي الضفة الغربية المنتمين للحزب وزعوا بيانات انتخابية ركزوا فيها على معظم المطالب التي تقدمت بها الأحزاب العقائدية مثل:

- المطالبة بتسليح الجيش والحرس الوطني وتجنيد اللاجئين الفلسطينيين والمطالبة بإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية، وقبول المعونة العربية والقيام بمشاريع اقتصادية كبيرة لتعزيز الاقتصاد واستيعاب الأيدي العاملة واستغلال الموارد الطبيعية وثروات البلاد [2].

جاء الحزب العربي الدستوري في المرتبة الثانية بعد الحزب الوطني الاشتراكي من حيث الفوز في مقاعد مجلس النواب الخامس حيث فاز عن الحزب ثمانية أعضاء [3].

---

(1) محمد محي الدين المصري، الأردن 1953–1957، دراسة سياسية، مرجع سابق، ص196، والهامش. هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية وبراجها في انتخابات تشرين الأول 1965، مرجع سابق، ص96–97.

(2) أحمد حامد القضاه، الأزمة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص51.

(3) تورد بعض المراجع أن المصادر الصحفية أشارت إلى أن عدد ممثلي الحزب العربي الدستوري وصل إلى ثمانية نواب. لكن الأسماء المعروفة بصفتها الحزبية كانت خمسة وربما اعتبر النواب الذين دعمهم هزاع المجالي في الكرك وعددهم ثلاثة ضمن قائمة الحزب الدستوري، أو أن بعض النواب فضلوا ترشيح أنفسهم كمستقلين وكانوا أعضاء في الحزب الدستوري دون إعلان رسمي عن صفتهم الحزبية، انظر: هاني الحوراني، انتخابات تشرين الأول 1956 والمجلس النيابي الخامس، في حكومة سليمان النابلسي 1956–1957 (أعمال ندوة) مرجع سابق، ص32.

* الحزب العربي الفلسطيني:

لم يرد لهذا الحزب أي ذكر في أغلب المراجع التي اهتمت وبحثت في الأحزاب السياسية في الأردن، ما عدا القليل جداً منها والتي أشارت إلى أن هذا الحزب ينتمي للحزب العربي سابقاً. ويشرف عليه فيما بعد الحاج أمين الحسيني مفتي القدس، ورئيس الهيئة العربية العليا، اعتماداً على ما تبقى له من نفوذ في الضفة الغربية [1].

بالرغم من أن علاقة الحاج أمين غير ودية مع النظام الحاكم في الأردن منذ تأسيس الإمارة، إلا أنه يبدو اعتماداً على ما تقدم، وما شهدته مرحلة المد الناصري من تأثير لصالح الأحزاب القومية والعقائدية، والانفتاح السياسي في الأردن، والسماح لكل الأطياف والاتجاهات السياسية المرخصة وغير المرخصة من العمل على الساحة الأردنية، وتماشياً مع الوحدة بين الضفتين، تقدم الحزب العربي الفلسطيني لانتخابات المجلس النيابي الخامس بخمسة مرشحين، نجح منهم مرشح واحد للمجلس النيابي الخامس وهو السيد داوود الحسيني عن دائرة القدس [2].

* حزب التحرير:

برغم مقاومة الحكومة لحزب التحرير مثله مثل الأحزاب اليسارية، إلا أنه شارك في الانتخابات النيابية منذ عام 1951 كباقي الأحزاب المشاركة، ورغم عدم نجاح مرشح الحزب أحمد الداعور إلا أنه عام 1954 رشح أعضاء الحزب أنفسهم بشكل مستقل، وبفضل تعاون الإخوان المسلمين مع حزب التحرير ضد الشيوعيين، استطاع أحمد الداعور الوصول إلى قبة البرلمان كفائز وحيد من حزب التحرير [3].

([1]) هاني الحوراني، انتخابات تشرين أول 1956 والمجلس النيابي الخامس في حكومة سليمان النابلسي (أعمال ندوة) مرجع سابق، ص30.

([2]) ذكر أن عدد مرشحي الحزب العربي الفلسطيني ستة مرشحين ونجح منهم اثنان كما ورد في: أحمد حامد القضاه، الأزمة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص52؛ Harris، Jordan its People، Op. Cit.، p. 83.

([3]) موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ص93-94.

كان عضـو حـزب التحريـر في البرلـان يتفـق مـع موقـف أعضـاء الأحـزاب العقائدية في المجلس في انتقـادهم لموقـف الحكومـات الأردنيـة مـن الحريـات العامـة والقوانين الاستثنائية، وانتقد بشكل خاص الدستور الأردني وتعديلاته كونه دستوراً غير إسلامي [1].

شارك حزب التحرير في انتخابات المجلس النيابي الخـامس في ثمانيـة أعضـاء، ستة منهم في الضفة الغربية [2] ، ورغـم نشـاطهم وجهـودهم مـع النـاخبين، وعـدم تركهم أي وسيلة توصلهم للجماهير، إلا أنهم لم يوفقوا في ذلك، ما عدا السيد أحمد الداعور، نتيجة لعلاقاته السـابقة ووجـوده في مجلـس النـواب السـابق، فإنـه الفـائز الوحيد في مجلس النواب الخامس عن حزب التحرير لذلك حذرت الحكومـة بعـض أعضاء الحزب الذين لم يفوزوا في الانتخابات من التحـريض والـدعوة للإضـرابات والمظاهرات كما حصل عام 1954 مع مرشح الحزب محمد عبدالهادي الذي لم ينجح في الانتخابات [3].

*** جماعة الإخوان المسلمين:**

لم تشارك جماعة الإخـوان المسـلمين في الانتخابـات البرلمانيـة السـابقة [4] رغـم

---

(1) الكفاح الإسلامي، عدد 7، 1 شباط، 1957.

(2) عوني العبيدي، حزب التحرير الإسلامي، مرجع سابق، ص72-75، و127؛ Harris-، Jordan its People، Op. Cit.، p. 83.

(3) موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ص94؛ أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص298-299؛ محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص56-57.

(4) أثارت الانتخابات النيابية جدلاً بين صفوف الجماعة منذ تأسيسها، ففي حين رأت الأغلبية أن دخول الانتخابات يساعد على نشر الدعوة الإسلامية عبر مجلس النواب في حين يرى بعضهم بأن أي نسبة فوز لا تحقق قيادة الأردن لتطبيق الشريعة الإسلامية فهي مرفوضة وطالبو بعدم خوض الانتخابات، لذلك كانت هذه النظرة سبباً في استقالة المراقب العام عبداللطيف أبو قورة، انظر:=

توسع تنظيماتها وفروعها ومشاركتها في العمل السياسي على الساحة الأردنية مع الأحزاب الأخرى بكافة توجهاتها [1] رغم تناقضها الفكري والعقائدي ومعارضتها وموقفها من هذه الأحزاب في تنظيم الإضرابات والمظاهرات ومعارضتها للحكومة في بعض المواقف وتوجهاتها السياسية وخاصة الأحلاف وما يتنافى مع الإسلام، وتأييدها لها في مواقف أخرى وشاركت لأول مرة في انتخابات المجلس النيابي الخامس عام 1956 [2].

رشحت جماعة الإخوان المسلمين لانتخابات مجلس النواب الخامس ستة أعضاء، أربعة مرشحين في الضفة الشرقية، ومرشحان في الضفة الغربية [3] وصل إلى مجلس البرلمان منهم أربعة مرشحين، ثلاثة في الضفة الشرقية ومرشح واحد في الضفة الغربية [4].

يبدو أن جماعة الإخوان المسلمين في اختيارها لمرشحيها،ركزت على مكانة هؤلاء المرشحين الاجتماعية والعشائرية والدينية والسياسية، كونهم الأوفر حظاً، وركزت الجماعة في برنامجها الانتخابي على ضرورة قيام الحكم شرعيته على أساس المبادئ الإسلامية، والدين الإسلامي. وقد ظهر في بيان بعض مرشحيهم أن هدفهم بالوصول إلى البرلمان ليكون قاعدة انطلاق للدعوة الإسلامية وبيان أحكامه في تعامله مع مختلف جوانب الحياة وتصديه للمشاكل، ووسيلة للعمل السياسي في

=عزمي أحمد منصور، مواقف بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية في الأردن من الديموقراطية والتعددية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1994، ص64-65.

(1) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص121-131.

(2) إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1946-1996، مرجع سابق، ص72.

(3) سميح المعايطة، التيار الإسلامي وحكومة النابلسي، في: حكومة النابلسي 1956-1957 (أعمال ندوة) مرجع سابق، ص150؛ موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ص29-30.

(4) Harris، Jordan its People، Op. Cit.، p. 83.

مواجهة الخطر الاستعماري، وكشف خططه، والدفاع عن المصالح الوطنية للأمة الإسلامية [1].

ورغم ذلك، فإن هناك من يقول أن جبهة القوى التقليدية الموالية ومنها الدينية أتسم موقفها بالغموض وبانتهاج تكتيكات تنسجم مع التوازن الجديد للقوى في البلاد مع تصاعد موجة التأييد للقوى التقدمية والوطنية والتحررية" [2]. مما يؤكد غموض موقف جماعة الإخوان المسلمين، وأتباعهم سياسة تنسجم مع الأحزاب العقائدية وهم جزء منها، أنهم أعطوا الدولة دعماً خفياً باشتراكهم في الانتخابات قابلته الدولة بالدعم والمساعدة، مما أثر في نظرة الناخبين لهم، وأن توجههم نحو الناخبين لم يكن في مستوى الأحزاب العقائدية الأخرى [3] ، وكون جماعة الإخوان المسلمين تحسب على التيار العقائدي في تلك المرحلة، فقد يكون سبب هذا الغموض وهذا الموقف، ما يمكن أن نسميه تجاهل بعض الجهات التي تؤرخ لمرحلة الحكومة الائتلافية والصراع الحزبي حينها: "وموقف التيار الإسلامي مع بقية التيارات وحتى الحكومات قبل الحكومة المشار إليها وبعدها" ولو تابع المؤرخون لتلك المرحلة جريدة الكفاح الإسلامي الناطقة باسم الجماعة لوجدوا أنها كانت "صورة من الوهج الحزبي والعقائدي والاندفاع الوطني المشهود له" [4].

وقد يبدو السبب كذلك في الغموض الذي أحاط بجماعة الإخوان وعدم الاهتمام بتاريخ الحركة العقائدي في انتخابات عام 1956 هو تبادل المصالح بين الجماعة والدولة، فالجماعة ترى بالدولة خير معين لها لاحتواء التيار العقائدي

([1]) أحمد حامد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص50.

([2])هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية وبرامجها في انتخابات تشرين أول 1956، مرجع سابق، ص96.

([3]) موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ص30.

([4]) عبداللطيف عربيات، مداخلة في: حكومة سليمان النابلسي 1956-1957 (أعمال ندوة) مرجع سابق، ص156.

اليساري ودعم توجههم الإسلامي، في حين ترى الدولة أنها تضمن تياراً سياسياً قوياً يتفق معها في توجهاتها السياسية في تلك المرحلة وتستطيع من خلاله احتواء تيارات القوى الحزبية اليسارية والعقائدية [1] ولو مرحلياً وهذا ما أفرزته الأحداث اللاحقة.

نستنتج مما سبق أن انتخابات المجلس النيابي الخامس جرت على أسس الحرية والنزاهة الكاملة التي لم تشهدها المجالس النيابية السابقة [2]. لذا جاءت انتخابات المجلس النيابي الخامس في ظل المرحلة السياسية السائدة لتوجيه النظام السياسي الأردني التحرك باتجاه الشارع السياسي، والحزبي الأردني وللحد من تأثير المعارضة على النظام الحاكم، حيث:

- ساهم الدستور الأردني لعام 1952 والقوانين الموضوعة من قبل السلطة التشريعية مثل (قانون الأحزاب، قانون الانتخاب، قانون المطبوعات) في تفعيل دور الأحزاب السياسية ودخولها مجلس النواب، وتفعيل وتطوير العمل السياسي والمشاركة السياسية منذ بداية الخمسينات.
- مشاركة جميع الأحزاب السياسية القومية واليسارية والدينية والمحافظة والمستقلين المرخصة وغير المرخصة التي خاضت الانتخابات على أساس التعددية الحزبية.
- استغلت الأحزاب الحريات العامة التي تغاضت عنها الدولة مثل: حرية الاجتماع، والصحافة وكافة وسائل الرأي والتعبير لنشر أفكارها وبرامجها ومطالبها.
- شاركت فيها جميع فئات المجتمع الأردني، بغض النظر عن طوائفها وأعراقها، واستفادت من توجه الدولة لتأصيل التعددية الاجتماعية، بالرغم مما يقال عن انتماءات الأحزاب في تلك المرحلة ومصادر تمويلها وأماكن نشأتها.
- أفرزت هذه الانتخابات أول مجلس نيابي بمشاركة حزبية على أساس التعددية

([1]) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص53.

([2]) Naser Aruri، Jordan a Study، Op. Cit.، p. 154.

الحزبية، شكل الحزب الوطني الاشتراكي الديموقراطي الفائز بأكثرية المقاعد حكومة حزبية ائتلافية وطنية.

- طرحت الأحزاب السياسية العقائدية المشاركة في حملة انتخابات المجلس النيابي الخامس برامج متعددة ركزت فيها على القضايا الدولية العربية والأردنية، وتكاد تكون برامجها متشابهة في مضامينها حول المسائل المطروحة لمعالجة الظروف السياسية الأردنية والعربية وأهمها [1]:

1. إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية وجلاء القوات البريطانية وإنهاء قواعدها.
2. قبول المعونة العربية والاستغناء عن المعونات الأجنبية وخاصة البريطانية.
3. انتهاج سياسة تحريرية عربية تقوم على التعاون مع الدول العربية على أساس المصلحة القومية.
4. الحفاظ على القضية الفلسطينية حية ومقاومة الصلح والحلول المنفردة والتوطين.
5. تعزيز قدرات الجيش والحرس الوطني واستكمال تعريبه وتجهيزه بالأسلحة الحديثة من أي مصادر لا تفرض شروطاً تمس بسيادة الدولة.
6. تطهير جهاز الدولة من الفساد وإنهاض الاقتصاد وحماية الانتاج الوطني وتحسين أحوال العمال والفلاحين والمزارعين ومكافحة البطالة والفقر، وسن قوانين لحماية حقوق العمل.
7. نشر التعليم وتوسيعه على أساس إلزامي ومجاني وتوفير الخدمات الصحية للجميع.
8. احترام الحريات العامة وإطلاقها وإلغاء القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات واستحداث قوانين جديدة تكفل الحريات للأحزاب والنقابات والصحافة والنشر والاجتماعات العامة.

---

(1) هاني الحوراني، انتخابات تشرين الأول 1956 والمجلس النيابي الخامس، في: حكومة سليمان النابلسي 1956–1957 (أعمال ندوة) مرجع سابق، ص31؛ Abidi،Agill ، p. 143.

9. التوجه نحو إقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية.

ظهرت نتائج التعددية الحزبية العقائدية في سعيها للمشاركة بالحكم بالوسائل السلمية من خلال محاولات توجه الحكومات السابقة خاصة حكومة فوزي الملقي عام 1954 للديموقراطية والتعددية، واكتملت بتشكيل حكومة ائتلافية، في ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية شائكة ومتداخلة، وفي جو من التنافس والصراع الدولي والإقليمي، أثر بشكل مباشر على الشارع الأردني الشعبي والسياسي الذي تفاعل مع هذه المتغيرات وتأثر بها بدرجة كبيرة، وطغت على الأوضاع والقضايا الداخلية، وظهر تأثيرها بشكل واضح في انتخابات المجلس النيابي الخامس، حيث اختار الشعب الأردني بضفتيه شخصيات ورموزاً للبرلمان ذوي انتماءات حزبية عقائدية يسارية ويمينية وقومية ومستقلة، متجاوزاً بذلك ما هو متداول سياسياً على المستوى الرسمي واستطاع فرض تحول جديد في السياسة الأردنية، انتظم معه توجه نظام الحكم وإرادته السياسية في تشكل حكومة وطنية ائتلافية تستند للتعددية السياسية والمشاركة في الحكم والقرار، والبعد عن الحكم الفردي في هذه المرحلة نسبياً، كانت امتداد لمحاولات سابقة.

المطلب الثاني: تشكيل الحكومة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الخامس 1956

حققت الأحزاب السياسية بكل أطيافها فوزاً كبيراً في الانتخابات النيابية، ونظراً لحصول الحزب الوطني الاشتراكي على الأغلبية البرلمانية في مجلس النواب الخامس، كلف الملك حسين، عبدالحليم النمر أحد الأعضاء الفائزين من الحزب الوطني الاشتراكي بتشكيل الحكومة الجديدة. إلا أنه يبدو أن عبدالحليم النمر بعد التشاور مع أعضاء الحزب آثر على نفسه تشكيل الحكومة الجديدة، وتمنى على الملك حسين تكليف سليمان النابلسي الذي فشل في الانتخابات بتشكيل الحكومة، كونه رئيس الحزب الفائز بأغلبية مقاعد مجلس النواب، وتنصيبه رئيساً للوزراء يعتبر رد

اعتبار له [1].

ورد أن النابلسي ذكر بأن الملك استدعاه وعبدالحليم النمر للديوان الملكي وطلب منه تشكيل الوزارة الجديدة، فاقترح على الملك أن يشكلها عبدالحليم النمر، كونه هادئاً ومحبوباً وله منزلة في الأردن. وأنه – أي النابلسي – رجل حزبي وعنيف، وقد لا يستطيع التوفيق بين رغبة الملك ورغبة البلاد. ولكن عبدالحليم النمر عرض للملك أن تجربة النابلسي أوسع ورئيس للحزب، ومعروف عربياً ودولياً، بالإضافة إلى رغبة الحزب على أن يشكل الوزارة سليمان النابلسي [2].

وفي هذا الإطار يذكر الملك حسين، أنه لا بد من أن يتحمل السياسيون الشباب مسؤولية مستقبل البلاد، رغم معرفته بأن معظمهم يساريون فقد "وصل الوطنيون الاشتراكيون إلى الحكم إثر انتخابات جرت في نهاية عام 1956 كان أمين عام الحزب سليمان النابلسي قد هزم في منطقته الانتخابية ولكن بوصفه زعيماً لحزب فائز أصبح رئيساً للوزراء" [3].

وقد يبدو هذا التكليف بتشكيل الحكومة جاء منسجماً مع الدستور، ومع التوجه القومي، والتوجه السياسي في الشارع الأردني. حيث أن الملك حسين أعطى الفرصة لتشكيل حكومة حزبية وطنية، حصلت على أغلبية برلمانية لأول مرة في تاريخ الأردن السياسي، إما تماشياً مع التوجه السياسي للشارع الأردني بكل أطيافه، وإما إعطاء الأحزاب الفرصة لإثبات النجاح أو الفشل، أو لأخذ قسط من الوقت يستطيع من خلاله ترتيب الوضع السياسي الداخلي والخارجي في الوقت الذي اشتدت الأزمات السياسية حوله وهو الغرض الأقرب للصحيح. علماً بأن الحزب الوطني الاشتراكي لم يكن يسارياً أو يمينياً، ولكنه كان أقرب إلى الوسط المعارض منه

([1]) محمود المعايطة، الجيش والسياسة في الخمسينات، مرجع سابق، ص59؛ علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، مرجع سابق، ص254.

([2]) أحمد حامد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن 1957–1958، مرجع سابق، ص53.

([3]) الحسين، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، مرجع سابق، ص107.

للتطرف معتدلاً وأفكاره السياسية اتسمت بالإصلاحية والليبرالية، اعتمد في عمله السياسي الأساليب الديموقراطية البرلمانية نحو إقامة الحكم الوطني والتعددية السياسية، وليس المنهج الثوري السائد في تلك المرحلة، وأغلب رموزه تسلم مناصب سياسية هامة منذ تأسيسه [1].

كما أن الحزب الوطني الذي كلف بتشكيل الحكومة - كما يقول ابن عبدالحليم النمر - قَبِل تحمل مسؤولية التعددية الحزبية دفاعاً عن الأردن والعالم العربي في مواجهة الصراع الدولي ومحاولة السيطرة عليه، كما تحمل مسؤولية الائتلاف البرلماني، وإشراك الأطياف السياسية في إدارة شؤون الدولة، محققاً مبدأ احترام التعددية والديموقراطية، لأن الديموقراطية في نظره هي الإقرار بمشروعية التعددية السياسية واحترامها وإدارة التنافس سلمياً، والتسليم بالحدود الدنيا لمصالح كل طرف سواء داخل السلطة أو خارجها [2]. واستطاع الوصول للبرلمان وتشكيل الحكومة الائتلافية لكونه الأكثر توافقاً مع الحالة التعددية الأردنية. ولم يكن لديه بنية إيديولوجية مغلقة، ويعتمد على رموز أردنية ذات مصداقية، وعنوان للتحديث، حظي بالدعم الشعبي ونظام الحكم [3].

لذا يمكن استخلاص أسباب تكليف سليمان النابلسي لتشكيل الحكومة، كونه زعيم الحزب الفائز بالأغلبية بالانتخابات، وترشيح الحزب الوطني له، ورغبة الملك حسين كما سبق، وشخصية النابلسي في الحكم، واطلاعه على الشؤون الخارجية والداخلية نتيجة تسلمه لعدد من المناصب الوزارية السابقة [4]، وتحوله لتزعم الاتجاه

([1]) ذياب مخادمة، السياسات الخارجية في عهد حكومة النابلسي، في: حكومة سليمان النابلسي 1956-1957 (أعمال ندوة) مرجع سابق، ص182-183؛ إبراهيم غرايبة، مداخلة، المرجع السابق، ص158.

([2]) مروان الحمود، الحزب الوطني الاشتراكي، مرجع سابق، ص90.

([3]) عبدالله نقرش، السياسات الداخلية في عهد حكومة النابلسي، في: حكومة سليمان النابلسي (أعمال ندوة) مرجع سابق، ص171-172.

([4]) هزاع المجالي، مذكراتي، مرجع سابق، ص201.

القومي الناصري، وتأييد الشارع السياسي الشعبي والحزبي لهذا التوجه، الذي أعلن التمرد على السياسة التقليدية الأردنية، وارتباطها بالغرب [1]، وتأييد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات له [2]، وكانت أول بادرة سياسية في الأردن كسابقة نادرة، يتم فيها اختيار رئيس حزب معارض لتشكيل حكومة ائتلافية [3] في محاولة من الملك حسين تخفيف ضغوط المعارضة السياسية الحزبية والشعبية، بفعل الدعم والتأييد السياسي والإعلامي من عبدالناصر، وتأثيرها على الرأي العام، وتزايد خطر تهديدها لنظام الحكم بعد سيطرتها السياسية على كافة القطاعات، بما فيها معظم قيادات القوات المسلحة.

حاول النابلسي تشكيل حكومة ائتلاف حزبي وطني على أسس ديموقراطية تعددية فأجرى اتصالات مع الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات النيابية لإشراكهم في الحكومة. وأول اتصال أجراه مع حزب ا(البعث) الذين اشترطوا لدخولهم الحكومة تولي حقيبة وزارة الخارجية على أن يتولاها عبدالله الريماوي [4]، إلا أن رفض الملك لتولي الريماوي حقيبة الخارجية، أدى لأن يصل رئيس الحكومة لحل وسط بين رغبات الملك، ورغبات حزب البعث بأن استحدث منصب وزير دولة للشؤون الخارجية يتولاها عبدالله الريماوي، ويكون رئيس الوزراء وزيراً للخارجية. وبهذا الحل يتم استحداث وزير دولة للشؤون الخارجية لأول مرة في تاريخ الأردن في تلك المرحلة. ويذكر بهجت أبو غربية أن حزب البعث وضع أيضاً شروطاً مسبقة للاشتراك في الحكم منها: تعريب الجيش، وإلغاء المعونة البريطانية،

---

(1) سليمان الموسى، أعلام من الأردن، ج1، مرجع سابق، ص77-78؛ خليل الحمداني، الأحزاب السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص136-137.

(2) نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، مرجع سابق، ص639.

(3) Peter Snow، Hussien A Biography، Barrie and Jenkins، London، 1972، p. 99.

(4) محمد محي الدين المصري، الأردن 1953-1957 – دراسة سياسية، مرجع سابق، ص207.

وإلغاء المعاهدة برمتها [1]. وفي توجه النابلسي لإشراك الجبهة الوطنية والحزب الشيوعي لتكون الحكومة ممثلة لألوان الطيف السياسي والممثلة في مجلس النواب، تم الاتفاق على أن يتولى عبدالقادر الصالح حقيبة وزارة الزراعة،وهو أحد الفائزين في مجلس النواب عن مقعد نابلس للجبهة الوطنية. وقد جاء اختياره لارضاء الشيوعيين من ناحية وعدم إشراكهم في الحكم من ناحية أخرى، وإرضاء للجبهة الوطنية الأقرب للشيوعيين، ولتلافي رفض الملك إشراك الشيوعيين في الحكم [2]. ولإكمال المشاركة الحزبية في الحكومة احتفظ الحزب الوطني الاشتراكي بستّ حقائب وزارية بما فيهم رئيس الوزراء، كان جلهم من النواب ما عدا النابلسي وأنور الخطيب. واختار ثلاث حقائب للمستقلين، أحدهم في مجلس النواب هو صالح المجالي واثنان من خارج المجلس، وتم اختيارهم لقربهم من الفريق الوزاري ولتحاشي فرض وزراء من الملك [3].

وجه الملك حسين للسيد سليمان النابلسي خطاب تكليف بتشكيل الحكومة، وركز التوجيه الملكي في الخطاب على تحقيق الأهداف التالية [4]:

1. بناء اقتصاد وطني سليم يوفر للمواطنين حياة منتجة كريمة.
2. اتخاذ خطوات مدروسة تهيء لكافة الشعب القدرة على مواجهة العدوان والدفاع عن كل شبر من أرض الوطن العربي.

([1]) سهيلة الريماوي، أحزاب التيار القومي وحكومة النابلسي، مرجع سابق، ص108.

([2]) إبراهيم حجازين، الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية وحكومة النابلسي، مرجع سابق، ص128؛ عيسى مدانات، تعقيب، في: حكومة سليمان النابلسي 1956-1957 (ندوة)، مرجع سابق، ص141.

([3]) محمد محي الدين المصري، الأردن 1953-1957، دراسة سياسية، مرجع سابق، ص207؛ إبراهيم حجازين، المرجع السابق، ص108؛ عيسى مدانات، المرجع السابق، ص141.

([4]) نص الرسالة الملكية بتكليف سليمان النابلسي لتشكيل الحكومة، انظر: الجريدة الرسمية عدد 1302 تاريخ 30/10/1956. وانظر: عبدالله نقرش، السياسة الداخلية في عهد حكومة النابلسي، مرجع سابق،ص172-173.

3. تنظيم جهاز الدولة والموظفين بحيث توفر ضمانة كافية لمصالح المواطنين والكفاءة في العمل وتقديم الخدمات لهم.
4. تمتين العلاقات الأردنية العربية بالمساهمة الجدية والمشاركة الفعالة والدعم من أجل الحصول على الحرية والاستقلال.
5. تنظيم العلاقات مع الدول الحليفة والصديقة ضمن مفهوم المصالح المتبادلة.
6. مساعدة الدول العربية الشقيقة التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها.

ركز كتاب التكليف للحكومة الائتلافية على شقين رئيسيين كأهداف تحققها الحكومة، الأول يتعلق بالأوضاع الداخلية مثل: الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والدفاعية والإدارية. ويركز الشق الثاني على الأوضاع الخارجية والعلاقات العربية والإقليمية والدولية.

شكل النابلسي حكومته الائتلافية [1] من 11 وزيراً بما فيهم رئيس الوزراء بتاريخ 29/ 10/ 1956 من الأحزاب السياسية (الوطني الاشتراكي والبعث والجبهة الوطنية والمستقلين). ولم يشارك في الحكومة الأحزاب الدينية جماعة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير، نتيجة لرفضهم المشاركة التي عرضها عليهم النابلسي [2]. لذا جاء تشكيل الحكومة ممثلاً لمعظم الأحزاب السياسية الفائزة في مجلس النواب، وعكس الوجه الديموقراطي للحكومة في المشاركة الحزبية، وتأكيداً لمعنى التعددية السياسية، وانسجاماً مع التوجه القومي للشارع الأردني.

جاء رد الحكومة على خطاب التكليف مستخدماً عبارات ذات صياغة لغوية استخدمها خطاب التكليف. فالملك أشار إلى تكليف النابلسي على أساس الولاء والرغبة في خدمة الوطن، بمعنى أن الملك هو الذي عينه وليس الانتخابات النيابية.

---

(1) وزارة الثقافة والإعلام، الوزارات الأردنية، مرجع سابق، ص44-45؛ سائد درويش، المرحلة الديموقراطية الجديدة في الأردن، مرجع سابق، ص120-121.

(2) زياد أحمد سلامة، تعقيب لاحق، في: حكومة سليمان النابلسي 1956-1957 (أعمال ندوة)، مرجع سابق، ص164.

فجاء رد النابلسي نيته تشكيل وزارة قومية [1]. ولم يُشر في رده على كتاب التكليف في شقه الثاني، أي ما يتعلق بالعلاقات مع الدول الصديقة أو الحليفة [2]. تقدمت الحكومة ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب بتاريخ 29/ 11/ 1956 متأخراً، بسبب العدوان الثلاثي على مصر في 30/ 10/ 1956 أي بعد تشكيل الحكومة مباشرة، وركزت في بيانها على الالتزام ببرنامج الحزب الوطني الاشتراكي بشكل عام، والأحزاب المشاركة الائتلاف الحكومي بشكل خاص، حيث تضمن برنامج [3] الحكومة التركيز على المسائل الداخلية والعربية والخارجية.

أما السياسة الداخلية فقد ركز البيان الوزاري على [4]:

- العمل على التعاون مع مجلس الأمة وإرساء قواعد الحياة النيابية الدستورية.
- واحترام الدستور وضمان سيادة القانون.
- واطلاق الحريات العامة للمواطنين، وإلغاء القوانين التي تحد من حريتهم، واستبدالها بقوانين تضمن تقدمهم تتماشى مع سياسة الحكومة التقدمية التحررية مثل قانون الأحزاب والمطبوعات، والاشراف على البدو، واستبدال قانون الدفاع بقانون جديد وفق أحكام الدستور وقانون الوعظ والإرشاد، والبلديات واعتبار الفقه الإسلامي مصدراً من مصادر التشريع الأساسية، وتعديل قانون الانتخاب، وإعادة النظر في قانون الجهاز الإداري وحماية الموظفين ورفع مستوى الجيش وتسليحه بأحدث الأسلحة وتطبيق قانون خدمة العلم، وتوحيد النظم والتدريب العسكرية مع الجيوش العربية المصرية والسورية، وتعديل قانون الحرس الوطني،

---

(1) Uriel Dann، King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism، Jordan 1955 – 1957، Oxford University Press، 1989، p. 40.

(2) الجريدة الرسمية، عدد 1302، تاريخ 30/ 10/ 1956.

(3) لمزيد من التفاصيل عن بيان حكومة النابلسي انظر: ملحق الجريدة الرسمية مذكرات مجلس النواب الخامس، عدد 7، الدورة العادية الأولى، تاريخ 27 تشرين ثاني 1956.

(4) عبدالله نقرش، السياسة الداخلية في عهد حكومة النابلسي، مرجع سابق، ص172–173.

وتوجيه التحية لجلالة الملك حسين وموقفه القومي من العدوان الثلاثي على مصر [1]، وتوجيه تحية للرئيس جمال عبدالناصر ومصر ونضالهم ضد الاستعمار، وتوجيه تحية لمدينة بور سعيد رمز النضال التحرري.

وعلى المستوى الخارجي: فقد ركز البيان الحكومي على المعاهدة الأردنية البريطانية [2]. أما القضية الفلسطينية فقد اعتبر إسرائيل كياناً غير شرعي، ورفض الصلح معها، والتمسك بحق عودة اللاجئين إلى وطنهم، وأن قضية فلسطين قضية العرب جميعاً، وعلى مستوى العلاقة مع الدول العربية أكد البيان على السير في النهج العربي في معركته لتصفية الاستعمار ونفوذه، وتعزيز علاقة الأردن مع الدول العربية المتحررة، على كافة المستويات وصولاً للوحدة العربية المنشودة، وأن سياسة الأردن الخارجية ستلتزم بما تتطلبه السياسة الخارجية العربية المتحررة وإقامة علاقات مع الدول الداعمة للدول العربية وقضاياهم، وستدرس الحكومة العلاقة الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، ومقاومة أعداء الوحدة العربية والصهيونية والاستعمار [3].

جاء البيان الوزاري كما سبق ذكره خلاصة لتوجيهات وبرامج الأحزاب العقائدية والمحافظة في حملاتها الانتخابية، وتعهدت الحكومة بتنفيذ برنامجها الوزاري أمام مجلس الأمة الذي افتتحه الملك حسين بتاريخ 25/ 10/ 1956، هنأ فيه النواب بحصولهم على الثقة فقال: "يسرني أن أشير إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد الذي تم في جو نزيه حر اختار فيه أبناء الوطن ممثليهم، مهنئاً إياهم بما أحرزوه من

---

(1) سهيلة الريماوي، أحزاب التيار القومي وحكومة النابلسي، مرجع سابق، ص110.

(2) ذياب مخادمة، السياسة الخارجية في عهد حكومة النابلسي، مرجع سابق، ص183-185.

(3) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس النواب الخامس، مرجع سابق. أحمد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص57.

ثقة..."[1]. وبعد جلسة التصويت على الثقة حصلت الحكومة على 39 صوتاً مقابل صوت واحد حجب الثقة، وهو أحمد الداعور نائب حزب التحرير[2].

شهدت فترة مجلس النواب الخامس من تاريخ الافتتاح حتى تعطيل دورته الاستثنائية في 28/ 4/ 1957 أداءاً مميزاً يمكن اعتبارها من أغنى وأهم المراحل التي تمر فيها المجالس النيابية والممارسات البرلمانية رغم قصر مدتها، ويمكن إبراز أهم مظاهر الممارسة البرلمانية لهذا المجلس بـ[3]:

مناقشة البيان الوزاري للحكومة، ومناقشة التقرير السنوي لديوان الموظفين، ومناقشة التقرير السنوي لديوان المحاسبة، ومناقشة أوضاع الجهاز الإداري والوضع الداخلي للبلاد بطلب من ستة عشر نائباً، ومناقشة موازنة الدولة في الدورة الاستثنائية، بالاضافة إلى عشرات الاستجوابات والمقترحات المقدمة من النواب لرئيس الحكومة حول مختلف أوجه الحياة الداخلية وأعمال الجهاز الحكومي، بالإضافة لدوره على صعيد السياسة الخارجية العربية والدولية والقرارات الهامة التي صدرت عن حكومة الائتلاف، وشكلت انعطافة في تاريخ السياسة الأردنية.

لم تدم العلاقة طويلاً بين النظام من جهة والحكومة والأحزاب من جهة أخرى بسبب تصارع الإرادات السياسية حول عدد من القضايا التي يرى رئيس الحكومة والأحزاب أنها من صميم أعمالهم، وبين الملك الذي يرى اجراءات الحكومة والأحزاب تجاوزاً لصلاحياته، وتعدياً على مستقبل الدولة الأردنية ومحاولاتها وتصفية مؤيدي النظام في أجهزة الدولة، وحول السياسة الخارجية وعدد

---

(1) خطبة العرش السامية في افتتاح دورات مجالس الأمة 1953 – 1996. جزء أول، وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر، 1997، ص30.

(2) أبدى نائب حزب التحرير معارضة للحكومة الائتلافية لعدم تعهدها بشكل ملزم لإلغاء المعاهدة وعدم تبني البيان الوزاري للإسلام، انظر: مذكرات مجلس النواب الخامس، الجلسة الثانية، تاريخ 29/ 11/ 1956؛ عوني العبيدي، حزب التحرير الإسلامي، مرجع سابق، ص75–77.

(3) هاني الحوراني، انتخابات تشرين الأول 1956، والمجلس النيابي الخامس، مرجع سابق، ص34–35.

من القضايا المحلية والوطنية والأقليمية والدولية.

المطلب الثالث: إقالة الحكومة الحزبية

قرر الملك حسين وضع حد للصراع حول السلطة، بينه وبين الحكومة الائتلافية والجيش، وإنهاء أول تجربة تعددية وديموقراطية برلمانية في تاريخ الأردن، في دفاعه عن نظام الحكم لجأ خلالها الملك للعشائر الأردنية بعد اجتماعه في 10 نيسان 1957 مع مجموعة ضمت 26 شخصية من زعماء وشيوخ العشائر بحضور مدير الأمن العام محمد المعايطة، الذين أعربوا عن تأييدهم له ودعمهم في حال اتخاذ أي خطوة ضد الحكومة [1]. وبعد الاطمئنان لموقفهم، كلف الملك رئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني في 10 نيسان 1957 بحمل رسالتين إلى رئيس الحكومة، رسالة شفوية ورسالة خطية، وفي حال عدم تلبية الرسالة الشفوية يقدم له الرسالة الخطية الموقعة من الملك بإقالة الحكومة: "أمليت كتاباً موجهاً إلى النابلسي ضمنته أمري بإقالة الحكومة حمل التلهوني الكتاب إلى مكتب رئيس الحكومة". كانت الوزارة مجتمعة عندما وصل. رجا التهلوني رئيس الوزراء أن يخرج، وعندما أصبحا وحيدين نقل إليه مضمون الكتاب دون أن يسلمه إليه خشية أن يستخدمه لأغراض الدعاية السياسية. ويقول الملك حسين: "بعد بضع ساعات وصل النابلسي إلى القصر وقدم لي استقالته وقد عني في كتابه أن يشير إلى أنه فعل ذلك بناء على أمر جلالتكم" [2].

اعتبر النابلسي أن طلب الملك حق دستوري وأنه يحترم الدستور، ويبدو ذلك أنه شعر بأن الملك سيقوم بطرد الحكومة إذا لم تستقل، حيث قال في كتاب استقالة الحكومة: " استناداً إلى المادة 35 من الدستور التي تعطيك حق إقالتي... وبما أني رجل ديموقراطي ورجل أتقيد بأحكام الدستور، فما علي إلا أن أستجيب، ولذلك إني أقدم لك هذه الاستقالة والتي هي بمثابة جواب على الإقالة راجين قبولها وأتمنى من

([1]) أحمد حامد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص105.

([2]) الملك حسين، مهنتي كملك، مرجع سابق، ص115-116.

الله سبحانه وتعالى أن يحمي البلاد"[1].

يبدو من رسالة استقالة الحكومة للملك بأنها تتقيد فعلاً بأحكام الدستور في استقالتها كما تقيدت به في تشكيلها ومسيرتها القصيرة، والتي كانت سبباً في مقاومتها وعدم استمراريتها.

لماذا انتهت تجربة الحكومة الحزبية والأحزاب ؟ وهل كان بالإمكان تفادي انتهائها؟

تراوحت آراء وكتابات السياسيين عن انتهاء تجربة الحكومة الائتلافية فمنهم من وجدها فشلاً للأحزاب السياسية والديموقراطية، ومنهم من وجد فيها محاولة للنيل والانقلاب على نظام الحكم، ومنهم من يرى أنها انقلاب من نظام الحكم على التعددية دفاعاً عن وجوده، ومنهم من رأى في أصحاب المصالح والقوى المحافظة شيئاً في إفشالها. ولكن مهما كانت الأسباب والمبررات، وبالرغم مما يمكن قوله عن القيود الدستورية على ممارسة الحقوق، والقيود التشريعية اللاحقة التي تقيد هذه الحقوق، وتهدد وجودها، وأهداف التنظيمات الحزبية، وموقع الديموقراطية والتعددية السياسية في قيمها، وتجاوزاً لكل الشكليات والإشكالات المعوقة للتطور السياسي، فإن هذه المرحلة جاءت لتؤكد أن التعددية والحياة السياسية والديموقراطية في الأردن، وما يرتبط بها من مبادئ كحرية الرأي والتعبير، والاجتماع، والتنظيم الحزبي، قد طرحت بشكل فعلي في الساحة الأردنية السياسية، على مستوى نظام الحكم، ومؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، والقضائية، والأحزاب السياسية، والعقائدية، حيث تلاقت الإرادة السياسية والقرار السياسي لنظام الحكم، في دفاعه عن وجوده في بداية حكمه في التحول للديموقراطية والتعددية السياسية مع الإرادة الشعبية والقوى السياسية وانصهر المجتمع في كل عناصره واتجاهاته المتنوعة والمتعددة، والمختلفة في آرائها ومصالحها وانتماءاتها الدينية، والعرقية، والعقائدية،

([1]) جريدة فلسطين، تاريخ 11/ 4/ 1957.

والاجتماعية، والثقافية، عبرت عن نفسها من خلال التنظيمات الحزبية وتعدديتها المستقلة، طرحت برامجها ورؤيتها السياسية، وخاضت الانتخابات النيابية على أساس المنافسة الحرة، وحيادية الدولة، وعدم تدخلها. استطاعت الوصول للمشاركة في القرار والفعل السياسي، وجاءت على أساسها حكومة وطنية ائتلافية برلمانية، كتعبير حي وواقعي للديموقراطية والتعددية السياسية.

وفي محاولتها لإكمال إنجازاتها وتحقيق السيادة والاستقلال الوطني واستخدام صلاحياتها الدستورية بدأت تواجه المصاعب والتحديات على كافة المستويات الداخلية والخارجية، كان محورها الحفاظ على نظام الحكم.

لذا جاءت الأحداث الداخلية والتطورات الإقليمية والدولية لتعزز على الساحة السياسية الأردنية تيارين رئيسيين:

التيار الأول: تمثل في نظام الحكم والقوى السياسية والمحافظة التقليدية والحزبية والبرلمانية يتهم بالرجعية والإمبريالية والتي تنظر إلى أن الهدف الرئيس من الفعل السياسي هو الإطاحة بنظام الحكم وقيام نظام جديد على أسس جديدة ذي أفكار متطرفة يسارية شيوعية بعثية تدعمها وتأخذ بوجهة نظرها دول محافظة إقليمية ودولية تحاول مقاومة المد الشيوعي السوفياتي في المنطقة.

التيار الثاني: تيار سياسي تحالفي وطني يساري حزبي برلماني يدعي التعددية والتحررية غلبت عليه الفئة الاجتماعية المضافة للمجتمع الأردني من الضفة الغربية التي تطورت فكرياً وسياسياً بفعل القضية الفلسطينية، تحالف مع القوى الإقليمية والدولية ذات التوجهات اليسارية والاشتراكية والشيوعية التي ترى في المعسكر الغربي تهديداً لاستقلال وتحرير الشعوب وأثرت في تعبئة الشعب اجتماعياً وسياسياً في تحدي النظام بهدف إحداث التغيير في سياسة الدولة ورأس النظام [1].

بنيت العلاقة بين التيارين على عدم الثقة والشك، ومحاولة تحقيق الأهداف

([1]) أمين مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص106.

والمصالح لكل طرف بغض النظر عن مصالح الطرف الآخر، وكانت الضحية الأولى التعددية السياسية والحريات العامة، بعد أن ضحى كل طرف بالتعددية السياسية من أجل حماية وجوده واستمراريته.

لذلك نجد أن هناك من يرى في المعارضة الحزبية والبرلمانية في الأردن تعبير عن أزمة هوية وولاء خاصة من القيادات السياسية والحزبية الفلسطينية المشاركة في العمل السياسي الأردني فاستخدمت الانفتاح السياسي والتوجه الديمقراطي، من اجل التعبئة الشعبية ووسيلة للعمل السياسي الذي يؤكد هويتهم وولائهم المزدوج والوصول إلى مراكز السلطة والحكم، في حين أن الملك حسين والحكومة الأردنية استخدمت هذا التوجه للتعددية السياسية والحزبية كوسيلة، إما للحفاظ على التكوين الاجتماعي، وإما للتقرب من المعارضة السياسية الحزبية والبرلمانية والنخب السياسية بتبني الانفتاح باتجاهها وكسبها، وإما لابعادها عن التعبئة الشعبية في الشارع الأردني المضطرب، وإما استخدمته لجميعها مجتمعة في هدف الحفاظ على نظام الحكم والوضع السياسي القائم في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها الأردن [1].

وفي توضيح لصورة الوضع السياسي الأردني والمعارضة السياسية نجد أنه لم يكن تصنيف القيادات السياسية ومواقفها في الأردن منذ نشأتها بسيطاً [2]. فبعض القيادات المعارضة لم يكن لديها دوافع التغيير وتهيئة الظروف المناسبة له، وتعاملت مع الوضع القائم.

وبعض القيادات تعاملت مع الواقع ولكن فقط لتسجيل المواقف المعارضة بدون النظر لنتائجه وتحقيقه.

([1]) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مشاكل الانتقال وصعوبة المشاركة، المستقبل العربي، س 13، عدد 135، أيار 1990، ص31.

([2]) جمال الشاعر، سياسي يتذكر، مرجع سابق، ص167.

وأعقد ما في الوضع السياسي الأردني هو انتماء معظم القيادات للخارج خاصة على مستوى المسؤولين وعلى رأسهم "رئيس الدولة نفسه" وذوي العقائد المرتبطة في نشاط خارجي أبعد من الكيان الأردني.

وفي نفس الوقت أوجد النجاح الذي حققته الحكومة الإئتلافية في الديموقراطية التعددية السياسية وتأييد الشارع الأردني لها تخوف بعض النخب السياسية المحافظة والتقليدية أو التي تسلمت الحكم سابقاً من إمكانية إبعادهم عن السلطة أو الحكم، لذلك خططوا لتنحيتها وكيل الاتهامات لها بالتأكيد على خطر النشاط الشيوعي الذي تدعمه الحكومة [1].

هذا التخوف والمعارضة للحكومة جاء نتيجة لتبني معظم أعضاء الحكومة الائتلافية والبرلمان والأحزاب السياسية الأفكار العقائدية التي تتبنى الحلول الثورية والشمولية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف وتغيير الأنظمة القائمة بأسلوب الانقلابات العسكرية والثورات الشعبية خاصة بعد نجاح ثورة عبدالناصر وتزايد المد الناصري، مما أدى لتخوف نظام الحكم ومقاومته الشيوعية والأفكار العقائدية، وأثر على العلاقة القائمة بين الحكومة والأحزاب السياسية والقوى الأخرى، مما عجل في تحرك وتوجه نظام الحكم لحسم الأمر لصالحه قبل استفحال خطر الانقلاب أو تغيير النظام.

لكن رئيس الحكومة أكد أنه لم يكن يهدف إلا لإقامة حكم ديموقراطي تحتذى به الدول المجاورة. وأنه لم يكن ينوي الانقلاب على الحكم لأن ذلك يعني الانقلاب على نفسه، ولكنه أكد بأن بعض المسؤولين في وزارته تصرفوا تصرفات هوجاء وبرعونة، واستغرب على نفسه وهو رئيس وزراء كيف يصفق لأحد المتحدثين الحزبيين عندما قال: "من هو آيزنهاور إنني أستطيع أن أشده من أذنه" [2].

([1]) خليل حجاج، الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص214.

([2]) سليمان الموسى، أعلام من الأردن، مرجع سابق، ص87-88.

لذا يفسر أحد السياسيين أن أسباب فشل الحكومة الائتلافية هي نفس الأسباب التي أوصلتها للحكم، وهو الأسلوب التظاهري الذي سبب لها المتاعب في البرلمان وفي الجيش ونظام الحكم وعند المواطنين، ومتاعب أخرى عربية ودولية، الأمر الذي أدى لنجاح نظام الحكم في السيطرة على النظام السياسي، وكسب التأييد لموقفه وتسلم السلطة المطلقة. كما اعتبر أن رئيس الحكومة كان فرداً واحداً بالرغم من أشكال التجمع الحزبي الائتلافي التي سار من خلالها وأنه الضحية في عملية شاقة طويلة. في حين تحدث رئيس الحكومة لهذا السياسي بأنه يقبل تهمة أن يكون هو والريماوي وقيادة الجيش المسؤولين عما حدث [1]. في حين يرى آخرون أن الحكومة الائتلافية والقوى الوطنية لم تحسن ولم تقدر قوة الخصم وأساليبه المتنكرة في الاستعمار الجديد في الوقت الذي لم تكن فيه تجربة العمل السياسي لدى القوى الوطنية ناضجة بما فيه الكفاية في ظل عمر مستمر من التفرقة فيما بينها، والتنافر بين القوى الوطنية، لذلك لم تستجب للمستجدات الداخلية والخارجية المؤثرة، وبقيت هذه القوى متفرقة [2].

لذلك يقول رئيس الحكومة سليمان النابلسي في تحليله للأزمة التي نشأت بين نظام الحكم ومؤيديه في جهة، وبين حكومته الائتلافية ومؤيديها من جهة أخرى أنه لم يكن ولا الأحزاب السياسية التي تتعامل معه ولا الحزب الوطني الاشتراكي في مستوى التحدي... نحن خسرنا لأننا لم نكن منظمين، وبلا مخطط واضح، لم ندرك طبيعة المخطط الذي يواجهنا، ولم يكن الرجال الذين معي بمستوى تلك الأحداث" [3]. ويستشهد بقوله: إن بعضهم كان معي ولكنه في نفس الوقت يلتقي بالفئات الأخرى.

([1]) جمال الشاعر، سياسي يتذكر، مرجع سابق، ص70-72.

([2]) إبراهيم حجازين، الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية وحكومة سليمان النابلسي، مرجع سابق، ص133.

([3]) علي المحافظة، مناقشة عامة، في حكومة سليمان النابلسي 1956-1970، أعمال ندوة، مرجع سابق.

هذا يعني أن بعض أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي الذي شكل الحكومة الائتلافية وبعض الوزراء الحزبيين كانوا متحالفين مع الجهات المحافظة والتقليدية التي لا تقف في صف الحكومة. بالاضافة لبعض الحزبيين والشخصيات المحافظة. كما يبدو أن الحكومة الائتلافية جمعت بين كل التناقضات الحزبية، والقومية والسياسية، حيث حاول رئيس الحكومة إدخال وزراء من البعث والشيوعيين لوقف المزايدات، وتساهل مع بعضهم مثل عبدالله الريماوي، وعبدالقادر الصالح، ولكن يبدو أن هؤلاء كانوا أحد أسباب انهيار الحكومة. حيث يقول د. يعقوب زيادين أحد قادة الحزب الشيوعي البارزين، إن سلوك بعض الوزراء من حيث ازدواجية الممارسات قد سهل من عملية التآمر والتفسخ الذي أصاب الجبهة الوطنية الداخلية في البلاد، ويقول إن تنافر القوى الوطنية بدأ يتزايد، وأصبح الخطر يتهدد المنطقة بأسرها لدرجة أن كل مواطن بدأ يتحسسه، إلا أن القوى الوطنية لم تستجب لهذه المستجدات وبقيت متفرقة [1]. ولم تستطع هذه القوى المساعدة في إدارة السلطة والحكومة في المجلس النيابي وأخذ الأمور بروية بعد إحلال التدخل الأمريكي محل البريطاني في مبدأ أيزنهاور.

من هنا نجد محاولات الحزب الشيوعي دفع الحكومة التصدي لمشروع آيزنهاور، والتصدي لضغوط الملك بمنع النشاط الشيوعي، والسماح بصدور صحيفة الحزب الشيوعي 'الجماهير' التي أغلقت، وموقف الحزب التصعيدي من الحكومة التي كانت تواجه ضغوطاً من قِبل نظام الحكم، أضعف موقف الحكومة، وعجل في إنهائها بعد تزايد حدة الخلاف مع نظام الحكم حول النشاط الشيوعي. ولو استثنينا الأحزاب الوسطية المحافظة، والحزب الوطني الاشتراكي، نجد أن الأحزاب العقائدية ذات ارتباطات وامتداداً لأحزاب خارجية. فالحزب الشيوعي امتداد للأحزاب

---

(1) إبراهيم حجازين، الحزب الشيوعي، والجبهة الوطنية، وحكومة سليمان النابلسي، مرجع سابق، ص129 و133-134.

الشيوعية في المنطقة العربية المرتبطة في الاتحاد السوفياتي. وجماعة الإخوان المسلمين، امتداد لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحزب البعث العربي امتداد لحزب البعث في سوريا، والأحزاب القومية جميعها امتداد لأحزاب نشأت خارج الأردن، وترتبط بها تنظيمياً وفكرياً، الأمر الذي يتناقض مع قانون تشكيل الأحزاب. وساهم في حدة الصراع بين الحكومة ونظام الحكم، وحسم الخلاف بإقالة الحكومة وحل الأحزاب ومطاردة منتسبيها.

يبدو أن رئيس الحكومة الائتلافية وقع تحت تأثير الأفكار العقائدية خاصة ذات التوجه القومي في مواجهة نظام الحكم، ولم يستطع التوفيق بين ما هو مطلوب منه كرئيس لحكومة ائتلاف وطني أردنية تجاه نظام الحكم، وخطه السياسي الداخلي والخارجي، وبين ما هو مطلوب منه كرئيس حكومة ائتلاف وطني تضم أحزاباً عقائدية ويسارية وقومية، وتوجهاتها المناهضة لنظام الحكم، ومحاولته توجيه السياسة الداخلية والخارجية بعيداً عن نظام الحكم، وبالمقابل يقول الملك إنه حاول لفت نظر رئيس الحكومة بالأخطار والتهديدات التي تحوم على الأردن من الشيوعية، لكن رئيس الحكومة وأصحابه قرر دعم الشيوعية في الأردن بكل الوسائل، حتى أن رئيس الحكومة ألقى خطابا في مديح للرئيس عبدالناصر استغرق أربعين دقيقة دون أن يشير في أي لحظة إلى دور الأردن في الشرق الأوسط"[1].

وبالمقابل نجد أن النجاحات والانجازات التي حققتها الحكومة الائتلافية والمساندة الشعبية لها في التخلص من القيادة الأجنبية، وتعريب الجيش، واستكمال السيادة بإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، والتوجه نحو الوحدة العربية، وتطابق توجهات نظام الحكم مع توجهات الحكومة، ودعم الملك لها ومساندتها، حرك تخوف واستياء بعض النخب والقوى السياسية، وأصحاب المصالح، وذوي الارتباطات الخارجية، والتي بدأت تضغط باتجاه تعطيل هذه المسيرة والقائمين عليها

([1]) الملك حسين، مهنتي كملك، مرجع سابق، ص108-113.

مستخدمة كافة وسائلها ونفوذها وتحالفاتها في الداخل والخارج، وتأييدها لمبدأ آيزنهاور، مما سهل الوضع أمام نظام الحكم للانقلاب على الحكومة الائتلافية والأحزاب السياسية.

ولو أضفنا التوجه الحزبي في حكومة الائتلاف، وخاصة حزب البعث العربي كحزب قومي وتوجهاته القومية في العلاقة مع مصر وسوريا تجاوز الحكومة الائتلافية، والأحزاب المشاركة فيها، وكان تركيزه على القضايا الوطنية لتحقيق انتشار واسع في الشارع الأردني والقوات المسلحة، كل ذلك أثر في وجهة نظره تجاه نظام الحكم، وإمكانية تأثيره في سياسة التغيير التي يطمح إليها، مع وجود دعم فكري وسياسي وإعلامي ومادي من دول الجوار خاصة ذات الأفكار القومية، أثر في توجيه سياسة الحكومة، مما أدى إلى زيادة التباعد بين الحكومة الائتلافية ونظام الحكم.

كما أدى التطور السياسي داخل الجيش، وانضمام عدد من ضباط القوات المسلحة للأحزاب السياسية، وما شكله هذا التطور من دعم لتحقيق السيادة والاستقلال وتعريب الجيش، وما عبر عنه من دعم لحركة الشارع السياسي وحمايته، إلا أنه انعكس على العلاقة بين النظام الحاكم والحكومة الائتلافية ومؤسسات الدولة، وشكل أكبر مصدر للخوف وعدم الطمأنينة، بعد محاولات بعض الضباط الأحرار للانقلاب على نظام الحكم، ودعم بعض القيادات العسكرية للحكومة الائتلافية، مما عجل في تصورات الملك لإنهاء الحكومة الائتلافية والتعددية السياسية.

وفي تحليله للحياة السياسية الأردنية يرى رئيس الحكومة الائتلافية أن هناك قاعدة أن الدولة أكبر من الشعب والنظام أكبر من الدولة، والشخص أكبر من النظام، فإذا أريد تجاوز حالة الأزمة، الضرورة العلمية تقضي تصحيح الأوضاع

بحيث يكون الهرم على قاعدته[1]، أي جعل الشعب هو القاعدة الأساسية في الحياة السياسية الأردنية بالكامل. لذا كان الأولى بالحكومة معرفة هذه المعادلة، والتعامل مع نظام الحكم بطريقة أسهل، خاصة إذا عرفنا أن تحالفات النظام الحاكم في النظام السياسي تفوق تحالفات المعارضة السياسية الأردنية. لذلك ما دام أن الحكومة أنضجت المنهج الديموقراطي فكان الأولى بها أن تحافظ على المسيرة الديموقراطية كخيار أصيل للدولة بصورة أكثر حكمة وواقعية، بما يتناسب مع تطور المجتمع ويسمح باستقرار أسس الديموقراطية، في وقت كانت نفتقر فيه المنطقة العربية لهذا المنهج وترتيب أولوياتها الوطنية الضرورية للحكومة الوطنية كالاستقرار أولاً. ومن ثم التقدم ثانياً، ونتنقل بعدها للأهداف القومية ثالثاً. لكن الحكومة الائتلافية تعجلت لتحقيق الأهداف القومية. أي أنها انغمست بالهم القومي على حساب الهم الوطني[2].

* **الوضع الدولي:**

تأثر الوضع الداخلي في الأردن في الانقسامات، والتقسيمات، والتحالفات التي فرضتها الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، فقد تحالفت الدول العربية فيما أطلق عليها الدول التقدمية مع المعسكر الشرقي الشيوعي الاشتراكي، والمعادي للمعسكر الغربي، مما أدى لانقسام داخل الدولة الأردنية، بين الملك وبعض القوى السياسية الوطنية الذين أيدو الانحياز للمعسكر الغربي المعادي للشيوعية، في حين انحازت الحكومة الائتلافية وبعض القوى السياسية الوطنية والعسكرية للدول العربية المؤيدة للمعسكر الشرقي.

كما أن تراجع النفوذ البريطاني، وإنهاء المساعدات المالية للأردن، وقبول

([1]) عبدالله نقرش، مناقشة عامة، في هاني الحوراني (أعمال ندوة) حكومة سليمان النابلسي 1956-1957، مرجع سابق، ص208.

([2]) عبدالله نقرش، السياسات الداخلية في عهد حكومة النابلسي، مرجع سابق، ص174-175.

الدعم العربي، وطرح مشروع آيزنهاور مقابل الدعم الاقتصادي أصبح نقطة تحول وصراعٍ واضحٍ بين نظام الحكم من جهة، والحكومة الائتلافية والجيش من ناحية أخرى، حيث انقسمت القوى السياسية في الأردن بين الملك وبعض القوى السياسية والشعبية وبعض القيادات العسكرية المدعومة من أمريكا وبريطانيا في طرف، والحكومة والأحزاب السياسية وبعض القيادات العسكرية والشعبية المناهضة لمشروع آيزنهاور في طرف آخر، مما أدى للتباعد بين الطرفين. لجأ الملك بعدها لاستخدام سلطاته مقابل الحكومة، للسيطرة على الوضع الداخلي أي أن الحكومة الائتلافية ومسيرة التعددية السياسية كانت إحدى ضحايا الصراع الأمريكي السوفياتي في المنطقة، بعد اهتمام أمريكا بالوضع الداخلي الأردني، واستعدادها لتقديم المساعدات المالية والعسكرية.

من خلال ما تقدم نجد أن نظام الحكم والحكومة الائتلافية لم يستطيعوا الاتفاق والسير معاً في ظل نظام ديموقراطي تعددي، وهذا يعني عدم اكتمال نضوج البناء السياسي للمجتمع الأردني، والدولة الدستورية في هذه المرحلة، مما يعني أنه في حال تعارض توجهات ومواقف السلطات الدستورية (التنفيذية والتشريعية) في محاولتها لاستخدام صلاحياتها الدستورية مع رؤى وسياسة نظام الحكم، الذي يرى أن هذه السلطات عبارة عن أجهزة تنفيذية لا تمارس رسم السياسات العامة، والحكم، فإن هذه السلطات تفقد شرعيتها ولا بد من إنهائها، فجاء إقالة الحكومة الائتلافية، ومنع الأحزاب السياسية تعطيلاً للعملية السياسية، وتطوّر الفكر السياسي الأردني، وإجهاضاً للتطور الديموقراطي والتعددية السياسية، وتعطيلاً للحياة الدستورية وتشويهاً لمسار النظام البرلماني لأكثر من ثلاثين عاماً، وتكريساً لمفاهيم مناهضة للعمل الحزبي. فأصبح الانتماء للأحزاب عملاً معادياً للدولة والانتماء للوطن.

وحسب اعتقادي فإن هناك عدداً من العوامل، ساهمت في إجهاض الديموقراطية والتعددية السياسية والتأثير في التطور السياسي وهذه العوامل:

أ. الوحدة بين الضفتين، وتحمل تبعات القضية الفلسطينية، ومتطلبات اللاجئين الفلسطينيين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أدخلت أفكاراً سياسية ومتطلبات أوجدت مناخاً يسود فيه التناقض بين ما يريده نظام الحكم، وما يريده الشارع السياسي.

ب. الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يواجهها النظام السياسي أدخلته في الصراع الدولي بين الشرق والغرب، وانحيازه للمعسكر الغربي المناوئ لحركات التحرر العربية، والذي يملك القوة السياسية والاقتصادية التي تفتقدها معظم الدول العربية.

ج. عدم التوفيق بين متطلبات التحالفات الخارجية، والتحالفات القومية العربية، في محاولته الحفاظ على قدر من التوجه القومي للنظام الأردني في مرحلة المد الناصري والنهوض القومي.

لذلك واجه النظام الحاكم أزمة في مرحلة حديثة من تقلده الحكم في الأردن، وللخروج منها كان لا بد من التحرك بحذر باتجاه امتصاص ثورة الشارع السياسي الأردني، وتهدئة الوضع الداخلي بالسماح للديموقراطية والتعددية السياسية والحزبية، وإجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، وتشكيل حكومة ائتلاف وطني يمكن أن تخفف من حدة المعارضة ضد نظام الحكم، ويتمكن خلالها من إيجاد الظرف المناسب في حال تهديدها له، مِن وضع حد لهذا التهديد والانقلاب على الديموقراطية والتعددية السياسية في محاولة للحفاظ على وجوده قبل أن تنقلب عليه.

والسؤال المطروح: هل كان بالإمكان تفادي إجهاض التعددية السياسية في هذه المرحلة؟ وحسب اعتقادي أنه لو تم طرح الفكر السياسي الذي انتهجه الحزب الوطني الاشتراكي في نظرته وتوجهه للسياسة الداخلية، والسياسة الخارجية في هذه المرحلة، بدعم من نظام الحكم الذي يسعى للحفاظ على موقعه من خلال استيعاب التيارات السياسية المندفعة، المدعومة إقليمياً بعيداً عن تعصب وضغط الأحزاب

العقائدية اليسارية والقومية، لأمكن الحفاظ على حد أدنى من العلاقة مع نظام الحكم، والتي تسمح بالحفاظ على ما حققته الحكومة من مكتسبات وإنجازات ديموقراطية وتعددية سياسية، في حال تحييد الضغوط الخارجية من خلال سياسة الاعتدال والحياد الإيجابي في تلك المرحلة، ولأمكن تطوير العملية الديموقراطية والتعددية السياسية تدريجياً في الأردن، وتجنيبه الكثير من التهديدات وحفاظ كل طرف (الملك والحكومة والوطن) على توازناته الداخلية والخارجية.

المطلب الرابع: حل الأحزاب ومنع نشاطها

يمكن التأكيد على أن الضحية الأولى للصراع بين الملك الذي سمح بالتعددية الحزبية والسياسية تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية، لتكون درعاً لحماية وجوده واستمراره، وبين الحكومة والجيش، هي الأحزاب السياسية والتعددية والحياة السياسية، وانعدام الحريات العامة ومصادرتها، وتعطيل المؤسسات الدستورية. ساهم في هذا الصراع الانقسام الإقليمي الذي حكمته الصراعات الدولية، وما مثله الصراع بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي.

لذلك جرت عدة محاولات لتشكيل حكومة جديدة قبل فرض الأحكام العرفية، ولكن يبدو أن تأثير رئيس الحكومة المقالة والأحزاب السياسية العقائدية والتأثيرات الخارجية والإقليمية، كلها عوامل أدت إلى زيادة الفوضى السياسية والاضطرابات الداخلية، وأدخلت الأردن في مرحلة من عدم الاستقرار الداخلي والتهديد الإقليمي، ولمواجهة هذه الأخطار، وجد الملك أنه لا بد من فرض الأحكام العرفية ومنع النشاط الحزبي للسيطرة على الأوضاع الداخلية وفرض الأمن.

كلف الملك حسين الدكتور حسين فخري الخالدي بعد اعتذار فوزي الملقي تشكيل حكومة جديدة تضم أكبر عدد ممكن من رؤساء الوزارات السابقين تستطيع ضبط الوضع الداخلي لمقاطعة الأحزاب السياسية ورفضها الاشتراك في الحكومة

بعد رفض شروطها لم يستطع الخالدي تشكيل الحكومة [1].

كلف الملك عبدالحليم النمر بتشكيل الحكومة الجديدة بعد وساطة بعض أعضاء الحركة الوطنية لكنه اشترط عدم إشراك الوزراء الشيوعيين والبعثيين السابقين مثل عبدالله الريماوي، إلا أنه لم يتم أي اتفاق بشأن وزراء البعث في الحكومة الجديدة نتيجة تشدد الريماوي الذي اتهمه النابلسي بمحاولة تدمير البلاد من أجل أن يكون وزيراً.

بعد فشل المحاولات لتشكيل حكومة جديدة دعت الأحزاب السياسية، الحزب الوطني الاشتراكي، والبعث، والشيوعي (الجبهة الوطنية)، واللواء على أبو نوار إلى عقد اجتماع في 12/ 4/ 1957، قد يكون الهدف منه الضغط على الملك من أجل تشكيل حكومة ائتلافية تسير على نهج الحكومة السابقة، وحددوا شروطهم لتشكيل الحكومة الجديدة، منها: حكومة تضم كافة الأحزاب المشتركة في الحكومة السابقة، تصفية أعوان الاستعمار من أجهزة الدولة، مقاومة النشاط والتدخل الأمريكي، المحافظة على دستورية الحكم، والاتحاد الفدرالي مع مصر وسوريا، واتباع سياسة تحررية، والتزام الحياد الإيجابي [2]. وللخروج من الأزمة كلف الملك سعيد المفتي بتشكيل الحكومة، إلا أن الوضع السياسي أخذ بالتدهور نتيجة تدخل قادة الجيش الضباط الأحرار في الشأن السياسي، واتفاقهم على عدم التصدي للمظاهرات المؤيدة للحكومة الائتلافية السابقة. والطلب من الملك تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة سليمان النابلسي، أو عبدالحليم النمر، واتصالهم مع سعيد المفتي لإبلاغ الملك على رغبتهم في ترأس عبدالحليم النمر للحكومة الجديدة. ويبدو أن الملك وافق على مطالبهم [3] في ظل تزايد معارضة الشارع الأردني لإقالة الحكومة السابقة، وتخوف

---

(1) جاء ضم رؤساء الحكومات السابقة حسب نصيحة الولايات المتحدة، انظر: محمد محي الدين المصري، الأردن 1953-1957، دراسة سياسية، مرجع سابق، ص243.

(2) أحمد حامد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن، 1957-1958، مرجع سابق، ص108.

(3) الحسين، مهنتي كملك، ص137؛ شاهر أبو شحوت، مذكرات، مرجع سابق، ورقة 116-117.

الملك كون الطلب جاء من القيادات العسكرية العليا ومدير الأمن العام، وعدم تأكد الملك من ولاء الجيش وخاصة البدو [1].

وفي الاجتماع الذي دعي إليه الملك، وحضره وزراء سابقون ونواب وأعيان، وشخصيات سياسية ووطنية يوم 15/ 4/ 1957، واطلاعهم على السياسة الأردنية المتبعة للمرحلة القادمة [2] تم الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور حسين فخري الخالدي، ووزراء من الشخصيات السياسية المعتدلة، وزعماء القبائل والوجهاء، ومن ضمنهم رئيس الوزراء السابق سليمان النابلسي، لكسب أعضاء البرلمان من الحزب الوطني، رغم معارضة معظم أعضاء الحزب هذا الاشتراك [3]، فقد أعلن الملك عن التزامه بسياسة الحياد الإيجابي وتمسكه بالسياسة العربية الموحدة، ومقاومة سياسة الأحلاف والمشاريع التي تتعارض مع الدول العربية المتحررة [4].

وبالرغم من إعلان حكومة الخالدي بأنها ستتبع في سياستها الخارجية التوجه المصري السوري السعودي، وعدم قبولها مبدأ آيزنهاور [5] في محاولة منها لتهدئة الشارع، وكسب التأييد، إلا أن الأحزاب السياسية والمعارضة استمرت في معارضتها لسياسة نظام الحكم، وتصديها للحكومةمما أدى إلى قيام حكومة إبراهيم هاشم في اتخاذ عدد من الإجراءات للسيطرة على الوضع الداخلي ومنها [6] :

- إعلان الأحكام العرفية في المملكة في ضفتيها الشرقية والغربية استناداً إلى المادة 125 من الدستور، التي تعطي الملك الحق بإعلان الأحكام العرفية في حال حدوث طوارئ خطيرة.

---

(1) أحمد حامد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن 1957-1958، مرجع سابق، ص108-109.

(2) الحسين، مجموعة وثائق رسمية، مرجع سابق، ص142.

(3) جريدة الدفاع، عدد 6441، تاريخ 22/ 4/ 1957.

(4) الجريدة الرسمية، عدد 1325، تاريخ 15/ 4/ 1957.

(5) جريدة فلسطين، تاريخ 17/ 4/ 1957.

(6) الجريدة الرسمية، عدد 1327 تاريخ 27 نيسان 1957.

- تعيين وزير الدفاع حاكماً عسكرياً عاماً يرتبط فيه مجموعة من الحكام العسكريين في المحافظات، فوضت إليهم صلاحيات الحاكم العسكري العام.
- تشكيل محاكم عسكرية ترتبط بالحاكم العسكري العام، وقراراتها لا تخضع للاستئناف.
- حل لجان التوجيه الوطني، وأي لجان أخرى تم تشكيلها من قبل الحكومة الائتلافية، وحل المجالس البلدية.
- تعطيل ومصادرة الصحف الحزبية، وحظر الصحف العربية من مصر وسورية.
- فرض منع التجول ليلاً ونهاراً في معظم محافظات المملكة.
- تطهير الجهاز الحكومي من الموظفين المنتمين للأحزاب، وإعطاء الوزراء حق طرد أي موظف حزبي.
- تقييد حرية النقابات والنقابيين، واعتقال معظم النقابيين، وهرب بعضهم، وحل بعض النقابات [1].
- شن حملة اعتقالات واسعة في الأوساط السياسية وغيرها.

كما قامت الحكومة بحل الأحزاب السياسية، وحظرت نشاطها، واعتقال ومحاكمة قياداتها وهرب مجموعة من القيادات الحزبية إلى سورية، وفرض الإقامة الجبرية على بعضهم [2]. واتهم الملك حسين الأحزاب والحزبيين بأنهم "فئة... رضيت أن تبيع نفسها رخيصة لغيرها مطوحة بالبلاد إلى خطر دائم يتنابها من الداخل، ويتولاها من الخارج... وأصبح لا هم لبعضها إلا إشاعة الدسائس وتلفيق التهم وخلق المؤامرات". وأن هذه الأحزاب تتعامل مع دول خارج الأردن، وتعمل بصورة غير شرعية وحادت عن أهدافها.

([1]) هاني الحوراني، الحركة العمالية الأردنية 1948-1988، مراحل تطورها وقضاياها الراهنة، بنقوسيا، قبرص 1989.

([2]) أحمد حامد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص172.

وهكذا انتهت التعددية الحزبية، ما عدا جماعة الإخوان المسلمين الذين أيدو الملك حسين وحكومته في إجراءاتها لفرض الأمن والنظام، وأبدو موقفهم ضد الأحزاب اليسارية الهدامة، ومقاومتهم للشيوعية، وطالبو بتخليص أجهزة الدولة من كل عوامل الهدم والالحاد [1].

كما قامت الحكومة باعتقال عدد من النواب الحزبيين، وخاصة حزبي البعث، والشيوعي وأسقطت عضوية آخرين. وهرب بعض النواب إلى سورية، في حين أبقت الحكومة على مجلس النواب، ولم تقم بحله، وذلك لاضفاء الصبغة الدستورية على الحكومة، وتجنب إجراء انتخابات، وعدم تأثير أعضاء المجلس على الحكومة كون أعضاء المعارضة في السجن، أو الإقامة الجبرية أو خارج البلاد [2].

أدت هذه الإجراءات لسيطرة الملك والحكومة سيطرة مطلقة، والتراجع عن الديموقراطية والتعددية السياسية، وتقييد الحريات العامة، وهزيمة للأحزاب السياسية، وتعطيل المؤسسات الدستورية، خاصة المؤسسة التشريعية، والتوجه بشكل مطلق للمعسكر الغربي، وتنفيذ سياسة الولايات المتحدة خاصة مشروع آيزنهاور وتراجع دور المعارضة مقابل نجاح سياسة المؤيدين للملك والحكومة [3].

رغم الإجراءات الحكومية والأحكام العرفية، إلا أن عدم الاستقرار والفوضى بقيت مستمرة، خاصة بعد فرار العديد من رموز المعارضة والأحزاب خارج البلاد، وتأييد ودعم مصر وسورية لهم، وتعرض الأردن لحملة واسعة من التهديد والحملات الإعلامية من هذه الدول، وتأييد السوفيات لهذه المواقف، والتحرك الأمريكي لدعم الأردن.

فقد قامت مصر بتقديم المساندة للحكومة الحزبية الائتلافية المستقيلة،

---

(1) جريدة الدفاع، عدد 6483 تاريخ 31/ 5/ 1957.

(2) أحمد حامد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص175.

(3) عاطف صويص، شل الحياة النيابية ومصادرة السلطات الدستورية 1957-1974، مجلة الأردن الجديد، عدد2، كانون أول 1984، ص94.

والضباط الاحرار عن طريق تكثيف الحملات الدعائية في الصحف والإذاعة المصرية، ضد الأردن والملك، وحاولت تجنيد عملاء للقيام باغتيالات سياسية في الأردن، واجتمع عبدالناصر مع عناصر المعارضة الأردنية السياسية والعسكرية الذين لجأوا إلى سورية في القاهرة في 24 نيسان 1957 وطمأنهم على دعمه لهم، ووقوفه إلى جانبهم، والعمل معهم [1]. كما قامت مصر بطرد السفير الأردني لديها [2] . أما الموقف السوري فإنه قريب من موقف مصر، فقد ساندت ودعمت المعارضة الأردنية الموجودة على أرضها ضد نظام الحكم والحكومة الأردنية، واستخدمت كافة الوسائل للضغط والتأثير على نظام الحكم الأردني الذي اتهمته بالعمالة والخيانة [3].

أما موقف الاتحاد السوفياتي، فقد اتفق مع موقف مصر وسورية، فقد أعلن أن الوضع في الأردن يهم الاتحاد السوفياتي بعد التدخلات الخارجية، وخطرها على السلام في المنطقة. وهيمنتها على الدول العربية، وأنه لا يستطيع السكوت على هذا الوضع الامبريالي، لأن ذلك يمس أمنه [4].

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أعلنت عن تأييدها لإجراءات الملك وحكومته، وحذرت الدول المجاورة للأردن من التدخل في شؤونه، لأن زعزعة أمن الأردن والتعرض لأراضيه يهدد المصالح الأمريكية والسلام العالمي. ولإظهار

([1]) محمود العبيدات، مذكرات مخطوطة، مرجع سابق، ص42-43.

([2]) أحمد حروش، عبدالناصر والعرب، مطبعة مدبولي، القاهرة 1984، ص440-441.

([3]) عبدالمجيد الشقاق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال حتى عام 1971، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1996، 258-265.

([4]) اسكندر أحمد، الاتحاد السوفياتي في العالم العربي، مجموعة من الوثائق السياسية، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، 1978، ص76-77.

جديتها حركت بعض قطعها البحرية للمنطقة [1].

كما قدمت الولايات المتحدة مساعدات مالية كبيرة للأردن، ونقل كميات كبيرة من المساعدات والأسلحة والعتاد لسد حاجة الأردن الاقتصادية والعسكرية، معللة ذلك نتيجة عدم وفاء الدول العربية مصر وسورية بالتزاماتها تجاه الأردن وتهديدهم له [2].

لذلك أدت الأحكام العرفية وإنهاء الأحزاب السياسية، وغياب المعارضة الوطنية الحزبية، إلى صراع سياسي ضد الأردن من خارج الحدود، وتحولت المعارضة من السياسيين إلى العسكريين، الذين تأثروا في الوضع العربي السائد بكثرة الانقلابات العسكرية، في وقت برزت فيه التوجهات القومية والوحدوية بعد وحدة مصر وسوريا عام 1958، وانضمام الأردن إلى التحالف العراقي السعودي الأمريكي [3].

جاءت أول محاولة انقلابية في الأردن في 14 تموز 1958 بعد ثورة العراق، قادها محمد الروسان، وتم الإعلان عن إحباطها بعد اعتقال عدد من العسكريين العاملين والمتقاعدين [4].

وجاءت المحاولة الثانية في 20 آذار 1959 بقيادة صادق الشرع وتم إفشالها، وقامت محاولة أخرى بقيادة قاسم الناصر عام 1960 وتم إفشالها أيضاً [5].

بعد فشل المحاولات الانقلابية، لجأ الضباط الأحرار الذين ينتمون للأحزاب السياسية المنحلة إلى الاغتيالات السياسية، حيث جرى اغتيال رئيس الوزراء هزاع

([1]) عبدالمجيد الشقاق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص256، صوان الجاسر، ونعمان أبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، مرجع سابق، ص62-63.

([2]) Uriel Dann، King Hussein، op.، Cit.، pp. 71-72.

([3]) هاني الدحلة، رماد السنين، مذكرات، دار كنعان، دمشق، 1997، ص120.

([4]) محمود موسى العبيدات، مذكرات مخطوطة، ج2، ص4.

([5]) مراد عباس، الدور السياسي للجيش العربي، ص102.

الجالي في 29 آب 1960 بعد تفجير دار رئاسة الوزراء. كما جرت محاولة لاغتيال الملك حسين في طنجة أثناء زيارته للمغرب [1].

لذا نجد أن المعارضة السياسية تبناها العسكريون الأردنيون من خارج الأردن وداخله، بدعم مصري سوري، في حين تراجعت حدة المعارضة الوطنية والشعبية في داخل الأردن، وتزايدت سيطرة الملك والسلطة التنفيذية على الوضع الداخلي بدعم خارجي، بالرغم من تزايد الضغوط على الأردن بعد تسلم حزب البعث السلطة في كل من العراق وسوريا عام 1963، وتحالفهم مع عبدالناصر، وعودة المعارضة السياسية الحزبية والعسكرية إلى الواجهة، في الأردن، رغم العفو الذي أصدره الملك حسين عن المعتقلين السياسيين والعسكريين عام 1962. فقد تحرك الشارع الأردني بتجديد المظاهرات والمسيرات والمطالبة بالوحدة مع مصر وسورية، والمطالبة والهتاف بسقوط النظام الأردني. ولم تخف حدة الأوضاع السياسية المتوترة إلا بعد توتر العلاقة بين الأحزاب البعثية في العراق وسورية مع الحركة الناصرية، والانقسامات التي حصلت في حزب البعث في سورية والعراق، وانعقاد مؤتمر القمة العربي عام 1964 التي أسس لتعاون سياسي عربي جديد مؤقتاً [2].

انعكس التحسن في العلاقات العربية على الوضع السياسي في الأردن، فبدأ يميل نحو الاستقرار بغياب الأحزاب السياسية والمعارضة البرلمانية، وسيطرة الملك والسلطة التنفيذية على كافة السلطات في المملكة، مما دعا الملك حسين عام 1965 إصدار عفو عن كافة السياسيين والعسكريين، والحكوميين، والفارين [3].

([1]) أحمد حامد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص183؛ سليمان الموسى، أعلام من الأردن، ج1، مرجع سابق، ص37.

([2]) أحمد حامد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص183-187.

([3]) محمود موسى العبيدات، مذكرات مخطوطة، ج2، مرجع سابق، ص34-35.

المبحث الرابع
الحياة الحزبية في ظل الأحكام العرفية
1989-1957

شهدت مرحلة الأحكام العرفية من عام 1957 حتى عام 1989 انتكاسة للأحزاب العقائدية وهروب واعتقال عدد من منتسبيها، ومع حدوث نكسة حزيران 1967 ونزوح اعداد كبيرة من الفلسطينيين للأردن، برز العمل الفدائي على الأراضي الأردنية مما دفع الأحزاب المنحلة للاندماج في حركة المقاومة الفلسطينية، وتحولت معظم المنظمات والجبهات الفلسطينية إلى ما يشبه الأحزاب بعد أن خرجت هذه التنظيمات من تحت سيطرة الدولة، وأصبحت في مجملها معارضة لنظام الحكم وتطالب بإسقاطه.

وبعد خروج التنظيمات الفلسطينية من الأردن وحدوث فراغ سياسي وتشريعي، توجه النظام السياسي لملأ الفراغ بإيجاد مؤسسات بديلة للأحزاب السياسية المحظورة وطرح مشروع الاتحاد الوطني الذي لم يعبر عن الواقع الحزبي والسياسي. لذلك وجدت الأحزاب نفسها مضطرة للإنضواء تحت مظلة النقابات المهنية التي أكدت حضورها كبديل للأحزاب في هذه المرحلة.

المطلب الأول: منظمة التحرير الفلسطينية واستقطاب الأحزاب

مع حل الأحزاب ومنع النشاط الحزبي، فقد تطورت إمكانية العودة للتعددية السياسية والحزبية سلباً منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية واستقطابها للأحزاب السياسية والعقائدية، وتشكيل فصائل حزبية تابعة لها، تعمل بدون ترخيص رسمي من الحكومة الأردنية، مما أثر في شكل العلاقة الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل والأحزاب المنضوية تحت مظلتها مما ساهم في عدم إمكانية التراجع عن الأحكام العرفية أو التحول إلى التعددية الحزبية والسياسية.

العلاقة بين منظمة التحرير والأردن

بدأت العلاقة الأردنية الفلسطينية منذ بداية الوحدة بين الضفتين، حيث كان

الهدف الأسمى للفلسطينيين العودة لوطنهم، وبعد التطور السياسي الذي شهدته الأردن، أصبحت الوحدة السياسية القائمة بين الحركات السياسية في الضفتين تهدف لتصفية التواجد البريطاني ومشاريع الهيمنة الاستعمارية في الأردن والوطن العربي، وبعد أن أصبحت الحركة السياسية الأردنية منطلقها الضفة الغربية، تشدد الأردن تجاه أي محاولة لشق الوحدة، أو إقامة كيان فلسطيني مؤثر على الفلسطينيين الأردنيين [1].

وقد شكل الإعلان عن إنشاء كيان فلسطيني ردود فعل فلسطينية وأردنية متضاربة، تتعلق بمصالح كل جهة، ومدى تأثير إنشاء مثل هذا الكيان عليها. وفي الأردن انقسم الفلسطينيون بين مؤيد لإقامة كيان فلسطيني مستقل عن الأردن، فيما عارضت بعض القيادات الفلسطينية المؤيدة للقيادة الأردنية إنشاء كيان فلسطيني مستقل يؤدي إلى التأثير على وحدة الضفتين، أو ينعكس على الفلسطينيين في الأردن [2]. بينما بين رئيس الهيئة العربية العليا الحاج أمين الحسيني في رسالة للملك حسين مدى الضرر والخطر الذي سيلحق بالكيان الأردني نتيجة لذلك [3].

تم الإعلان عن مؤتمر القمة العربي 1964 بتكليف أحمد الشقيري بعد وفاة أحمد حلمي، بوضع صيغة لتنظيم الشعب الفلسطيني، رغم معارضة الأردن والسعودية [4]. وعمل الشقيري على إبراز الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، ودعا لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في القدس عام 1964، ولضمان موقف الأردن وجه الدعوة للملك حسين لافتتاح المؤتمر الذي تم فيه إقرار الميثاق

---

(1) إسماعيل ياغي، نظام بركات، دراسات فلسطينية (تاريخية سياسية)، مطبعة الفرزدق التجارية، الرياض، 1988، ص324-325.

(2) المرجع السابق، ص330؛ عصام سخنيني، الكيان الفلسطيني 1964-1974، شؤون فلسطينية، عدد 41-42، كانون ثاني 1975، ص50.

(3) أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، دار العودة، بيروت، 1971، ص28.

(4) المرجع السابق، ص13.

الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأكد الشقيري أن هذا الشكل لن يكون شكلاً حكومياً ينافس الأردن ومصر سيادتهما على الضفة الغربية وغزة [1].

تحفظت الأردن على قيام منظمة التحرير الفلسطينية وعارضت أي تنظيم شعبي أو عسكري في الأردن، خوفاً من أن يؤثر على الوحدة الفلسطينية الأردنية وعزل الضفة الغربية عن السيادة الأردنية [2].

ولكن منذ إنشاء وقيام منظمة التحرير الفلسطينية، تأزمت العلاقة بينها وبين الحكومة الأردنية، وصلت إلى حد الصدام بعد أن فقدت الدولة الأردنية سيطرتها على الوضع الداخلي، وازدادت سيطرة المقاومة الفلسطينية على المناطق الأردنية بشكل ملحوظ، وفقدت الدولة هيبتها ووصلت لمرحلة الانهيار، وقد يكون من أسباب قيام الصدام بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1970، تراكم الأخطاء من كل الأطراف والتي تم ارتكابها خلال المرحلة التي سبقت ذلك، مضافاً إليها أسباب إقليمية، ودولية معادية للشعوب العربية، ولها مصالح في إيجاد الفتنة.

ويحمل الدكتور سعيد التل [3] قسطاً من المسؤولية للحكومة الأردنية، من خلال عدم تحديدها لمسؤولياتها وواجباتها وسيادتها من جهة، ومسؤولية المقاومة الفلسطينية، وواجباتها ونشاطاتها من جهة أخرى، كما فعلت بعض الدول العربية. وعدم وجود سياسة ثابتة للحكومة الأردنية تحدد علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية. ويحدد أسباب الصدام بين الطرفين إلى عاملين رئيسيين:

([1]) اسماعيل ياغي، ونظام بركات، دراسات فلسطينية، مرجع سابق، ص336-337. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1964، ص71-72.

([2]) إسماعيل ياغي، ونظام بركات، دراسات فلسطينية، مرجع سابق، ص340.

([3]) سعيد التل، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، دال اللواء لصحافة والنشر، عمان، 1989، ص67-69.

الأول: وجهة النظر الأردنية لإمكانية عودة الأراضي المغتصبة بالوسائل السلمية [1] في ظل الظروف الدولية والإمكانات العربية، وعدم إمكانية عودتها بالمقاومة لذا غضت الطرف عن تطور المقاومة الفلسطينية داخل الأردن كيفما يشاء، وفي النهاية لم تحقق المقاومة عودة الأراضي المغتصبة.

الثاني: الدور الذي لعبه بعض الشخصيات الحكومية من خلال تصورهم لإمكانية انهيار النظام الأردني، وانتقال السلطة الأردنية للمقاومة الفلسطينية، وللحفاظ على دورهم المستقبلي المحتمل، أو المحافظة على ما وصلوا إليه عن طريق الفساد، والرشوة، واستغلال النفوذ لعبوا دوراً مزدوجاً بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية.

وقد يبدو هذا الطرح متفقاً مع تصور الدكتور أسعد عبدالرحمن [2] أن الخلافات بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير نجمت في الأصل عن قبول الأردن لقرار 242، ورفض منظمة التحرير له، كما نجمت عن تناقض العقائد السياسية، والنشاطات الاجتماعية لعدد من فصائل المقاومة الفلسطينية مع ما هو مقبول من السلطات الأردنية، ومواقف الدول العربية المتناقضة، واستفادة إسرائيل من التناقض العربي، ونقل ضررها إلى الدول العربية حيث أصبح الأردن المستهدف الأول من الاعتداءات الإسرائيلية بسبب:

وجود المقاومة الفلسطينية على أرضه لموقعه من فلسطين، وتأييد الشعب الأردني من أصل فلسطيني للمقاومة الفلسطينية، وعدم سيطرة السلطة على المقاومة، والتأييد الجماهيري لها، وتناقض الصفة التمثيلية للفلسطينيين بين منظمة التحرير، مع رؤية الأردن لنفسه كدولة لها سلطة على الضفتين.

---

(1) اقترح الملك حسين مشروعاً للتسوية السلمية أثناء زيارته للولايات المتحدة سمي مشروع الملك حسين. انظر: الوثائق العربية لعام 1969، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1969، ص328-332.

(2) أسعد عبدالرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص175-180.

مما زاد الأمر تعقيداً بين الحكومة الأردنية ونظام الحكم من جهة، وبين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، انضواء أحزاب المعارضة في فصائل المقاومة الفلسطينية وتزايد دورها على الساحة الأردنية، بحيث أصبحت تنافس السلطة السياسية على الحكم والسيطرة. مما ساهم في تمسك النظام السياسي الأردني في مواقفه تجاه التحول للتعددية السياسية والسماح بعودة النشاط الحزبي خوفاً من تكرار التجارب السابقة مع الأحزاب العقائدية، ويمكن تلخيص أهم الأحزاب والتنظيمات التي عملت مع حركة المقاومة الفلسطينية على الساحة الأردنية في:

حزب البعث العربي الاشتراكي فرع سوريا:

كان حزب البعث من أكبر الأحزاب العقائدية التي تعرضت للملاحقة والتصفية بعد حل الأحزاب والأحكام العرفية عام 1957، وهروب قادة الحزب إلى الدولة العربية المجاورة وخاصة سوريا.

لجأ الحزب إلى العمل السري على الساحة الأردنية، وبعد دعوة رئيس الحكومة الأردنية وصفي التل عام 1962 لإشراك أعضاء من الحزب في الانتخابات النيابية نجح اثنان منهم في الانتخابات النيابية وهم، أحمد خريس، وياسر عمر، ولكن تم فصلهم من الحزب، لرفض الحزب التعامل مع الحكومات الأردنية التي لا تعترف بحق الأحزاب بالنشاط العلني [1]. مما دفع الحكومة لشن حملة اعتقالات ضد أعضاء الحزب في الأردن على أثر وصول البعثيين للحكم في العراق عام 1963، وحركة 23 شباط 1966 في سوريا.

انضم الحزب إلى (التنظيم الفلسطيني الموحد) في عام 1968، الذي تشكل من

(1) جمال الشاعر، تجربة الديموقراطية في الأردن، مرجع سابق، ص46؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص326-327.

تنظيمات الحزب في الضفة الغربية والشرقية وسوريا ولبنان [1]. بعد قرار المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث السوري الذي أنشأ منظمة طلائع حزب التحرير الشعبية (الصاعقة) من كتيبة الصاعقة الفلسطينية الملحقة في الجيش السوري وتولى قيادتها ضافي الجمعاني ومحمود المعايطة وحاكم الفايز وآخرون، وتعتبر الجناح العسكري لحزب البعث في الأردن [2].

أخذت منظمة الصاعقة على عاتقها كأحد أهدافها في نهاية عام 1969 إسقاط النظام الحاكم في الأردن، عن طريق اتصالاتها مع بعض القيادات العسكرية الأردنية، خاصة بعد تأزم العلاقة بين العمل الفدائي والنظام الحاكم والحكومة الأردنية [3].

حزب البعث العربي الاشتراكي / فرع العراق

أنشأ حزب جبهة البعث الإشتراكي فرع العراق في بغداد في آب 1968 حيث اقترح المجتمعون أنشاء فصيل فلسطيني فدائي في الأردن بتمويل من الحكومة العراقية، وحماية من الجيش العراقي في الأردن، ورداً على انشاء حزب البعث في سوريا لمنظمة الصاعقة [4].

حركة القوميين العرب:

بعد حل الأحزاب السياسية وإعلان الأحكام العرفية عام 1957، لجأ قادة حركة القوميين العرب إلى سوريا، ومن بقي في الأردن لجأ للعمل السري. ومع

([1]) حزب البعث العربي الاشتراكي، التنظيم الفلسطيني الموحد، القيادة النظرية، نشرة حول الحركة الوطنية الأردنية، أيلول 1974، ص8.

([2]) العمل الفدائي في الأردن، مرجع سابق، ص13؛ الفدائيون بين الردة والانتحار، التوجيه المعنوي، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، 1973، 31.

([3]) رياض نجيب الريس، المسار الصعب، مرجع سابق، ص75-76.

([4]) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، ص331-332.

نشوء حركة المقاومة الفلسطينية عملت الحركة ضمن التنظيمات الفلسطينية [1]، وشكل الحزب منظمة أبطال العودة، ومنظمة أخرى سميت شباب الثأر قبل عام 1967، وانتقدت حركة القوميين العرب التقارب بين منظمة التحرير في سياستها الساعية للتقارب مع الأردن [2].

أما بعد حرب حزيران 1967 وكونها أكثر الأحزاب العربية تأثيراً، إلا أنها أصيبت بعده نكسات داخلية أنهت وجودها، وقام على أنقاضها عدة تنظيمات قطرية وقومية.

الجبهة الشعبية:

يمكن اعتبار الجبهة الشعبية منظمة حزبية شيوعية ماركسية لينينية ثورية. وأعلن عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من ثلاثة تنظيمات، هي شباب الثأر، وأبطال العودة، وجبهة تحرير فلسطين. شكلت ثقلاً في العمل الفدائي الفلسطيني، وثقلاً على الساحة الأردنية، ومن خلال شعاراتها التي طرحتها على الساحة الأردنية (كل السلطة للمقاومة) ولا سلطة فوق سلطة المقاومة، وتوجهاتها في لفت نظر العالم للقضية الفلسطينية، والتأثير على الأردن سياسياً واقتصادياً من خلال خطف الطائرات الأجنبية، والاضرابات، وتوزيع المنشورات، والتعرض لقوات الأمن كل ذلك أدى إلى زيادة التوتر بين الأردن والجبهة الشعبية، أدى في النهاية إلى الصدام المسلح عام 1970 [3].

([1]) غازي الخليلي، حركة القوميين العرب، وموقفها من القضية الفلسطينية، دراسات عربية، عدد 10، 1970، ص100-101.

([2]) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص333-334.

([3]) رياض نجيب الريس، ودينا حسين النحاس، المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية، منظماتها، أشخاصها، علاقاتها، دار النهار للخدمات الصحفية، بيروت، 1976، ص33؛ نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، مرجع سابق، ص595؛ العمل الفدائي في الأردن، مرجع سابق، ص11.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة:

انشق عن الجبهة الشعبية عام 1968 [1] جبهة أخرى بعد خلافات قيادية، سميت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل.

حدث انشقاق آخر عام 1969 بقيادة نايف حواتمة الذي شكل الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين. وفي بداية عام 1970 تم تشكيل حزب بدلاً من الجبهة سمي حزب (العمل الاشتراكي) ولكنه لم يكن مؤثراً ومجرد إطار شكلي في معظم الدول العربية ومنها الأردن [2].

الحزب الشيوعي الأردني:

يمكن التأكيد على أن العداء المتبادل بين الحزب الشيوعي والنظام الأردني، أحد أهم الأسباب الرئيسة لإفشال حكومة الائتلاف الوطني عام 1957، وانهيار الديموقراطية والتعددية السياسية بعد قرار حل الأحزاب وفرض الأحكام العرفية، إلا أن الحزب الشيوعي بقي يعمل سراً، وتزايد نشاطه في بعض الأجهزة الحكومية، خاصة النقابات المهنية، وبلغ عداء الحكومة الأردنية للشيوعية ذروته حتى عام 1963 [3].

بدأ التحسن في العلاقات بين الطرفين منذ تاريخ استلام البعثيين الحكم في العراق، وموافقة الحكومة الأردنية على إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، وتبييض السجون الأردنية من المحكومين السياسيين،

---

(1) أسعد عبدالرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مساراتها، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية 1978، ص149-154.

(2) رياض الريس، المسار الصعب، مرجع سابق، ص49-59.

(3) يعقوب زيادين البدايات، مرجع سابق، 150-153.

وعودة بعض الأعضاء الفارين [1]، ومما زاد في تحسين العلاقات الدعوة التي وجهها الحزب الشيوعي لعقد مؤتمر وطني لبحث القضايا الوطنية، والموقف من احتلال الضفة الغربية، مما فسر على أنه دعم لنظام الحكم الأردني، وإخلاء مسؤوليته عن احتلال الضفة الغربية، وتجديد البيعة للنظام في استعادة الأرض المحتلة [2]. وأظهر الحزب الشيوعي معارضته للعمل المسلح الفدائي، واعتبروه خطراً على حركة التحرر العربية، وأن أهدافه غير قابلة للتطبيق، ودعو للقبول بقرارات الأمم المتحدة، وهو ما يتفق مع توجه الحكومة الأردنية في الحل السلمي [3].

نتيجة لتراجع الحزب الشيوعي قرر الاشتراك في العمل الفدائي، وعدل من موقفه تجاه الحل السلمي، فأعلن الحزب عن تشكيل "منظمة أنصار" بعد اجتماع القيادات الحزبية في الدول العربية ومن ضمنها الأردن للظهور بمظهر الحركة الوطنية، وبدأ بالدعوة لإقامة حكومة وطنية، وتمتين علاقات الأردن مع الاتحاد السوفياتي، والمطالبة بقطع العلاقات مع أمريكا [4].

ونتيجة لدخول منظمة أنصار في أحداث أيلول 1970 ضد الجيش الأردني، حدث في الحزب عدة انشقاقات حتى عام 1985 حيث توحدت التنظيمات الشيوعية

([1]) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص339-340؛ فؤاد نصار، الرجل والقضية، منشورات صلاح الدين، القدس، 1977، ص58؛ يعقوب زيادين، البدايات، مرجع سابق، ص115.

([2]) غازي الخليلي، الأحزاب الشيوعية العربية ومواقفها من القضية الفلسطينية 1948-1973، دراسات عربية، عدد 9، تاريخ 9/ 12/ 1976، ص48.

([3]) احمود حرب المصالحة، المستجدات السياسية والعسكرية على الساحة الأردنية، مرجع سابق، ص102.

([4]) فؤاد نصار، الرجل والقضية، مرجع سابق، ص59؛ غازي الخليلي،الأحزاب الشيوعية العربية،مرجع سابق،ص49-50؛ احمود حرب اللصاصمة، المستجدات العسكرية على الساحة الأردنية، مرجع سابق، ص102-103.

في حزب واحد [1].

الإخوان المسلمون:

لم يتعرض الإخوان المسلمون للملاحقة والاعتقال كما تعرضت له الأحزاب العقائدية الأخرى عام 1957، كونهم أيدوا نظام الحكم والحكومة الأردنية في صراعها ضد الأحزاب العقائدية والحكومة الائتلافية، ومشروع آيزنهاور الذي لم يعارضوه بداية [2].

بعد استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، وتوجه النظام السياسي الأردني للتعاون مع المعسكر الغربي وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، وما تقدمه من مساعدات للأردن بناء على مشروع آيزنهاور، وارسال قوة بريطانية للأردن عام 1958، بدأو حملة معارضة ضد الولايات المتحدة ومشروع آيزنهاور، مما أثر على علاقتهم مع الحكومة الأردنية، خاصة بعد اعتقال المراقب العام للأخوان المسلمين الذي كان عضواً في البرلمان، والمظاهرات التي قادها الإخوان المسلمون احتجاجاً على اعتقال المراقب العام، وسياسة الحكومة الأردنية، وتم وقف صحفهم ونشراتهم، وتشديد الرقابة على قياداتهم، وأتلف الإخوان جميع وثائقهم [3].

تزايد الخلاف مع الحكومة في مرحلة الستينات بعد أن حجبوا الثقة عن حكومة هزاع المجالي 1959، وحكومة وصفي التل عام 1963، وتناقص التأييد الشعبي لهم بسبب الضغط الحكومي كما يبدو ونقص عدد نوابهم إلى اثنين عام 1963، بعد أن كان لهم 4

---

(1) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص345-346.

(2) محمد الحسن، الإخوان المسلمون في سطور، مرجع سابق، 65-67.

(3) إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مرجع سابق، ص67؛ أمنون كوهين، الأحزاب السياسية الفلسطينية في عهد الحكومة الأردنية، مرجع ساق، ص211؛ علي عبدالكاظم، السيرة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين ومرجعيتها الفكرية في: هاني الحوراني وآخرين، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، ومؤسسة فريدرجش إيبرن، عمان، 1997، ص22.

نواب في المجلس السابق، وبدأت تزداد شقة الخلاف بين الطرفين حتى عام 1967 [1]، مع نشوء العمل الفدائي على الأرض الأردنية، بدأت جماعة الإخوان المسلمون بفتح قواعدها أمام العمل الفدائي، رغم أن علاقتهم مع حركة فتح الفلسطينية سابقاً غير واضحة ويقللون من شأنها ويندددون ويستخفون بها [2]. ولكنهم فتحوا قواعدهم للتنظيمات الإخوانية والأحزاب الأخرى ورغم اشتراكهم بالعمل الفدائي إلا أنهم حافظوا على تميزهم الإخواني الإسلامي ضمن منظمة التحرير الفلسطينية، وحافظو على حيادهم في أحداث أيلول 1970، بعد عدم تمكن قيادتهم من إيجاد حل وسط بين الفدائيين الفلسطينيين والنظام الأردني [3].

وفي السبعينات بقيت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمون والحكومة الأردنية معتدلة، ولم تشهد تضارباً وذلك لعدم حظر نشاطها، واستيعاب رموزها من قبل الحكومة، وانفتاح الدولة على تقديم تسهيلات للشباب والراغبين بتحسين أوضاعهم [4]، وبقي الحال حتى عام 1985.

عملت أحزاب المعارضة ضمن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت تشكل خطراً على وجود نظام الحكم والدولة الأردنية، لذلك حاولت الحكومة الأردنية تحديد انطلاق العمل الفدائي في بداية عام 1970 من أراضيها بعد تعرض الأردن للاعتداءات الإسرائيلية المكثفة والمتكررة واستهداف المراكز المدنية والاقتصادية والحيوية والعسكرية، واستنزاف الموارد والطاقات الأردنية أولاً، ومنع

---

(1) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص348؛ إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمون في الأردن، مرجع سابق، ص68.

(2) عبدالله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية في الدول العربية، دار القلم، الكويت، 1992، ص123-165.

(3) علي عبدالكاظم، السيرة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ص23؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص350.

(4) علي عبدالكاظم الفتلاوي، الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1996، ص105-107.

العمليات الفدائية ضدها من الأردن ثانياً والحفاظ على نظام الحكم والدولة ثالثاً بعد تزايد سلطة المقاومة الفلسطينية وتجاوزها سلطة الدولة الأردنية وفرض وجودها على الساحة الأردنية وتأثيرها في أجهزة الدولة والشعب، وأصبح كل طرف يسعى إلى تكتيل القوى واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الاحتمالات والتطورات الجديدة في الساحة السياسية الأردنية [1].

حاولت الحكومة الأردنية تنظيم العمل الفدائي على الساحة الأردنية، وعدم تكرار تجربة الأحزاب العقائدية في الخمسينات فأصدرت في 10 شباط 1970 قراراً يتضمن إثنى عشر بنداً يتضمن التقيد بالأنظمة والقوانين الأردنية، وعدم التعدي على حريات المواطن وعدم التعرض لرجال الأمن، وعدم حمل السلاح وإطلاق العيارات النارية داخل المدن والقرى، وضرورة استخدام كافة وسائط النقل اللوحات الأردنية وحظر المظاهرات والاجتماعات والمطبوعات غير المرخصة، وحظر النشاط الحزبي [2].

لكن التطورات لم تسمح بإيجاد حل وسط بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى أحداث أيلول عام 1970، وخروج منظمات العمل الفدائي من الأردن، بعد فشل تجربة الأحزاب السياسية المنضوية تحت مظلتها وعادت الحكومة الأردنية للتقييد على النشاط الحزبي الذي حاول الإحاطة بنظام الحكم، مما دفع الأخير للدفاع عن وجوده ووجود الدولة الأردنية.

المطلب الثاني: محاولات ملأ الفراغ الحزبي والسياسي 1971-1989

شهدت المرحلة التي أعقبت استقالة الحكومة الائتلافية عام 1957 تراجعاً في تطور الحياة الحزبية وتباعداً كبيراً بين النظام السياسي الأردني وإمكانية العودة إلى

---

(1) أحمود حرب اللصاصمة، المستجدات السياسية والعسكرية على الساحة الأردنية 1968-1974، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص116.

(2) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1972، ص72-73.

التعددية السياسية، وأصبحت السلطة التنفيذية صاحبة الحق المطلق في توجيه السياسة الأردنية بدون وجود سلطة تشريعية حقيقية أو أحزاب سياسية معارضة مرخص لها أو تمارس نشاطها، وانتهاء دور منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها في الأردن مما أحدث فراغاً سياسياً وتشريعياً، لذا قام النظام الأردني بمحاولات عديدة لملأ هذا الفراغ رغم تعارضه مع التعددية الحزبية والديمقراطية.

الاتحاد الوطني 1971

يبدو أن فكرة إنشاء الاتحاد الوطني العربي [1] ، جاءت لإيجاد عمل سياسي عام علني ومنظم، كبديل للأحزاب السياسية المحظورة والتي تعمل بشكل سري، وذلك بإنشاء تنظيم شعبي سياسي اجتماعي اقتصادي [2]، بعد أحداث أيلول 1970، لإيجاد تنظيم يعزز الوحدة الوطنية، ويزيل التعصب الطائفي والإقليمي والعشائري، ويعزز الاستقرار للنظام السياسي، ويحجم العمل السري المناهض للدولة، ومقدمة لوحدة القطر الأردني مع الفلسطيني من خلال مشروع المملكة المتحدة الذي طرح بعد مشروع الاتحاد [3]. أعلن الملك حسين في 7/ 9/ 1971 في خطاب ألقاه في اجتماع اللجنة التحضيرية للاتحاد الوطني عن قيام الاتحاد الوطني لتنظيم عام يضم كافة أفراد الشعب، وينظم طاقات المجتمع وإمكاناته على أسس سليمة، ويحقق الأصوات بترسيخ الوحدة الوطنية، والسعي لتحرير فلسطين، وبين أن الاتحاد ليس تنظيماً حزبياً بالمعنى السياسي بل هو إطار ينظم الإنسان والحياة في الأردن [4].

([1]) قام على هذه الفكرة رئيس وزراء الأردن آنذاك وصفي التل مع مجموعة من الشخصيات الفلسطينية ذوي الجنسية الأردنية.

([2]) سعيد التل، كتابات سياسية، دار الفكر، عمان، 1995، ص104.

([3]) احمود حرب اللصاصمة، المستجدات السياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص227 والهامش ص241.

([4]) خطب جلالة الملك حسين بن طلال.

صدر الميثاق الوطني في عشرة فصول [1] ركـزت علـى المبـادئ العامـة للاتحـاد الوطني وأهمها أن الشعب الأردنـي جـزء لا يتجـزأ مـن الأمـة العربيـة والاحتفـاظ بالشكل القائم للحكم وهو النظام الملكي الدستوري، ومسـؤولية الأردن في القضـية الفلسطينية ووحدة الشعب الأردني من أصوله الأردنية والفلسطينية وضرورة تعاون الاتحـاد مـع الدولـة لتحقيـق التنميـة والتقـدم في كافـة المجـالات، وترسـيخ الـنهج الديموقراطي لتعزيز أفكار البناء والارتقاء في الأداء وتقوية أواصر المحبة والإخاء.

وصدر النظام الأساسي للاتحاد الـوطني في 25 تشـرين ثـاني 1971 في المـؤتمر التأسيسي الذي افتتحه الملك حسين حيث جاء في ستة فصـول ركـزت علـى التـزام الاتحاد فردياً وجماعياً بالدستور الأردني، وميثاق ونظام الاتحاد نصاً وروحـاً، بهـدف خدمة المجتمع الأردني، واعتبر الشعب الأردني مصدر السلطات، وأكـد علـى دعـم الديموقراطية والمساواة بين الشعب في الحقوق والواجبات، وأكـد علـى حـق رعايـة المؤسسـة العسـكرية، وأكـد علـى رفـض سياسـة الاشـتراك في الأحـلاف والتبعيـة والتكتلات، ودعم الشعوب لنيل حريتها والاسـتقلال. وفي الجانـب السياسـي أكـد النظام الأساسي على الأهداف السياسية وذلك بترسيخ الوحدة الوطنيـة وتعزيزهـا والحفـاظ علـى "العـرش الهـاشمي" كرمـز للوحـدة الوطنيـة وضـمان الاسـتمرارية والاستقرار، وتعزيز الديموقراطية الهادفة في الحكم وإدارة المؤسسات واحترام "الأقلية لإرادة الأغلبية" وتحريـر الأرض العربيـة واسـتعادة الحقـوق، ومـن وسـائل الاتحـاد لتحقيق أهدافه، محاربة أسباب الفرقـة والنزاعـات الإقليميـة بـين الشـعب الواحـد، وتعزيز الوحدة الوطنية والتعبير عن إرادة الشعب في انتخابات حرة ونزيهة ودوريـة تشترك فيها المرأة، تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع،

(1) لمزيد من التفاصيل عن ميثاق الاتحاد الوطني العربي والنظام الأساسي للاتحاد الوطني العربي، انظر: أحمود حرب اللصاصمة، المستجدات السياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص227-248، والملحق رقم 5، والملحق رقم 6.

ومقاومة الفساد والمحسوبية والانحراف، وغير ذلك من الأهداف [1].

ضمت اللجنة التنفيذية العليا عدداً من الشخصيات الأردنية [2] تم تعيينهم بقرار من الملك والذي يرأس الاتحاد، حيث أجريت انتخابات عامة بين المتسبين للاتحاد حيث تم اختيار اللجنة التنفيذية العليا [3].

أيد مجلس النواب الأردني قيام الاتحاد الوطني، وأيده كذلك مجلس الأعيان [4]، وعارضه بعض الشخصيات والفئات ذات المصالح المختلفة، والمتناقضة في مبادئها وأهدافها السياسية مثل السياسيين التقليديين المحافظين في الأردن، ورفضهم العمل السياسي العلني والشرعي، والخصومات القائمة بين النخب السياسية الحاكمة أو التي تركت الحكم. كما عارضته منظمة التحرير الفلسطينية واعتبرته مشروعاً وهمياً، وعدم إيمانها بعودة حكم الضفة الغربية من قبل النظام الأردني مرة أخرى [5].

الدور السياسي للنقابات والأحزاب

يبدو أن النقابات المهنية السياسية أكدت حضورها كبديل للأحزاب لعدم وجود تعددية حزبية أو مجالس نيابية. والتأييد الجماهيري كمتنفس سياسي بغياب المؤسسات الدستورية، وهيمنة التوجهات السياسية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية

---

(1) جريدة الدستور، عدد 1560، تاريخ 26 تشرين ثاني 1971؛ أحمود حرب اللصاصمة، مرجع سابق، ص237–238.

(2) وزارة الثقافة والإعلام، الوثائق الأردنية 1971، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1974، ص290.

(3) وزارة الثقافة والإعلام، الوثائق الأردنية 1972، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1974، ص98–100.

(4) أحمود حرب اللصاصمة، المستجدات السياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص244–246؛ سعيد التل، كتابات سياسية، مرجع سابق، ص103–104؛ رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993، ص28–29.

(5) مشروع المملكة المتحدة. أحمود حرب اللصاصمة، المستجدات السياسية العسكرية، مرجع سابق، ص249–260، والملحق رقم 7.

والتيارات اليسارية والقومية، وتضخم دورها تحت ضغط الأحداث المستجدة وضغط القوى السياسية والقاعدة الجماهيرية. وأصبحت ساحة للطموحات السياسية خاصة إذا عرفنا أن نظام الحكم يحاول كسب المعارضة بالمناصب السياسية، والسماح لهذه المؤسسات النقابية بالتعبير عن آرائها السياسية، وتمتعها بحرية الانتخاب والقرار. واكتفاء السياسيين والإداريين الذين مارسوا الحكم في الأردن بتطبيق عوامل اللعبة السياسية مستفيدين من كل هذه الشرذمة السياسية لتحقيق الطموحات السياسية والاجتماعية والمالية [1].

وبالرغم من أن النقابات المهنية في مرحلة غياب الديموقراطية والتعددية حتى عام 1989 ضمنت في إطارها الأحزاب السياسية، وعملت بشكل غير مشروع، إلا أنها عبرت عن الوجه الديموقراطي التعددي، وعملت على ترجمة برامجها من خلال النقابات المهنية سواء في العمل السياسي، أو السعي للوصول إلى السلطة في النقابات عبر الانتخابات، أو المطالبة بالتحول الديموقراطي والتعددية السياسية.

ولكن تزايد الدور السياسي للنقابات المهنية شكل أحد عوامل الضعف للأحزاب السياسية، لأن الأعضاء القادرين على ممارسة العمل السياسي من خلال النقابات كقوة بشرية لا يتحولون إلى العمل السياسي الحزبي الذي يقتصر على خمسين شخصاً مؤسسي الحزب [2]. كما أن المفترض أن تكون النقابات الرافد الرئيسي للأحزاب التي تلجأ لتنظيم العمال بهدف تنفيذ برامجها، وإثراء هذه التنظيمات، ويمارس الأعضاء حقوقهم السياسية بحرية ودون تدخل، إلا أن النقابات أخذت دور الأحزاب السياسية، ومارست دور الممثل السياسي للأعضاء [3].

([1]) جمال الشاعر، خمسون عاماً ونيف، مكتبة الرأي (8) المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1994، ص158.

([2]) سمير حباشنة، مناقشة عامة، في: هاني الحوراني، ورشة عمل، مرجع سابق، ص152.

([3]) موسى اشتيوي، مناقشة، الحريات العامة، المجتمع المدني في: هاني الحوراني(ورقة عمل)، مرجع سابق، ص241.

وهذا الدور أظهر الصراعات الحزبية، وتدخلها في انتخابات النقابات، مما سبب ضعف النشاط المهني على حساب المعارضة السياسية للحكومة، ويبدو ذلك من خلال الاعتقالات التي تمت في صفوف قيادات النقابات المهنية لأسباب ليس لها صلة بالمهنة أو الوظيفة النقابية وإنما لأسباب سياسية [1].

مما يعني أن استمرار عمل النقابات المهنية بالعمل السياسي كبديل للأحزاب السياسية يقلل من مستوى نضوج الأحزاب، وقد يكون أحد الأسباب في فشلها [2]. لذلك ظهرت مؤخراً معارضة لدور النقابات السياسي، والمطالبة بعودة النقابات لدورها وشكلها ومضمونها الأصلي وأهدافها الأساسية وفلسفتهم في ذلك:

- أن دور النقابات السياسي يعيق تطور الأحزاب السياسية.
- أن قانون النقابات المهنية وأنظمتها لا تخولها ممارسة العمل السياسي بكافة أشكاله.
- دورها السياسي يبعدها عن اهتمامها بأمورها الداخلية وأمور تنظيم العمل النقابي.
- ما دامت الأحزاب السياسية سمح لها بالنشاط العلني فإن مبرر وجود الدور السياسي للنقابات انتهى، كون المواطن يستطيع أن يكون نقابياً وسياسياً في نفس الوقت، أي يستطيع المواطن ممارسة السياسة من خلال الانتماء الحزبي، وممارسة عمله النقابي من خلال النقابة.

من خلال دراستنا للدور السياسي للنقابات المهنية في مرحلة حظر الأحزاب السياسية، نجد أن النقابات المهنية حظيت بوضع سياسي وديموقراطي مميز في الحياة السياسية الأردنية، ميزها عن كافة مؤسسات المجتمع المدني ومنها الأحزاب السياسية في مرحلة الأحكام العرفية التي فرضت بعد عام 1967، وجعل منها النموذج

([1]) زيد حمزة، الانفتاح السياسي وأداء التنظيمات النقابية والمهنية، في: هاني الحوراني (إعداد) المسار الديموقراطي الأردني إلى أين؟ مركز الأردن الجديد للدراسات والنشر، عمان، 1990، ص159.

([2]) أمين مشاقبة، مناقشة عامة، المرجع السابق، ص243-244.

الديموقراطي الأقوى بين كافة مؤسسات المجتمع المدني.

كما أن الأحزاب السياسية مارست نشاطها السياسي من خلال النقابات المهنية بعد قيام (التجمع الوطني) وسيطرة الأحزاب القومية واليسارية والتوجهات السياسية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية لأكثر من 25 عاماً على الشارع السياسي الأردني، ومعظم قيادات النقابات المهنية وتوجيه نشاطها السياسي، ولم يتضاءل هذا الدور إلا بعد الانشقاقات التي سيطرت على الأحزاب العقائدية ومؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام 1984، وانهيار المعسكر الشيوعي والاشتراكي، مما أثر في دور النقابات المهنية، وأتاح لتعاظم دور الحركة الإسلامية السيطرة على النشاط النقابي السياسي والقيادي للنقابات المهنية، مع انفتاح الحركة الإسلامية للتعاون مع القوى السياسية اليسارية والقومية والمؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية في القضايا الوطنية والقومية.

كذلك نجد أن هناك علاقة بين النقابات المهنية ودورها السياسي في المطالبة بالديموقراطية والدفاع عن الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير والتنظيم، والدفع باتجاه التحول للديموقراطية والتعددية السياسية.

وكذلك كان لدور النقابات السياسي كبديل للأحزاب السياسية دور هام في التحول الديموقراطي وتعبئة الرأي العام في كثير من القضايا الوطنية والقومية، وخاصة القضية الفلسطينية، كما نجد أن دور الحكومة في تعطيل الديموقراطية والتعددية السياسية وحظر الأحزاب السياسية أتاح للنقابات المهنية تفعيل دورها السياسي، وجذب قاعدة جماهيرية عريضة مؤيدة لها، وأصبح العمل السياسي من خلالها فرصة للطامحين للوصول إلى المناصب الحكومية، والظهور الدائم على الساحة السياسية، وتحقيق الطموحات الشخصية سياسياً ومالياً واجتماعياً.

لذا ما دامت الأحزاب السياسية لم تأخذ دورها الحقيقي في المشاركة والعمل السياسي، وفي المجتمع، فسوف يبقى دور النقابات المهني في العمل السياسي مؤثراً

وبارزاً، ولن ينتهي إلا بوجود ديموقراطية وتعددية سياسية وحزبية.

أحزاب أردنية ذات طابع فلسطيني 1971 – 1982

يمكن الحديث عن عدد من الأحزاب السياسية التي تم تأسيسها بشكل سري خلال مرحلة السبعينات والثمانينات.

ظهر خلال الفترة من عام 1971 حتى عام 1983 بعض الأحزاب ذات الطابع الفلسطيني وتتبع الفصائل الفلسطينية، وظهرت إلى جانب تنظيمات الحزب الشيوعي وحزب البعث المعارض وهذه شكلت مع القوى اليسارية والقومية الجسم الرئيسي للمعارضة في الأردن وهذه الأحزاب هي [1]:

1 – الحزب الشيوعي الأردني: الذي تم تأسيسه عام 1950 الذي تعرض لعدد من الإنشقاقات حيث ضم الشيوعيين الأردنيين والفلسطينيين حتى قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، عام 1981.

2– الحزب الشيوعي الأردني / الكادر اللينيني: انشق هذا الحزب من الحزب الشيوعي بزعامة فتحي السلفيتي ورشدي شاهين عام 1971 [2].

3 – حزب البعث العربي الاشتراكي – القيادة القومية، ويعتبر هذا الحزب أحد أجنحة البعث، ويدين بالولاء للقيادة القومية للحزب بزعامة ميشيل عفلق ومقرها بغداد.

4 – حزب البعث العربي الاشتراكي، ويعتبر هذا الحزب أحد أجنحة البعث ويدين بالولاء للحركة التصحيحية التي قادها حافظ الأسد في سورية نهاية عام 1970.

5 – حزب البعث العربي الاشتراكي – لجان آذار، ويعتبر هذا الحزب أحد أجنحة البعث التي تدين بولائها للقيادة القُطرية السورية (يوسف زعين وصلاح جديد) التي كانت قد انقلبت عام 1963 على القيادة القومية وأطاح بها حافظ الأسد

([1]) مؤلف جماعي، الأحزاب السياسية الأردنية، مركز الأردن الجديد، مرجع سابق، ص16–17.

([2]) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق. ص345.

عام 1970.

6- فتح "شؤوون الأردن" تنظيم نشأ في دمشق تحت اسم تنظيم حركة فتح في الأردن بقيادة سميح أبو كويك (قدري).

7 - منظمة الجبهة الديموقراطية في الأردن (مجد) أنشأ هذا التنظيم عام 1974 ويمثل التنظيم الأردني للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين.

8 - حزب العمال الشيوعي الفلسطيني، وهو تنظيم يساري فلسطيني أنشأ عام 1975.

9 - الحركة الشعبية الأردنية: تنظيم طلابي أردني في المنفى، تأسست بدعم من حركة فتح، ونشط في أوساط الطلبة الأردنيين في سورية عام 1972.

10- حركة التحرير الشعبية، تنظيم قومي صغير، أنشأه ناجي علوش بعد أن انفصل عن تنظيم فتح – المجلس الثوري (أبو نضال).

11- منظمة الجبهة الشعبية في الأردن، وهو التنظيم الأردني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأنشأ عام 1982.

الفصل الثالث

الأحزاب في مرحلة الانفراج الديمقراطي 1989-2005

مقدمة عامة

رغم ما تعرضت له الأحزاب السياسية في الأردن منذ عام 1957 من إلغاء ومطاردة لمتسبيها وحظرها، إلا أن النشاط الحزبي بقي قائماً ولم يتوقف سواء من خلال العمل السري أو من خلال الفصائل الفلسطينية أو من خلال النقابات المهنية، حيث بقي هذا الوضع حتى عام 1989 بعد أن أثرت عدد من العوامل الخارجية والإقليمية والداخلية على تطور الحياة السياسية في الأردن وعودة الحياة الحزبية.

و كان أهمها العوامل الداخلية بعد تطور الأحداث السياسية والاقتصادية والتي سميت (هبة نيسان) أجبرت النظام السياسي الأردني للانفتاح على المجتمع، والتيارات السياسية، وعودة الحياة البرلمانية والديموقراطية والحزبية بعد أكثر من ثلاثين عاماً على فرض الأحكام العرفية.

جرت انتخابات عام 1989 وشاركت فيها الأحزاب السياسية بشكل علني قبل أن يتم ترخيصها حسب قانون الأحزاب الذي صدر عام 1992، وقد تشكلت الخارطة الحزبية للأحزاب السياسة 1992 حتى عام 2007 من خلال سلسلة من العمليات منها:

- انتقال الأحزاب اليسارية والقومية التي كانت تزاول نشاطها سرياً إلى مزاولة النشاط علناً بعد عام 1989.
- تحول بعض الفصائل الفلسطينية إلى أحزاب سياسية تزاول نشاطها علناً بعد عام 1989 وهذه الأحزاب الفصائلية تشمل، حزب الشعب الديموقراطي "حشد" الذي يتبع فصيل الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الوحدة الشعبية الديموقراطي الذي يتبع فصيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- محاولة جماعة الإخوان المسلمين خلق حركة سياسية إسلامية باستيعاب

شخصيات إسلامية مستقلة ضمن جبهة العمل الإسلامي، لإخراج حزب سياسي يكرس شرعية جبهة العمل الإسلامي، وليس تابعاً لجماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر نفسها حركة شاملة الأهداف.

- اتجاه شخصيات سياسية رفيعة من الوسط الحكومي والعسكري سابقاً، ونخب اقتصادية وزعامات عشائرية لتشكيل أحزاب سياسية من أجل تجديد وتحديث دورها السياسي وهو ما يسمى الأحزاب الوسطية وأهمها: الحزب الوطني الدستوري الذي نشأ باندماج تسعة أحزاب وسطية.
- انشقاق مجموعات وأطراف حزبية عن أحزابها الأصلية وتشكيل أحزاب جديدة، واندماج بعضها في حزب واحد خاص في وسط التيار اليساري والقومي.
- تشكيل وإنشاء مجموعة من الأحزاب الضعيفة والصغيرة منذ صدور قانون الأحزاب 1992، بسبب تطور العملية السلمية، لاعتقاد البعض أن المرحلة تتطلب إنشاء أحزاب تعمل من أجل السلام، وأحزاب تعمل من أجل حقوق المواطن، أو من أجل البيئة، أو تشكيل أحزاب لملأ الفراغ السياسي لدى زعاماتها.

أما الأحزاب العقائدية والفكرية [1] فإنها تتعدد في توجهاتها واختلاف أيديولوجياتها وانتماءاتها. فهي تضم الأحزاب الإسلامية والقومية واليسارية. أما التيار الإسلامي فقد تعايش مع النظام الأردني منذ نشأته، وكان يرى أن الديموقراطية نظام غربي لا ينطبق مع نظام الشورى. ومع ما أتيح من تعددية حزبية وسياسية عام 1957 بدأت الحركة الإسلامية تأخذ منحى الاشتراك في التعددية الحزبية، رغم عدم مشاركتها في الحكومات حتى 1989 تاريخ تحول سياستها باتجاه الأخذ بالتعددية والحياة السياسية، والاشتراك في الحكومات الأردنية في تلك الفترة.

[1] عبدالحليم مناع العدوان، التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، ج 2، مرجع سابق ص349 – 350

وبدأت بالتعايش مع التيار القومي واليساري، وأصبح يمثل التيار الأوسع انتشاراً والأكثر تأثيراً في الساحة السياسية الأردنية.

أما الأحزاب القومية واليسارية وأهمها حزب البعث، والحزب الشيوعي، بالإضافة للأحزاب الأخرى، فإنها شاركت في تطوير الحياة السياسية، وحققت أول تعددية حزبية سياسية في تاريخ الأردن عام 1956، وذلك من خلال ضغطها على النظام الأردني في ظل النظام الناصري والمد القومي. في حين كانت أحد الأسباب الرئيسة في إنهاء تجربة التعددية السياسية والحزبية وتقييدها حتى عام 1989، وإلغاء الأحزاب السياسية وتشريدها، مما ساهم في تراجع شعبيتها وتأثيرها على الساحة الأردنية، خاصة مع تراجع المد القومي على الساحة الأردنية والعربية، وخسرانها لقواعدها الخارجية الممولة لها.

ساهمت الأحزاب العقائدية كما أسلفنا في تحقيق الديموقراطية والتعددية وتطوير الحياة السياسية في مراحل، وإنهائها في مراحل أخرى في دفاع للنظام الأردني عن استقراره واستمراره، في حين أن هذه الأحزاب نفسها لم تحقق التعددية أو المشاركة أو تداول السلطة داخل تنظيماتها لو استثنينا الحركة الإسلامية.

المبحث الأول
الأحزاب الإسلامية

المطلب الأول: مقدمة لدراسة التيار الإسلامي

يعتبر التيار الإسلامي [1] الأقدم في تاريخ المنطقة العربية، ويتمتع بدعم جماهيري كبير في الأردن. وينطلق التيار الإسلامي من منهجه للعمل الإسلامي بشكل عام والعمل السياسي بشكل خاص من الفرضيات التالية: أن الإسلام رسالة شاملة، فهو عقيدة وشريعة ونظام حياة وليس مجرد دين فقط بالمعنى الكهنوتي الغربي، وأن السياسة جزء من الدين، والدين يستعمل السياسة كأحد الآليات في إدارة المجتمعات وإصلاحها لتحقيق مقاصد الشريعة. والعمل الإسلامي لا بد أن يكون شاملاً لجميع جوانب الحياة من عقيدة وعبادة، واقتصاد، واجتماع، وإدارة، وسياسة. ويتخذ العمل السياسي الإسلامي جميع الآليات والوسائل الأخلاقية التي تنسجم مع الأهداف السامية للرسالة الإسلامية. وأن تعتمد هذه الوسائل أسلوب الدعوة بالتي هي أحسن وبالحكمة والحوار والوسائل السلمية واعتماد الشورى والديموقراطية ونبذ العنف والإرهاب أو استخدام القوة [2].

ويرى بعض الإسلاميين أن على المسلم التسلح بالوعي السياسي كمرشد لمسار المسلم المعاصر وجعله إضافة نوعية وإيجابية للمجتمع في ظل الدستور والقانون وأنظمة الحكم الديموقراطية. وعلى التنظيمات الإسلامية الاستفادة من هامش الحريات المسموح به من قبل هذه الأنظمة مثل النظام الأردني. فالسياسة عملياً هي القيادة، وابتعاد المسلم عن السياسة معناه تخليه طوعاً عن المشاركة في

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1990

(2) اسحق الفرحان، الحركة الإسلامية والعمل السياسي في الأردن خلال نصف قرن (في) الأحزاب والتعددية السياسية والتحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص63 – 65.

القيادة. كذلك فإن الحركة الإسلامية تجيز العمل السياسي والمشاركة السياسية [1].

وظهر ثلاثة اتجاهات داخل الحركة الإسلامية في موضوع المشاركة السياسية في الحكم أو البرلمان [2]:

الأول: يحرم المشاركة ويرى أنها تمييع القضية بالنسبة للجماهير، لأن الحكم بغير ما أنزل الله باطل. **والاتجاه الثاني:** يرى التخطيط. وهذا يعني أن صيغة المشاركة غريبة عن الحس الإسلامي، وهي نظام غربي رأسمالي فيه بريق الشورى في بعض أجزائه، ولا يجوز المشاركة إلا لضرورات التبليغ والدعوة في سد كل السبل الأخرى، ولكن دون المشاركة في الحكم أو سن الأنظمة والقوانين المخالفة للشرع. **والاتجاه الثالث:** يرى جواز المشاركة المطلقة ولا يرى فائدة من مقاطعتها، إذ يمكن تحقيق فائدة للمسلمين وقطع الطريق على أعداء الدين.

في حين يرى بعض الإسلاميين، أن أجواء الحرية التي أتيحت عامي 1956 و1989، أتاحت الفرصة لتقدم الحركة الإسلامية تجاه هذا الميدان، ومنحت الحركة الإسلامية فرصة للعمل المشترك مع الأحزاب والقوى الأخرى من خلال التنسيق والبحث عن الخواص المشتركة والتعاون في وضع الميثاق الوطني مع كافة الفئات السياسية، والتنسيق لوضع قانون الأحزاب، وبهذا ترسخت مفاهيم التعددية فكرياً وحركياً وواقعاً في الحركة الإسلامية لأنه ما دام علم الفقه يتيح المجال للاختلاف في الرأي داخل الفكر الواحد فلا نستطيع إنكاره إذن فنحن نقبل بالتعددية السياسية" [3].

([1]) عبدالرحيم العكور، الإسلام السياسي والتحديات المعاصرة، (في) الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع والطموح، مرجع سابق، ص85 – 90.

([2]) زيد عيادات، الحركة الإسلامية والمشاركة السياسية، (في) الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن (مؤلف جماعي)، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد، عمان، 1997، ص143 – 144.

([3]) عبداللطيف عربيات، معالم التجديد في الحركة الإسلامية في الأردن (في) الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص131 – 132.

وهذا ما يؤكده بعض القيادات الإسلامية بالقول، ما دام دين الدولة الإسلام، والإسلام عقيدة وفكرة وحضارة للمواطنين، فلا يجوز تغيير هوية الأمة بدعوى التعددية الحزبية أو السياسية. فالتعددية تكون في البرامج والوسائل والآليات وليست في التفسير لدين جديد. وبذلك فإن التعددية السياسية سمة أساسية لممارسة الديموقراطية، والتعددية الحزبية مظهر من المظاهر الحديثة للديموقراطية، وإن حرية الرأي والتعبير مظهر آخر من مظاهر الديموقراطية، وكذلك تعني التعددية السياسية حرية الممارسة السياسية ضمن القوانين المرعية وبدون تمييز، وكذلك ينشأ عنها حق إنشاء أحزاب سياسية ذات برامج سياسية محددة ضمن الدستور والقوانين المرعية [1].

جاء تطور التيار الإسلامي ونموه في الأردن نتيجة عدد من العوامل أهمها: فشل التجربة القومية والناصرية خاصة في تقديم نموذج يحتذى به انعكس على انتشارها عربياً وداخلياً. وتراجع أهمية وجاذبية الأحزاب (القومية) البعثية في الحكم، وتعمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ووجد التيار الإسلامي فرصة قوية له بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران. ووجد مجالاً كفاحياً له ودعماً شعبياً أكبر بعد اشتراك التنظيمات الإسلامية في المواجهة والجهاد ضد الاحتلال الإسرائيلي. في الوقت الذي أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى اطلاق عملية مراجعة شاملة للفكر الاشتراكي مما أثر في الأحزاب اليسارية وخاصة الماركسية [2].

كما أن علاقة التيار الإسلامي مع الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة،

([1]) فايز الربيع، الديموقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص67 – 74؛ اسحق الفرحان، الحركة الإسلامية والعمل السياسي في الأردن خلال نصف قرن، مرجع سابق، ص74 – 78.

([2]) هاني الحوراني، مسيرة الحياة الحزبية الأردنية، الواقع، المشكلات، الآفاق (في) المرشد إلى الحزب السياسي، دار سندباد للنشر، عمان، 1995، ص127. حمادة فراعنة، المشهد السياسي الحزبي، جريدة الرأي، 8 أيلول 2004.

وعلاقته مع النظام السياسي الأردني وعدم المواجهة بين الطرفين، وفي كثير من الأحيان التحالف والتوافق بينهم عمل على توجه المواطنين الأردنيين للتعامل مع التيار الإسلامي أكثر من تعاملها مع التيارات السياسية الأخرى اليسارية والقومية التي تتعارض مع توجهات النظام الأردني [1]. كما أن مسافة الأمان التي تحركت فيها جماعة الإخوان المسلمين بعيداً عن النظام مكنتها من الحفاظ على تماسك بنيتها التنظيمية وتناميها، والحفاظ على صورتها كحركة معارضة، مما مكن أنصارها من الابتعاد عن سطوة الأجهزة الأمنية، والاقبال الجماهيري على الانضمام إلى صفوف التيار الإسلامي.

لذلك فإن مقتضيات الحرب الباردة ومواجهة المد الشيوعي [2]، ومناهضة الحركة الإسلامية المناهضة لفكرة الاستقلالية الفلسطينية، والطبيعة الوسطية للحركة الإسلامية، وطبيعة النظام الأردني المتسامح واحتوائه لمعارضته، جعلت من التعايش والتوافق بين النظام الأردني والحركة الإسلامية ظاهرة مميزة منذ نشأتها، ولكنها واجهت بعض التوتر والشد. وهذا ما عبر عنه المراقب العام للإخوان المسلمين والأمين العام لجبهة العمل الإسلامي في أن الحركة الإسلامية مستهدفة من قبل الحكومة والمستهدف هو المعارضة للسياسة الرسمية. فمنذ عام 1994 بدأ التباين بين السياسة الرسمية وبين نبض الشارع الأردني. حيث بدأت الحكومة بإبعاد الحركة الإسلامية عن مواقع التأثير لتطويع الواقع الأردني بهيئاته وأحزابه السياسية ليتناغم

([1]) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دراسة تحليلية ومقارنة، مرجع سابق، ص98؛ أحمد أبو الحسن زرد، الانتخابات البرلمانية الأردنية والتعددية السياسية، مجلة السياسة الدولية، عدد 99، 1990، ص110.

([2]) عريب الرنتاوي، التيار الإسلامي في الأردن، إشكاليات الحاضر ... واحتمالات المستقبل (في) الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع --- الطموح، مرجع سابق، ص91.

معها [1]. أو قد يكون ذلك بسبب محاولات حزب جبهة العمل الإسلامي السيطرة على الفعل السياسي بسبب ما اعتبرته تزايد نفوذها وقوتها في الشارع الأردني، أو قد يكون بسبب المواقف المتناقضة من الأحداث السياسية في المنطقة، والحروب الأمريكية على المنطقة والدول الإسلامية، ومواقف الحركة المناهض لعملية السلام، وتأثير حركة حماس والانتفاضة الفلسطينية على الساحة الأردنية، والتركيبة الديموقراطية للحركة الإسلامية واتساع قواعد نفوذها في المخيمات الفلسطينية، وضعف التيارات السياسية والفكرية على الساحة الأردنية، وغياب رؤية منهجية أردنية مؤخراً في كيفية التعامل مع التيار الإسلامي.

ولكن رغم ذلك فإن الحركة الإسلامية أبقت على سياسة التعايش مع الدولة الأردنية، ولم تلجأ للعنف أو المعارضة التي تتجاوز حدود الاختلاف، مما مكنها من النجاح على الساحة الأردنية.

ونستطيع أن نجمل أهم عوامل نجاح التيار الإسلامي في شعبيته في الأردن إلى [2]:

أن الحركة الإسلامية في الأردن هي استثناء في العمل الإسلامي في العالم، وأن ما وصلت إليه الحركة من استثناء جاء من النظام وليس من الحكومة، وهي تكامل بين النظام ومرجعياته، وفقه الحركة الإسلامية ومرجعياتها [3]. كما أن الحركة الإسلامية تنطلق في ثوابتها وفلسفتها من الإسلام الذي ينتمي إليه الشعب الأردني كله، حيث ينتمي إليه المسلمون عقيدة وحضارة، وينتمي إليه المسيحيون حضارة وتراثاً وتاريخاً، وهذا أحد ثوابت الحركة الإسلامية. كما تتميز الحركة في موقفها

---

(1) لقاء مع المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، عبدالمجيد الذنيبات، والأمين العام لجبهة العمل الإسلامي حمزة منصور، جريدة السبيل، 28/ 12 – 3/ 1/ 2003.

(2) محمد الحاج، التيار الإسلامي في الأردن، (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح، مرجع سابق، ص77 – 84؛ عريب الرنتاوي، إشكاليات التيار الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص93 – 95.

(3) عبداللطيف عربيات، مفهوم الحركة الإسلامية للتعددية الحزبية، جريدة الرأي، 8 أيلول 2004.

الواضح والثابت من القضية الفلسطينية بشكل خاص والوطن والأمة الإسلامية بشكل عام والتي تهتم بها كل شرائح المجتمع الأردني، كما أنها تتبنى قضايا الشعب وتتحسس آلامهم وآمالهم في الاعتراض على كل القوانين والممارسات التي تضر بمصالح المواطنين أو تحد من حرياتهم التي كفلها الدستور حسب رأيهم. وتمتاز في الوسطية في التعامل مع الحكومات المتعاقبة، وإيمانها بأن التغيير والإصلاح لا يأتي بالعنف، وتنصب معارضتها على الممارسات الحكومية الخاطئة وليست معارضة للنظام والدستور، وابتعدت عن أسلوب التكفير، وإيمانها بالتنظيم الدقيق والمنهج التربوي الشامل في تربية الأفراد. ومما جعلها محصنة على كل محاولات التفكيك وتخرج من الأزمات بأقل الخسائر، تنوع أساليب أعمالها السياسية والاجتماعية والتربوية والخيرية، وموقعها العملي المتميز في تعزيز الوحدة الوطنية ورفض الإقليمية والجهوية والطائفية، وموقف الحركة المتميز من المرأة ونظرتها الإسلامية لها، كما وفرت الظروف المناسبة للارتقاء بالعمل النسائي السياسي من حيث العضوية في الحزب وممارسة النشاطات ووصول المرأة للمراكز القيادية في حزب جبهة العمل الإسلامي قبل مجلس الشورى، وكذلك موقف الحركة الإسلامية من الاتجاهات سواء الأقليات غير المسلمة أو مع الأحزاب التي تتعارض أيديولوجيتها معها.

من ذلك نجد أن التيار الإسلامي أكبر التيارات السياسية [1] الموجودة على الساحة الأردنية، تعايش وتساند النظام الأردني في كافة المراحل التي مر بها، واعتبر أن التعددية السياسية والحزبية مظهر حداثي ديموقراطي. تعاملت مع الأحزاب السياسية بواسطة حزب جبهة العمل الإسلامي الذي أنشأ ليكون الذراع السياسي للحركة الإسلامية.

كما أن التيار الإسلامي تعامل مع التعددية الحزبية والاتجاهات السياسية الأخرى والتي تتعارض معها أيديولوجياً من خلال لجنة التنسيق الحزبي لأحزاب

---

(1) عبدالحليم مناع العدوان، التعددية السياسية، ج 2، مرجع سابق، ص356-358

المعارضة [1]، والتي تعتبر الأكثر استقرارا والأطول عمراً من بين التجارب الائتلافية الحزبية وقدرتها على البقاء، رغم الخلافات والاختلافات العميقة أحياناً بين الأحزاب المنتمية لهذه اللجنة. ونجحت هذه اللجنة في تنظيم العديد من الفعاليات الجماهيرية تجاه العديد من القضايا مثل، المجازر الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والعدوان الأمريكي ضد الشعب العراقي. وبلورت مواقف موحدة على المستوى الداخلي تجاه القضايا المحلية مثل، الموقف من قانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، والاجتماعات، ومن قضايا أخرى عديدة [2]. ويرغم الخلافات الكبيرة في أطر هذه اللجنة فإن رئيس مجلس الشورى [3] في حزب جبهة العمل الإسلامي يقول أنه في الأصل أن نكون مختلفين ولا ضرر في ذلك ولكن عندما نلتقي على قاعدة مشتركة بين الأحزاب فإننا نقوم بمهمة موحدة وإن لم نكن مختلفين فذلك يعني أننا حزب واحد. ونحن لسنا كذلك، وكل حزب يؤدي دوره حسب اجتهاده، ويلتقون في قضايا عامة مشتركة.

ويرى البعض أن الاشتراك في تشكيل قيادة لجنة التنسيق من قبل الحركة الإسلامية هو تأكيد على السماح بالتعددية الحزبية الفكرية، وتعزيز لهذه التعددية وترسيخها كونها عماد الديموقراطية، وكونها تضم طيفاً واسعاً من الأحزاب بكافة تياراتها [4].

([1]) هذه الأحزاب هي (البعث الاشتراكي، البعث، التقدمي، الجبهة الدستورية، جبهة العمل الإسلامي، جبهة العمل القومي، حقوق المواطن (حماه) الحركة القومية الديموقراطية الشعبية، الشعب الديموقراطي (حشد)، الشيوعي الأردني، العمل القومي (حق)، الوحدة الشعبية الديموقراطية (وحدة) الأرض العربية، الحزب العربي، والأنصار الأردني (مراقب).

([2]) نضال مضية، رأي في تجربة تنسيقية أحزاب المعارضة، الرأي، 8 أيلول 2004.

([3]) عبداللطيف عربيات، مفهوم الحركة الإسلامية للتعددية السياسية، الرأي، 8 أيلول 2004.

([4]) أرحيل غرايبة، الإسلاميون والتنمية السياسية في الأردن – رؤية وتجربة – (في) الأحزاب السياسية في العالم العربي الواقع الراهن وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص102.

وسنناقش فيما يلي أهم أحزاب التيار الإسلامي على الخارطة الحزبية الأردنية ومشاركتها في التطور السياسي.

المطلب الثاني: حزب جبهة العمل الإسلامي

يشكل حزب جبهة العمل الإسلامي العامود الفقري للتيار الإسلامي، وتشكل جماعة الإخوان المسلمين المرجعية للحزب. ويضم التيار الإسلامي حركات وأحزاباً وشخصيات إسلامية مستقلة، أهمها جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي والتي تكاد تكون هي الحركة الإسلامية بكاملها.

بعد صدور قانون الأحزاب السياسية عام 1992، ومن أجل العمل على الساحة السياسية أسوة بالأحزاب الأخرى، قامت جماعة الإخوان المسلمين مع عدد من الإسلاميين المستقلين على تأسيس حزب سياسي (حزب جبهة العمل الإسلامي) في 8/12/1992، تسلم قياديّو جماعة الإخوان المناصب القيادية في الحزب، الأمر الذي أدى إلى حدوث انشقاق داخل الحزب [1] بعد استقالة بعض الأعضاء والمستقلين بسبب التجاوز على المقاعد المخصصة لهم في مجلس شورى الحزب من قيادي الجماعة، وغياب الحدود الواضحة بين جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي. كما استقال عدد من جماعة الإخوان المسلمين من عضوية الحزب بسبب خلافات تنظيمية، ومعارضة الحزب لترشيح أعضاء يرغبون خوض الانتخابات النيابية. ورغم ذلك بقيت جبهة العمل الإسلامي قوية كحركة سياسية، لذا جاء انفصال حزب جبهة العمل الإسلامي عن جماعة الإخوان المسلمين

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن علاقة حزب جبهة العمل الإسلامي مع جماعة الإخوان المسلمين، انظر: هاني الحوراني وآخرون، حزب جبهة العمل الإسلامي، مركز الأردن الجديد، عمان، 1993؛ هاني الحوراني وآخرون، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن (مؤلف جماعي) مركز الأردن الجديد ومؤسسة فريد ريش أيبرت، عمان، 1997.

في آب 1994 [1] للإعلان عن نفسه بأنه محاولة سياسية معاصرة لإيجاد قالب عمل إسلامي مرن شامل لجميع المواطنين ويؤمن بالفكر والثقافة الإسلامية [2]. وجاء موقف الحزب من المشاركة السياسية ينسجم مع كونه حزباً سياسياً يرفع شعار الديموقراطية والتعددية السياسية [3].

اشتق الحزب مبادئه من الفكر الإسلامي. وأهدافه العامة تنص على ترسيخ منهج الشورى والديموقراطية والدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه وعن الحريات بصورة عامة. أما أهدافه الخاصة فتنص على تحقيق مبدأ المسؤولية للجميع وترسيخ أركان الشورى والممارسة الديموقراطية وضمان التعددية وتفضيل الحياة السياسية وحماية حقوق الإنسان، كما يؤكدها الإسلام ووضع الضمانات التشريعية التي تكفل ذلك من منطلق احترام الدستور وسيادة القانون [4].

لذلك أصبح حزب جبهة العمل الإسلامي صيغة للتكيف مع قانون الأحزاب السياسية، ووسيلة لعمل سياسي مؤسسي يجمع بين جماعة الإخوان المسلمين وبين المواطنين المستقلين الذين يرغبون في العمل السياسي دون المشاركة في جماعة الإخوان. فهو حزب أخواني يعمل بشكل مستقل مالياً وتنظيمياً يسهم في التنسيق والتكامل مع جماعة الإخوان المسلمين، ويخدم في الإطار الاستراتيجي أهداف

([1]) علي عبدالكاظم الفتلاوي، الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن، دراسة تحليلية في ضوء مفهوم التوازن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996، ص230.

([2]) جمال الخطيب وخالد وليد، الأحزاب السياسية العربية – المشهد العام (في)، الأحزاب السياسية في العالم العربي، الواقع الراهن وآفاق المستقبل (فعاليات مؤتمر) مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2004، ص181.

([3]) اسحق الفرحان، الموقف الإسلامي في المشاركة السياسية، سلسلة أدبيات حزب جبهة العمل الإسلامي، إصدار 6، عمان، 1996.

([4]) النظام الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي، 1995، ص5 – 6.

الجماعة [1].

بعد أن استكمل الحزب أنظمته ولوائحه رتب أولوياته واهتماماته [2] على الشأن الأردني أولاً والشأن الفلسطيني ثانياً، والشأن العربي ثالثاً، والشأن الإسلامي رابعاً. أما نظرياً فإن اهتمامه الأكبر يتمثل بالقضايا الإنسانية، وبرنامجه السياسي الداخلي يهتم بالمجال السياسي والحريات العامة، وإن التعددية الحزبية والسياسية جزء من العملية الديموقراطية. لذا فإنه يركز اهتمامه على ترسيخ الشورى والتربية الديموقراطية في المؤسسات التعليمية والجامعات، ويسعى إلى الوحدة الوطنية والأمن الوطني. كما يسعى الحزب إلى الإصلاح الاقتصادي. ويركز في برنامجه الاجتماعي على تماسك الأسرة وحمايتها، والمساواة بين الرجل والمرأة. ويركز في برنامجه الثقافي على إسلامية التربية والتعليم، وإيجاد جيل إسلامي واعٍ وقادر على مواكبة التطورات التي تحدث في العالم، وتعويدهم على ممارسة الديموقراطية والشورى.

ويحدد موقفه من القضية الفلسطينية بالإعداد للجهاد ضد أعداء الأمة الصهاينة والمستعمرين، وخدمة القضية الفلسطينية في الإطار العربي والإسلامي وتحريرها من الغاصبين [3]. ويرى أن العلاقة الأردنية الفلسطينية علاقةٌ تستند إلى الدين والعقيدة، ويرفض كل دعوات التفرقة بين أبناء الشعب الواحد [4]. ويرفض الحزب التسوية السلمية مع إسرائيل لعدة اعتبارات أهمها، الاعتبار الديني كون الصراع مع اليهود صراع وجود لا صراع حدود، وكونه صراعاً عقائدياً فإن أي عملية سلام لا تستطيع إنهاؤه. لذلك شارك الحزب أحزاب المعارضة السياسية في

([1]) إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1946 – 1996، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد، عمان، 1997، ص145 – 147.

([2]) ناصر المعايطة، نشأة الأحزاب السياسية، دراسة الأحزاب الأردنية من 1921 – 1993، المؤلف، عمان، 1994، ص102 – 103.

([3]) النظام الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي.

([4]) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية 1992 – 1994، مرجع سابق، ص73 – 74 و170.

إنشاء لجنة مقاومة التطبيع مع إسرائيل.

أما تجارب الحزب مع الديموقراطية فيرى د. اسحق الفرحان [1]، أنه لا توجد حساسية من استخدام مصطلح الديموقراطية ما دام المعنى هو جوهر الشورى، كما يحرص الحزب على ترسيخ سيرة الشورى والديموقراطية في الأردن، والتعاون مع جميع القوى السياسية في هذا المجال، والتأكيد على حق الجميع في المشاركة السياسية. ويؤكد على مبدأ حق المشاركة في السلطة التنفيذية، أو المعارضة السياسية البناءة حسب المصلحة العامة، ووفق مقتضيات السياسة الشرعية. كما أن الحزب عمل على تنمية الخبرة في العمل السياسي الإسلامي على الساحة الأردنية ليكون مثلاً يحتذى به في المنطقة. كما أنه أكد المشاركة الفعالة في الانتخابات النيابية تعزيزاً للمعنى الأساسي للديموقراطية.

مما تقدم نجد أن حزب جبهة العمل الإسلامي حزبٌ إسلاميٌّ، استجاب للتغيرات والتطورات السياسية على الساحة الأردنية [2]، ويعتبر ممثلاً للحركة الإسلامية على الساحة السياسية، ويلتزم بالإسلام كعقيدة وشريعة ونظام حياة. وفي ذات الوقت جاء تشكيله على أساس قانون الأحزاب السياسية، والتزامه بالدستور والميثاق الوطني، مما يسمح له القيام بدوره في الحياة السياسية، والانفتاح على معظم فئات المجتمع. وشارك في التطور السياسي، ويؤكد على التعددية والديموقراطية ضمن الثوابت الإسلامية كخيار استراتيجي، ويحترم حرية الرأي الآخر، وعدم خنق الحريات، ويؤيد سياسة الإصلاح.

المطلب الثالث: الحركة العربية الإسلامية الديموقراطية (دعاء)

أول ظهور لهذه الحركة كان عام 1989 بداية التحول للديموقراطية والتعددية

---

(1) عبدالحليم مناع العدوان، التعددية السياسية، ج 2، مرجع سابق، ص361

(2) زيد عيادات، الحركة الإسلامية والمشاركة السياسية (في)، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، مؤلف جماعي، مرجع سابق، ص142 – 165.

السياسية، وحصلت على الترخيص في 13 نيسان 1993. تؤمن الحركة في الفكرة القومية التي تقوم على الإسلام والوحدة العربية، ولا ترى أي تناقض بينهما وكل منها يدعم الآخر [1]. وتعتبر نفسها ممثلة للتيار العقلاني ضمن التيارات الإسلامية، وتنطلق في مرتكزاتها الأساسية الفكرية من [2]:

- جدلية العروبة والإسلام وتعني إعادة بناء الفكر القومي على أسس قرآنية وتوصل إلى حقيقة أن الأمة العربية ضرورة قرآنية.
- جدلية الديموقراطية والشورى، أي الديموقراطية الإسلامية: "وهي المشروع السياسي لحركة دعاء" [3].
- جدلية العقل والنص: المنهج الذي تستخدمه في البحث سواء في النص الديني أو في أي نص موضوعي خارج الوعي.
- المذهبية الاقتصادية الإسلامية.
- العلاقة الإسلامية المسيحية.

لذلك تعتبر الحركة في سلوكها السياسي "حركة أردنية" مستقلة تعمل في الوسط الأردني وخارجه، ولا تخضع لأي تأثيرات أو إيحاءات عقائدية أو سياسية أو تنظيمية لا تنسجم مع طروحاتها في مختلف نواحي الحياة الأردنية، وتستند على عدد من الأسس الفكرية [4]. ويقول يوسف أبو بكر أمين عام حزب دعاء أن حركته تختلف عن الأحزاب الإسلامية في موقفها من القومية العربية، وموقفها من العقل وعلاقته بالنص، وموقفها من الديموقراطية، وموقفها الثقافي الحضاري، وموقفها من

---

(1) زياد معايعة، التعددية الحزبية في الأردن 1989 – 1997، مرجع سابق، ص57.

(2) عزمي أحمد رشيد منصور، مواقف بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية في الأردن من الديموقراطية والتعددية السياسية، مرجع سابق، ص80 – 81.

(3) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية 1992 – 1994، مرجع سابق، ص257.

(4) رناد الخطيب عياد، التيارات السياسية في الأردن ونص الميثاق الوطني الأردني، المطبعة الوطنية، عمان، 1992، ص25 – 41.

المرأة [1].

وينص ميثاق الحركة على أنّ التحـول الحضـاري الـذي شـهده الأردن يعتـبر تحولاً متميزاً وفي مقدمتها "عودة الحياة النيابية وحريـة التعدديـة السياسـية" [2]. تسـتند الحركة في سلوكها السياسي خارجياً وداخلياً علـى قاعـدة حـق الشـعوب في تقريـر مصيرها، وتعتبر الحرية والمساواة والعدالة قيماً مقدسة وأن الأردن جزء مـن الـوطن العربي [3].

وفي العلاقة الأردنية الفلسطينية، يـرى ميثـاق الحركـة أن الأردن هـو الجنـاح الشرقي من الأرض من غرب النهر، وأن الأركان والقواعد الفكرية لأبناء شـعبنا في جناحيه ولأبناء أمتنا كلها تؤكد على الكيانية الحضارية الواحدة بأبعادها الاجتماعيـة والثقافية والنفسية والتاريخية والجغرافية، وأن فلسـطين قضـية أردنيـة قبـل أن تكـون قضية العرب والمسلمين [4]. أما التسوية السلمية فتؤيد الحركة مسيرة السلام، عكس حزب جبهة العمل الإسلامي، وتعتبرها هدنة طويلة الأمد بين الإسلام والصـهاينة، فرضها اختلال ميزان القوى تنتهي بمجرد أصبحت كفـة الميـزان لصـالح المسـلمين، وتنتقد التطبيع مع إسرائيل.

أما الديموقراطية، فهي في نظير الحركة "نزوعٌ بشري سوي نحو الفطرة التي فطـر الله النـاس عليهـا.... وهـي محاولـة أرضـية للاقـتراب مـن قـيم السـماء الممنوحـة للإنسان" [5]. وأنها ستكافح بصورة ديموقراطية للوصـول للبرلمـان مـن أجـل تشـكيل حكومة تنفذ برنامجها السياسي وتطبق أفكارها المطروحة في الميثاق.

---

(1) زيد حداد، حلف الأحزاب السياسية في الأردن 1919 – 1994، عمان، 1994، ص83 – 84.

(2) ميثاق الحركة العربية الإسلامية الديموقراطية، دعاء، 1993، ص6 – 7.

(3) مصطفى حمارنة، مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص69.

(4) زياد معايعة، التعددية الحزبية في الأردن 1989 – 1997، مرجع سابق، ص57 – 59.

(5) ميثاق الحركة، المرجع السابق، ص46 – 54.

أما بشأن التعددية السياسية فإنها تؤيد التعددية السياسية [1] كونها مسألة فرعية لم يذكرها القرآن بشكل مفصل، وأنها حق من الأمور الدنيوية الفرعية التي لم تحظ بالتفصيل.

لذلك فالحركة تؤكد مساهمتها في التطور السياسي ومشروعية التعددية السياسية والديموقراطية اللتين يعتمدان على الأسلوب الحضاري في الحوار، بعيداً عن العصبية ومصادرة الرأي الآخر.

المطلب الرابع: حزب الوسط الإسلامي

يعتبر الحزب من الأحزاب الإسلامية التي تشكلت من معظم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المنشقين عنها، والذين تسلموا مناصب سياسية في الدولة ومواقع نيابية [2]. وحصل حزب الوسط الإسلامي على الترخيص في 29 كانون أول 2001، وترأسه مروان الفاعوري، ويبلغ عدد الأعضاء المؤسسين 122 عضواً [3]. ورغم الجدل الواسع حول تأسس هذا الحزب، يرى بعض المراقبين أن الحزب الجديد يعني ميلاد حزب يتبنى الوسطية الإسلامية منهجاً وسلوكاً في مواجهة الإسلام الأصولي الذي تمثله جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي.

يرى أن الشورى المستندة لمبادئ الإسلام لا تلغي الديموقراطية باعتبارها آلية العمل السياسي لتداول السلطة في إطار الدستور والقانون، ويؤمن بالحوار الفكري كأساس للعمل السياسي داخل الحزب وإبراز أهمية الحرية الفكرية [4]. ويرى

---

(1) التعددية السياسية، رؤية إسلامية معاصرة، منشورات الحركة العربية الإسلامية الديموقراطية، دعاء.
عزمي أحمد رشيد، مواقف بعض الجماعات الإسلامية في الأردن من الديموقراطية والتعددية السياسية، مرجع سابق، ص100 – 102.

(2) جمال الخطيب، وخالد وليد، الأحزاب السياسية العربية، المشهد العام، مرجع سابق، ص182.

(3) أسماء وأمناء وعناوين الأحزاب السياسية، نشرة صادرة عن وزارة الداخلية.

(4) جمال الخطيب، المسار السياسي للحركة الإسلامية في الأردن، بحث غير منشور، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2005، ص9.

الحزب أن الإسلام يشكل عقيدة الأمة والمنهاج الذي ينظم حياتها، وهذا احد المبادئ الرئيسة في فكر الحزب [1]. أما مفهوم الحزب للديموقراطية، فإنه يرى أن الديموقراطية يجب أن تكون شاملة لمناحي الحياة وليست مقتصرة على النواحي السياسية. ويؤمن الحزب بضرورة إشراك أفراد المجتمع الأردني وشرائحه في القيادة أو أن يكون لها دور في التخطيط والتنفيذ.

وعن المشاركة في العمل السياسي فإن الحزب لا يؤمن بالمقاطعة بل يركز على المشاركة في العمل السياسي وهي الأساس، ولا تكون المقاطعة للعمل السياسي إلا إذا استحالت المشاركة على أساس النزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص.

ويعتبر الديموقراطية هي آلية العمل السياسي وتداول السلطة في إطار الدستور والقانون. ومن مبادئ الحزب نبذ الخلافات والسعي للاتفاق والتفاهم والتسامح والحقيقة لا يملكها أحد. ويرى أن الأردنيين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وتولي المناصب حسب الكفاءة. كما أن الحزب يؤكد على أهمية الحرية وكرامة الإنسان وحقوقه الثابتة، وتعزيز الحرية الفكرية، وتقبل الرأي الآخر، وكافة الحقوق حسب نصوص الشريعة الإسلامية، وما نص عليه الدستور. وأكد على دور المرأة في المجتمع وضرورة إشراكها في العمل السياسي. والحفاظ على استقلال القضاء ونزاهته وإطلاق الحريات الصحفية.

وفي عام 2004 بعد انتخاب المكتب السياسي الجديد [2]، أقر الحزب أن الحياة الحزبية في الأردن تعيش حالة ضعف بسبب الشخصنة والانتهازية، وغياب القيادات الجماهيرية، وضمور الطرح الحزبي، والابتعاد عن هموم الناس ونبض الشارع، والاكتفاء بالشعارات، وعدم التقدم ببرامج إصلاحية واقعية. إضافةً إلى أسباب

([1]) سليمان صويص، الأحزاب السياسية العربية وحقوق الإنسان مع تركيز خاص على الأحزاب الأردنية (في) الأحزاب السياسية في العالم العربي الواقع الراهن، وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص226؛ النظام الأساسي لحزب الوسط الإسلامي 2001.

([2]) جمال الخطيب، المسار السياسي للحركة الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ص9 – 10.

أخرى منها، حملات التشكيك بالأحزاب والعمل الحزبي، واستمرار ممارسات السلطة التي ترعب الناس من الانضمام للأحزاب، والإصرار على قانون الصوت الواحد وقانون الاجتماعات الذي يحاصر النشاطات الجماهيرية.

المبحث الثاني

الأحزاب القومية [1]

رغم أن الأحزاب القومية لم تطبق مبدأ تداول السلطة والمشاركة السياسية في أنظمتها الداخلية، إلا أنها ساهمت في تطور الحياة السياسية في الأردن في مراحل سابقة (1950 – 1957) كونها تركز على مبادئ وأفكار القومية العربية، وأن الأمة العربية ذات رسالة خالدة. كما تركز على مبادئ الحرية والاشتراكية. وينطلق التيار القومي من أن الوطن العربي هو وحدة اقتصادية وسياسية واحدة لا يتجزأ [2].

المطلب الأول: مقدمة لدراسة الأحزاب القومية

يتشكل التيار القومي في الأردن من ثلاثة اتجاهات رئيسة: الاتجاه الأول من أحزاب البعث بأشكاله المختلفة، والاتجاه الثاني حركة القوميين العرب، والاتجاه الثالث: الناصرية. عبرت عن هذه الاتجاهات الثلاث منذ نشأتها حتى الآن شخصيات وتجمعات لها وزنها وتأثيرها، أو أقل وزناً وتأثيراً [3]. تعود جذور بعض أحزاب التيار القومي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان قد تأسس في سورية في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، والحزبان الرئيسان من الأحزاب القومية الأردنية تعكس حالة الانشقاق التي عاشتها الأحزاب القومية القائمة في الأردن. ففي عام 1963 حدث خلاف بين أعضاء القيادة القطرية في كل من العراق وسورية [4]، فانشقت حركة البعث إلى الحزبين السوري والعراقي، وانتقل هذا الانشقاق إلى الساحة الأردنية، فتم تشكيل حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني،

---

(1) – عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1990؛ خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب الأردنية 1946 – 1970، المؤلف، 2001، ص133-220

(2) أمين مهنا المشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية ودول المغرب العربي، مرجع سابق، ص94.

(3) هاني أخورشيدة، المداخلات وحوارات المشاركين (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع... والطموح، مرجع سابق، ص68.

(4) الأحزاب السياسية الأردنية "عرض موجز" مركز الأردن الجديد للدراسات، مرجع سابق، ص27.

وحزب البعث العربي التقدمي، والحزب الآخر هو حزب جبهة العمل القومي الذي انشق عن حزب البعث الحاكم في سوريا، واندمج مع تشكيلات سياسية وشخصيات ذات اتجاهات قومية. كما تشكل الاتجاه القومي من أحزاب أخرى مثل، حزب الجبهة العربية الدستورية، وحزب الأرض العربية، وحزب الأنصار العربي الأردني، وحزب حركة القومية الديموقراطية الذي يرتبط بعلاقة مع الجماهيرية الليبية، والحزب العربي الأردني [1].

أصيب التيار القومي بالانقسام والتراجع بعد خروج الفدائيين الفلسطينيين من الأردن، وما تبعه من أحداث على الساحة العربية والإقليمية. ولم تستطع أن تنهض أو تتماسك وتظهر على الساحة السياسية الأردنية رغم مرحلة التحول للديموقراطية والتعددية وتفعيل السياسة وإصدار قانون الأحزاب السياسية عام 1992 [2] بالشكل المطلوب.

وفي تتبعنا لما تواجهه الأحزاب القومية من أزمة قد تكون مشتركة مع التيارات السياسية القومية في العالم العربي نجد أنه: لم تبتعد الأحزاب القومية كثيراً عن الأحزاب اليسارية في تنظيمها وأزمتها، فقد طبقت هذه الأحزاب شكل التنظيم اللينيني تقريباً في حياة الأحزاب الداخلية وعلى المجتمع الذي تصل فيه للسلطة، ولم تطرح الديموقراطية بشكل فعلي، بل تجاهلتها في كثير من الأحيان، واستخدمت الأساليب غير الديموقراطية داخل الحزب وخارجه. وتطورت هذه الأساليب عند

---

(1) واقع الأحزاب السياسية في الأردن 1992 – 2002 (دراسة) إعداد هناء عمر الحيسن ومحمد إبراهيم الحوامدة، وإشراف يوسف الحوراني، وحدة الأبحاث والدراسات في مركز الرأي للدراسات والمعلومات، المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي) {د. ت.}، ص3.

(2) جمال الشاعر، الحركة القومية في الأردن عبر نصف قرن (في) الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص103 – 104.

وصولها إلى السلطة [1] . كما أن المدارس الفكرية التي مثلتها الاتجاهات القومية الثلاثة في الحكم في البلاد العربية أصبحت نماذج للنظام السياسي الذي تتطلع إليه غالبية الأحزاب القومية في الأردن، وتتأثر بالتحولات التي تطرأ على الأحزاب الأصل بعد وصولها للحكم عكس ما ترفعه من شعارات.

وكذلك ارتباط معظم الأحزاب القومية فكرياً وسياسياً ومالياً وتنظيمياً غالباً خارج حدود الأردن إلى الإقليم العربي، مما أثر في علاقة هذا التيار مع النظام السياسي الأردني تبعاً لعلاقته مع الدول العربية التي نشأ منها التيار. هذا الارتباط أفقد الأحزاب القومية الأردنية استقلاليتها وقدرتها على الاحتفاظ بكينونة قائمة بذاتها.

كما أن ارتباطها الخارجي [2] رتب على الأحزاب القومية الأردنية الالتزام بأجندة وأولويات خارجية على حساب الأولويات الوطنية، مما أدى إلى انحسار نفوذ هذه الأحزاب وتشتيتها حسب الحزب الأصل الخارجي بعد تراجع قواعدها الشعبية، وانهيار بعض أنظمة الحكم التي أسستها. كما أن التيار القومي يتهم بأنه يعتمد سياسة مزدوجة، ففي الوقت الذي يبدي فيه اندفاعاً للديموقراطية والتعددية السياسية والحرية ويتصدى لأي خرق أردني لها، فإنه لا يبدي القوة والحماسة عند قمع الحرية والتعددية والديموقراطية داخل الحزب نفسه. وكذلك يبدو ظاهراً تراجع القيادات الحزبية الجديدة من مفكرين ومجددين قوميين، وأغلب رموز الفكر القومي الأردني نشأت خارج الأردن في الأصل.

كما أن الأحزاب القومية لم تستطع إنتاج تقاليد جديدة في الاتصال بالمجتمع، ولم تستطع إعادة هيكلة جذرية وفعالة لبنائها التنظيمي ليتناسب مع حاجاته العلنية،

([1]) موسى المعايطة، أزمة الديموقراطية في بنية وتفكير الأحزاب السياسية العربية (في) الأحزاب السياسية في العالم العربي الواقع الراهن وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص27.

([2]) عريب الرنتاوي، التيار القومي في الأردن (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع ... والطموح، مرجع سابق، ص48 – 52.

مما قلص قدرة هذه الأحزاب على إقامة صلات يومية ديناميكية مع المواطنين. كما أن حرب الخليج الثانية أثرت في قدرة هذه الأحزاب بالتأثير على الجماهير [1]. في الوقت الذي يرى فيه أمين عام حزب البعث العربي التقدمي أن الأحزاب السياسية ليست غائبة عن الجماهير أو الساحة السياسية، ولكن هناك "جهات" تعمل على إبعادها عن الجماهير [2]. في حين يرى بعض المفكرين السياسيين أن هناك مشاكل وسلبيات تواجه التيار القومي واليساري في الأردن مثل، دور الطائفية في تفتيت الأحزاب وانشقاقها، ودور القطرية الأسرية في إحباط مسيرتها، حيث أنعشت الأحزاب القومية الطائفية والعشائرية والأسرية، وكذلك عيوب البنية الفكرية للنخب السياسية والفكرية القومية [3].

كما أن هذه الأحزاب مثلت دور المعارضة والموالاة قبل عام 1989، مثلت دور المعارضة من خلال البنى الهيكلية الحزبية ومثيلاتها في الفصائل الفلسطينية، بينما مثلت دور الموالاة من خلال عشرات الرموز في هذه الأحزاب ومنظريها الذين استطاع النظام الأردني أن يستقطبها، رؤساء وزارات ووزراء وأمناء عامين وموظفين كبار في مراكز هامة في الدولة [4].

لذا يمكن القول أن الأحزاب القومية الأردنية لا تبتعد كثيراً عن الأحزاب اليسارية الأردنية في أزمتها الداخلية ومع النظام السياسي، ولم تستطع التحول بشكل تبرز فيه هويتها الأردنية الوطنية رغم انحسار النماذج القومية سواء بالفكر أو الحكم. وساهمت في تراجع التعددية في عدد من المراحل من خلال محاولاتها لقلب نظام الحكم، وتوجه نظام الحكم للدفاع عن وجوده واستمراره. كما أنها لم تحقق التحول المطلوب للديموقراطية والتعددية السياسية في داخل تنظيماتها حتى يمكنها المساهمة

([1]) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دراسة تحليلية مقارنة. تجربتي الخمسينات والتسعينات، دار وائل، عمان، 1999، ص109.

([2]) فؤاد دبور، حوار مع وكالة الأنباء الأردنية (بترا) جريدة الرأي 7 تشرين أول 2002.

([3]) انظر: علي محافظة، الحوارات ومداخلات المشاركين (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح، مرجع سابق، ص55 – 56.

([4]) زياد أبو غنيمة، تعقيب (في) المسار الديموقراطي الأردني إلى أين؟ مرجع سابق، ص154.

في التطور السياسي، والدفاع عن الديموقراطية والتعددية السياسية في النظام السياسي الأردني. وحتى يحقق التيار القومي النجاح في سعيه لتطوير الحياة السياسية والديموقراطية، لا بد من الانطلاق من هويته الأردنية الوطنية، والسعي لتحقيق الوحدة والحرية والمشاركة السياسية، والمطالبة للوصول إلى تداول السلطة بشكل سلمي ومشروع. وفيما يلي تحليل لمعظم الأحزاب القومية العاملة على الساحة الأردنية.

المطلب الثاني: خارطة الأحزاب القومية

1. حزب البعث العربي الإشتراكي الأردني:

جاء أول ظهور علني وبشكل رسمي للحزب بعد أن قررت محكمة العدل العليا ترخيصه بتاريخ 29/ 8/ 1955 [1]، بعد رفض ترخيصه من قبل وزير الداخلية في حينه. وبعد عام 1989 وصدور قانون الأحزاب عام 1992 أصبح الطريق ممهداً أمام ترخيص الحزب بشكل رسمي، حيث تم ترخيصه في 18 كانون ثاني 1993، وترأسه تيسير سلامة الحمصي، وبلغ عدد أعضاء الهيئة التأسيسية 75 عضواً [2] وأعضاء قيادته العليا 11 عضواً، وأعضاء اللجنة المركزية 40 عضواً [3]. ينطلق الحزب من مبادئ أساسية تقوم على أساس، الوحدة العربية والحرية والاشتراكية ورسالة الأمة العربية الخالدة. وينطلق الحزب بكونه قومياً وشعبياً يؤمن بالمساواة بين أبناء الوطن، ويحرم الإرهاب والتسلط، أو التدخل في الحريات الأساسية للمواطن [4].

---

(1) شبلي العيسى، حزب البعث العربي الإشتراكي، (مرحلة التوسع 1948 – 1958) ج 2، دار الطليعة، ايلات، 1978

(2) أسماء وأمناء وعناوين الأحزاب السياسية، نشرة صادرة عن وزارة الداخلية.

(3) جمال الخطيب وخالد وليد، الأحزاب السياسية العربية – المشهد العام، مرجع سابق، ص184 – 185.

(4) المنطلقات الأساسية والنظام الداخلي لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، ص4.

ومن المبادئ الرئيسية للحزب، تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، والاهتمام بالفلاحين والأسرة من قبل الدولة، ويؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة، ويؤكد على إطلاق الحريات العامة كحرية الرأي والتعبير والاجتماع والنشر، وإلزامية التعليم، وبناء اقتصاد اشتراكي، ووضع تشريعات تهتم بالرعاية والتأمين الصحي، ومحاربة الفساد في الأوساط الحكومية، والاهتمام بأبناء البادية. والحرية بالنسبة للحزب تعني إتاحة الفرصة أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم، والتصرف خارج ضغط القيود المفروضة فيما يتعلق بشؤون مجتمعهم، ومشكلات حياتهم، وتمكينهم من صنع مجتمعهم الذي يضمن المساواة والعدل. كما يعني التحرر الكامل من كل أشكال السيطرة الاستعمارية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. ويعتبر الحزب حرية الكلام والاجتماع والمعتقدات قواعد مقدسة لا يجوز لأي سلطة أن تنقصها، ويعتبر الديموقراطية قاعدة أساسية في تكوين الدولة والحزب يقتضي الالتزام بها في جميع الممارسات [1].

أما المبادئ العامة للحزب، فيعتبر أنه حزب شعبي يؤمن بأن السلطة هي ملك للشعب، وأنه وحده هو مصدر السلطات، ويؤمن بالمساواة بين أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، ويؤمن بمبدأ الفصل في السلطات، واستقلال القضاء ونزاهته، ويربط الحزب الجانب الاقتصادي مع المبادئ الديموقراطية، ويسعى لإقامة اقتصاد اشتراكي يحقق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة [2].

وجاء في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر العام، الربط بين أسباب التخلف السياسي والاقتصادي بالإجراءات الحكومية قبل عام 1989، وأن أحداث نيسان 1989 جاءت لتصحح الوضع وتضغط على النظام السياسي لاحتواء المشكلات

([1]) المرجع السابق، ص5 – 8؛ الأحزاب السياسية الأردنية، عرض موجز، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد، عمان، 1997، ص65.

([2]) سليمان صويص، الأحزاب السياسية العربية وحقوق الإنسان، مع تركيز على الأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص226.

السياسية والاقتصادية واللجوء للانفتاح الديموقراطي وإجراء انتخابات برلمانية [1].

ويعتبر الحزب الديموقراطية حقاً مقدساً للمجتمع والفرد، وعكس ذلك يؤدي للكبت وتقييد القرارات لدى المجتمع والفرد، وأن الحرية المطلوبة ذات جوانب إنسانية عديدة يجب توفيرها كحرية الانتخابات والتعددية الحزبية وحرية الصحافة، والتقيد بقواعد القانون، وضمان حرية الرأي [2].

وبما أن الديموقراطية عنوان للمرحلة الحالية فلا بد من تطويرها وترسيخها حتى لا تتأثر بأي عاصفة تجتاح المنطقة، ويقر الحزب مبدأ تداول السلطة بصورته الديموقراطية والابتعاد عن العنف.

2. حزب البعث العربي التقدمي:

جاء نتيجة الانشقاق الذي حصل في حزب البعث، وانفصال حزب البعث العربي الاشتراكي القيادة القومية – سوريا، حيث حصل الحزب على ترخيص قانوني باسم حزب البعث العربي التقدمي في 13 نيسان 1993 [3].

ميز الحزب نفسه بعبارة "تقدمي" عند الترخيص تماشياً مع قانون الأحزاب السياسية في الأردن [4]. ورغم انشقاق حزب البعث إلى جناحين كل منهما يمثل دولة عربية باسم حزب أردني، إلا أنهما لا يختلفان في كثير من المبادئ والأحكام والأهداف كأحزاب تؤمن بأن السيادة للشعب، والديموقراطية تكفل حق المواطن في ممارسة حريته، والاشتراكية هي النظام الاقتصادي الأمثل، ولا تكتمل حرية المواطن

([1]) التقرير السياسي والثقافي الصادر عن المؤتمر العام للحب 1992، ص6 – 15.

([2]) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية 1992 – 1994، مرجع سابق، ص247 – 248.

([3]) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص67.

([4]) جمال الخطيب، وخالد وليد، الأحزاب السياسية العربية – المشهد العام (في) الأحزاب السياسية في العالم العربي الواقع الراهن وآفاق المستقبل، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2003، ص185.

إلا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي [1] . كما يرى الحزب أن النظام النيابي الدستوري هو الأمثل، ويرى مسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية الممثلة للشعب، وضرورة الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية، والمساواة بين أفراد الشعب، وأن أهم سبل توفير الأمن والاستقرار للمجتمع هو ديموقراطية الحكم [2].

كما يرى الحزب تعزيز وتطوير حرية الرأي والتعبير بما يتلائم مع مصلحة المواطن الأردني، وممارسة الديموقراطية التي تتلائم مع التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الأردني، ويؤمن بالديموقراطية. وللمرأة حق التمتع بحقوق المواطن كلها وضرورة رفع مستوى معيشتها. وكما يؤمن الحزب بعدم اللجوء إلى الاعتقال أو التعذيب بسبب الانتماء السياسي أو الرأي، ويطالب بحرية العمل السياسي، وتكافؤ الفرص في التعليم [3].

كما أن حزب البعث العربي حزب قومي ينتمي إلى الجماهير الشعبية، ويناضل بأسلوب ديموقراطي من أجل تحقيق إيمانه بوحدة الأمة العربية سياسياً واقتصادياً، ويؤمن أن الاشتراكية هي النظام الأمثل الذي يحقق العدالة الاجتماعية والمساواة. وبناء الاقتصاد الأردني وفق النظام الاشتراكي سوف يوصل إلى المجتمع الاشتراكي العربي. كما يؤمن الحزب بقيام علاقات ديموقراطية بين الأحزاب والقوى السياسية الأردنية من أجل الوصول إلى وحدة شعبية، والقضاء على النزاعات الإقليمية والعشائرية والطائفية، ويعتبر القضية الفلسطينية هي قضيته

---

(1) النظام الأساسي لحزب البعث العربي التقدمي، ص1 – 6.

(2) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص249 – 250.

(3) سليمان صويص، الأحزاب السياسية العربية وحقوق الإنسان مع تركيز على الأحزاب الأردنية (في) الأحزاب السياسية العربية الواقع الراهن وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص226 – 227.

المركزية [1].

ويرى أن الصراع مع الصهيونية صراع تاريخي ولن ينتهي بمعاهدة سلام، ويعتبر معاهدة السلام مع إسرائيل خروجاً على قرارات الشرعية الدولية، كونها تؤكد على التطبيع مع إسرائيل، وتنص على إنهاء المقاطعة الأردنية لإسرائيل [2].

3. الحزب العربي الديموقراطي:

سبق تشكيل الحزب العربي الديموقراطي الأردني إنشاء اللجان الشعبية نحو الحزب الوطني الديموقراطي، ومن أجل أردن عربي ديموقراطي. حيث قدمت اللجان رؤيتها من خلال وثيقة عرضت فيها نشأة الدولة الأردنية وتطورها، وواقع الأردن في ظل التطورات والتجربة السياسية الماضية، وأظهرت أهمية الخيار القومي العربي. كل ذلك شكل مبادئ ومرتكزات الحزب التي بنى عليها نظامه الأساسي [3].

تأسس هذا الحزب بعد نقاشات بين حزب البعث السوري، وحزب البعث العراقي، ويحاول المزاوجة بين التفكير القومي والديموقراطية والإسلام [4]. وأقر النظام الأساسي للحزب ورفع شعار الحزب "حرية – تقدم – وحدة"، وحصل على الترخيص في تموز عام 1993، وحدد أهدافه ومرتكزاته الأساسية التي ينطلق منها نشاطه، وملخصها: ممارسة مختلف أشكال العمل المنظم والنشاط الشعبي للمساهمة في توسيع المشاركة الجماهيرية في عملية تطوير السياسات العامة وبناء الوطن، والدفاع عن مصالح الشعب وحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاشتراك في الترشيح والانتخاب للبرلمان، ودعم المرشحين الذين ينطلقون من مبادئ وبرامج وأهداف الحزب.

---

(1) الأحزاب السياسية الأردنية، عرض موجز، مركز الأردن الجديد للدراسات، مرجع سابق، ص71 – 72.

(2) زياد معايعة، التعددية الحزبية في الأردن 1989 – 1997، مرجع سابق، ص66 – 67.

(3) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية 1992 – 1994، مرجع ساق، ص69 – 70.

(4) زياد معايعة، التعددية الحزبية في الأردن 1989 – 1997، مرجع سابق، ص67.

والديموقراطية في نظر الحزب هي الخيار العام، ويسعى لبناء دولة ديموقراطية عصرية، وهدفه بناء مجتمع مزدهر، ويعمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والحياة الأفضل للشعب بكافة مستوياته.

لذا يرى أن مهمة الحزب "المحافظة على استمرار المسيرة الديموقراطية والتصدي للتراجعات في مجال الحريات العامة، وتعدي السلطة التنفيذية عليها وبأشكال مختلفة" وكذلك "استمرارية عملية بناء وترسيخ المؤسسات الديموقراطية وفي مقدمتها الأحزاب السياسية والسلطة التشريعية المتعلقة بالبرلمان، ومختلف المنظمات والنقابات والهيئات التشريعية [1].

ويرى الحزب أن أسباب التحول نحو الديموقراطية والتعددية السياسية العوامل الخارجية والمتمثلة بالواقع الدولي والذي انعكس على الأردن والدول العربية، وما تعرضت له الدولة الأردنية من أزمة اقتصادية واجتماعية نتج عنها أحداث نيسان 1989 [2].

4. حزب جبهة العمل القومي (حق):

جاء تأسيس الحزب بعد دمج الحركات السياسية التالية: "حزب الشعب الثوري الأردني، وحزب البعث "الموحد" والحركة الشعبية العربية، وحركة القوميين الديموقراطيين التقدميين". حيث حصل على الترخيص في 10 كانون ثاني 1994 [3].

حدد الحزب برنامجه السياسي المقترح: إن الأهداف الاستراتيجية [4] التي سعى الحزب إلى تحقيقها والتي ظهرت في برنامجه السياسي المقترح هي تحقيق الوحدة

([1]) النظام الأساسي للحزب العربي الديموقراطي الأردني (في)المؤتمر التأسيسي الأول، تموز 1994، ص9.

([2]) مشروع التقرير السياسي والاقتصادي والاجتماعي المقدم للمؤتمر التأسيسي الأول للحزب ص4 – 5.

([3]) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية 1992 – 1994، مرجع سابق، ص71.

([4]) المبادئ والمنطلقات الأساسية لحزب جبهة العمل القومي، ص3 – 7.

العربية، وبناء الدولة العربية الديموقراطية، وتحرير جميع الأجزاء المحتلة في الوطن العربي وأولها فلسطين، وتحقيق الديموقراطية الشعبية ومحاربة أشكال الاضطهاد والتمييز العنصري.

أما المهام المرحلية للحزب على المستوى الداخلي: رفض التحالفات والمعاهدات وإجراء الصلح مع الدول الاستعمارية وعلى رأسها أمريكا، ورفض سياسة المحاور التي شهدتها الحكومات المتتالية والتحالف مع القوى الإسلامية الديموقراطية، وإلغاء التعديلات الدستورية التي قيدته، وتعديل قانون الانتخاب، وقانون المطبوعات، والتصدي للطائفية العشائرية والإقليمية، وعدم تغيير المناهج الدراسية التي تخدم التطبيع مع إسرائيل، واستقلال القضاء، وتطهير الجهاز الإداري. ويعتبر الحزب أن القومية هي الأساس [1] ، وأن بناء نظام حكم ديموقراطي في الأردن يمكنه من القيام بدوره القومي. وهذا النظام ينهض به مؤسسات ديموقراطية يتطلب:

- وجود أحزاب سياسية تحترم التعددية والديموقراطية وإرادة الشعب.
- وجود رأي عام منفتح يمنع السيطرة على السلطة من أي طرف.
- بناء السلطة على أسس ديموقراطية وإيجاد قانون انتخاب ديموقراطي وبناء دولة المؤسسات والقانون والفصل بين السلطات، وتعزيز دور السلطة التشريعية واستقلال القضاء.

5. حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية:

تأسس الحزب في 13 كانون ثاني 1994 [2] ويعتبر من الأحزاب السياسية التي كانت موجودة منذ بداية الثمانينات، حيث ضم في صفوفه عدداً من الشخصيات

---

(1) المرجع السابق، ص17 – 18؛ تريز حداد، ملف الأحزاب السياسية في الأردن 1919 – 1994، مرجع سابق، ص107.

(2) وزارة الداخلية، مديرية شؤون الأحزاب، قائمة بالأحزاب المرخصة.

السياسية والعشائرية رغم صغره [1] . وينطلق في نشاطه وأهدافه من خلال المؤسسات الوطنية ضمن الأسس القانونية والمبادئ والقيم التي سار عليها مؤسس المملكة وأبناؤه وأحفاده [2].

وقد جاء في النظام الأساسي للحزب، أنه يسعى لتحقيق الأهداف التي يؤمن بها، تحقيق الإصلاح السياسي، وإطلاق الحريات العامة، وإنشاء الأحزاب السياسية التي تعتبر منطلقاً لترسيخ قواعد الديموقراطية، وتأكيد دورها الفعال من خلال الانتخابات البرلمانية والمؤسسات الوطنية [3]. كما يسعى الحزب إلى تعزيز الثقة بالديموقراطية أسلوباً للحكم، وتوطيد ضمانات حرية التعبير عن الأفكار والآراء في ضوء الديموقراطية الحقيقية، كما يسعى إلى معالجة الاختلالات والأزمات الوطنية السياسية والاقتصادية والثقافية، والعمل من أجل تعميق تضامن وتعاون دول بلاد الشام وإعادة توحيدها، وتجاوز تقسيمات معاهدة سايكس بيكو. وإعادة النظر في ميثاق الجامعة العربية لتصبح التعبير الحقيقي عن الوحدة العربية، وتكريس قيم الإيمان في المجتمع الأردني بشكل خاص والمجتمع العربي بشكل عام لإيجاد جيل مؤهل لتحمل مسؤوليات المستقبل. ويرفض الحزب احتلال أي أرض عربية أو التنازل عن أي حق عربي، ويدعو لإقامة وتوثيق الصلات والتعاون المشترك مع الدول الإسلامية [4].

ويرى ضرورة إقامة العلاقة الأردنية الفلسطينية على أسس واضحة، ويدعو لعقد مؤتمر وطني للالتقاء على قاسم مشترك بين مختلف التنظيمات ذات الإيديولوجيات المختلفة [5].

([1]) جمال الخطيب وخالد وليد، الأحزاب السياسية العربية – المشهد العام، مرجع سابق، ص185.

([2]) أحمد أبو خوصة، الديموقراطية والأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص120.

([3]) النظام الأساسي لحزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية، ص5 – 6.

([4]) الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز) مرجع سابق، ص82.

([5]) تريز حداد، ملف الأحزاب السياسية في الأردن 1919 – 1994، مرجع سابق، ص77.

6. حزب الأرض العربية:

تأسس حزب الأرض العربية في 15 كانون أول 1996 بمبادرة من الدكتور محمد العوران بعد انسحابه من حزب الوعد (وسطي ليبرالي).

وجاءت مبادئ الحزب وتوجهاته من خلال نظامه الأساسي [1] الذي يركز على مجموعة من المبادئ أهمها، اعتبار الإسلام دين الأمة، والتركيز على الوحدة التي تشكل هوية الأمة وعروبتها والمبنية على إيمان الشعب بحتميتها. ولذلك فإن الأردن جزء من الأمة العربية والوطن العربي، وفلسطين من النهر إلى البحر عربية، ويؤكد على قدسية حق الشعب الفلسطيني فيها، وتحريرها واجب على الأمة العربية والشعبين الأردني والفلسطيني، ويؤمن الحزب بالسلام الذي ينتزع حق الأمة في الحياة الكريمة والسيادة الكاملة على أرضها وإذا تناقضت الشرعية الدولية مع الشرعية القومية فلا مجال لها. ويرفض الحزب التكتلات الإقليمية والدولية ما لم تتناقض مع أي قوة أجنبية [2].

وفي المجال الديموقراطي، يرى الحزب ويؤمن بالتعددية السياسية والثقافية ويحترم خياراتها ويلتزم برأي الأغلبية، ويحترم حقوق الأقلية، كما يؤمن بإطلاق الحريات العامة ويدافع عنها باعتبارها حقاً طبيعياً. كما يؤمن بالمساواة والعدل بين الأردنيين مهما اختلفت ألوانهم وأصولهم وأديانهم وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات، والإيمان بالديموقراطية داخل الحزب. ويدعو لمحاربة الفساد والفقر والبطالة والتخلف، وتطوير المناهج التربوية والتعليمية، كما يدعو للتكامل الاقتصادي العربي والعمل العربي المشترك [3].

---

(1) جمال الخطيب، قانون الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص179.

(2) النظام الأساسي لحزب الأرض العربية، 1994.

(3) الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)، مرجع سابق، ص87.

7. حزب الأنصار العربي الأردني:

تأسس الحزب في 11 كانون أول 1995، ويعتبر الإسلام عقيدة الأمة ومنهاج حياتها وحياة أبنائها، وأي تجاوز على حدود ومبادئ هذه العقيدة يعد طعناً بها [1].

وأهم المبادئ التي ينطلق منها الحزب [2] أنه يعتبر الإنسان هو ثروة الوطن لذلك فإن الدفاع عن الإنسان في حقوقه وخدمته هي من أولويات الحزب. ويؤمن الحزب بأن طاقات الشباب هي الأساس في عملية البناء، لذلك يجب استثمار طاقاتهم واستغلالها على مبدأ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص. ويركز على المرأة والتي هي نصف المجتمع غير المستغل بشكل صحيح، لذلك يركز الحزب على إمكانية استغلال طاقات المرأة المعطلة.

ويركز الحزب على الدفاع عن الأردن وحريته واستقلاله وكرامة شعبه ليبقى رمزاً للوحدة العربية والحرية. ويؤمن بالإسلام كعقيدة للأمة ومنهج حياة لأبنائها، والتجاوز على مبادئ وحدود هذه العقيدة يعد طعناً بها. وسيتصدى الحزب لكل من يحاول الإساءة لها [3].

كما يسعى الحزب من خلال مبادئه لتحقيقه أهدافه المتمثلة في: تحقيق أفضل مستوى للمواطن الأردني والعمل على تحقيق العدالة بين كافة فئات المجتمع، كما يسعى لتكريس الديموقراطية والتعددية السياسية التي توصل لخلق جيل فاعل وواعٍ يسهم في بناء المجتمع وتوجيه وسائل الإعلام والثقافة الوطنية بشكل يؤدي دوراً مميزاً في بناء الإنسان.

ويحدد الحزب عدداً من الوسائل لتحقيق أهدافه تتمثل في: نشر الوعي الديموقراطي عن طريق إقامة الندوات والحلقات الفكرية والثقافية، وإصدار صحيفة

([1]) جمال الخطيب، وخالد وليد، الأحزاب السياسية العربية – المشهد العام، مرجع سابق، ص186.

([2]) النظام الأساسي لحزب الأنصار العربي الأردني، 1995؛ الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)، مرجع سابق، ص92 – 93.

([3]) المرجع السابق، نفس الصفحات.

تساهم في تفعيل دور المواطن في الخدمة العامة، والمشاركة في الندوات.

8. حزب الحركة القومية الديموقراطية الشعبية:

تأسس الحزب في 10 تموز 1997، وبعد مدة أي عام 2000 حدث انشقاق بالحزب تزعمه عبدالله الدويري. كما تعرض الحزب لانشقاق آخر أدى إلى خلافات كبيرة بين تيارات الحزب، ويرتبط الحزب بعلاقة وثيقة بالجماهيرية الليبية [1].

أظهر النظام الأساسي للحزب [2] أهم المبادئ والتوجهات التي ينطلق منها الحزب على المستوى الداخلي والقومي والدولي. فعلى المستوى الوطني الداخلي، يرى الحزب ضرورة تعميق المسيرة الديموقراطية وتفعيل الدستور، وضرورة استقلال السلطة القضائية، كما يدعو إلى تعديل قانون الانتخابات بشكل يضمن تمثيل الدوائر بشكل حقيقي وعادل، ويؤكد على إصلاح الجهاز الإداري واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص في جميع الوظائف العامة، والقضاء على الفساد الإداري والمحسوبية، وينادي بضرورة استقلالية النقابات المهنية والنوادي والجمعيات. كما يدعو إلى ضمان حرية الرأي والتعبير والصحافة والاجتماع، والاهتمام بالمرأة وحقوقها بشكل عادل. ويدعو إلى ديموقراطية الثقافة والتعليم.

ويدعو إلى حشد التأييد لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين وإقامة الوحدة بين الأردن وفلسطين بقرار حر جماهيري بعد استقلال الدولة الفلسطينية. كما يدعو لتدعيم العمل العربي المشترك، وإقامة جبهة قومية عربية، وإيجاد برلمان عربي مشترك [3].

وعلى المستوى الدولي يرى الحزب ضرورة تفعيل ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة إلغاء حق الفيتو في مجلس الأمن، والدعوة للحد من أسلحة الدمار الشامل، ومجابهة التمييز الذي تقوم به الدول الغربية.

([1]) جمال الخطيب، بانوراما الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص186.

([2]) النظام الأساسي لحزب الحركة القومية الديموقراطية، 1997.

([3]) سليمان صويص، الأحزاب السياسية العربية وحقوق الإنسان ....، مرجع سابق، ص227؛ الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)، مرجع سابق، ص98 – 99.

المبحث الثالث
الأحزاب اليسارية [1]

المطلب الأول: مقدمة لدراسة الأحزاب اليسارية

الأحزاب اليسارية مثلها مثل الأحزاب القومية شاركت في تطور الحياة السياسية والديموقراطية في الأردن (1950-1957) رغم أنها لم تطبق الديموقراطية وتداول السلطة داخل صفوفها التنظيمية، وفي هذه المرحلة أثرت التحولات الدولية التي طرأت على المعسكر الشيوعي والاشتراكية على الأحزاب السياسية اليسارية في الأردن بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام، وذلك بانهيار الأيديولوجية اليسارية التي سادت لمدة قرن تقريباً، حيث انشغلت طيلة هذه المدة بالصراع بين الرأسمالية والشيوعية. في حين انشغلت الرأسمالية بالتطور التكنولوجي والاقتصادي لذلك انتصرت رأسمالية القرن الحادي والعشرين على يسار القرن التاسع عشر القديم[2]. كما انشغلت هذه الأحزاب تاريخياً بمعارضتها للنظام الأردني، مما أدى إلى قيام أول تعددية سياسية، في حين كانت سبباً في انهيار هذه التعددية. رغم أن هذه الأحزاب لا تؤمن بالتعددية سواء بداخلها أو في تداول السلطة في أجهزتها.

أما اليسار الأردني فيعتبر صنيعة الحركة الشيوعية الأردنية ممثلة بالحزب الشيوعي الأردني، واحتساب بعض القوى السياسية الفصائلية التي نشأت عن حركة القوميين العرب على اليسار الأردني خاصة بعض الفصائل الفلسطينية مثل، الجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، والتي ينتمي إليهما حزبا (الوحدة الشعبية، وحزب

---

(1) مؤلف جماعي، الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز) مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1997، ص105-142.

(2) موسى المعايطة، يسار المستقبل (في) الأحزاب السياسية، الواقع ... والطموح وقائع ندوة مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2003، ص31.

الشعب الديموقراطي – حشد) وبعض التيارات اليسارية التي انفصلت عنهما والتي تنتمي إلى الفصائل الفلسطينية أو المحلية أو الهجينة [1]. ويركز التيار اليساري الأردني على الأفكار والمبادئ الأيديولوجية الماركسية – اللينينية المنظمة. فالحزب الشيوعي الأردني الممثل الشرعي للنموذج السوفياتي ويعتمد نفس الأيديولوجية والتنظيم، فيرفض مبدأ الديموقراطية داخل الحزب، والخلافات داخل الحزب تؤدي إلى انشقاقات. وعانت أحزاب أخرى مثل حشد، والوحدة الشعبية، لانشقاقات بسبب رفض تطبيق الديموقراطية ورفض الارتباط التنظيمي الخارجي. كما يتركز الخلاف حول ارتباط أحزاب اليسار بالقضايا الوطنية والقومية والقضية الفلسطينية على حساب النضال الاجتماعي والمطلبي والسياسي الداخلي [2]، في حين نجد تدخل الدول العربية المجاورة في الحياة الحزبية الأردنية، وأصبحت بعض التيارات السياسية تتبنى سياسات هذه الدول، وأدوات للأنظمة العربية. فأصبحت الانقسامات ظاهرة في الأحزاب السياسية الأردنية لأنها تأتي ضمن توجيهات الأنظمة العربية وتناقضاتها [3]. إلا أن هذا التيار لم يستطع مقاومة التغير الحاصل على الساحة الأردنية، فقد عدلت هذه الأحزاب متطلباتها لكي تتوائم مع قانون الأحزاب السياسية الأردني لعام 1992 والدستور الأردني [4]، رغم أنها لم تستطع إعادة هيكلة بنائها التنظيمي بشكل جذري وفعال ليتناسب مع حاجات التيار العلنية

(1) سهيل صباح، اليسار الأردني جذور المأزق وأسئلة المستقبل، المرجع السابق، ص41.

(2) عيسى مدانات، الحركة الاشتراكية في الأردن عبر نصف قرن (في) الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص114 – 121؛ موسى المعايطة، يسار المستقبل، مرجع سابق، ص34.

(3) غازي صالح نهار، الانتخابات النيابية وظهور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية الأردنية للفترة 1989 – 1997، مجلة شؤون اجتماعية س 18، عدد 69، ربيع 2001، ص73.

(4) أمين مهنا، التحولات الديموقراطية في المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، (في) السياسة الخارجية الأردنية ودول المغرب العربي، تحرير مصطفى العدوان، محمد القطاطشة، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، 2004، ص94.

والتحولات الديموقراطية في الأردن. ويبقي يضع نصب عينيه معالجة المستقبل في الدائرة الأممية التابعة للاتحاد السوفياتي [1].

لذلك نستطيع تحديد ما يواجهه التيار اليساري من تحديات قد تكون مشتركة مع التيار القومي بشكل عام في الخلاصة التالية [2]:

عدم طرح شعار وطني قومي كفاحي واضح ينسجم مع الشعار الأممي، وعدم وحدة التوجه الاقتصادي مع السياسي ومع الاجتماعي، والابتعاد عن واقع ومستوى تطور المجتمع الأردني، وعدم اعتماد الوقائع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوطنية مصدراً لبناء البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعتماد على المرجعية الخارجية كأصل وأساس ومصدر للمعرفة، وفشل الطبقة المركزية – الديموقراطية في توفير نظام ديموقراطي متقدم للحياة الحزبية الداخلية، فتحولت الأحزاب إلى أنماط من الحكم الشمولي الزعامي، ولم تستوعب هذه الأحزاب دروس نتاج انعدام الديموقراطية لديها، وضعف علاقة هذه الأحزاب بالجماهير، وتمسك القيادات الحزبية بالسلطة داخل الحزب، وفقدان قدرتها على التجديد، وكثرة الانشقاقات داخل الأحزاب اليسارية نتيجة تهلهل وارتباك مسيرة هذا التيار والصراع والتنافس غير الموضوعي وغير البراجي بين أطراف هذا التيار، والعلاقة التي كانت تتمحور حول قيادة وتصدر الحركة الجماهيرية المنظمة لمؤسساتها [3]، والخروج من العمل السري إلى العلني أثر بشكل مباشر على انكشاف الوضع الفكري والسياسي والتنظيمي للأحزاب اليسارية، وافتقارها لخطاب أيديولوجي يساري متماسك يستطيع صياغة برامج قادرة على حشد التأييد. كما أن الإعلام الرسمي، وعدم اتباع سياسة إعلامية جيدة من قبل اليسار أدت إلى إيجاد

([1]) عصام ملكاوي، الحوارات ومداخلات المشاركين (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع ... والطموح، مرجع سابق، ص42 – 44.

([2]) سهيل صباح، اليسار الأردني في جذور المأزق وأسئلة المستقبل، مرجع سابق، ص

([3]) يوسف الحوراني، ملامح أزمة الأحزاب السياسية في الأردن، جريدة الرأي 8 أيلول 2004.

صورة سيئة عن هذا التيار. ويحاول اللجوء إلى التنظيم المغلق المعزول وعدم اللجوء إلى التنظيم الجماهيري المنفتح الذي يستطيع بناء مؤسسات حكومة الظل، وتشوش الموقف عن الديموقراطية والمجتمع المدني والدولة الحديثة.

هذه الأزمات التي يواجهها التيار اليساري يمكن التغلب عليها بسهولة [1] ، إذا حددت هذه الأحزاب مهامها من أجل حل الإشكالات التي تواجه المجتمع من خلال:

الالتزام بالديموقراطية كخيار نهائي واعتبار أن الديموقراطية شرط أساسي لبناء الدولة الحديثة، وتلتزم بمبادئ تداول السلطة السياسية على أساس سلمي وديموقراطي، والانتهاء من صيغة الحزب النموذج الموروث من المرحلة السوفياتية والتحول إلى حزب المرحلة حزب التغيير الذي يمتلك مشروعاً متكاملاً للوطن، والتحرر من الأيديولوجية وسيطرة الفكر في الحزب أو خارجه، ويكون بناء الحزب الشعبي قادراً على أن يصبح حراً في التعاطي على هذا الفكر أو الرفض أو التطوير، والبحث في أشكال للحوار بين الرافضين للواقع، والبحث عن شروط تحقيق التغير على المستوى الوطني والقومي وفي الحركة السياسية والانخراط في كافة أشكال النشاط الإنساني، وطرح برامج للتنمية واقعية حقيقية لا وهمية تأخذ بعين الاعتبار الواقع العالمي وتعتمد على القدرات الذاتية الحقيقية، وعلى التكامل بين البلدان العربية لحل الأزمات الاقتصادية.

في حين يرى البعض أن أزمة اليسار تعود لقياداته وتكوينها وانتمائها الطبقي والفكري أولاً، كون هذه القيادات جاءت من الشرائح العليا في الطبقة الوسطى، وكذلك هناك ضياع كبير لليسار ويحتاج لمن يصحح مساره ويجب أن يبدأ المطالبون بالإصلاح بتصحيح أنفسهم أولاً [2].

([1]) موسى المعايطة، يسار المستقبل، مرجع سابق، ص37 – 38.

([2]) سالم النحاس، اليسار الأردني، ضائع ويعاني أزمة قيادة، الدستور 18 كانون ثاني 2005.

ولا زال هذا التيار يفتقر للديموقراطية والتعددية داخل تنظيماته، مما جعله عرضة للانشقاقات المتتالية. كما أنه لا زال يعاني من الأزمة الفكرية التي تحملها النخبة السياسية والمتعلقة بالماضي. ولم يحاول إعادة النظر في التجربة الاشتراكية الديموقراطية للوصول إلى نموذج ديموقراطي مؤسسي بثوابت مع التطور الديموقراطي والواقع الدولي.

في حين أنه لا زالت بعض الأحزاب اليسارية وخاصة الفصائلية الفلسطينية لها ارتباطات تنظيمية غير أردنية تحت نظر وموافقة النظام السياسي. وقد وصف بعض الحزبيين تغاضي الحكومة عن هذه التنظيمات الفصائلية أنه يندرج تحت بند عقود المسايرة والمجاملة [1].

لذلك على الأحزاب اليسارية الأردنية التنبه لما يجري في العالم، كون معظم الأحزاب اليسارية في المنطقة العربية تحولت إلى أحزاب اشتراكية ديموقراطية، عكس الأحزاب الأردنية اليسارية التي لم تأخذ بمثل هذا التحول. فالأحزاب اليسارية والشيوعية الأردنية تدعو للديموقراطية والتعددية دون أن تتوقف عند الاستحقاق الذي يجب أن تدفعه هي في بناها الداخلية، طالما تدعو إلى الديموقراطية والتعددية وهذا أمر لم يتم [2].

كما أن بعض هذه الأحزاب وخاصة التي تتبع الفصائل الفلسطينية تعاني من ازدواجية الخطاب السياسي وازدواجية المواقف وتناقضها. فالأحزاب اليسارية القومية ذات التوجه الفلسطيني ترى أن قرار فك الارتباط عام 1988 مع الضفة الغربية وإعلان دولة فلسطين واعتراف الأردن بها ثمرة من ثمار الانتفاضة الفلسطينية الباسلة والنضال المشترك للحركتين الوطنيتين الأردنية والفلسطينية،

([1]) مقابلة شخصية مع خلدون الناصر أمين عام حزب العهد، الاثنين 18/ 9/ 2005.

([2]) محمود الريماوي، حوارات ومداخلات المشاركين (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع ... والطموح، مرجع سابق. ص55

وليفتح صفحة جديدة في العلاقات الأردنية الفلسطينية ويرسخها على أسس متينة من التساند الكفاحي والأخاء والمساواة والاحترام المتبادل"[1] . في حين تعاطت هذه الأحزاب وخاصة الحزب التقدمي الديموقراطي إيجابياً مع توقيع إعلان المبادئ الفلسطينية – الإسرائيلية. وفي نفس الوقت عارض معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، وهذا يتعارض مع النظام الأساسي الذي حدده الحزب، الذي حدد فيه أنه "يعمل ضمن إطار وطني أردني له بعد فلسطيني خاص..."[2] .

في حين نجد أن آراء حزب الوحدة الشعبية الديموقراطي الأردني حول العلاقة الأردنية الفلسطينية عبارة عن شعار وكلاشيه للترخيص ليس إلا، وذلك من خلال ما اعتبره الحزب بأن قرار الوحدة بين الضفتين عام 1952 [3] هو قرار ضم، وأعاق الشعب الفلسطيني وأجحف في حقه، ومصادرة شخصيته وهويته الوطنية المستقلة حسب ما جاء في البرنامج السياسي للحزب، وليس أدل على ذلك في إعلانه اعتبار قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988 عملاً إيجابياً وإعادة صياغة للعلاقة الأردنية الفلسطينية [4] . لذلك فإن هذه السياسات تؤكد مدى مساهمة بعض الأحزاب في تعطيل التطور السياسي والديموقراطي والتعددية السياسة، من خلال محاولة نظام الحكم الدفاع عن سلطة الدولة واستقرار نظام الحكم. وإن هذه الأحزاب والفصائل لا زالت تحمل فكر وأيديولوجية الأحزاب العقائدية في مرحلة ما قبل عام 1989. ولم تطور خطابها السياسي بما يتلائم مع تحول النظام السياسي ونظام الحكم مع تحولات ومتطلبات النظام الدولي والسماح بالتعددية الحزبية. وبالرغم من أن التسوية السلمية أربكت الأحزاب السياسية كونها في طور الإنشاء

([1]) علي عامر، أمين عام الحزب التقدمي الديموقراطي الأردني، حوار نظمه مركز دراسات وأبحاث العمل الإسلامي، جريدة الدستور، 10 شباط 1993.

([2]) مشروع النظام الأساسي للحزب التقدمي الديموقراطي، عمان، تشرين ثاني 1992، ص8.

([3]) البرنامج السياسي لحزب الوحدة الشعبية الديموقراطي الأردني الوطني الأول شباط 1992.

([4]) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الأول للحزب شباط 1992.

والتكوين والتركيز على أمورها الداخلية، إلا أن أحزاب المعارضة وأحزاب اليسار والقومية وقفت من التسوية السلمية موقف المعارضة، وشكلت لجنة مقاومة التطبيع من 8 أحزاب سياسية. ولكن الخلاف بين هذه الأحزاب وحزب جبهة العمل الإسلامي جاء حول قبول مبدأ المفاوضات مع إسرائيل من قبل الأحزاب اليسارية، ورفضه من قبل حزب جبهة العمل الإسلامي. في حين ترى أحزاب المعارضة اليسارية ضرورة التصعيد ضد الحكومة، ورأى حزب جبهة العمل الإسلامي رفض التصدي للدولة والاصطدام معها، وظهر فيما بعد خلافات داخل الأحزاب اليسارية نفسها بين مؤيد ومعارض للتسوية [1] داخل هذه الأحزاب وعلى مستوى الدولة.

من ذلك نلاحظ أن هذه الأحزاب القديمة الجديدة لا زالت تعتبر أن معارضتها للدولة والنظام وما تلقاه من تأييد من بعض الفئات الاجتماعية يشكل برنامجاً سياسياً لها، ولكنها في نفس الوقت لم تحافظ على قاعدتها الشعبية، وأصبح الابتعاد عن النشاط الحزبي واضحاً مما أثر في مسيرة الديموقراطية والتعددية السياسية داخل هذه الأحزاب، وتراجع التطور السياسي على مستوى الدولة.

المطلب الثاني: خارطة الأحزاب اليسارية

1- الحزب الشيوعي الأردني:

يعتبر الحزب الشيوعي من أقدم الأحزاب الماركسية التي عملت على الساحة السياسية الأردنية منذ أوائل الخمسينات من القرن الماضي سراً وعلناً. وبعد صدور قانون الأحزاب السياسي عام 1992، حصل الحزب على الترخيص في 17 كانون ثاني 1993 [2] . اعتبر الحزب الشيوعي أن ما طرأ من تحول سياسي في الأردن ارتبط بالوضع الداخلي منذ نيسان عام 1989، والوضع الدولي والتحول الدولي نحو

(1) عامر التل، الأحزاب المعارضة للتسوية، الأفق الأردني، عدد 113، 1994، ص19.

(2) زياد معايعة، التعددية الحزبية في الأردن 1989 – 1997، مرجع سابق، ص59.

الديموقراطية وحقوق الإنسان [1] . ويستلهم الحزب من كل ما هو ثوري وتقدمي من التراث العربي الإسلامي، والانفتاح على جميع الأفكار والآراء، وخصوصاً العلاقة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني والوحدة العربية والتضامن الأممي. ومن أهدافه أنه يربط بين الديموقراطية والاشتراكية، ويرى أن الاشتراكية هي التنظيم الاجتماعي الأكثر عدالة في ظل سيادة الديموقراطية والعلاقات الإنسانية في المجتمع [2]. ويرى الحزب أن الديموقراطية تعني تمتع المجتمع بمختلف فئاته وطبقاته الاجتماعية بالحريات الأساسية التي تستند إلى الوثائق الوطنية في مقدمتها الدستور، وإلى الشرائع والأعراف الدولية. والتمتع بالحريات السياسية والنقابية وحرية التعبير، وإشاعة الحياة المؤسسية...، وأن جوهر الديموقراطية يستند إلى مبدأ الاعتراف بحالة التعددية السياسية والاجتماعية واحترامها، وإلغاء جميع القوانين التي تتعارض مع إباحة الحريات العامة [3].

لذا نجد أن من المهام الأساسية للحزب النضال من أجل إشاعة الديموقراطية وصيانتها وضمان الحريات العامة واحترام مبدأ التعددية السياسية. كما جاء مشروع الميثاق للحزب الشيوعي أنه يرتبط بعدد من المسائل الرئيسة منها القضية الفلسطينية، واستقلال الأردن، والدفاع عن الحريات العامة، والتمسك بالحقوق الديموقراطية للشعب، والنضال من أجل العدالة الاجتماعية بأفق اشتراكي علمي، وإرساء قواعد المجتمع المدني [4].

وأهم الأهداف التي يسعى الحزب إلى تحقيقها هي [5] الحفاظ على الاستقلال الوطني، وتطوير الاستقلال الاقتصادي بعيداً عن التبعية والعلاقات الخارجية غير

---

(1) نظام عساف، الأحزاب الأردنية 1992 – 1994، مرجع سابق، ص259.

(2) النظام الأساسي للحزب الشيوعي الأردني، عمان، 1992، ص2 – 3.

(3) مشروع البرنامج السياسي المعدل للحزب الشيوعي الأردني 1992، ص15 – 27.

(4) مشروع الميثاق، منطلقات فكرية وسياسية للحزب الشيوعي الأردني، 1993، ص2.

(5) مؤلف جماعي، الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، 1997، ص107 – 108.

المتكافئة، وبناء مؤسسات المجتمع المدني وحمايتها، والتمسك بالخيار الديموقراطي والتعددية السياسية، والدفاع عن القضايا المعيشية والاقتصادية لأوسع قطاع من الجماهير خصوصاً العمال والفلاحين والكادحين وذوي الدخل المحدود، والنضال من أجل توسيع الثروة الوطنية، وزيادة حصة الكادحين العاملين بأجر من الثروة الوطنية عبر التوزيع العادل للثروة، والدفاع عن قضايا المرأة والشباب، وتعزيز الثقافة الوطنية وتنميتها، ومحاربة التعصب والطائفية والنعرات الإقليمية [1]. ويطالب الحزب من الحكومة تفعيل دور السلطات الثلاث والفصل بينها، وإقامة دولة القانون والمؤسسات، وتوفير بيئة سياسية حيوية للأحزاب لتشكيل تيارات كبيرة [2].

وعلى الرغم من تراجع وزنه العددي، ونفوذه في الحركة العمالية والتنظيمات الاجتماعية إلا أنه لا زال يحظى باحترام عام، وتتماشى مع مطالبه وشعاراته المعادية لبرنامج التصحيح الاقتصادي مجموعات كبيرة من النخب اليسارية، كما عارض الحزب معاهدة السلام مع إسرائيل، وشارك مع بعض الأحزاب في تشكيل لجنة المقاطعة لإسرائيل لجنة مقاومة التطبيع.

2- الحزب الديموقراطي الوحدوي الأردني:

حصل الحزب على الترخيص في 20 تموز 1994 كحزب ديموقراطي يساري تجديدي، ومنذ عام 1998 تغير اسم الحزب إلى "حزب اليسار الديموقراطي". وكان قد تأسس عام 1994 من اندماج ثلاثة أحزاب وجناح منشق عن حزب يساري، وأعلن عن نفسه عام 1995 وضم كلاً من [3]:

---

(1) المرجع السابق، ص24.

(2) منير حمارنة، الحزب الشيوعي، بحث تدريس الحياة الحزبية في الجامعات والمدارس، جريدة شيحان، 23 تشرين أول 2004.

(3) جمال الخطيب، بانوراما الأحزاب السياسية الأردنية، (في) الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع ... والطموح، عمل مشترك، مرجع سابق، ص182؛ مؤلف جماعي،الأحزاب السياسية في العالم=

الحزب الديموقراطي الاشتراكي الذي انشق عن الحزب الشيوعي الأردني بزعامة عيسى مدانات. والحزب العربي الديموقراطي الأردني، وتأسس نتيجة حوارات مختلفة من سياسيين ذوي اتجاهات مختلفة ومزج بين الفكر القومي والوطني والاشتراكية، والليبرالية المعتدلة وتزعمه مازن الساكت. والحزب التقدمي الديموقراطي الأردني، والذي انشق عن حزب الشعب (حشد) ويرتبط بعلاقة وثيقة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومقرب من جناح ياسر عبدربه الذي انشق عن الجبهة الشعبية.

لذلك فإن هذا الحزب يتميز بكونه يمثل ثلاثة اتجاهات، ويعتمد الديموقراطية والتعددية السياسية في نظامه الداخلي وآليات عمله، ويعتمد اللامركزية في مواقع العمل التنظيمي والجماهيري، ويحترم الاختلاف والتنوع داخل التنظيم ويصون حرية التعبير والتعددية [1].

وتمثل مبادئ الحزب وتوجهاته (برامج وأهداف) على أربعة مستويات: المستوى الوطني، مستوى القضية الفلسطينية، والمستوى العربي، والمستوى الدولي [2].

على المستوى الوطني يسعى الحزب لتطوير النظام السياسي من خلال تعديل الدستور وفقاً لما جاء به الميثاق الوطني، وتحقيق الاستقلال والتوازن بين السلطات الثلاث، وتعزيز مبدأ المشاركة الشعبية والتمثيل، وتكريس التعددية السياسية كأساس للتداول السلمي للسلطة، لحماية القرار الوطني من الضغوط السياسية الاقتصادية الخارجية، ويركز على حق المواطن في الحماية الاجتماعية والصحية والخدمات الأساسية، وإعادة صياغة السياسة الاقتصادية، وإنجاز إصلاح إداري حقيقي في

=العربي، الواقع الراهن وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص183؛ الأحزاب السياسية الأردنية، عرض موجز، مركز الأردن الجديد للدراسات، مرجع سابق، ص25.

(1) النظام الأساسي للحزب الديموقراطي الوحدوي الأردني، 1995، ص10 – 12.

(2) الأحزاب السياسية الأردنية، مؤلف جماعي، مرجع سابق، ص113.

الدولة، وصيانة حق التنظيم السياسي والثقافي والاجتماعي، والمساواة بين الرجل والمرأة، وتحويل الإعلام الرسمي لإعلام دولة تقوم على الديموقراطية والتعددية السياسية [1].

واعتبر القضية الفلسطينية القضية القومية المركزية، ويؤكد على دعم الشعب الفلسطيني من أجل حقه في تقرير المصير وإقامة دولته على أرضه، ويعمل الحزب على صياغة العلاقة الأردنية الفلسطينية المميزة. وإقامة علاقات مع القوى الفلسطينية تقوم على التنسيق والتضامن والاحترام المتبادل.

وعلى المستوى العربي تعزيز العلاقات مع القوى السياسية العربية، ومقاومة المشاريع التي تهدف لتقسيم الوطن العربي ودعم نضال القوى الشعبية في كل الدول العربية [2].

3- حزب الشعب الديموقراطي الأردني (حشد):

نشأ الحزب في تموز عام 1989 نتيجة انبثاقه عن أحد الفصائل الفلسطينية وهي منظمة الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين في الأردن (مجد) باعتباره حزباً سياسياً أردنياً مستقلاً كتنظيم سياسي ديموقراطي يشكل جزءاً من حركة الطبقة العاملة ويسعى لتوحيد الفصائل الثورية في حزب طليعي [3].

كما يعتبر نفسه "أداة سياسية منظمة على أساس المركزية الديموقراطية التي تكفل احترام قواعد العمل الديموقراطي في علاقات الحزب الداخلية وفي علاقاته مع جماهير الشعب" [4]. كما أنه حدد أسس العلاقة مع الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، باعتبار أنهما حزبان مستقلان ويتفقان من موقع الاستقلال والتكافؤ والإدارة الطوعية الحرة على إقامة العلاقات الكفاحية الوثيقة والمميزة بينهما. واعتبر

([1]) النظام الأساسي للحزب، ص12 – 13.

([2])مؤلف جماعي، الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص114 – 115.

([3]) تريز حداد، حلف الأحزاب السياسية في الأردن 1919 – 1994، مرجع سابق، ص47.

([4]) النظام الأساسي لحزب الشعب الديموقراطي الأردني، 1992، ص2.

الشعب الفلسطيني في الأردن بمثابة جزء من الشعب الفلسطيني الموحد، وأن فلسطين والأردن هم جزء من النسيج الاجتماعي للشعب الأردني ويشكلون مواطنين في الدولة متساوون في الحقوق والواجبات [1]. ويبرز حزب حشد أهمية الجانب الاجتماعي للديموقراطية، ويطرح الاشتراكية ذات الطابع الديموقراطي الإنساني باعتبارها حلاً نهائياً لقضية استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ويرى أن المسألة الديموقراطية مسألة صراعية يرتبط تعزيزها بموازين القوى الطبقية. لذلك لا بد من إعادة التنظيم من أجل حماية المكتسبات الديموقراطية [2].

كما أن الحزب يسعى لتوطيد وحدة طبقات الشعب وقواه الوطنية وتنظيمها في جبهة وطنية متحدة للكفاح المشترك، من أجل إنجاز مهام التحرر الوطني والديموقراطية والتقدم الاجتماعي كمقدمة لا غنى عنها لتطوير المجتمع الأردني بآفاق اشتراكية، وذلك بوسائط النضال الديموقراطي، وبالاستناد إلى التعددية السياسية والحزبية التي تتيح تداول السلطة، ويسترشد الحزب بالماركسية اللينينية كدليل للعمل ومرشد للنضال في سبيل تحقيق أهدافه [3]. كما يرى الحزب أن مشاركة الأردن في مفاوضات السلام التي بدأت في مدريد تشكل تراجعاً عن ما أعلنته الحكومة بشكل مستمر من أنها تتمسك بقرارات الشرعية الدولية والحقوق الوطنية والقومية واشتراك الحكومة في المؤتمر يعبر عن تأييد ودعم للسياسة الأمريكية لحل القضية الفلسطينية حسب ما تقتضيه مصالح الطبقة الحاكمة في البلاد، والحفاظ على دورها السياسي في الحل في الإطار الإقليمي. واعتبر معاهدة السلام التضحية

([1]) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية 1992 – 1994، مرجع سابق، ص78 – 79؛ وثيقة فكرية سياسية للحوار الداخلي والثقافي الوطني العام، إصدار حشد، أيلول 1992، ص20 – 24.

([2]) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص263.

([3]) مؤلف جماعي، الأحزاب السياسية الأردنية،، مرجع سابق، ص121.

باستقلال البلاد والارتهان لأمريكا وإسرائيل التي فرضت كامل شروطها [1].

وفي إطار التحولات الديموقراطية في الأردن فإن الحزب يناضل في هذه المرحلة من أجل تحقيق أهدافه التالية [2] : تعميق الديموقراطية على قاعدة التعددية السياسية والحزبية والفكرية والتحرر من التبعية، وبناء اقتصاد وطني مستقل، وإصلاح زراعي ديموقراطي لصالح الفلاحين، وتوحيد الطبقة العاملة وحمايتها، وانتهاج سياسة تربوية ديموقراطية والمساواة بين الرجل والمرأة، وتوطيد الوحدة الوطنية، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني، وانتهاج سياسة خارجية متحررة مناهضة للإمبريالية والصهيونية.

4- حزب الوحدة الشعبية الديموقراطي الأردني:

تأسس حزب الوحدة الشعبية عام 1990 [3] ، وأعلن عن ترخيصه في 9 شباط 1993، ويرتبط مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كأحد الفصائل الفلسطينية بعلاقة وثيقة، والتي ترتبط مع نظام الحكم في الأردن بعلاقة عدائية، وتعتبره عدواً للديموقراطية [4] . لذلك جاء إنشاء الحزب نتيجة تحول الجبهة الشعبية في الأردن إلى حزب سياسي لإضفاء الشرعية على نشاطه بعد صدور قانون الأحزاب الذي يمنع ارتباط الأحزاب الأردنية بأحزاب خارجية.

يسترشد الحزب بالمنهج المادي الجدلي والنظرية الاشتراكية العلمية ويستنير بالأفكار العلمية التي تخدم الإنسان وتسهم في سعادته وتقدمه [5] . ويرى الحزب أن

([1]) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص175 – 177؛ التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الثاني، أيلول 1994، ص17 – 19.

([2])مؤلف جماعي، الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص122.

([3]) تريز حداد، ملف الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص53.

([4]) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص264.

([5]) البرنامج السياسي والنظام الداخلي الصادر عن المؤتمر الوطني الأول لحزب الوحدة الشعبية الديموقراطي الأردني، عمان، 1992، ص22.

أسباب مسيرة الديموقراطية بعد عام 1989 تعود للأسباب الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونضال الحركة الوطنية الأردنية التي دفعت نظام الحكم للتحول لخيار الديموقراطية، وأسباب خارجية هي مجمل التغيرات على الصعيد العالمي والتي أثرت في تحول نظام الحكم للخيار الديموقراطي [1].

أما برنامج الحزب، فيطرح عدداً من المسائل التي ترتبط بالديموقراطية السياسية التي لا تكتمل إلا بالديموقراطية الاقتصادية، ويطرح الاشتراكية كهدف استراتيجي. لذلك يرى أن الديموقراطية الشاملة تشمل كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصاد والتعليم والثقافة والحرية ..."ويسعى الحزب لإشاعة الديموقراطية التي تقدم مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والتكامل [2]. ويسعى الحزب من أجل تحقيق الغايات والأهداف التالية [3]:

الدفاع عن الوطن في مواجهة أي أطماع خارجية وخصوصاً الصهيونية والمساهمة في تحرير فلسطين مهمة وطنية وقومية، وإقامة حكم وطني وديموقراطي يكون الشعب مصدراً للسلطات، والقضاء على مظاهر التفرقة في المجتمع الأردني، وتجسير الحركات التاريخية الكفاحية المتميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني وحدة طوعية ديموقراطية بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتعميق وتعزيز الديموقراطية في البلاد باعتبارها الوسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة لتقدم المجتمع، وتعزيز العلاقات بين فصائل العمل العربي من أجل وحدة الأمة العربية على أسس ديموقراطية تطوعية، والحزب جزء من القوى التحررية العاملة للمكافحة من أجل الديموقراطية والسلم والتقدم.

([1]) إعلان تأسيس حزب الوحدة الشعبية الديموقراطي الأردني، عام 1990، ص3 – 5؛ نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية. مرجع سابق، ص264 – 265.

([2]) البرنامج السياسي، النظام الداخلي، مرجع سابق، ص13 – 14.

([3])مؤلف جماعي، الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص129.

5- الحزب التقدمي:

تأسس الحزب التقدمي في 10 شباط 1993، وكان سابقاً يحمل اسم "حزب الحرية"[1]، والذي تأسس بناء على حوارات الاندماج بين الحزب التقدمي الديموقراطي الأردني، وحزب العمال الشيوعي الأردني، والحزب الديموقراطي الأردني، ولم تدم هذه الاندماجات بسبب الانسحابات[2].

انتهج الحزب التقدمي خطاً يسارياً ليبرالياً وذلك من أجل أن يميز نفسه عن اليسار الأصولي، وضم الحزب في صفوفه نقابيين وبعض النشيطات من الحركة النسائية[3].

وفي مجال المبادئ العامة للحزب وتوجهاته فإن الحزب يعمل من أجل تحقيق عدد من الأهداف بالوسائل السلمية وضمن إطار أحكام الدستور وقانون الأحزاب السياسية[4]. فهو يدعو لحماية الأردن والدفاع عنه والربط بين الأمن الوطني والأمن القومي، وتحقيق الأمن الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي لكافة فئات الشعب. ويدعو لمقاومة المشاريع الاستعمارية والصهيونية وخاصة الوطن البديل. ويدعو لحماية الاستقلال الوطني وتعزيزه وذلك عن طريق تحرير القرار السياسي والإرادة الوطنية من الهيمنة والتبعية الخارجية ومقاومة السيطرة الأجنبية على البلاد العربية، والتصدي لمحاولات التدخل في شؤون الأردن الداخلية.

ويدعو لدفع مسيرة الأردن الديموقراطية وإلغاء كافة المعوقات في طريقها وتطبيق مبدأ المشاركة الشعبية من خلال الانتخابات، والفصل بين السلطات، وترسيخ الديموقراطية وسيادتها. ويدعو للتنمية المستمرة للمجتمع الأردني في كافة المجالات. ويعتبر الحزب أن الأردن جزء من أمته العربية ويدعو لقيام المشروع

([1]) المرجع سابق، ص133.

([2]) جريدة الرأي، 3 نيسان 1993.

([3]) جمال الخطيب وخالد وليد، الأحزاب السياسية العربية – المشهد العام، مرجع سابق، ص183.

([4]) مشروع النظام الأساسي للحزب التقدمي، 1993، ص2 – 5.

الوحدوي العربي، ويدعو لتعزيز العلاقات الأردنية الفلسطينية، ويدعو لإقامة نظام سياسي دولي جديد يقوم على مبادئ العدل والمساواة والاستقلال والحرية [1].

6- حزب الشغيلة الشيوعي الأردني:

يعتبر حزب الشغيلة حزباً منشقاً عن الحزب الشيوعي الأردني الذي يتزعمه د. يعقوب زيادين أحد أقطاب الحزب الشيوعي. تأسس الحزب وعقد مؤتمره التأسيسي الأول في أوائل شهر نيسان 2002 [2].

وقد أبرز النظام الأساسي للحزب أهم مبادئ الحزب وتوجهاته [3]، التي تنص على: الدعوة لبناء دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي كفلها الدستور، وجاءت بها المواثيق الدولية، ودعا إلى ترسيخ دعائم المجتمع المدني. كما يؤكد الحزب على ضرورة التمسك بالديموقراطية كأسلوب عمل، والنضال من أجل العدالة الاجتماعية والعدل وتكافؤ الفرص، ويدعو إلى محاربة التمييز والمساواة بين المواطنين، كما يدعو لضمان حرية التنظيم النقابي لمختلف قطاعات الشعب، ويدعو للاهتمام بالمرأة والحفاظ على حقوقها والدفاع عنها، وإلغاء كافة مظاهر التمييز بحقها، والاهتمام برعاية أطفال المرأة العاملة، كما يؤكد على ضرورة توفير الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لكبار السن، ويدعو إلى ديموقراطية التعليم الجامعي، كما يدعو إلى التمسك بالحقوق الدستورية للمواطنين والأحزاب ومقاومة مظاهر التعدي على هذه الحقوق.

---

(1) مؤلف جماعي، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص135 – 137.

(2) جمال الخطيب، بانوراما الأحزاب السياسية الأردنية (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع ... والطموح، مرجع سابق، ص183.

(3) النظام الأساسي لحزب الشغيلة الشيوعي الأردني، 2003؛ سليمان صويص، الأحزاب السياسية وحقوق الإنسان مع تركيز خاص على الأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص228.

المبحث الرابع
الأحزاب الوسطية

المطلب الأول: مقدمة لدراسة الأحزاب الوسطية

أطلق تعبير الوسطية على هذه الأحزاب بسبب التزام هذه الأحزاب وتركيزها في خطابها ونشاطها وأنظمتها الداخلية على البعد الوطني أكثر من تركيزها على البعد القومي، واهتمامها بالشأن الأردني بشكل عام، والتقائها مع نظام الحكم ولو بشكل متفاوت، ساهمت وشاركت في تطور الحياة السياسية في عدد من المراحل في تاريخ المملكة.

ظهر هذا التيار مع بداية تأسيس إمارة شرق الأردن بشكل تقليدي [1]. تطور ظهور هذا التيار السياسي بشكل أوضح وأكثر تنظيماً قبل عقد التسعينات من القرن الماضي، مثل، تشكل بعض الشخصيات الوسطية والليبرالية وبعض التجمعات والصالونات السياسية والفكرية، وبعض الجمعيات. ولكن يمكن تحديد الظهور الحقيقي لتيار الأحزاب الوسطية بتشكيل ما عرف بلجنة (السبعين) التي شكلت من شخصيات (سياسية واقتصادية وعسكرية ووزراء سابقين ومدراء بنوك ورأسماليين وشخصيات أمنية) وعلى رأسهم رئيس الوزراء الأسبق عبدالسلام المجالي، حيث عقدت عدة اجتماعات لتوحيد التيار الوسطي الوطني في اتجاه واحد ة [2]، لكن الأمور سارت بشكل معاكس، حيث قامت كل شخصية سياسية بتشكيل حزب سياسي خاص بها. مثلما قام أحد أصحاب رؤوس الأموال بتسجيل العاملين في

---

(1) عبدالحليم مناع العدوان، التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، ج 1، دار الراية – عمان، 2007، ص140–209

(2) رمضان الرواشدة، واقع الأحزاب السياسية بين الشرذمة والانكفاء للوراء، الرأي، 20 تشرين أول 2002؛ نسرين محاسنة، قراءة في مواقف النواب في مجلس النواب الثاني عشر (منشورات مجلس الأمة)، عمان 1999، مجموعة مواقف.

شركته ومصنعه أعضاء في الحزب مقابل الدعم المادي.

وبالرغم من التقاء أدبيات أحزاب الوسط ومنهجها السياسي، إلا أنها تشكلت بداية من شخصيات وطروحات التفت حولها جماعات لم تستطع الالتقاء، فظهر خلافها حول القيادة والأشخاص في حال اتفقت على الطروحات الوطنية. ويُبرِز أحد أبرز القيادات الحزبية أسباب استقطاب هذا التيار في مرحلة معينة للجماهير هو [1]: الشعور بأن الأحزاب القديمة لا تمثل وجهة نظرها، والشعور بأن الأحزاب الجديدة قد تحل محل نفوذ العشيرة والعائلة، والبحث عن منافع جديدة. ونشط البعض لإنشاء أحزاب تقيم لهم وزناً. ولكن هذه الأحزاب بالمقابل لم تحقق النجاح جماهيرياً. فلم تستطع الأحزاب الوسطية أن تسوق نفسها في الساحة السياسية لدى الشعب بسبب اليأس المتولد لدى الجمهور من الحال التي آلت إليه الأحزاب بشكل عام، وأحزاب المعارضة بشكل خاص. علماً بأن هذه الأحزاب تشكل الأكثر عدداً والأكثر عدة لحكم ودعم الحكومات الأردنية المتعاقبة، بل أن بعض رؤساء الحكومات وبعض الشخصيات الكبيرة قد شكلت بعضاً من هذه الأحزاب [2].

لذلك حاولت هذه الأحزاب أن تنشئ أطراً تجمع بعضها لترتيب مسيرتها، ورافداً يمنحها قوة، ويصبغ أداءَها بشيء من التسييس، ويفتح أبواب الجمهور الأردني أمامها. فقامت خمسة أحزاب وسطية متقاربة في طروحاتها بإنشاء إطار للمجلس الوطني للتنسيق الحزبي [3]. إضافة إلى إطار تجمع الإصلاح

(1) عبدالهادي المجالي، الحياة السياسية وتحديات بناء الأحزاب الأردنية، (في) الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص85.

(2) غادة عناب، أحزاب عددها أكبر بكثير من حجومها وتأثيرها، الرأي 8 أيلول 2004.

(3) الأحزاب هي: (الوطني الدستوري، حزب الخضر، وحركة دعاء، وحزب الأمة، وحزب العدالة والتنمية)

الديموقراطي [1]، إلا أن هذه الأطر والجمعيات شهدت دخولاً وخروجاً لأحزاب وسطية وتقارب ملامحها الأساسية وطروحاتها وتوجهاتها، وقربها من الحكومات. إلا أنها فشلت في معظم الأوقات في الاتفاق أو حتى التوافق فيما بينها، وشهدت انقسامات وخلافات شديدة وانشقاقات، وفشلت في إنشاء الحماية الحزبية الحقيقية التي يقوم فيها التماسك والتفاهم والالتزام والمرجعية والتثقيف من القاعدة إلى القمة [2]، ويمكن تلخيص الأزمة التي تمر بها الأحزاب الوسطية بـ [3]:

- عدم تبلور خط واضح ومنهج وخطاب سياسي بارز لهذه الأحزاب.
- تفاقم الأزمة الفكرية والسياسية والتنظيمية في هذه الأحزاب.
- عدم ملامسة هذه الأحزاب للواقع الوطني والشعبي وتعمق انعزاليتها.
- السمة البارزة لهذه الأحزاب أنها أحزاب شخصية وذات قيادة فردية، وهذا يعود إلى:

إن أغلب الشخصيات في هذا التيار تعود إلى عائلات أردنية وفلسطينية تمثل فئات المجتمع المختلفة. وأنه تيار غير مُحزّب رغم أنه مهتم بتفاعلات الحياة السياسية. وهو تيار متردد ولا يشكل طبقة واحدة بل عدة طبقات، ومصالح الفئات فيه ليست متطابقة بالضرورة. كما أن هذا التيار لم يَعِ حجم قوته وتأثيره في المجتمع حتى الآن، ولم يدرك تباين المصالح بين فئاته. ولهذا تشابهت طروحات الفئات

([1]) أحزاب تجمع الإصلاح الديموقراطي (حزب المستقبل، وحزب الرفاه، وحزب النهضة، وحزب الوسط الإسلامي، وحركة لجان الشعب).

([2]) المرجع السابق؛ عبدالهادي الجالي، يطالب الأحزاب القائمة بحل نفسها والبحث عن صيغ جديدة للعمل السياسي، في ندوة نظمتها الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة حول الأحزاب السياسية، جريدة الرأي، 4 شباط 2003؛ عبدالهادي الجالي، الحياة السياسية وتحديات بناء الأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص85.

([3]) جمال الخطيب، أحزاب الوسط: رؤية نقدية (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع ... والطموح، مرجع سابق، ص134.

المثقفة المسيسة فيه، وتمحورت حول المسائل السياسية الكبرى، دون اهتمام حقيقي بالمصالح الحقيقية لأبناء هذا التيار ومعظمها يقع في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وسعي النخبة المثقفة المؤهلة للقيادة ما زالت تسعى إلى تحقيق مصالحها أولاً وهذا يتعارض مع الديموقراطية والحزبية التي تقوم على حوار المصالح [1].

لذلك فإن أهم ما يتميز به هذا التيار بعد عام 1989 الطابع التقليدي المحافظ، وعدم استطاعته بناء أو الوصول بالعمل الحزبي للبناء الحديث. واحتفاظه ببرامج سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة، وقد يكون هذا التيار أقرب للحكومات من أي تيار سياسي آخر، كون رجالات هذه الأحزاب شخصيات ينتمون سابقاً لسلك الدولة، أو زعماء عشائر، أو في موازاتهم، ورجال مال وأعمال يطمحون لمناصب سياسية، أو شخصيات تسعى لمنافع شخصية عن طريق هذه الأحزاب. رغم أن معظم أو جميع التيارات السياسية في الأردن قد تتشابه في أزماتها وأهمها، غياب الفكر المحرك لهذه الأحزاب والذي تعرف وتتميز به، وغياب تأهيل الأفراد لاستيعاب وفهم وتطبيق هذه الأفكار والدعوة إليها والدفاع عنها [2].

وبما أن الأحزاب الوسطية لديها الدافع الوطني، وتأخذ على عاتقها إبراز الرسالة الوطنية، فإن الضرورات الوطنية لا زالت تقتضيها. وهذا ما تؤكده حركة الواقع الوطني انطلاقاً من [3] : ما يعيشه الأردن من ظرف تاريخي وزمني ذي بعد وطني، وما هو مطروح من أوضاع سياسية محلية وإقليمية ودولية، والخارطة السياسية، وطبيعة التيارات والقوى السياسية السائدة في البلاد، وما تتعرض له التركيبة الاجتماعية من تغيرات والتي لا زالت في حالة حراك، أي أنه ما دامت الشرائح الاجتماعية تنمو فإن الضرورة تتطلب وجود حزب يشكل أداة رئيسية من

---

(1) عبدالهادي المجالي، الحياة السياسية وتحديات بناء الأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص89.

(2) عاطف البطوش، الحوارات ومداخلات المشاركين (في) الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع ... والطموح، مرجع سابق، ص158.

(3) جمال الخطيب، أحزاب الوسط، رؤية نقدية، مرجع سابق، ص133.

أدوات نمو الشرائح، ويكون تعبيراً حقيقياً عن النسيج الاجتماعي الوطني بتعدديته الفكرية والثقافية، وضرورة مشاركة الشباب في العمل السياسي من خلال الاستحقاق الذي تفرضه حالة الانتقال المجتمعي في الأردن نحو التجديد والتحديث.

مما تقدم نجد أن الأحزاب الوسطية ليس لها جذور تاريخية كما هي الأحزاب الإسلامية والقومية واليسارية، وتواجه تحدياً رئيسياً هو مواجهة الأسس الفكرية للبنى التقليدية في المجتمع، وبعض القوى البيروقراطية، والتي قد تتناقض مصالحها بعض الأحيان مع متطلبات التحديث والتجديد، وتتهم دائماً بأنها أحزاب حكومية لا تخدم الديموقراطية والتعددية السياسية.

وسنعرض تالياً للأحزاب الوسطية التي يتشكل منها هذا التيار، وسنتعرض لبعضها باختصار لارتفاع عددها.

المطلب الثاني: خارطة الأحزاب الوسطية

1. الحزب الوطني الدستوري:

تأسس الحزب الوطني الدستوري في 6 أيار 1997 [1] نتيجة لوحدة تسعة أحزاب سياسية محافظة وسطية، يرأسها ويتزعم بعضها بعض الشخصيات السياسية الأردنية. ويبلغ عدد الأعضاء المؤسسين 780 عضواً، والمكتب التنفيذي 13 عضواً والقيادة التنفيذية 5 أعضاء، واللجنة المركزية 50 عضواً، وأعضاء الحزب 4250 عضواً منهم 4000 ذكور و250 إناث. وهذه الأحزاب هي [2] :

أ. حزب العهد والذي يرأسه عبدالهادي المجالي وتم ترخيصه عام 1992.

ب. حزب وعد، والذي يرأسه المرحوم أنيس المعشر، وتم ترخيصه عام 1993.

([1]) أسس الحزب المهندس عبدالهادي المجالي، وأمينه العام أحمد الشناق؛ لمزيد من التفاصيل عن الأحزاب السياسية المندمجة في الحزب الوطني الدستوري، انظر: الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز) مركز الأردن الجديد، مرجع سابق، ص183 – 213.

([2]) جمال الخطيب، بانوراما الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص287 – 188.

ج. حزب اليقظة والذي يرأسه عبدالرؤوف الروابدة، وتم ترخيصه عام 1993 [1].

د. حزب التقدم والعدالة والذي يرأسه علي فريد السعد، وتم ترخيصه عام 1993.

هـ. حزب الوطن والذي يرأسه حكم خير، وتم ترخيصه عام 1993.

و. حزب التجمع الوطني الأردني والذي يرأسه مجحم الخريشا، وتم ترخيصه عام 1992.

ز. حزب الوحدويون والذي يرأسه طلال الرمحي، وتم ترخيصه عام 1992.

ح. حزب الجماهير، والذي يرأسه عبدالخالق شتات، وتم ترخيصه عام 1993.

ط. حزب الحركة الشعبية الأردنية والذي يرأسه د. جمال الخطيب، وتم ترخيصه عام 1993.

من هنا يعتبر الحزب الوطني الدستوري من أهم الأحزاب السياسية الوسطية وعمودها الفقري نتيجة للوحدة التي تمت بين أحزابه، وترأس هذه الأحزاب بعض السياسيين الأردنيين. وقد جاء في النظام الأساسي للحزب أن "الحزب الوطني الدستوري، تنظيم سياسي، وطني، يهدف للمشاركة في الحياة السياسية بالوسائل الديموقراطية المشروعة التي يقرها الدستور، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية" وحدد شعاره بـ "نهضة – ديموقراطية – وحدة" [2].

لذلك رغم التباين بين هذه الأحزاب في مواقفها السياسية وحجمها التنظيمي، أو مستوى قيادتها والانسحابات التي تمت فيها، إلا أنها شكلت إسهاماً في الديموقراطية والتعددية السياسية والحزبية واحترام الرأي والرأي الآخر، من خلال المبادئ والمرتكزات الرئيسة للحزب، وإيمانه بأن أهم عقبة تواجه الأمة هو غياب الديموقراطية، وهذا يدعو في نظره إلى أن تكون الأحزاب الوطنية الإصلاحية هي

---

(1) انسحب حزب اليقظة برئاسة عبدالرؤوف الروابدة من الحزب الوطني الدستوري في عام 2002.

(2) مادة 3 و4 النظام الأساسي للحزب الوطني الدستوري الذي تم إقراره في 7/ 8/ 2002.

الركن الأساس في تجذير الديموقراطية والدفاع عن مصالح الشعب [1]، فقد جاءت المبادئ العامة للحزب لتؤكد على [2] : الانتماء الوطني، والانتماء القومي، والانتماء الروحي والفكري، والديموقراطية، والانتماء الإنساني.

فالحزب يؤمن بقدسية الوطن والانتماء له دون انغلاق وتفريط. وأن الانتماء الوطني هو حق الوطن في أعناق أبنائه، وهو ليس وقفاً على فئة أو جهة أو منبت أو عرق، ولكنه يتمثل في الحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله ورفض أي تبعية خارجية، والالتزام بالدستور والاسترشاد بالميثاق الوطني، والانتماء القومي، ويعتبر الحزب أن الأمة العربية أمة واحدة، وأن الأردن جزأ لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن الحالة القطرية مرحلة على طريق الوحدة التي يعمل لصياغة مشروعها وإقامة مؤسساتها تدريجياً على قاعدة من الديموقراطية والتعددية واحترام الرأي الآخر.

وفي الانتماء الروحي والفكري، يؤكد الحزب على أن الإسلام هو دين الأغلبية في المجتمع العربي، وفي الوقت نفسه الوعاء الحضاري لجميع أبناء الأمة، وكذلك هو أساس التكوين الروحي والفكري للشعب العربي، ويدعو الحزب الأمة إلى ضمان الانفتاح الواعي على الحضارة الإنسانية دون تعصب أو انفلات، ودون احتكار العمل للإسلام من أي طرف. وأما الديموقراطية فيرى الحزب أنها أسلوب عمل ومنهج حياة تتيح للشعب ممارسة سيادته فيغدو الحكم معبراً عن إرادته ملبياً لطموحاته. وأن الديموقراطية تمثل الركن الأساسي لتقدم الوطن وازدهاره وتحصينه ضد الفساد والانحراف ولحماية حقوق المواطنين وحرياتهم. وأن التعددية في الفكر والرأي والتنظيم هي الضمانة الموضوعية للنهج الديموقراطي القويم كما أن التعددية في العرق أو اللون أو الجنس أو المنبت وسيلة إثراء للتجربة الوطنية والارتقاء بها بعيداً عن الانغلاق والاستغلال، وترسيخ المشاركة الشعبية الشاملة في إطار من حرية

([1]) الحزب الوطني الدستوري، المبادئ العامة والمرتكزات، ص1 – 5.

([2]) الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز) مرجع سابق، ص151 – 152.

التعبير والتنظيم والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والخضوع لرأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية.

والانتماء الإنساني عند الحزب، أن لكل إنسان حقه في الحياة الكريمة ولكل شعب حقه في سيادته واستقلاله وتقرير مصيره، واختيار نظام حكمه بعيداً عن الاستبداد والهيمنة أو الحصار أو التهديد العسكري أو الاقتصادي. ورفض جميع أشكال التميز والاعتداء على حقوق الشعوب.

أما المرتكزات الرئيسة للحزب فهي [1] موضوعات: الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون والمياه والطاقة والإدارة العامة والمحلية والعلاقة الأردنية الفلسطينية والعلاقات العربية والعلاقات الدولية. فيرى أن الوحدة الوطنية أحد المقومات الرئيسة لقوة الوطن ومنعته وحمايته، ويدعو لتعزيز الانتماء الوطني وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم ومحاربة الطائفية والإقليمية، والعدالة الاجتماعية في نظر الحزب المساواة بين المواطنين وحق كل إنسان في حياة كريمة، والتأمين الصحي وحماية الأسرة والأم والطفل، والحق في العمل والقضاء على الفقر والبطالة، والضمان الاجتماعي، وحماية حقوق المرأة ودورها الفاعل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومساواتها بالرجل، والتأكيد على سيادة القانون والمساواة، والحفاظ على استقلال القضاء وإيجاد رعاية متميزة للشباب واستثمار طاقاتهم وقدراتهم والاهتمام بالثقافة والتربية لتعزيز الهوية الوطنية وإبرا الشخصية الأردنية.

كما يؤكد الحزب على العلاقة الأردنية الفلسطينية وقيام رابطة وحدوية بالاختيار الحر للشعبين، والتأكيد على قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. كما يدعو لتحقيق الوحدة العربية والخروج من حالة التجزئة التي فرضها الاستعمار، ويرى أن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على الاحترام المبادل وعدم التدخل في

([1]) الحزب الوطني الدستوري، المبادئ العامة والمرتكزات، ص5 – 11.

الشؤون الداخلية [1].

2. حزب المستقبل:

تأسس حزب المستقبل في 8 كانون أول 1992، وتشكل من اندماج حزب العرب الأحرار (العرب الجدد)، وحزب العربي الوطني، والحزب العربي الوحدوي [2]، ورأس الحزب المرحوم سليمان عرار والذي شغل عدة مناصب وزارية، ونائب رئيس وزراء، ورئيس مجلس نواب، ويبلغ عدد الأعضاء المؤسسين 150 عضواً منهم 130 ذكوراً و20 إناث. ويبلغ عدد أعضاء المكتب السياسي خمسة، وأعضاء اللجنة المركزية 25، وأعضاء الحزب 347، ووسيلة الإعلام للحزب جريدة المستقبل التي توقفت عن الصدور [3]. وقد حدد الحزب أهم المبادئ التي يتبناها [4]. فيرى أن الإنسان مهما كان موقفه أو معتقده أو إنتماؤه مقصود خيره، واجب احترامه وصون ذاته وممتلكاته وحرياته الأساسية. والإسلام عقيدة الأمة ومنهاج السلوك الذي ينظم المعتقدات والعبادات والمعاملات، والأمة العربية واقع تاريخي ووجود اجتماعي اكتسبت عبر التاريخ شخصيات جماعية تقوم على تفاعل روابط وحدة الماضي واللغة والتقاليد والعادات، ويرى أن الصراع العربي الإسرائيلي صراع وجود لا صراع حدود، وهو محصلة للحقد الاستعماري على هذه الأمة، واعتبره مقدمة للاستيلاء على أراضي عربية أخرى. وأن الوحدة الأردنية الفلسطينية وحدة حتمية تتجاوز الخلافات السياسية، ودعم الشعب الفلسطيني واجب عربي وإسلامي، وتبني شعار أردنيون من أجل الأردن وفلسطينيون من أجل فلسطين وعرب من أجل كل العرب.

([1]) الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)، مرجع سابق، ص152 – 154.

([2]) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية 1992 – 1994، مرجع سابق، ص89.

([3]) جمال الخطيب، وخالد وليد، الأحزاب السياسية العربية – المشهد العام، مرجع سابق، ص188.

([4]) حزب المستقبل، مبادئ، أهداف، منهاج، ص4 – 12؛ حزب المستقبل، بطاقة دعوة وتعريف، ص5 – 6.

كما يرى أن الديموقراطية أسلوب عمل وممارسة، يتم في إطارها صياغة البنيان الاجتماعي والسياسي والنفسي للفرد والمجتمع، وأن الحوار الفكري أساس العمل السياسي داخل الحزب ومع الأحزاب والتنظيمات الأخرى. ويرى أن المرأة عنصر أساسي في بناء المجتمع والمحافظة على قوته وشريك للرجل في البناء الاجتماعي. ويؤكد على تربية الشباب وتوجيههم نحو العطاء كمشروع المستقبل للوطن والأمة [1].

أما الأهداف التي يسعى الحزب لتحقيقيها: إقامة مجتمع الوطن العربي الواحد في أمة عربية واحدة يتفاعل مع الأمم الإسلامية الأخرى في لقاء عالمي يقوم على مبادئ الإسلام والعروبة لبناء مجتمع إنساني أفضل. ويدعو إلى بناء الوطن والأسس الديموقراطية والعدالة الاجتماعية وتحقيق المنعة للدولة، ويدعو للمحافظة على الدستور ومبدأ استقلال السلطات، وتطوير القوانين للحد من التخلف والفقر والبطالة والفروق الطبقية وإزالة الملكية الفردية ضمن مفهوم العدل الاجتماعي، ودعم خطط التنمية، والشباب هم الركيزة الأساسية لبناء المجتمع المنتج والمتقدم والمتماسك ومساهمتهم في الحياة العامة وتطوير وسائل العمل العربي المشترك [2].

أما التسوية السلمية مع إسرائيل فيرى الحزب أن الأردن لا يستطيع أن يكون خارج العملية أو رفضها رغم أن ظروفها غير مواتية وغير عادلة كون العالم أصبح دمية في يد أمريكا [3].

ويؤكد الحزب بحق الجميع بالعيش، وإتاحة الفرصة للجميع كما يؤيد الجبهات والتكتلات عند الانتخابات البرلمانية، ويؤيد أي دعوة للوحدة، والتوحد بين الأحزاب ذات الأهداف الواحدة وخصوصاً تيار الوسط لإثبات وجودها مقابل

([1]) النظام الأساسي لحزب المستقبل، ص8 – 22.

([2]) النظام الأساسي لحزب المستقبل، ص26 – 28؛ حزب المستقبل، مبادئ، أهداف، منهاج، ص12 – 18؛ الأحزاب السياسية (عرض موجز)، مرجع سابق، ص160 – 161.

([3]) نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية 1992 – 1994، مرجع سابق، ص183.

التيارات الأخرى [1].

3. حزب الأحرار:

تأسس حزب الأحرار في 20 تشرين ثاني 1994، بعد أن انفصل عن حزب الوحدة الشعبية "الوحدويون" ويرأسه أحمد الزعبي، ويبلغ عدد مؤسسي الحزب 105 أعضاء [2]، وعدد أعضاء الهيئة التشريعية 40 عضواً. ويعرف الحزب نفسه بأنه تنظيم سياسي أردني يعمل لتعزيز النهج الديموقراطي ومشاركة المواطنين في شؤونهم العامة، واستكمال بناء دولة القانون والمؤسسات، وتحسين أدائها داخلياً وخارجياً، وصيانة القوانين الأكثر عدلاً وملائمة لاحتياجات الناس [3].

وحدد الحزب في نظامه الأساسي أهم المبادئ التي ينطلق منها [4]، فيرى أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين، وأن الحرية أنبل المبادئ التي تستند إلى كرامة وقيمة الإنسان، والأحرار هم المناضلون الذين يحملون رسالة الحرية في كل مكان. وتقوم نظرية الحزب على: الاستقلالية في الفكر والسياسة والحياة بعيداً عن التبعية، والتوصل لعملية مناسبة لحل المشكلات المطروحة وتقوم أيضاً على العقلانية، استخدام العقل والعلم في معرفة الخيارات المتاحة لتحقق مصلحة الشعب على أحسن وجه، وتقوم ثالثاً على الجمع بين الأصالة والمعاصرة، أي الأخذ بالجديد المفيد والانفتاح على العصر، دون زعزعة الجذور أو تغييرها.

ويحدد مفهوم الهوية بأنه مفهوم شامل الجوانب الوطنية والقومية والدينية والإنسانية، وينتقد النظرة الأحادية الجانب، ويؤكد على الفهم الصحيح للدين وأهمية دوره في تنمية السلوك والتعامل الأفضل، ويقف ضد الظلم ويناصر العدالة والتكامل الاجتماعي. ويرى أن السلطة للشعب يمارسها من خلال مؤسساته

([1]) ناصر المعايطة، نشأة الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص123.

([2]) جمال الخطيب، بانوراما الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص188.

([3]) الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)، مرجع سابق، ص165.

([4]) النظام الأساسي لحزب الأحرار، 1994.

والدولة، والديموقراطية عنده تأخذ بمفهوم التكامل وتبادل الأدوار بين السلطة والمعارضة والتعاون بينهما لمصلحة الشعب.

أما الأهداف التي يسعى الحزب لتحقيقها [1] فتشمل السياسية الداخلية: قيام تنظيم يستطيع حشد الطاقات بهدف التغيير للأفضل في جميع المجالات والدفاع عن الحقوق المعيشية والديموقراطية للشعب، وبناء المجتمع الحر، والتأكيد على حقوق الإنسان الفردية والجماعية التي أقرتها المواثيق الدولية ونادى بها الأنبياء، ويدعو لتوجيه الاقتصاد بما يضمن الاستخدام الأمثل للقوى البشرية والموارد المالية، وتحقيق التنمية والكفاية والعدل، والضمان الاجتماعي، والبيئة الوطنية [2]. وفي السياسة الخارجية: يرى ضرورة إقامة العلاقات العربية الرسمية والشعبية على التفاهم والتنسيق والتكامل، ويشارك الحزب البشرية في همومها ويناضل مع الأحرار في العالم من أجل مجتمع دولي إنساني عادل، ويدعو لتعزيز التعاون الدولي من أجل السلام والديموقراطية وحقوق الإنسان.

4. حزب النهضة:

تأسس الحزب في شهر أيار 2002 بعد أن انسحب من عضوية الحزب الوطني الدستوري. يرأس الحزب محجم الخريشا ويبلغ عدد الأعضاء المؤسسين 126 عضواً، وأعضاء المكتب التنفيذي 17 عضواً [3].

يسعى الحزب إلى تعزيز الديموقراطية وتفعيل مؤسساتها الدستورية والقوانين الضامنة للحريات، ودعم إعلام الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتركيز على القطاع الزراعي، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية وتطوير التشريعات

([1]) الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)، مرجع سابق، ص166 – 167.

([2]) سليمان صويص، الأحزاب السياسية العربية وحقوق الإنسان مع التركيز على الأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص228 – 229.

([3]) أسماء أمناء وعناوين الأحزاب السياسية، نشرة صادرة عن وزارة الخارجية؛ جمال الخطيب، بانوراما الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص189.

الاقتصادية [1].

5. حزب السلام الأردني:

تم تأسيس الحزب في 17 حزيران 1996 ومقره الرئيسي في إربد. يرأسه د. شاهر خريس، ويبلغ عدد المؤسسين 111 عضواً وأعضاء الهيئة المركزية 10 أعضاء [2].

وأهم المبادئ التي يؤمن بها الحزب جاءت في نظامه الأساسي كما يلي [3]: أن الأردن دولة مستقلة، قيادته هاشمية، وشعبه عربي، وله دور فاعل في الحفاظ على السلام العالمي، وأن الشعب الأردني وحدة واحدة تجمعه هوية وطنية أردنية عربية إنسانية، وأفراد الشعب الأردني متساوون في الحقوق والواجبات، ويؤمن الحزب بالقيادة الهاشمية، والدستور الأردني، ويتقيد بكافة القوانين والأنظمة، وتطوير هذا الانتماء والولاء، ويؤمن بحق الأردني بالطمأنينة والسكينة، ويعتبر أن السلام الدائم والعادل يؤمن للأردنيين الأمن والرفاه والرخاء الاجتماعي.

وأما الأهداف التي يسعى الحزب لتحقيقها، دعم السلام والمحبة والتأييد المطلق لمن يسعى للسلام ويرغب به، وإيجاد رابطة قوية التي تجمع المواطنين، وتعمق مفاهيم وحدة الولاء والتكامل والانتماء والمساواة. ويهدف الحزب لطرح معاناة وهموم المواطنين الأردنيين من أجل تعزيز السيادة الوطنية وإبراز الهوية الوطنية ومساعدته لتحقيق أهدافه والإيمان بحريته المتعلقة بالفكر والعقيدة والملكية، كما يهدف لغرس مبادئ المواطنة الصالحة والتفاهم والتعاون والمحبة بين كافة أفراد المجتمع المحلي والعربي والدولي ويهدف لاحترام القانون، والحكم، وتعميق النهج الديموقراطي.

([1]) جمال الخطيب، وخالد وليد، الأحزاب السياسية العربية – المشهد العام، مرجع سابق، ص188.

([2]) الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)، مرجع سابق، ص171.

([3]) النظام الأساسي لحزب السلام الأردني، 1996؛ سليمان صويص، الأحزاب السياسية العربية وحقوق الإنسان مع تركيز خاص على الأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص229؛ الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)، مرجع سابق، ص172 – 174.

ويهدف للحفاظ على حقوق المرأة السياسية، وحق الطفولة، والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والانتساب للنقابات، والاهتمام بالبيئة ودعم وحماية الصناعات المحلية وحماية المواطن من الغش والاحتكار، والاهتمام بالقطاع الزراعي، والرياضة، والثقافة، ودعم العمل التطوعي الاجتماعي، وتوثيق الصلات مع المؤسسات الحكومية والأهلية التي تخدم قضايا السلام إقليمياً ودوليا.

6. حزب الأمة:

تأسس الحزب في عام 1996 ومقره في الزرقاء، ويرأسه أحمد محمود هنانده، ويبلغ عدد الأعضاء المؤسسين 56 عضواً، ويحدد أعضاء المكتب السياسي كل عام من قبل المؤتمر الوطني العام [1].

وقد حدد النظام الأساسي [2] للحزب أهم المبادئ التي ينطلق منها على الصعيدين الداخلي والخارجي. أما على الصعيد الداخلي، فإنه يؤمن بالتنمية الشاملة المبنية على البحث العلمي السليم، ويرى ضرورة الاستفادة من كل الأراضي الصالحة للزراعة وتوزيع أملاك الدولة على المواطنين العاطلين عن العمل لاستصلاحها. كما يدعو للاستفادة من الطاقات المعطلة في التنمية الشاملة، مثل إمكانات القوات المسلحة الآلية والبشرية في أوقات السلم كدعم لمشاريع التنمية. كما يدعو لتكثيف الجهود في سياسة الإصلاح الإداري والاقتصادي وعدم المحسوبية في التعيينات في المناصب العليا والدنيا الحكومية، ويرى ضرورة تعديل آلية توزيع الدخل ومنح العمال التأمين الصحي والسكن الملائم وتحديد الأجور والعيش الكريم. كما يرى ضرورة اعتماد النظام الاجتماعي الموجه، وتشجيع الاستثمار بكافة عناصر الانتاج، ويدعو لخلق فرص عمل للأردنيين من ذوي الكفاءات،

([1]) الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز) مرجع سابق، ص177.

([2]) النظام الأساسي لحزب الأمة، 1996؛ سليمان صويص، الأحزاب السياسية العربية وحقوق الإنسان مع التركيز على الأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص229؛ الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)، مرجع سابق، ص180 – 182.

ويدعو لتنفيذ كافة الاتفاقات العربية المتعلقة بالاقتصاد وزيادة حجم التجارة الأردنية.

أما على الصعيد الخارجي، فيرى الحزب أن العلاقات الأردنية الفلسطينية تشكل نواة للوحدة العربية لتأخذ دوراً في التكتل الدولي، ويدعو لدعم السلطة الفلسطينية، ويدعو لرفع شعار: "وحدة، حرية، حياة أفضل" ويرى ضرورة احترام سياسة الدول على أراضيها وعدم التدخل في شؤون الغير الداخلية، وتفعيل دور الأردن في المنظمات الإقليمية والدولية والتعاون مع كافة الدول في العالم، ودعم حركات التحرر العالمية. أما وسائل تحقيق أهداف الحزب فيرى استخدام كافة الوسائل السلمية التي تتفق مع الدستور الأردني، والميثاق الوطني، وقانون الأحزاب، وبما ينسجم مع إرادة الشعب. ويرى ضرورة التنسيق مع الأحزاب الأخرى في الداخل والخارج، وضرورة المساواة بين الرجل والمرأة واحترام الرأي والرأي الآخر، واعتماد الديموقراطية أساساً للمفهوم الداخلي للحزب.

7. حزب الرسالة:

تأسس حزب الرسالة في 31 كانون أول 2002، ويرأسه حازم شريف قشوع، ويبلغ عدد أعضاء هيئته التأسيسية 62 عضواً [1] وعدد أعضاء الهيئة العليا للحزب 11 عضواً [2].

وحدد الحزب المبادئ الأساسية التي يؤمن بها والتي تنص على [3] : الولاء، فالإسلام دين ودولة، والأمة الإسلامية أمة واحدة، وَحَّدها كتاب الله سبحانه وتعالى بالعقيدة الإسلامية السمحة، والإسلام وحَّد أمة العرب ذات الثقافة والتاريخ المشترك وأصبح الولاء للأمة وليس للعشيرة. الولاء يجب أن يكون للوطن ولهذه

([1]) أسماء وعناوين الأحزاب السياسية، نشرة صادرة عن وزارة الداخلية.

([2]) جمال الخطيب، وخالد وليد، الأحزاب السياسية العربية – المشهد العام، مرجع سابق، ص189.

([3]) حزب الرسالة، المبادئ الأساسية، ص1 – 5.

الأمة، والعمل على المحافظة على الدستور والعمل على تطويره بالطرق الديموقراطية الشرعية.

والانتماء، يكون لتراب الأردن الغالي وعمقه الاستراتيجي العربي، وهو وطن العرب جميعاً، ويؤمن الحزب بأن القرار يجب أن يكون نابعاً من خلال مؤسسات علمية واقعية تؤمن بالنظرية العلمية، وترسيخ منهجية البحث العلمي التي ترفع من مستوى هذا البلد إلى مصاف الدول المتقدمة، ويؤمن بالحرية لكل مواطن والتي كفلها الدستور، واحترام إرادة الشعب وقيمه ومعتقداته، والتحرر الكامل من السيطرة الأجنبية والهيمنة الاستعمارية، ويعتبر الديموقراطية والشورى قاعدتين أساسيتين في حياة الأمة السياسية والاجتماعية تلتزم بها الدولة والمؤسسات والتنظيمات، ويدعو للمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ويؤمن بحرية الكلام والاجتماع والنشر والاعتقاد والسكن بما لا يتعارض مع الدستور. وتعني العدالة الاجتماعية في نظر الحزب تحقيق العدالة الاجتماعية للمواطن، وتوفير الفرص المتكافئة لهم دون تمييز أو تفريق، ويؤكد على الديموقراطية الاجتماعية، كما يؤمن الحزب بعدد من المبادئ العامة التي حددها وينطلق منها [1].

أما السياسة العامة التي يؤمن بها [2] فتنص على: الفصل بين السلطات، وتمتع السلطة القضائية بالاستقلال والحرية، ويدعو لعدم ممارسة أي ضغوط على الإعلام، وحماية الأسرة وتنميتها وتربيتها بما يتفق مع قيم الأمة. وضمان العمل والعيش الكريم للعمال والفلاحين، وضمان حقوق المرأة الكاملة ومساواتها بالرجل، ويعتبر المواطنين جميعاً متساوين في القيمة الإنسانية. ويركز على بناء اقتصاد وطني قومي قوي على أسس علمية وراسخة، وأن الزراعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، ويعتبر الأرض العربية مصونة ومقدسة وهي ملك للأمة العربية

([1]) المرجع السابق، ص5 – 7.

([2]) المرجع السابق، ص7 – 11.

كلها، ويدعو لتشجيع الصناعة والعناية الصحية بالمواطن، وتوفير العمل لكل مواطن، والإشراف على التجارة الخارجية ومراقبة التجارة الداخلية، وحماية الانتاج الوطني من المنافسة الخارجية، كما يدعو لمحاربة الفساد والمحسوبية والتسيّب الإداري، والحد من هجرة الأدمغة والكفاءات، والاهتمام بأمن الشعب الوطني والقومي والعناية بجميع قطاعات وشرائح المجتمع.

8. حزب العهد:

تأسس حزب العهد في 4/ 8/ 2003، ويرأسه د. خلدون الناصر، وتتكون هيئته التأسيسية من 74 عضواً [1]. انشق عن الحزب الوطني الدستوري، وينطلق حزب العهد من مبادئ عامة، أهمها [2]: الإيمان بأن الأردن جزء من الوطن العربي الكبير، وأن الديموقراطية والتعددية والشورى هي السبيل لتحقيق طموحاته النهضوية، وتقدمه وتطوره، ولا بد أن تتوظف الديموقراطية مع أشكال التعبير الحر والمسؤول لتحقيق ذلك. ويعتبر الإسلام الأساس في الانتماء الروحي والفكري والثقافي للأمة العربية، ويفرق بين الإسلام السياسي المحدد بأطر التنظيمات الحزبية، والإسلام الديني الذي يشكل مرجعية عامة ومرجعية فكرية وروحية للجميع بدون استثناء.

ويؤكد الحزب تمسكه بالتعددية السياسية والتنوع الفكري في إطار الهوية الوطنية الواحدة، وأن الأردنيين جميعاً متساوون بالحقوق والواجبات ولهم الحق في المشاركة في سلطات الدولة بالطرق المشروعة، ويؤيد المعارضة الإيجابية الهادفة في إطار الالتزام بالدستور والثوابت الوطنية والأعراف الاجتماعية.

ويقر الحزب بأن للأردن انتماءه القومي والإسلامي وله خصوصيته السياسية في إطار شرعية وسيادة نظامه الملكي الهاشمي والتي تضيف إلى وطنيته قيمتها

(1) أسماء وأمناء وعناوين الأحزاب السياسية، نشرة صادرة عن وزارة الداخلية.

(2) المبادئ والمرتكزات والنظام الأساسي لحزب العهد، ص3 – 8.

وتميزها.

كما يؤمن الحزب بأن للأردن هويته الوطنية الأردنية التي تنبع من مكونات الوطن أرضاً ومجتمعاً ونظاماً وتاريخاً موروثاً هي ثوابت اجتماعية وسياسية، وهي هوية مفتوحة لكل من قبل المحتوى الدستوري للدولة الأردنية وارتضاها. كما يعتبر الحزب أن الهوية الوطنية الأردنية غير قابلة للانغلاق بالإقليمية أو الامتداد السياسي، بمعنى الانتماء لهوية سياسية أو قيادية أخرى خارج الأرض الأردنية.

أما المرتكزات التي ينطلق منها الحزب فتشمل جميع المجالات تقريباً مثل، المجال السياسي والمجال الاجتماعي ومجال التربية والتعليم والمجال الاقتصادي والمجال الزراعي والمائي ومجال العمل والعمال والمجال البيئي والمجال العلاجي والرعاية الصحية والمجال الإعلامي والمجال الثقافي. ورغم أهمية هذه المجالات، إلا أننا نورد أهم ما جاء في معظمها، ففي المجال السياسي ينطلق الحزب في مرتكزاته العامة من:

- الالتزام بالدستور الأردني نصاً وروحاً كونه المظلة الشرعية لدولة نظامها نيابي ملكي وراثي، وشعبها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ودينها الإسلام.
- الالتزام بالنظام التشريعي الأردني، ولا سيما الذي ينظم التعددية السياسية والانتخابات النيابية، والحريات العامة.
- الإيمان بالهوية الوطنية الأردنية التي تنتمي إلى العروبة والإسلام، والإيمان المطلق بالوحدة العربية الشاملة في إطار المساواة والديموقراطية، والاعتراف بالحقوق والحريات السياسية للمواطن وحماية حرياته الشخصية، وذلك ضمن الالتزام الثابت بالأمن الوطني القومي.

وفي المجال الاجتماعي، يؤمن الحزب بحق المواطن في الحياة الكريمة، وضرورة تعميق مفهوم التكامل الاجتماعي، ويؤمن بالأسرة الصالحة كنواة للمجتمع والعناية بالطفل وحماية الأسرة، ويعتبر أن من حق المرأة التمتع بكامل حقوقها الدستورية وضمان مشاركتها في العمل السياسي ومساواتها بالرجل. ويؤمن بالعدالة

الاجتماعية كوجه آخر للقضية الاقتصادية.

كما ينطلق الحزب في إيمانه بانتهاج سياسة تربوية وتعليمية وطنية وقومية عصرية تقوم على تنشئة الإنسان الأردني وطنياً وقومياً مستمدة من تراث الأمة الروحي والثقافي، وتطوير محتوى مخرجات التعليم، وربط سياسة التعليم العالي باحتياجات النماء والتقدم بالمملكة.

ويؤمن الحزب في المجال الاقتصادي بإقامة اقتصاد وطني حر يقوم على تكامل الأدوار بين القطاع الخاص والقطاع العام مع الحفاظ على دور الدولة في الرقابة على الفعاليات الاقتصادية وتطوير التشريعات والارتقاء بالإدارة الاقتصادية، والعمل على صياغة أعلام وطني فاعل ومعاصر، وجعل الإعلام متاحاً للمواطنين، وتحييد الإعلام الرسمي وعدم انحيازه لأي تيار سياسي وفكري وإطلاق العمل الثقافي وتوفير مناخات الإبداع وتفعيل دور المؤسسات الثقافية.

وهناك عدد من الأحزاب السياسية الوسطية التي قد يكون تأثيرها غير واضح في التحول للديموقراطية وتطوير الحياة السياسية، مثلها مثل معظم الأحزاب السياسية الأخرى [1].

([1]) هذه الأحزاب هي: حزب الرفاه الأردني، حزب العمل الأردني، حزب الفجر الجديد العربي الأردني، حزب الأجيال الأردني، حزب الخضر الأردني، حزب حركة حقوق المواطن الأردني (حماة)، حزب حركة لجان الشعب الأردني، الحزب العربي الأردني، حزب العدالة والتنمية الأردني، حزب الحرية والمساواة. انظر (ملحق رقم 7).

الفصل الرابع
الكتل والأحزاب السياسية في مجالس النواب
2007-1989

تفتقر مجالس النـواب في الأردن إلى كتـل سياسـية برلمانيـة مسـتقرة ومسـتمرة وفاعلة تؤثر في التحول للديموقراطية والحياة السياسية، كون مثل هذه الكتل النيابيـة تعتبر أحد أهم العوامل في دفع العملية الديموقراطية في النظم السياسية بشكل عـام. خاصة وجود الكتل النيابية الدائمة والمستمرة طيلة الفترة البرلمانيـة الـتي تعتـبر أهـم مظاهر التنافس بين التيارات السياسية والاجتماعية في الانتخابات البرلمانيـة، وعـدم وجودها يؤدي إلى اختلال في عملية التوازن السياسي في أي نظـام سياسـي. لـذلك تعتبر الكتل النيابية تعبيراً عملياً عن فعاليـة أو عـدم فعاليـة الأحـزاب السياسـية في الحياة البرلمانية، ويظهر ذلك من خلال الكتل البرلمانية المؤثرة في الانتخابات البرلمانية لعـام 1956؛ عكـس الكتـل في المجـالس النيابيـة بعـد عـام 1989، والـتي تفتقـر لأيديولوجية وبرامج ملزمة.

المبحث الأول
الكتل النيابية وافتقارها لأيديولوجية وبرامج ملزمة

جاء أول ظهور للكتل النيابية بشكل واضح في مجلس النواب الحادي عشر 1989 كعرف برلماني مارسته المجالس النيابية ولم تظهر من خلال نص قانون. فقد ظهر في هذا المجلس عدد من الكتل البرلمانية والحزبية منها [1]:

كتلة الحركة الإسلامية "جماعة الإخوان المسلمين" والتي ضمت نواب الحركة الفائزين وعددهم 22 نائباً، بالإضافة إلى نائبين إسلاميين مستقلين. طرحت الحركة من خلال هذه الكتلة برنامجاً انتخابياً مميزاً، وخاضت الانتخابات على أساسه. وتعتبر الكتلة الإسلامية الأهم والأكبر في هذا المجلس، وحددت أهدافها بتطبيق الشريعة الإسلامية، وأوصلت مرشحها لرئاسة مجلس النواب ثلاث دورات متتالية، وساهمت في سن العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بالديموقراطية والتعددية السياسية والحريات العامة.

والكتلة الثانية هي "الكتلة الوطنية"، والتي ضمت ما يقارب من 13 – 19 نائباً، تم تشكيلها بعد انتخاب المجلس، ولم يكن لها برنامج انتخابي سابق محدد. حددت أهدافها بتعزيز الديموقراطية، واحترام الشرعية، وتوجه الأردن في الوحدة العربية. لكن هذه الكتلة لم تستمر طويلاً بعد أن دب الخلاف في صفوف أعضائها بسبب انتخابات رئيس المجلس، فانفصل عدد من أعضائها وشكلوا كتلة الأحرار. أما الكتل الأخرى في المجلس فكانت، الكتلة الدستورية وضمت ما بين 12 – 15 نائباً، وكتلة التجمع الديموقراطي وضمت ما بين 9 – 10 نواب، والكتلة الإسلامية المستقلة وضمت ما بين 6 – 7 نواب، وكتلة الأحرار وضمت خمسة نواب، وكتلة المستقلين

---

(1) محمد مصالحة (إشراف) خالد الزعبي (إعداد) مجلس النواب الحادي عشر 1989 – 1993، مرجع سابق، ص67 – 68؛ W.S. Fisher, Jordan the Middle East and North Africa, Forty First ed. Europe Publication Ltd., 1995, p. 575.

وضمت من 10–25 نائباً.

يلاحظ أن هذه الكتل ساهمت بممارسات سياسية هامة في أول تجربة ديموقراطية وتعددية سياسية، كما أبرزت اهتماماً واضحاً في مساءلة الحكومة وإجراءاتها وطرح العديد من الأسئلة حول طبيعة عمل وإجراءات الحكومة، كما ظهرت أهميتها في طبيعة الانفتاح على المطالب الشعبية ضد ممارسات الحكومات وأشاعت مناخاً من الديموقراطية والمساهمة في تحقيق حريات المواطنين والحفاظ على قدر معين من حقوق الإنسان.

أما الكتل النيابية في البرلمان الثاني عشر 1993 – 1997 فقد تشكلت من ست كتل برلمانية، هي كتلة جبهة العمل الإسلامي، وضمت سبعة عشر نائباً وجبهة العمل الوطني المستقلة وضمت ستة عشر نائباً، وكتلة التجمع النيابي الديموقراطي وضمت أحد عشر نائباً والكتلة الوطنية الأردنية وضمت عشرة نواب، والكتلة الدستورية وضمت أربعة نواب. وفي آخر دورة للمجلس ظهرت كتلة جديدة كتلة الإخاء البرلماني وعدد أعضائها خمسة نواب. في حين بقي عدد من النواب مستقلين دون الانضمام إلى أي كتلة [1].

لقد ظهرت فعالية هذه الكتل من خلال أدائها في مجلس النواب ومشاركتها في الحكومات، ومن خلال رئاسة المجلس ورئاسة اللجان وعضويتها [2] . شكلت الكتلة الإسلامية أكثر الكتل النيابية قوة وفاعلية وتأثيراً في اتخاذ القرارات. في حين جاء المستقلون في المرتبة الثانية من حيث التأثير والحسم في قرارات مجلس النواب.

كما يلاحظ أن بعض الكتل كان أعضاؤها ينتمون بالكامل لأحزاب مثل حزب جبهة العمل الإسلامي، وبعض الكتل الأخرى بعض أعضاؤها منتسبون

([1]) محمد مصالحة (إشراف) خالد الزعبي (إعداد) مجلس النواب الثاني عشر 1993 – 1997، مرجع سابق، ص53.

([2]) المرجع السابق، ص54 – 55؛ خالد الزعبي، التمثيل الحزبي في البرلمان والحكومة، مرجع سابق، ص47.

لأحزاب سياسية، وبعض الكتل يلتقي أعضاؤها على مصالح ومنافع مشتركة. كما أن الكتل في هذا المجلس كانت أكثر قوة ونفوذاً في كثير من الأحيان في مجلس النواب، وظهرت فاعلية هذه الكتل في غياب الأحزاب السياسية من خلال مقاومة الحكومات عند تشكيلها للكتل البرلمانية. في الوقت الذي تتلافى فيه الكتل الضغط على أعضائها أو إلزامها بقرارات موحدة تجاه القضايا المطروحة مثل الثقة في الحكومات أو التصويت على الموازنة.

أما الكتل البرلمانية في مجلس النواب الثالث عشر 1997-2001 [1]، فقد بلغ عددها ست كتل برلمانية وهي: الكتلة الوطنية وعد أعضائها من 7–13 نائباً، وكتلة التجمع النيابي وعدد أعضائها من 9–17 نائباً، وكتلة الوفاق وعدد أعضائها من 13–21 عضواً، وكتلة التضامن وعدد أعضائها من 9–16 نائباً، وكتلة المستقلين وتضم 13–16 نائباً، وكتلة الوسط النيابي وأعضائها من 8–11 نائباً.

يلاحظ على هذه الكتل أن عدد أعضائها غير متساوٍ وذلك بسبب الانسحابات والتغييرات في الكتل. كما يلاحظ أن الكتلة الإسلامية لم يظهر لها وجود في هذا المجلس نتيجة مقاطعة حزب جبهة العمل الإسلامي للانتخابات، وبعض الأحزاب القومية واليسارية، ورغم وجود كتل متعددة بلورت مواقف متقاربة في قضايا محددة ظهرت على أكثر من صعيد أهمها انتخابات رئيس المجلس واللجان والموقف من الحكومات الأربع المتعاقبة [2]، حيث ظهر ضعف أداء الكتل في المعارضة النيابية، وانتفاء دورها في التأثير في العملية الديموقراطية والتعددية السياسية، وضعف موقف المجلس أمام الحكومة. وبالتالي فإن المجلس أيد الحكومات المتعاقبة بشكل كبير، ظهر معه هشاشة دور الكتل النيابية في التأثير في الحياة

([1]) مطبوعات توثيقية، مجلس النواب الأردني الثالث عشر 1997 – 2001، مرجع سابق، ص60.

([2]) محمد حسين يعقوب، الفصل والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظامين السياسيين الأردني واللبناني، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، إربد، 2004، ص269.

السياسية، وهذا يمثل ضعف وهشاشة دور الأحزاب والتيارات السياسية في النظام السياسي الأردني وفي مجلس النواب، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

أما الكتل النيابية في مجلس النواب الرابع عشر 2003 – 2007 [1] ، فقد تشكل في هذا المجلس سبع كتل برلمانية من كافة الاتجاهات السياسية. الكتلة الأهم كتلة العمل الإسلامي وعدد أعضائها 17 نائباً، وكتلة الإصلاحيين الجدد وعدد أعضائها 7 نواب، وكتلة ليبرالية إصلاحية تمثل الأقليات الاجتماعية والدينية والعرقية. وكتلة التجمع الديموقراطي وعدد أعضائها 10 نواب وأغلبهم من ذوي الاتجاهات اليسارية والقومية، والكتلة الوطنية الديموقراطية وعدد أعضائها 16 نائباً ليس بينهم روابط فكرية رغم أنها تتسم بالاعتدال والتوجهات الوطنية، وكتلة جبهة العمل البرلماني الوطني وعدد أعضائها 15 نائباً وتمثل الاعتدال والوسطية، كون أعضائها من ذوي الاتجاهات العشائرية التقليدية، وكتلة التجمع النيابي وعدد أعضائها 22 نائباً أغلبهم من المستقلين، وتتسم بالاعتدال وتنوع اتجاهات منتسبيها ومناطقهم الجغرافية، وكتلة الوطن وعدد أعضائها 23 نائباً ومن سماتها أنها أكبر كتلة من حيث عدد الأعضاء، واتجاهها عشائري وسطي معتدل، وتمثل معظم المناطق الجغرافية في المملكة.

يلاحظ مما سبق على هذه الكتل عدم استقرار عدد أعضائها، ولو استثنينا حزب جبهة العمل الإسلامي فإن هذه الكتل تفتقر لأيديولوجية فكرية مشتركة، أو برامج تلتزم بها، كما أنها تفتقر للالتزام بقراراتها من قبل أعضائها أو الاتفاق حول بعض القضايا المطروحة، ويلاحظ عليها الاختلاف في عدد من المواضيع مثل: إلقاء الكلمات في جلسات منح الثقة للحكومة، دخول انتخابات رئيس المجلس، أو التصويت على الموازنة. كما أن تشكيل بعض هذه الكتل يتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية والإقليمية مثل، تشكيل جبهات ائتلاف بين الإسلاميين

([1]) أمين المشاقبة، مجلس النواب الأردني الرابع عشر، 2003 – 2007، مرجع سابق، ص37 – 38.

والقوميين خلال أزمة الخليج والعدوان الأمريكي على العراق، كما يمكن القـول أن عدم وجود كتل نيابية دائمة ومتماسكة وفاعلة، تظهـر بوضـوح في النظـام البرلمـاني ويعود أحد أهـم الأسباب لعدم فاعليتها إلى غياب دور الأحزاب السياسـية الفاعـل، وضعف تأثيرها في النظام السياسي والحياة السياسـية. لـذلك لا تقـوم كتـل برلمانيـة بالمعنى القائم في الدول الديموقراطية، وكما ظهر في انتخابات مجلس النواب الأردني عام 1956، ولا تؤثر في إمكانية وجود ديموقراطية تعددية سياسية حقيقية.

المبحث الثاني
ضعف تأثير الأحزاب في الانتخابات النيابية
1989 – 2007

المطلب الأول: الأحزاب والتيارات السياسية في انتخابات 1989-1993

أخذت الأحزاب السياسية دورها في الانتخابات النيابية في المجلس الحادي عشر بالتغاضي من الحكومة قبل وجود تشريعات قانونية أو سياسية، مثل قانون الأحزاب السياسية، أو الميثاق الوطني. ورغم عدم ظهورها رسمياً، فقد ظهر عدة تيارات سياسية وحزبية إسلامية وقومية ويسارية وأعضاء منتسبين إلى التنظيمات والفصائل الفلسطينية [1]، شاركت في الانتخابات بفعالية، ومنها:

- التيار الإسلامي:

شارك التيار الإسلامي في انتخابات عام 1989 [2] بفعالية أكثر من أي حزب أو تيار سياسي آخر، فقد فاز هذا التيار بأغلب مقاعد مجلس النواب حيث حصل على 34 مقعداً تشكل 40٪ من مقاعد مجلس النواب تقريباً. لذا يعتبر من أقوى التيارات السياسية المؤثرة في الحياة البرلمانية الأردنية من خلال الدعم الواسع من الشارع الشعبي الأردني، وبرنامج التيار الإسلامي وطرحه شعار الإسلام هو الحل، ولم يطرح برنامجاً سياسياً يختلف مع طبيعة القوانين الصادرة عن الحكومة، وطروحاته متوافقة مع التوجهات الشعبية [3]. في حين يرى البعض أن سبب فوز هذا التيار بالإضافة عما سبق، تشتت أصوات العشائرية، وتشابه برامج المرشحين

---

(1) سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، مرجع سابق، ص247.

(2) محمد مصالحة (إشراف) خالد الزعبي (إعداد) مجلس النواب الحادي عشر 1989 – 1993، مرجع سابق، ص75 – 76.

(3) غازي صالح نهار، الانتخابات النيابية وظهور الأحزاب السياسية في الأردن للفترة(1989 – 1997) مجلة شؤون اجتماعية، س 18، عدد 69، ربيع أول 2001، ص66.

العشائريين [1]، وقرار منظمة التحرير الفلسطينية بعدم التدخل لصالح أي مرشح في الانتخابات الأردنية، مما ساعد على نشر أفكارهم في المجتمعات الفلسطينية، وجعلها قاعدة انتخابية لهم [2].

- التيار القومي واليساري:

شارك التيار القومي واليساري والمتمثل في الأحزاب القومية والأحزاب الشيوعية في انتخابات 1989 في عدد من الدوائر رغم عدم مشروعية اشتراكهم في الانتخابات. ولكن تم التغاضي عن ترشيحهم، وبالتالي هم ترشحوا كمستقلين وليس على قوائم حزبية لعدم صدور قانون أحزاب جديد يسمح لهم بالعمل والتنظيم. وقد حصل هذا التيار على 4 [3] مقاعد نيابية تشكل 15٪ من عدد مقاعد مجلس النواب رغم أنه يمثل قطاعاً واسعاً في الحياة السياسية الأردنية إلا أنه لم يحقق فوزاً مناسباً في البرلمان، ودون المستوى المطلوب. ويمكن القول أن السبب يعود إلى عدم الزامية التنسيق بين قوى هذا التيار مما أفقدهم كثيراً من أصوات مؤيديهم، وقصر مدة الحملة الانتخابية، وتراجع القناعة الشعبية في برامج هذا التيار، ووجود بعض قياداتهم في السجن قبل الانتخابات [4].

- التيار الوسط والمستقل:

شارك هذا التيار في انتخابات 1989 والمتمثل من الرسميين والموظفين السابقين والمتقاعدين العسكريين وشيوخ العشائر والموالين للنظام السياسي ونظام

---

(1) ليونارد روبنسون، الدولة والإسلاميون والانفتاح السياسي في الأردن، قراءات سياسية س 4، عدد 2 مركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا، 1994، ص42.

(2) Jordan Middle East Economic Digest, Vol. 33, No. 16, 1989, p. 22.

(3) ورد في عدد من الدراسات أن هذا التيار حصل على 7 مقاعد، انظر: نظام بركات ومازن غرايبة، النخبة النيابية في الأردن، مرجع سابق، ص83؛ غازي صالح نهار، الانتخابات النيابية وظهور الأحزاب، مرجع سابق، ص67.

(4) خالد موسى الزعبي، التمثيل الحزبي في البرلمان والحكومة، مرجع سابق، ص37؛ محمد كنوش الشرعة، التجربة الديموقراطية في الأردن، مرجع سابق، ص190 – 191.

الحكم، والذين يرغبون في الحفاظ على مكانتهم في ظل توجه النظام السياسي الجديد [1] وحصل على 34 مقعداً وشكل 45٪ من مقاعد مجلس النواب البالغة 80 مقعداً. كان ممكناً أن يحصل هذا التيار على مقاعد أكثر لو كان التنسيق بين أعضاء هذا التيار أكثر خاصة أنهم يمثلون التيار العشائري.

من هنا يظهر أن نسبة النواب ذوي الاتجاهات المختلفة في مجلس النواب الحادي عشر من كافة التيارات 55٪ تمثل الأحزاب اليسارية والمقاعد المسيحية والقوميين وجبهة العمل الإسلامي ونواب إسلاميون غير منتمين إلى أحزاب سياسية. مما يبين لنا أن تأثير الأحزاب السياسية كان واضحاً في قوة أداء هذا المجلس في كافة المجالات، وخاصة في صدور قانون إلغاء مقاومة الشيوعية عام 1992، وإنهاء الأحكام العرفية عام 1992، وإلغاء قانون الدفاع، وقانون العفو العام عام 1990، وإقرار الميثاق الوطني عام 1990 لتعميق النهج الديموقراطي القائم على التعددية السياسية باعتباره إطاراً للتنافس بين القوى والتيارات الفكرية السياسية [2].

كما نجد أن التيار الإسلامي أثبت وجوده على الساحة البرلمانية السياسية، وتلاءمت طروحاته مع الشارع الأردني الذي يؤازر الجماعات ذات الميول الإسلامية، في الوقت الذي طرح فيه برنامجاً سياسياً لا يختلف مع طبيعة القوانين الصادرة عن الحكومات الأردنية، واستفاد من العلاقة مع النظام السياسي، ووسع علاقاته داخل مؤسسات الدولة [3].

لذا جاءت توجهات مجلس النواب الحادي عشر وسلوكه السياسي، وما رافقها في هذه المرحلة من أحداث وتطورات إقليمية ودولية دفعت بالنظام السياسي

---

(1) ليونارد روبنسون، الدولة والإسلاميون والانفتاح السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص42.

(2) محمد حسين يعقوب، الفصل والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مرجع سابق، ص263.

(3) مديرية الدراسات والأبحاث، واقع الأحزاب السياسية في الأردن (تقرير) مجلس الأمة، عمان، 1993، ص9؛ Kathring Rath, The Process of Democratization in Jordan, Middle East Studies, Vol. 30, No. 3, July, 1994, pp. 543 – 547.

إلى حل مجلس النواب رغم مشاركته في تطوير الحياة السياسية والديموقراطية وأغلبيته الحزبية، واللجوء إلى وضع قانون انتخاب جديد يحد من قوة الأحزاب السياسية في البرلمان بحجة تنظيم عملية الانتخابات البرلمانية.

المطلب الثاني: الأحزاب والتيارات السياسية في انتخابات عام 1993 – 1997

جاءت هذه الانتخابات كأول انتخابات في ظل التعددية السياسية الحزبية، حيث كان للتطورات السياسية على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية أثرها في اشتراك الأحزاب في الانتخابات النيابية عام 1993 والتي أهمها: صدور قانون الصوت الواحد، وقانون الأحزاب السياسية، وحرب الخليج الثانية 1990، ومحادثات السلام مع إسرائيل. وتضامن هذه التيارات والأحزاب السياسية والكتل البرلمانية مع العراق ورفض معاهدة السلام [1]. من هنا شاركت الأحزاب بصفة رسمية في انتخابات عام 1993 بعد صدور قانون الأحزاب لعام 1992، حيث شارك 20 حزباً [2] سياسياً بصورة علنية، وستة أحزاب لم يعلنوا عن انتماءاتهم الحزبية، ما عدا حزب جبهة العمل الإسلامي. أي أن 40 مرشحاً حزبياً لم يعلنوا عن ترشيح أنفسهم عن أحزابهم، فيما أعلن 60 مرشحاً عن انتمائهم الحزبي خلال مشاركتهم في الانتخابات [3]، وذلك بهدف كسب الدعم العشائري. فقد وصل إلى البرلمان 37 عضواً من الأحزاب يشكلون 46.2٪ من أعضاء المجلس. كما ظهر تراجع الأحزاب

---

(1) Michael C. Hudson, After Gulf War, op. Cit., p. 575. ؛ إيهاب شلبي وآخرون، انتخابات 1993: دراسة تحليلية رقمية، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1993، ص29 – 30.

(2) جاء في بعض الدراسات أن 18 حزب من أصل 20 حزب شاركت في الانتخابات البرلمانية عام 1993. أعلنت 10 أحزاب سياسية عن مرشحيها علانية، في حين أعلنت الأحزاب الأخرى العشرة عن مرشحيها بعد فوزهم حتى لا تتحمل هذه الأحزاب نتيجة الفشل التي قد يواجهها المرشح. انظر: عاطف الحولاني، قراءة تحليلية في نتائج الانتخابات النيابية الأردنية عام 1993، المركز المعاصر للمعلومات والاستفسارات، عمان، 1993، ص5 – 6.

(3) نظام عساف، الانتخابات النيابية والمجتمع المدني، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، 1997، ص35.

الإسلامية والقومية واليسارية في عدد نوابها الفائزين من 27 نائباً في المجلس السابق إلى 19 نائباً في هذا المجلس، فحصلت الأحزاب الإسلامية على 16 عضواً والقومية واليسارية على 3 أعضاء [1]، في حين ارتفع عدد أعضاء مجلس النواب الحزبيين من أحزاب الوسط إلى 18 عضواً بدل 7 أعضاء حزبيين عام 1989 [2].

لذا نجد أن عدد المرشحين الفائزين في انتخابات هذا المجلس عن الأحزاب السياسية قد سجل تراجعاً عن المجلس السابق، في حين بقي المستقلون على حالهم من عدم الانسجام والاتفاق، كما أن المرشحين الحزبيين في المجلس السابق كانوا معروفين من قبل الشعب أما في انتخابات عام 1993 فإن معظم الفائزين انضموا إلى أحزاب، ولم يكونوا معروفين بميولهم الحزبية عند الترشيح، في الوقت الذي أثر فيه قانون الصوت الواحد على الحركة الإسلامية ومرشحيها، كما تأثر حزب جبهة العمل الإسلامي في كثرة عدد المرشحين في الدائرة الواحدة [3]. في حين فشلت بعض القيادات اليسارية والقومية في الاتفاق على قائمة موحدة للمرشحين وعدم تنظيم عملية الترشيح [4].

لم يستطع مجلس النواب الثاني عشر الحفاظ على استقلاليته أمام السلطة التنفيذية بالشكل المطلوب، فتراجعت العملية السياسية والديموقراطية والتعددية رغم دورية الانتخابات المتواصلة، ووجود مجلس نواب منتخب، وتعددية حزبية وسياسية

([1]) نظام بركات، ومازن غرايبة، النخبة النيابية في الأردن، مرجع سابق، ص82 – 83.

([2]) هاني الحوراني، خارطة الأحزاب السياسية عشية الانتخابات العامة، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1993، ص11 – 22؛ مديرية الدراسات والأبحاث: مجلس الأمة، واقع الأحزاب السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص24.

([3]) بلال التل وموسى فودة، الحركة الإسلامية والبرلمان، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمان، 1997، ص131.

([4]) محمد مصالحة (إشراف) وخالد الزعبي (إعداد) مجلس النواب الثاني عشر 1993 – 1997، مرجع سابق، ص61– 62.

قائمة. لذا فإن قوة الدفع السياسي للتحول للتعددية والديموقراطية والحياة السياسية تراجعت، فتجمدت العديد من مشاريع القوانين الديموقراطية، وأعادت الحكومة النظر في التشريعات الليبرالية، وانتقلت المشاكل مع مؤسسات المجتمع المدني خاصة الأحزاب السياسية والنقابات. وبدأ الانقلاب على الحريات العامة [1]. هذه الأمور أثارت قلق الأردنيين وخاصة تراجع العملية الديموقراطية والانفراد بالقرار السياسي والاقتصادي، وتراجع أداء مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب والنقابات.

المطلب الثالث: الأحزاب والتيارات السياسية في انتخابات عام 1997 – 2001

جرت انتخابات مجلس النواب الثالث عشر على أساس قانون الصوت الواحد، وفي أجواء شديدة التوتر بين الحكومة والمعارضة السياسية وعلى رأسها الأحزاب، خاصة جبهة العمل الإسلامي نتيجة لما شعرت به هذه الأحزاب من عدم تلبية الحكومة لمطالبها ومطالب الشارع السياسي بعد الاستمرار في تطبيق قانون الانتخاب لعام 1993 المؤقت، ورفض الأحزاب لوجود البطاقة الانتخابية المقترحة من قبل الحكومة [2]، وما قامت به الحكومة من سن تشريعات لعدد من القوانين التي تتعارض مع الديموقراطية والتعددية والحياة السياسية مثل قانون المطبوعات والنشر لعام 1997، وغيره من القوانين التي أثرت على التعددية الحزبية، والتعدي على حرية الرأي والتعبير وفرض عقوبات على الصحافة والصحفيين، والصراع بين الحكومة والمعارضة حول توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل [3].

تركت الظروف السابقة أثرها على مشاركة بعض الأحزاب السياسية في

---

(1) طاهر المصري، واقع وآفاق تطور العملية الديموقراطية في الأردن، مرجع سابق، ص10؛ هاني الحوراني، انتخابات عام 1993، مرجع سابق، ص16 – 18.

(2) W. S. Fisher, Jordan The Middle East. Op. Cit., p. 579

(3) أحمد منسي، الانتخابات الأردنية: انتكاسة للديموقراطية، مرجع سابق، ص241؛ Abla M. Amawi, The 1993 Election in Jordan, Arab Studies Quarterly, ASQ, Vol. 16, No. 3, Summer, 1994, pp. 23 – 25.؛ بيان مقاطعة الانتخابات في: جريدة الرأي، 22 شباط 1997.

الانتخابات التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات النيابية في هذا المجلس [1]. في حين أعلن أحد عشر حزباً مشاركتهم في الانتخابات. أي أن هناك من أعلن المقاطعة، وهناك مَن أعلن المشاركة، وثالث أعلن المشاركة بشروط. مما أدى لعدم مشاركة أكثر الأحزاب وأهمها حزب العمل الإسلامي [2]، والأحزاب الأخرى، وأظهر ضعف الأداء الحزبي في انتخابات عام 1997، حيث جرت المشاركة والمنافسة على اعتبارات اجتماعية أكثر منها حزبية، أي أن عدداً كبيراً من المرشحين والمشاركين في الانتخابات هم من القوى العشائرية، وهذا ينطبق على كثير من الحزبيين الذين خاضوا الانتخابات على أسس عشائرية. فقد بلغ عدد مرشحي 5 أحزاب سياسية شاركت في الانتخابات 20 مرشحاً، مضافاً إليهم 26 مرشحاً منفرداً ينتمون إلى أحزاب سياسية دون أن يعلنوا عن انتمائهم الحزبي. فاز منهم 5 نواب باسم أحزابهم إثنان من الحزب الوطني الدستوري، وثلاثة نواب من الأحزاب القومية واليسارية. وفاز 15 نائباً من مؤيدي الأحزاب القائمة، أي أن عدد الأعضاء الحزبيين الفائزين لا يتجاوز 20 نائباً يمثلون 25٪ من عدد أعضاء مجلس النواب [3].

بينما حصل الاتجاه الوسطي على 22 نائباً، وحصل المستقلون على 36 نائباً [4]، وبالتالي يصعب الحديث عن وجود تيارات حزبية وسياسية وفكرية مؤثرة داخل المجلس، بل تيارات متداخلة تخلو من وجود المعارضة الحزبية. فقد أظهرت بعض الدراسات المسحية أن الأحزاب السياسية سجلت تراجعاً واضحاً في مجلس

([1]) نظام عساف، ومازن غرايبة، النخبة النيابية في الأردن 1989 – 2000، مرجع سابق، ص84.

([2]) تم فصل الأعضاء المنتخبين لجبهة العمل الإسلامي اللذين لم يلتزموا بقرار المقاطعة ورشحوا أنفسهم وهم: عبدالله العكايلة، و بسام العموش، ومحمد الحاج ذيب؛ هاني الحوراني، وأيمن ياسين، المرشد إلى مجلس الأمة الثالث عشر 1997 – 2001، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1999، ص30 .31.

([3]) مطبوعات توثيقية، مجلس النواب الأردني الثالث عشر 1997 – 2001، مرجع سابق، ص58.

([4]) هاني الحوراني وأيمن ياسين، المرشد إلى مجلس الأمة الثالث عشر، مرجع سابق، ص32 – 33.

النــواب الثالــث عشــر، مقابــل تقــدم وبــروز دور العشــيرة بشــكل كــبير في هــذه الانتخابات [1]. مـن هنـا نجـد أن الأحـزاب المعارضـة عمقـت الانقسـام في العمليـة السياسية بشأن الموقف من الانتخابات. فتدنى مستوى حضورها في الساحة السياسية البرلمانية، مما أثر في ضعف العمليـة السياسـية، وتراجـع التعدديـة السياسـية في ظـل المقاطعة أولاً، وعدم تمكنها من الضغط على السياسة الحكومية ثانياً، وتـدني سـقف الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير ثالثاً. وذلك بعد أن ضمنت السـلطة التنفيذيـة الحصول على دعم أغلبيـة أعضـاء مجلـس النـواب، وعـدم تـأثير المعارضـة الحزبيـة وتهميش دورها.

المطلب الرابع: الأحزاب والتيارات السياسية في انتخابات 2003 – 2007

جاءت انتخابات مجلس النواب الرابع عشـر، كـأول انتخابـات تشـريعية بعـد تسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية عام 1999. وفي ظل قـانون الانتخـاب المؤقت رقم 34 لسنة 2001 وتعديلاته، حيث تم زيادة عدد أعضاء مجلس النواب إلى 110 بدل 80 مقعد، وخصص للنساء كوتـا مـن 6 مقاعـد، وتقسـيم المملكـة إلى 45 دائرة انتخابية [2]، وبعد انقطاع دام ستين تقريباً نتيجة حـل مجلـس النـواب الثالـث عشر قبل انتهاء مدته الدستورية، فسرت أسباب تأجيـل الانتخابـات إلى [3] أسـباب داخلية وإقليمية، حسب آراء المحللين السياسيين والمراقبين. فقد برر التأجيل بأنه جاء من أجل وضع تصور شامل للاصلاحات السياسية والاقتصادية الشاملة التي يخطـط لها الملك عبدالله الثاني، ووضع قوانين عصرية تتفق مع المرحلة الجديدة المنوي السير في خطواتهـا. وعلـى المسـتوى الإقليمـي تعثـر عمليـة السـلام العربيـة الإسـرائيلية

([1]) أمين مشاقبة، ومحمد المزايدة، الاتجاهات السياسية لأعضاء مجلس النواب الأردني الثالث عشر (دراسة مسحية) مجلة دراسات، مجلد 27، عدد 1، الجامعة الأردنية، 2000، ص144 – 164.

([2]) أمين مشاقبة، مجلس النواب الرابع عشر 2003 – 2007، مرجع سابق، ص21.

([3]) خالد الزعبي، أضواء على العملية الانتخابية وإفرازاتها لمجلس النواب الرابع عشر لسنة 2003 نظرياً وتحليلياً، رسالة مجلس الأمة، مجلد 12، عدد 50، أيلول 2003، ص27 – 28.

والأوضاع على الساحة الفلسطينية، والأوضاع في العراق واحتلالها من قبل أمريكا، وزيادة التدخل الأمريكي في المنطقة بعد أحداث 11 أيلول 2001 [1] ، التي شكلت تحدياً للديموقراطية بعد أن استجابت العديد من الحكومات في العالم للمطالب الأمريكية، مما أدى إلى الاحتقان السياسي، والخفاض سقف الحريات وارتفاع الهواجس الأمنية التي قضت على المعايير السياسية، بعد أن شكلت تحدياً للنظم السياسية. فوجد البعض في هذه الأحداث فرصة مواتية للتحلل من بعض الالتزامات الداخلية بحجة مكافحة الإرهاب، وتحقيق الانفتاح الخارجي دون وجود أي معارضة سياسية لمثل هذه الأحزاب. حيث عمدت إلى إقرار عدد من التشريعات والسياسات التي اتخذت تحت مسميات المصلحة الوطنية، فيما اعتبر تجاوز الدستور والأعراف والقوانين عملاً خلافياً يمكن التفاهم حوله [2].

لذلك أظهرت نتائج انتخابات مجلس النواب الرابع عشر ضعف الحضور الحزبي في الخارطة الحزبية البرلمانية، وبالرغم من أنه لا يستطع أي مراقب أو محلل سياسي إحصاء مرشحي الأحزاب لعدم الإفصاح عنهم، وتضارب الأرقام المختلفة بين 59–100 مرشح [3] ، إلا أن التأثير الحزبي جاء دون المستوى المطلوب بعد أن فشلت أغلب الأحزاب والائتلافات الحزبية في إيصال أي من مرشحيها إلى مجلس النواب، ورغم عدم إعلان أي من الأحزاب مقاطعتها للانتخابات والتي بلغت 31 حزباً تتوزع على أربع تيارات سياسية: إسلامية ووسطية وقومية ويسارية، انقسمت إلى اتجاهين رئيسيين هما: لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية، والاتجاه الوسطي القريب من النظام السياسي [4].

لذلك لم تحقق الأحزاب سوى 25٪ من مقاعد مجلس النواب. وهذه النسبة

---

(1) تصريح لوزير الإعلام محمد عفاش العدوان، جريدة السبيل الأسبوعية، 17 أيار و2 حزيران2003.

(2) علي البلاونة، قراءة في نتائج الانتخابات النيابية الرابعة عشر 2003، مرجع سابق، ص16 – 17.

(3) جريدة السبيل الأسبوعية، 2 حزيران 2003.

(4) محمد مصالحة، الانتخابات آلية الديموقراطية، مرجع سابق، ص83 – 90.

متواضعة جداً مقارنة بالنسبة التي حصل عليها العنصر النقابي، إذ ضم المجلس 47٪ من الأعضاء المنتسبين للنقابات المهنية باختلاف أنواعها [1] . وهذا مؤشر على مدى التأثير الذي تتمتع به النقابات المهنية في الساحة السياسية الأردنية على حساب الأحزاب السياسية التي تراجع تأثيرها لو استثنينا حزب جبهة العمل الإسلامي الذي حصل على أعلى نسبة بين الأحزاب وهي 15٪ من مقاعد مجلس النواب، أي أنه حصل على 17 مقعد من أصل 110 مقاعد، أحد هذه المقاعد احتلته امرأة على حساب الكوتا النسائية [2] بالإضافة لعدد من النواب من ذوي الاتجاه الإسلامي.

في حين لم يحصل الاتجاه القومي واليساري الذي ضم سبعة أحزاب على أي مقعد في انتخابات هذا المجلس رغم أنه تقدم بـ12 مرشحاً، معظمهم من الرموز البارزة [3] . مما يعني تراجع تأثير هذا التيار.

أما كتلة الإصلاح الديموقراطي التي تضم ستة أحزاب، يمثلون أحزاب وسطية ومن اليسار المعتدل فقد حصلت على مقعدين في انتخابات هذا المجلس من أصل 15 مرشحاً [4].

أما المجلس الوطني للتنسيق الحزبي الذي يضم خمسة أحزاب فقد حصل على 12–15 مقعداً، حيث لم يعلن عن قائمة رسمية من مرشحيه بسبب اعتمادهم على قواعدهم العشائرية [5].

([1]) أمين مشاقبة، مجلس النواب الرابع عشر، مرجع سابق، ص31 – 32.

([2]) فتحية الزعبي، قراءة في واقع الخريطة الانتخابية لمجلس النواب الرابع عشر، مرجع سابق، ص17.

([3]) عريب الرنتاوي (إشراف) الملف الاستراتيجي للانتخابات النيابية في الأردن، 2003، العدد السابع، مركز القدس للدراسات السياسية، تموز 2003، ص18.

([4]) خالد الزعبي، أضواء على العملية الانتخابية وافرازاتها لمجلس النواب الرابع عشر، مرجع سابق، ص34–37.

([5]) فتحية الزعبي، قراءة في واقع الخريطة الانتخابية لمجلس النواب الرابع عشر، مرجع سابق، ص19 أمين مشاقبة، مجلس النواب الرابع عشر، مرجع سابق، ص33.

أما كتلة التجمع الديموقراطي المستقل ذات الاتجاه القومي اليساري والتي ضمت ستة أحزاب، فقد تقدمت بسبعة مرشحين ولكن لم يفز أي منهم في الانتخابات.

أما التيار العشائري والتقليدي الذين كان لهم دور فاعل في العملية السياسية التي تنطلق من المصلحة الوطنية، وتحقيق الاستقرار في كل مراحل تطور المملكة، والمنعطفات الصعبة التي مرت بها الدولة الأردنية ونظام الحكم. فقد أكدت فاعليتها في انتخابات المجلس الرابع عشر بشكل ديموقراطي، وأثبتت أنها قادرة على إعادة إنتاج نفسها بشكل ديموقراطي، وفرز مجموعة مميزة من أبنائها للسلطة التشريعية. فقد حصل الإجماع العشائري على ما يقارب 70 مقعداً في مجلس النواب الرابع عشر [1] وهذا مؤشر على مدى الأزمة التي تعاني منها الأحزاب السياسية.

أما المشاركة النسائية في هذا المجلس فقد بلغ عدد المرشحات 54 امرأة تنافست في 27 دائرة، ولم تحقق أي منهن الفوز بواسطة التنافس الحر، ولكن المرأة حققت ستة مقاعد في هذا المجلس على نظام الكوتا النسائية لأول مرة في تاريخ الأردن. كما أظهرت إجماع العشيرة على خوض امرأة للانتخابات وذلك في محافظة الطفيلة لأول مرة أيضاً [2]. في حين فازت أول امرأة على قائمة حزب جبهة العمل الإسلامي في محافظة الزرقاء.

من هنا يمكن القول إن العشائرية أخذت شكلاً جديداً ديموقراطياً يختلف عما كانت عليه العشائرية سابقاً، فقد اتجه كثير من المرشحين في الدوائر الانتخابية للحصول على الإجماع العشائري وخاصة ممن تولوا مناصب في الدولة. في حين لجأت العشيرة إلى صناديق الاقتراع وفرز مرشحيها سواء كانوا من أصحاب

([1]) صلاح العجلوني، دور العشيرة في انتخابات مجلس النواب الرابع عشر لعام 2003، رسالة مجلس الأمة، مجلد 12، عدد 50، أيلول 2003، ص45 – 49.

([2]) لؤي بركات، المرأة الأردنية وتجربة انتخابات مجلس النواب الرابع عشر، 2003، مرجع سابق، ص50–55؛ جريدة الهلال الأسبوعية، 13 و19 أيار 2003.

المناصب أو ممن ينتسبون إلى التيارات السياسية أو الحزبية. مما اضطر الأحزاب التي لا يحظى مرشحوها بدعم العشيرة إلى سحبهم من الترشيح. حيث أظهرت نتائج استطلاع للرأي أن نسبة الذين صوتوا لمستقلين ومرشحي العشائر بلغت 57.9٪ من مجموع المستجيبين الذين أفادوا بأنهم اقترعوا، بينما لم يحصل الاتجاه القومي سوى على 3.7٪، بينما حصل التيار اليساري على 3٪ والتيار الإسلامي على 15.5٪. مما يؤكد سحب الأحزاب لمرشحيها نتيجة معرفتها بعدم الحصول على مقعد لمرشحها مقابل دعم مرشحها الذي يحظى بدعم العشيرة [1]. ويمكن إجمال بعض الأسباب التي أدت إلى تفوق مرشحي التعددية العشائرية على مرشحي التعددية الحزبية [2]:

قانون الصوت الواحد الذي وضع الناخب أمام اختيار واحد إما مرشح الحزب أو مرشح العشيرة، والإجماع العشائري على مرشح تستطيع إيصاله إلى قبة البرلمان، والأسلوب الديموقراطي الحديث الذي اتبعته العشيرة في اختيار مرشحيها من خلال انتخابات تمهيدية، وتقديم العشيرة لمرشحين ذوي ثقافة ومكانة وكفاءة وتعليم عالٍ وخدمة في المجال العام، ونظام تقسيم الدوائر على أسس عشائرية وجهوية أكثر منها جغرافية، وعملية نقل الناخبين من دائرة إلى أخرى، وضعف البرنامج الانتخابي لمعظم مرشحي الأحزاب ساهم في تجنب الناخبين لترشيحهم، ولو استثنينا حزب جبهة العمل الإسلامي، عدم وجود قاعدة جماهيرية للأحزاب السياسية، وضعف الإمكانات المادية والإدارية للأحزاب مقابل تقديم الدعم المادي والإداري من العشيرة لمرشحها، ومحاولة العشيرة تأكيد تمثيلها السياسي الذي فقدته

---

(1) الديموقراطية في الأردن 2003، وحدة استطلاع الرأي العام، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، تموز 2003، ص.

(2) صلاح العجلوني، دور العشيرة في انتخابات مجلس النواب الرابع عشر لعام 2003، مرجع سابق، ص46–47.

في ظل ظهور الدولة [1].

والسؤال المطروح هل حققت الأحزاب السياسية والسلطة التشريعية التعددية والديمقراطية، أو المشاركة الحزبية في السلطة التشريعية؟

نلاحظ مما سبق أن دور السلطة التشريعية كان ثانوياً في تحقيق التعددية والحزبية الحقيقية، كما نلاحظ أن دور الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية جاء متواضعاً وليس ذا تأثير لو استثنينا جبهة العمل الإسلامي، التي عملت مع أحزاب المعارضة على تكريس أول توجه نحو الديموقراطية والحزبية السياسية في انتخابات مجلس النواب عام 1989، مارس الرقابة والمشاركة السياسية في صنع القرارات التشريعية، والعمل على إرساء أجواء الحرية والديموقراطية والتعددية وحرية الرأي والتعبير، وإلغاء العديد من القوانين والتشريعات المعطلة للديموقراطية حيث وجد النظام السياسي نفسه أمام استحقاقات سياسية جديدة، وكان لا بد من أجل تجنب أخطار هذه الأحداث والحفاظ على استقرار النظام السياسي واستمرار نظام الحكم من التوجه للديموقراطية والتعددية السياسية. ونتيجة للاستقرار وبعد صدور قانون الأحزاب عام 1992، وما تعرض له النظام السياسي من معارضة في مجلس عام 1989. بدأ التخطيط لتحجيم دور المعارضة الحزبية والبرلمانية خاصة في ظل التوجه للسلام مع إسرائيل. ولضمان أغلبية موالية تم إصدار قانون الانتخاب المؤقت لعام 1993 (قانون الصوت الواحد) الذي أضعف المشاركة السياسية والحزبية، والعملية السياسية، وجاء تراجعاً عن المشاركة السياسية من خلال تفتيت التعددية الحزبية خاصة حزب جبهة العمل الإسلامي، وأحزاب المعارضة الأخرى. مما أثر سلباً في دور مجلس النواب والمعارضة البرلمانية والحزبية في دعم مسيرة الديموقراطية والتعددية. استمر هذا الوضع من خلال انتخابات مجلس النواب الرابع

([1]) جهاد المحيسن (في) الملف الاستراتيجي والانتخابات النيابية في الأردن، 2003، مرجع سابق، ص22–23.

عشر 2003 – 2007، وتضاعف التراجع عن التعددية السياسية.

لذا فإن تأثير الأحزاب والسلطة التشريعية في المشاركة والحياة السياسية ضعيف ومحدود، وهذا الضعف يؤدي إلى تعاظم دور السلطة التنفيذية في النظام السياسي مقابل إضعاف دور مجلس النواب والمعارضة السياسية في آن واحد، وبالتالي تراجع الديموقراطية والتعددية والحياة السياسية. مما يمكن تفسيره على أنه محاولة لاستقرار النظام السياسي واستمرار نظام الحكم في ظل الأزمات وتمرير قرارات ومشاريع للسلطة التنفيذية. في حين لم تترك السلطة التشريعية أثراً كبيراً في تحقيق الديموقراطية والتعددية والحياة السياسية، وتحقيق آمال الشعب كما أنها لم تملك تقرير معارضة منظمة تملك رؤية سياسية واعية وناضجة لقضايا الأردن تكون على مستوى الأحداث التي تتعرض لها الأردن [1].

ولم تظهر الأحزاب والكتل في المجالس النيابية أي تأثير في مناقشتها للوضع الاقتصادي المتدهور الذي يعاني منه المواطن، وتفشي الفقر والبطالة. كما أن المجالس النيابية لم تؤثر في مناقشة موضوع المطبوعات والنشر والحريات الصحفية بالشكل الذي يأمله المواطن والشارع السياسي. ولم تتصدّ لمئات القوانين المؤقتة التي أصدرتها الحكومة في غياب المجالس النيابية وحضورها رغم مخالفتها للدستور.

كما أن الكتل النيابية والسلطة التشريعية لم تكن في مستوى اعتقاد المواطن بأنها ستفرز معارضة حزبية وسياسية واعية تملك رؤيا واضحة تمارس الدور المنوط بالمعارضة النيابية المتعارف عليها في النظم الديموقراطية والتعددية، ولم تتشكل معارضة تمارس دورها التشريعي والرقابي على تصرفات وتوجهات السلطة التنفيذية بل العكس نجد أن أغلب مجالس النواب سارت في الاتجاه الذي تفرضه الحكومات ووفق ما ترسمه لها الدولة. وبذلك لم تحقق ما هو مطلوب منها في مجال الديموقراطية والتعددية والحياة السياسية الحقيقية، ولم تستطع تعديل قانون الانتخاب

---

(1) عبدالرؤوف التل، مجلس النواب والمعارضة المفقودة، الرأي 13 حزيران 2004.

الذي يعتبر عائقا أمام تطور التعددية الحزبية في إطار الديموقراطية والمشاركة السياسية.

وباعتقادي فإن أحد الأسباب المؤثرة في دور السلطة التشريعية في مجال التعددية السياسية والحزبية، هو تأثير الأحزاب والفصائل والتيارات المشاركة في البرلمان ذات التوجهات المتصلبة تجاه النظام السياسي ونظام الحكم، مما أوجد ما يشبه التكتل داخل المجالس النيابية ضد هذه الأحزاب والتيارات، وبالتالي إضعاف دور المجالس النيابية في المجال السياسي والحزبي.

هذا لا ينفي دور السلطة التشريعية والكتل النيابية في دعم مسيرة التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من الجوانب التي لا تتعارض مع التوجهات السياسية للنظام وفي كثير من الأحيان مع السلطة التنفيذية.

المبحث الثالث
التحديات التي تواجه العمل الحزبي

الحديث عن التحديات والمشاكل [1] التي تواجه العمل الحزبي ليست حديثة، وإنما وجدت مع نشأة الأحزاب الأردنية منذ نشأة الإمارة، وحكمتها الظروف السياسية التي مرت بها البلاد عبر مراحل تجاربها السياسية، والسياسات الحكومية التي مارستها في مواجهة الأحزاب، والتي تركت بصماتها على العمل الحزبي، وأصبحت الأحزاب انعكاساً لتكوين المجتمع الأردني، ونتاجاً للتغيرات والتحولات التي شهدتها البلاد من خلال تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتعاني الأحزاب السياسية الراهنة من أزمات كثيرة، بالرغم من إنكار معظمها لوجود هذه الأزمات. وسنناقش في الفقرات التالية أهم هذه التحديات.

المطلب الأول: التحديات الموضوعية

يمكن تحديد أهم التحديات وأسباب أزمات التجربة الحزبية بأسباب موضوعية وأسباب ذاتية، وكلاهما يؤثر في الآخر [2]، وأهم الأسباب الموضوعية:

- **المشاكل والصعوبات المالية**: فقد حددت قوانين الأحزاب الموارد المالية للحزب في المادة السادسة، وهذا التحديد اعتبر تدخلاً في شؤون الأحزاب المالية من حيث تنويع مصادر تمويله، وطرق صرفها بطريقة قانونية. في حين جاءت المادة 16 من الميثاق الوطني لتتعدى لأكثر من الرقابة على أموال الحزب لتسمح بالتدخل الحكومي في شؤون الأحزاب الداخلية مثل: اشتراط ورود قواعد تنظيم الحزب، وإجراءات إعداد الموازنة، وعرضها في النظام الأساسي، رغم أن هذه القواعد ترد في لوائح خاصة لأنها قابلة للتعديل ضمن فترة زمنية قصيرة تختلف عن تلك التي

([1]) لمزيد من التفاصيل انظر: مجموعة باحثين، التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، 1996.

([2]) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص106 – 118.

يحتاجها النظام الأساسي [1].

- **التحديات السياسية** [2] : أوجدت عمليات التنشئة السياسية التي مارستها الحكومات الأردنية المتتالية منذ استقلال المملكة حتى الآن من خلال وسائل التنشئة المختلفة، أوجدت نظرة سلبية للأحزاب في نظر المواطن، حيث تم تصوير التنظيمات الحزبية بأنها ذات أهداف ووسائل غير مشروعة، وتسعى لقلب نظام الحكم في الأردن. ومساهمة وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية في تشويه صورة الأحزاب السياسية ومتسبيها أمام المواطن كونها الوسيلة الأهم للحصول على الصورة الصحيحة. والتهديد والاتهام المستمر من قبل النظام للأحزاب سواء بالتصريح أو التلميح أو التعرض بصورة مباشرة لها، والتقييد التدريجي بعد مرحلة عام 1989 لسقف التعددية السياسية من خلال قانون الاجتماعات ومنع الاعتصامات والاحتجاجات والمسيرات الحزبية، وتشجيع بعض الجهات للانشقاقات داخل الأحزاب وتغاضي الحكومة عن بوادر الانشقاق، وهيمنة بعض التيارات الحزبية مثل حزب جبهة العمل الإسلامي على الشارع الأردني بسبب تحالفه مع النظام السياسي، وعدم تعرضه للمنع أثر في تراجع التعددية الحزبية والسياسية [3]، وواقع التداخل الديموقراطي الفلسطيني – الأردني، وتأثيراته على مجمل الحياة اليومية والسياسية والعامة في الأردن، وتغافل المؤسسة الحكومية وأجهزتها الإعلامية والمؤسسات الحزبية عن واقع هذا التداخل [4].

---

(1) حسين أبو رمان، قراءة نقدية في مشروع قانون الأحزاب السياسية، حزب الشعب الديموقراطي، لجنة الإعلام المركزي، عمان، 1991، ص24؛ مازن الجالي، وجهة نظر في واقع وآفاق العمل السياسي في الأردن (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح، مرجع سابق، ص139 – 141.

(2) زياد معايعة، التعددية الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص76 – 77.

(3) حمادة فراعنة، مقابلة شخصية، 12 نيسان 2004.

(4) مازن الجالي، وجهة نظر في واقع وآفاق العمل السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص139.

- **التحديات القانونية** [1]: إعطاء صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية ورئيسها على حساب السلطة التشريعية والقضائية، من حيث حل البرلمان، ووقف العمل بالدستور، وتنظيم الحياة الحزبية، ووضع قوانين وتشريعات مثل، قانون الأحزاب السياسية تحدد عمل القوى السياسية والمشاركة السياسية التي تقوم بها الأحزاب، والحد من فعاليتها في ممارسة نشاطها السياسي، ووضع قانون الانتخاب الذي يأخذ بنظام التمثيل الفردي الذي يؤثر على إمكانية تمثيل الأحزاب على حساب قانون نظام التمثيل النسبي (نظام القائمة).
- **التحديات الأمنية** [2]: لجأت الحكومات المتعاقبة إلى التصدي للمعارضة، وافتعال القضايا ضد معظم الأحزاب التي تشكل التيار المعارض، ولجوءها إلى الاعتقالات لمنتسبي هذه الأحزاب، والتعرض لحريات المواطنين باعتقال بعضهم وتحويل بعضهم إلى محاكم أمن الدولة وإصدار الأحكام ضدهم، وملاحقتهم كونهم منتسبين للأحزاب سواء في الجامعات أو المعاهد أو المواطنين، وعدم النظر في الشكاوي والتظلمات التي يقدمها هؤلاء، وتجاهل تقارير المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: التحديات الذاتية

وهي التحديات والمشكلات الخاصة بالأحزاب وأهمها:

غياب التنظيم الحزبي المبني على المفهوم المؤسسي في الأحزاب، وهذا عائد إلى غياب الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل المؤسسة، وعدم وجود ترابط داخل التنظيم الحزبي، واعتماد معظم الأحزاب على قيادتها [3] ، وعدم ديموقراطية البناء التنظيمي

([1]) فيصل شطناوي، محاضرات في الديموقراطية، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، د. ت. ص224؛ نظام بركات، الأحزاب العربية ودورها في التحولات الديموقراطية، مرجع سابق، ص298.

([2]) حكم خير وآخرون، التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن، مركز الريادة للمعلومات، مرجع سابق، ص9 – 10.

([3]) زياد معايعة، التعددية الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص78 – 79.

للأحزاب وسيطرة القيادات الحزبية على الحزب، وعدم السماح بتداول السلطة داخلها، وتغيير القيادة داخل الحزب، وخضوع القيادات الداخلية للشللية والعلاقات الشخصية على حساب الكفاءة [1]، ومعاناة الأحزاب من الشخصاتية وهيمنة الشخص، حيث اعتمدت معظم الأحزاب على نفوذ وشخصية وعلاقة رئيسها، ونظرة هؤلاء للمؤسسين على أن وظيفتهم حشد عدد مناسب من المؤسسين على حساب الوحدة الفكرية والسياسية للحزب [2]. ومعاناة الأحزاب من قلة عدد منتسبيها حيث لا يتجاوز عدد أعضاء بعض الأحزاب عدد المؤسسين للحزب، ويعاني هؤلاء من الاندماج بالحزب بسبب تدني دورهم المادي مما يدفعهم لعدم دفع رسوم الاشتراك أو الانتساب للحزب من ناحية، وعدم تمكنهم من التبرع للحزب من ناحية أخرى [3]. وتفشي العقلية البيروقراطية داخل الأحزاب نتيجة غياب الديموقراطية واقترنت البيروقراطية الحزبية بسلطة القيادات الحزبية والتي أصبحت تمتلك كل السلطات في الحزب وتجلت هذه الظاهرة في [4]:

- تحويل مصلحة عضو الحزب القيادي الشخصية إلى مصلحة عامة للحزب.
- انعدام القدرات والمهارات والثقافة عند كثير من قيادات الأحزاب.

ومن التحديات الذاتية ما تواجهه الأحزاب وخاصة العقائدية من موائمة في خطابها الأيديولوجي وطرحها الشمولي من جهة، وبين متطلبات ومعطيات الواقع

([1]) نظام بركات، الأحزاب العربية دورها في التحولات الديموقراطية، مرجع سابق، ص298؛ مازن الساكت، دور الأحزاب في التنمية السياسية، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، 1997، ص109– 110.

([2]) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص108 – 109.

([3]) مازن الساكت وآخرون، دور الأحزاب في التنمية السياسية، مرجع سابق، ص110.

([4]) موسى المعايطة، يسار المستقبل (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح، مرجع سابق، ص32–33.

الأردني من جهة أخرى، وعدم قدرتها على تحقيق برامجها [1]، وكثرة الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية، وهذا العدد أعاق الحركة لعدم حاجة الأردن لمثل هذا العدد خاصة أنها في معظمها متشابهة في أفكارها وبرامجها وأهدافها [2]، وحداثة التجربة الحزبية في الأردن، وعدم وجود تواصل مؤسسي بين القيادات الحزبية وفروعها في المحافظات [3]، وفشل التجربة الحزبية السابقة، وعدم فعالية الأحزاب السياسية، حيث أن التجربة الحديثة يصعب الحكم عليها بنجاح أو فشل [4]، وأن أغلب الأحزاب الأردنية لا تملك أي فاعليات حزبية سواء بالتمثيل المؤثر في البرلمان، أو في التأثير على صنع السياسات العامة، أو حتى التأثير في الشارع الأردني [5].

مما تقدم نجد أن هذه معظم التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن وليست جميعها، أكدتها ولخصتها استطلاعات الرأي التي قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في السنوات الأخيرة حول أسباب عزوف المواطنين عن الانتخابات السياسية في الأردن، وبالتالي أسباب عدم نجاح ممارسة العمل الحزبي في الأردن فجاءت النتائج كما يلي [6]:

أن برامج الأحزاب لا تعالج المسائل المهمة للمواطنين، واعتماد بعض

---

(1) هاني الحوراني، مسيرة الحياة الحزبية الأردنية، الواقع والمشكلات ... والآفاق (في) المرشد للحزب السياسي، مرجع سابق، ص130.

(2) هناء عمر الحيسن، ومحمد إبراهيم الحوامدة، واقع الأحزاب السياسية في الأردن (دراسة)، مرجع سابق، ص7.

(3) حكم خير وآخرون، التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن، مرجع سابق، ص119.

(4) مازن المجالي، وجهة نظر في واقع وآفاق العمل السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص140.

(5) فيصل شطناوي، محاضرات في الديموقراطية، مرجع سابق، ص224.

(6) استطلاعات للرأي حول الديموقراطية في الأردن للسنوات 1995 – 2002، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية 1995 – 2002؛ واقع الأحزاب السياسية كما وردت في استطلاعات مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية 1993 – 2002.

الأحزاب على النفوذ العائلي أو العشائري أو الإقليمي، وأن الحكومة لا تشجع الانتساب إلى الأحزاب، وعدم وجود تأثير واضح للأحزاب بمجريات الأمور حتى الآن، والقيم الدينية التي تعادي انقسام الأمة إلى شيع وأحزاب، والعدد المتزايد للأحزاب، والتجربة الحزبية السابقة كانت فاشلة وذلك لا يشجع على الانضمام للأحزاب، وعدم كفاية القدرات المالية للأحزاب، وعدم كفاية القدرات التنظيمية للحزب، وقصر المدة التي مضت على تأسيس الحزب.

وهذا الاستطلاع يؤكد ما ذهبنا إليه، ولم يحدث أي تغيير على وضع الأحزاب في السنوات اللاحقة. حيث جاء في استطلاع للرأي قام به نفس المركز حول الديموقراطية في الأردن عام 2003، أن وضع الأحزاب وأداءها لم يتحسن بشكل جوهري في نظر المستجوبين [1].

مما تقدم نجد أن الأحزاب السياسية الأردنية بكافة أطيافها تعاني من أزمات وتحديات ومشاكل على المستوى التنظيمي الداخلي، وعلى المستوى المحلي من قبل الحكومات، أو من الشارع الأردني بالعزوف عن الانخراط بالعمل الحزبي، أو ضعف الأداء، لو استثنينا جبهة العمل الإسلامي التي لا تواجه معظم المشاكل والتحديات التي تواجهها الأحزاب الأخرى، الأمر الذي يتطلب من الأحزاب والحكومة إعادة النظر في الواقع الحالي للعمل الحزبي، ومحاولة الوصول إلى صيغة تتمكن من خلالها الأحزاب تجاوز هذه التحديات والأزمات. وتساهم في تحقيق الديموقراطية والتعددية السياسية والمشاركة السياسية والتنمية السياسية.

المطلب الثالث: المقترحات المطروحة

يمكن التأكيد من وجهة نظرنا أن ما جاءت به توصيات ومقترحات لجنة الأحزاب السياسية في صيغة الأردن أولاً عام 2002 التي رفعتها إلى رئيس الوزراء،

([1]) وحدة استطلاع الرأي العام الديموقراطي في الأردن 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، تموز 2003، ص7.

يمكن أن تلبي هدف التنمية السياسية والحزبية في الديموقراطية والتعددية وتطوير الحياة السياسية ولو نسبياً، وتجاوز الواقع الحالي رغم عدم تطرقها إلى مسألة تداول السلطة، وهذه الأفكار والمقترحات هي [1]:

تعديل قانون الأحزاب السياسية الحالي لتجاوز مظاهر الخلل في العمل الحزبي، وتعديل قانون الانتخابات بالشكل الذي يراعي هدف التنمية السياسية، أو اعتماد قانون الصوت الواحد إلى جانب القائمة الحزبية النسبية: صوت للدائرة وصوت للحزب، وعمل حكومي وشعبي وحزبي بهدف تقريب الأحزاب التي تتشابه في برامجها وطروحاتها وإزالة العوائق أمام اندماجها لتشكل أحزاباً كبيرة، وإيجاد هيئة وطنية عليا مهمتها الإشراف على التنمية السياسية والحزبية تكون مرجعية لهذا العمل، وتنظر في المشاكل التي تواجه الأحزاب والعمل الحزبي، وتخصيص دعم مالي حكومي للأحزاب السياسية يغطي نفقاتها الضرورية يرتبط فيما بعد بقدرة الحزب الجماهيرية أو الاندماج الحزبي، وتعديل قانون النقابات بالتركيز على مهنيتها، وتمكن الأحزاب من فرض نفوذها السياسي وتنافسها الديموقراطي، وضرورة تعديل المادة 9 من قانون محكمة العدل العليا ليشمل صلاحيات الفصل في المنازعات الحزبية، واعتماد منهج مدرسي وجامعي يهدف مواجهة ظاهرة العزوف عن الانضمام للأحزاب وتشجيع المواطنين على الانضمام لهذه الأحزاب بوصفها مؤسسات وطنية وسيطة، وإطلاق طاقات الشباب وتشجيعهم على المشاركة بالعمل العام والانضمام للأحزاب، وإعطاء الحق للأحزاب السياسية في التعبير عن آرائها وبرامجها من خلال وسائل الإعلام الرسمية، وتطوير الحياة الحزبية يمثل انطلاقة لتنمية الحياة السياسية في البلاد، وتمكين الأحزاب من ممارسة دورها الرقابي في شتى المجالات، وضرورة مراجعة القوانين الناظمة

([1]) توصيات لجنة الأحزاب السياسية في هيئة الأردن أولاً المرفوعة إلى رئيس الوزراء (في) الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع ... والطموح، مرجع سابق، ص211 – 217.

للحريات العامة والنشر والاجتماعات، وتكريس منهج الحوار المنتظم بين الحكومة والأحزاب يشمل كافة التحديات التي تواجه الوطن.

مما تقدم نستطيع أن نستنتج أن لجنة الأحزاب السياسية في هيئة الأردن أولاً بالرغم مما قدمته من اقتراحات هامة لدعم الأحزاب السياسية فإنها لم تتطرق إلى مسألة تداول السلطة بالنسبة للأحزاب السياسية، واستبعدت أي دور للأحزاب السياسية في تداول السلطة. وبهذا لم تبتعد عما جاء به قانون الأحزاب السياسية في عدم النص على تداول السلطة مما يعني إيجاداً وإصلاحاً للأحزاب من حيث الشكل وليس من حيث المضمون. في حين نرى أن ما طرحته لجنة الأحزاب من مقترحات وتوصيات خاصة بالأحزاب من أجل تصويب أوضاعها الداخلية، وعلاقتها بالحكومة والمجتمع، وعلاقتها مع بعضها البعض مهمة وضرورية وهذه المقترحات [1] :

على الأحزاب السياسية المحافظة على الانصهار الوطني والاندماج الاجتماعي ومحاربة الطائفية والجهوية، وأن تستوعب في صفوفها كل الأردنيين والأردنيات بغض النظر عن أعراقهم وأجناسهم، وضرورة قيام الأحزاب بتصويب أوضاعها ومخالفاتها وإنهاء تجاوزها على قانون الأحزاب من أجل تصليح العلاقة مع الحكومة وتعزيز دورها ومكانتها وتطوير التجربة الديموقراطية، وضرورة قيام الأحزاب المتقاربة فكرياً وسياسياً بتوحيد صفوفها والوحدة بينها، وأنه على الأحزاب وضع الأولويات الوطنية في صدارة اهتماماتها وضرورة تحللها من ارتباطاتها الخارجية، وأنه على الأحزاب إحياء المناسبات الوطنية وفقاً لتصوراتها بما يسهم من تعزيز الروح الوطنية لمنتسبي الأحزاب وجمهورهم، وتقديم علم الدولة على علم الحزب باعتباره رمز الدولة. وفي النهاية فإنه لا ديموقراطية بدون أحزاب سياسية، ولا ديموقراطية من دون ديموقراطيين، فهل لو التزمت الأحزاب السياسية بالديموقراطية

([1]) المرجع السابق، ص217 – 218.

وقواعدها، وإجراء انتخابات علنية ودورية منتظمة، والتقيد بقواعد الشفافية والتعددية داخلها. هل تحقق التعددية السياسية ؟ وهل يسمح لها بالمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة؟

أن هذه المقترحات والتوصيات السابقة على أهميتها، لا يمكن اعتبارها مؤشراً لتطوير الأحزاب السياسية للديموقراطية والتعددية السياسية [1]، وإمكانية تداولها للسلطة بشكل سلمي إذا لم يسمح لها بالنشاط السياسي حسب قانون أحزاب يسمح لها التنافس فيما بينها، للحصول على أغلبية مقاعد البرلمان وتشكيل الحكومة. وهذا الواقع غير موجود في الساحة السياسية الأردنية، فلا يوجد أي حزب يستطيع العمل من أجل الوصول إلى السلطة سواء أحزاب المعارضة أو الموالية، ولا تملك هذه الأحزاب الشروط الموضوعية بحرية التي تمكنها من الحصول على الأغلبية للوصول إلى السلطة عبر البرلمان. كما أن الدستور والقوانين والأنظمة المعمول بها في النظام السياسي الأردني لم تتطرق إلى تداول السلطة بأي شكل من الأشكال، لكنها نصت على المشاركة في السلطة. مما يعني عدم إمكانية تنازل النظام عن هذا التوجه في تعامله مع التعددية الحزبية، فلو وجدت الإرادة السياسية بالسماح للأحزاب بتداول السلطة لأمكن تغيير النظرة الشعبية نحو الأحزاب، وتغيير الأحزاب من واقعها الحالي، وتعود لها الثقة وتصبح واجهة سياسية حقيقية.

كما نلاحظ أن دور الأحزاب في التعددية السياسية محدود ومتدن، ولم يظهر لها أي أثر واضح فيها، وقد يعود ذلك لكون التحول جاء من قبل النظام في سعيه للحفاظ على استمرار واستقرار النظام السياسي، والبحث عن مصادر جديدة للشرعية. وليس أدل على ذلك من أن التحول جاء بعد تعرض النظام إلى هزات وأحداث ومشاكل سياسية واقتصادية تعمد النظام إلى احتواء القوى السياسية والاجتماعية التي تسببت في الأحداث من أجل ما يسميه بعض المتخصصين 'التنفيس

---

(1) عبدالحليم مناع العدوان، التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، ج 2، مرجع سابق، ص433 – 434

السياسي"[1] من خلال بعض المؤسسات المشروعة. ولكن هذه التعددية تبقى في المستويات الدنيا في الحالة المطلوبة، ومحاطة بمجموعة من القيود والضوابط السياسية والأمنية والقانونية التي تسمح بهيمنة كاملة للحكومة على رسم وتحديد التعددية السياسية المسموح بها.

كما أن الديموقراطية والتطور السياسي والتعددية السياسية التي سمحت بظهور التعددية الحزبية جاءت "وقائية ومقيدة" ومن أجل التعبير عن النخب السياسية والقوى الحديثة الناشئة في المجتمع، ولمواجهة حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي الذي واجهه النظام السياسي.

وفي النهاية لا يمكن لأي حزب سياسي أن يكون ديموقراطياً في المحيط الاجتماعي والسياسي مع الأحزاب الأخرى، إذا فقد أو لم يمارس العملية الديموقراطية داخله، ومراعاة مبدأ الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير وتداول السلطة، والابتعاد عن المواقف العدائية للدولة والنظام بشكل مباشر وتعديل مفهومها للمعارضة السياسية وما تحمله من مفاهيم وأفكار تعود لمرحلة الخمسينات. بحيث تصبح معارضتها من أجل المصالح العامة، وبمثابة حكومة ظل للحكومات القائمة.

التعددية الحزبية هذه، لا نستطيع عزلها عن محيطها في مؤسسات المجتمع المدني، كونها تأثرت وأثرت في العديد من هذه المؤسسات، وأهمها النقابات المهنية التي مارست العمل السياسي في غياب الأحزاب السياسية وساهمت في الحياة السياسية.

---

(1) نظام بركات، الأحزاب العربية ودورها في التحولات الديموقراطية (في) التحول الديموقراطي في العالم العربي خلال التسعينات (أعمال ندوة)، مرجع سابق، ص183.

الخلاصة

مرت الحياة الحزبية في الأردن بمراحل من النشأة والتطور والتراجع حسب الظروف الدولية والإقليمية والمحلية التي أثرت في إنشاء بيئة حاضنة لهذه الأحزاب، كما أثرت في مسيرة النظام الحاكم لقبوله بالتحول للديموقراطية، والسماح بالتعددية الحزبية أو إنهائها أو تعطيلها بما يتناسب مع مدى تأثير هذه الأحزاب على استقرار واستمرار النظام وشرعيته.

فالأحزاب التي نشأت في عهد الإمارة لم تكن تحمل برامج وأفكاراً سياسية واضحة، إنما هي تعددية حزبية تقليدية، عشائرية، جهوية، قامت لخدمة مصالح خاصة في معظمها نظراً لحداثة نشأتها في عهد الإمارة، وأهدافها، ونوعية منتسبيها، وسيطرة سلطة الإنتداب البريطاني على الإمارة. ولكنها شكلت حلقة سياسية مهمة في مقارعة الإنتداب البريطاني، وظهور معارضة سياسية من قبل بعض الأحزاب كحزب الشعب الذي تأسس عام 1927 لا زالت آثارها السياسية باقية حتى الآن، خاصة المؤتمرات والمواثيق الوطنية، وشكلت حلقة في سلسلة حزبية متصلة حتى اليوم.

أما الأحزاب السياسية في مرحلة الإستقلال وحتى عام 1957 فقد استفادت من المرحلة السابقة بالأخذ بنواحي القوة، وتلافي نواحي وأسباب الضعف، فجاءت متقدمة نوعياً وفكرياً، وأكثر وعياً وحداثة في برامجها، وأفكارها، وطرحها السياسي، ومستوى منتسبيها وثقافتهم، ونظرتها للقضايا الوطنية والحريات العامة، والتحول للديموقراطية والتعددية السياسية والحزبية، وشكلت أول حكومة تداول سلطة من الحزب الفائز في الأغلبية البرلمانية في المجلس النيابي الخامس عام 1956 الحزب الوطني الاشتراكي. لم تدم هذه الحكومة طويلاً بسبب حل الأحزاب ومنع نشاطها وفرض الأحكام العرفية بعد تعارض الإرادات السياسية للحكومة وأعضائها الحزبيين، والإرادة السياسية للملك ورؤيته للنظام السياسي، أثرت في هذه

الإرادات عدد من العوامل الخارجية الدولية، والإقليمية، بالإضافة للتأثيرات المحلية.

لجأت الأحزاب بعد ذلك لإيجاد مكان لها على الساحة السياسية العلنية بعد العمل السري للإنضمام إلى النقابات المهنية والتنظيمات الفلسطينية بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وساهمت في تراجع الحياة السياسية، وإنهاء تواجدها مع منظمة التحرير الفلسطينية على الأرض الأردنية، ولم تنهض هذه الأحزاب إلا بعد عودة الحياة الديموقراطية عام 1989.

وبعد عودة الحياة الديموقراطية عام 1989 وإلغاء الأحكام العرفية والقوانين الإستثنائية، والسماح للأحزاب السياسية بممارسة نشاطها بشكل علني بعد قانون الأحزاب عام 1992، نشأ عدد من الأحزاب السياسية العقائدية، والفكرية، والوسطية، خاضت الإنتخابات النيابية عام 1989 وحققت وجوداً ونشاطاً ملحوظاً، تراجع هذا النشاط بعد تعديل قانون الإنتخابات عام 1993 وفرض قانون الصوت الواحد، مما أثر في وصولها إلى قبة البرلمان من ناحية وبسبب كثرة الأحزاب وضعفها ونشأتها وشخصنتها لو استثنينا حزب جبهة العمل الإسلامي.

ومن أجل إيجاد أحزاب قوية ومؤثرة وفاعلة، تأخذ على عاتقها تطوير النظام السياسي والحزبي، وتقوم بوظائف التثقيف والتنشئة والتنمية السياسية، تتنافس فيما بينها للوصول إلى تشكيل حكومات برلمانية وتداول السلطة، نؤكد على ضرورة أن يكون العمل جماعياً من قبل الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والشعب على اختلاف توجهاتهم من أجل الوصول إلى تنمية سياسية وحزبية ووجود قرارات سياسية وحزبية كبيرة ذات قاعدة عمودية واثقة تضع الأسس والقواعد الرئيسة لتطوير النظام السياسي، والوصول إلى تداول السلطة، لأن البناء الحزبي الحالي لا يمكن أن يشكل طريقاً للوصول إلى الحكومات البرلمانية بسبب ضعفها وتشرذمها وكثرة عددها لو استثنينا حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يمثل التيار الإسلامي، فالأحزاب اليسارية والقومية لم تمارس تداول السلطة

داخل أجهزتها الحزبية، ولم تستطع تغيير خطها السياسي ونخبها القيادية، وايجاد قيادات حزبية تستطيع لم شمل هذه الأحزاب.

كما أن الأحزاب السياسية الوسطية لا زالت تحافظ على شخصتها وقياداتها التقليدية والحيوية وتعتمد في نشاطها ووجودها على شخصية رئيسها أو أمينها العام أو الممول لهذا الحزب أو ذلك وشعارهم في العمل السياسي الوصول إلى السلطة.

ومؤسسات المجتمع المدني تصارع من أجل مشاركتها في العمل والشأن الوطني بدون أثر أو تأثير واضح في الحياة السياسية بسبب التشريعات والقوانين المعطله لدورها، الأمر الذي دعاها للخروج على القواعد القانونية والمهنية ومحاولات الإقصاء بدون البحث عن وسائل المشاركة لذلك:

- نريد تعددية حزبية وتداولاً للسلطة كون هذين العنصرين يحولان دون تفرد سلطة أو طرف سياسي بالقوة والنفوذ، فالمعارضة لها دورها الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية وتستطيع أخذ مكانها في حال حادت عن واجباتها بالوسائل السلمية، وهذا بدوره يدفع بالحكومات لتحسين ادائها وإمكانية عودتها بالمقابل للسلطة مرة أخرى بالرضا الشعبي.
- نريد نظاماً سياسياً ينادي بالديموقراطية والتعددية والحزبية كشعار سياسي وكوسيلة للشرعية، ولا يضع القوانين المعطله للديموقراطية والحزبية. نريد نظاماً سياسياً يضع الديموقراطية والتعددية الحزبية كخيار لبناء حياة سياسية وحزبية حقيقية تستطيع معها الأحزاب إيجاد مكانها على الساحة التنظيمية والسياسية والحكومية والتشريعية والإجتماعية، وبالتالي نصل إلى تشكيل حكومة برلمانية وتداول السلطة مع الأحزاب الأخرى، وذلك من خلال تعديل القوانين والتشريعات الناظمة للحياة الحزبية والتشريعية بما لا يتعارض مع الدستور، والنظر لهذه التنظيمات كأصدقاء وليس كأعداء حتى تستطيع الأحزاب والقاعدة الجماهيرية للأحزاب من إجراء مراجعة شاملة لأوضاعها واستعادة

ثقة المواطنين بها بلا خوف من سلطة أو نظام.

- نريد من الحركة الإسلامية أكبر التيارات السياسية وأهمها في الأردن أن لا تصبح أداة هدم وتراجع للحياة السياسية في الأردن من خلال بروز أطراف أو تيارات تلجأ للتطرف أو الغلو أو الابتعاد عن الأهداف الرئيسية للشعب الأردني، مسترشدة بما يحيط ويحدث في الإقليم من متغيرات سياسية متغاضية عن حال وواقع وخصوصية الأردن وتحافظ على خصوصيتها وجماهيريتها وقوتها.
- نريد للتيار القومي واليساري الذي سيطر على الحياة السياسية الحزبية في الأردن في إحدى مراحله، وشكل أول تعددية حزبية وسياسية وحكومة برلمانية في تاريخ الأردن أن لا يضع رأسه في الرمل ويبقى على تطرفه وغلوه وقيمه السابقه، والتي أدت إلى تراجعه على الساحة السياسية والشعبية، نريد له أن ينطلق من قاعدة أردنية تضع المصالح الشعبية والسياسية والوطنية في الاعتبار الأول، ومصالح التيار في الوصول إلى المشاركة السياسية وتداول السلطة... بعد أن يطبق هذا النظام في مؤسساته الحزبية وإزالة ما شابها من صدأ أو تكلس.
- نريد للتيار الليبرالي الوسطي المحافظ أن لا يبقى مصلحياً شخصانياً متناثراً على مساحة واسعة، عديم الفائدة، يتحرك حيث المصالح، فالتيار الوسطي يجب أن يكون صمام الأمان للنظام السياسي كما هي الطبقة الوسطى في المجتمعات، لا ينهار مع مجرد الفقر السياسي، وينتعش مع وضع الخطط الإصلاحية التي قد تنجح أو تفشل. رغم أن هذا التيار يمتلك من القوة السياسية والمجتمعية والاقتصادية والنخب السياسية وأصحاب التجارب السياسية، والدعم المعنوي من النظام ما يؤهله أن يقود مسيرة الإصلاح السياسي، والوصول إلى تشكيل الحكومات وتداول السلطة بعد أن يطبقها في أنظمته الداخلية والمؤسسية.

لذلك لابد من:

- التوعية بأهمية العمل الحزبي كأحد الأولويات الملقاة على عاتق هذه الأحزاب والتمسك بالمفاهيم التي تنسجم مع مصلحة الوطن ومصلحة الأحزاب نفسها من أجل خلق نتائج وبيئة سياسية ديموقراطية حقيقية.
- الاهتمام بصياغة سلوك حزبي وإنساني ينسجم مع طبيعة وحجم المهمات الوطنية الملقاة على عاتق هذه الأحزاب باعتبارها مؤسسات وطنية رافدة للوطن تنسجم مع الطموح الوطني.
- الاهتمام بعنصر الشباب ومشاركته في العمل السياسي من خلال الاستحقاق الذي تفرضه حالة الانتقال المجتمعي في الأردن نحو التجديد والتحديث، حيث إن المشاركة تشكل حالة استحقاق تاريخي، ونقطة انطلاق من حقيقة أن الأردن يبنى من جديد بناءً مستقبلياً، وتشجيع الشباب على الانخراط في العمل العام والمشاركة السياسية في العمل الحزبي يمكنهم من المشاركة الفعالة في بناء مستقبل الأردن.
- من أجل خلق جيل جديد يساهم في بناء مؤسسات حزبية وطنية لابد من اعتماد منهج مدرسي وجامعي يضع في الاعتبار المصلحة الوطنية الأردنية مفهوماً ومضموناً وفكراً، ويعمق المفهوم بالتربية المدنية وإبراز المفاهيم الإيجابية للعمل الحزبي، وتشجيع المواطنين على الانخراط في الأحزاب السياسية بوصفها مؤسسات وطنية وسيطة بين المواطنين وسلطات الدولة.
- من أجل تطوير الحياة الحزبية، وتنمية الحياة السياسية في الأردن يجب مراجعة كافة القوانين الناظمة للعمل العام والحريات والنشر وغيرها من القوانين التي تمكن الأحزاب السياسية من ممارسة دورها وأنشطتها الرقابية في شتى المجالات وعلى مختلف المستويات.
- من أجل إزالة الإشكاليات والعوائق التي تواجه الأحزاب السياسية لابد من إيجاد حوار جاد بين النظام الحاكم ومؤسسات الدولة والأحزاب والفعاليات

السياسية لتبادل الآراء والأفكار وإزالة أي عوائق لإرساء الأسس الراسخة لمسيرة حزبية أردنية قوية ذات برامج وطنية تستقطب المواطن الأردني.

المراجع

إبراهيم حجازين، الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية وحكومة النابلسي في حكومة سليمان النابلسي 1956–1957، (ندوة).

إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1946 – 1996، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد، عمان، 1997.

إبراهيم فاعور الشرعة، الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية 1950–1957.

الأحزاب السياسية الأردنية، عرض موجز، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد، عمان، 1997.

أحمد أبو الحسن زرد، الانتخابات البرلمانية الأردنية والتعددية السياسية، مجلة السياسة الدولية، عدد 99، 1990.

أحمد أبو خوصة، الديموقراطية والأحزاب السياسية الأردنية.

أحمد الجريبيع، إشكالية الإصلاح السياسي للأحزاب الأردنية، الرأي 21 تموز 2005؛ نشرة صادرة عن مديرية الأحزاب في وزارة الداخلية.

أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، دار العودة، بيروت، 1971..

أحمد الشناق، أمين عام الحزب الوطني الدستوري، مقابلة شخصية 2005/4/20.

أحمد حامد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن 1957 – 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1999.

أحمد حمروش، عبدالناصر والعرب، مطبعة مدبولي، القاهرة 1984.

أحمد ذيبان الربيع، السلوك الديموقراطي في ضوء التجربة الأردنية.

أحمد منسي، الانتخابات الأردنية: انتكاسة للديموقراطية.

أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.

اسحق الفرحان، الحركة الإسلامية والعمل السياسي في الأردن خلال نصف قرن (في) الأحزاب والتعددية السياسية والتحديات المعاصرة.

اسحق الفرحان، الموقف الإسلامي في المشاركة السياسية، سلسلة أدبيات حزب جبهة العمل الإسلامي، إصدار 6، عمان، 1996.

إسحق موسى الحسيني، الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلاميه الحديثه، ط2، دار بيروت، 1955.
أسعد عبدالرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مساراتها، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية 1978.
اسكندر أحمد، الاتحاد السوفياتي في العالم العربي، مجموعة من الوثائق السياسية، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، 1978.
أسماء جاد الله خصاونة، حزب البعث العربي الاشتراكي 1947-1957، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1999.
أسماء خصاونة، حزب البعث العربي الاشتراكي.
إسماعيل ياغي، نظام بركات، دراسات فلسطينية (تاريخية سياسية)، مطبعة الفرزدق التجارية، الرياض، 1988.
أمنون كوهين، الأحزاب السياسية الفلسطينية في عهد الحكومة الأردنية.
أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية 1949-1967، ترجمة خالد حسن، مطبعة القادسية، القدس، 1988.
أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني.
أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى...، المجلد الثالث.
أمين مشاقبة، في التربية الوطنية النظام السياسي الأردني، والمسيرة الديموقراطية، ط5، دار الحامد للنشر، عمان، 2001.
أمين مشاقبة، مجلس النواب الأردني الرابع عشر، 2003 – 2007.
أمين مشاقبة، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، الدار العربية، عمان، 1989.
أمين مشاقبة، تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن (1950-1957)، دراسة مقارنة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 7، عدد 4، 1992.
أمين مشاقبة، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديموقراطية.
أمين مشاقبة، ومحمد الهزايمة، الاتجاهات السياسية لأعضاء مجلس النواب الأردني الثالث عشر (دراسة مسحية) مجلة دراسات، مجلد 27، عدد 1، الجامعة الأردنية، 2000، ص 144 – 164.

أمين المشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية ودول المغرب العربي.
أمين مشاقبة، التحولات الديموقراطية في المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، (في) السياسة الخارجية الأردنية ودول المغرب العربي، تحرير مصطفى العدوان، محمد القطاطشة، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، 2004.
أنيس الصايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، بيروت 1966.
أوراق عارف العارف، مؤسسة آل البيت مرفق رقم 2، ص 6، تاريخ 1926/6/25.
أوراق عارف العارف، مؤسسة آل البيت، مرفق رقم 115، تاريخ 1928/4/29.
أوراق عارف العارف، مؤسسة آل البيت، مرفق رقم 30.
إيمان ناصر عكور، هزاع المجالي، دوره في السياسة الأردنية 1948-1960، وزارة الثقافة، عمان 2000.
إيهاب شلبي وآخرون، انتخابات 1993: دراسة تحليلية رقمية، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1993.
باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، مطبعة الناصر، القدس، د.ت.
برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مشاكل الانتقال وصعوبة المشاركة، المستقبل العربي، س 13، عدد 135، أيار 1990.
بلال التل وموسى فودة، الحركة الإسلامية والبرلمان، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمان، 1997.
بلال حسن التل، الأردن محاولة للفهم، دار اللواء للصحافة، عمان، 1979.
تريز حداد، ملف الأحزاب السياسية في الأردن 1919 – 1994.
التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الثاني، أيلول 1994.
توفيق المقدسي، معركة الانتخابات الأردنية، البعث، دمشق، عدد 36، 26 أيلول 1956.
تيسير الفارس، القبيلة السياسية، جدلية الصراع وتواز المصالح، الحالة الأردنية.
تيسير ظبيان، الملك عبدالله كما عرفته، عمان، 1979.
الجامعة الأمريكية، الوثائق العربية لعام 1969، بيروت، 1969.
جريدة الأردن.
جريدة الأسواق.

جريدة الدستور.

جريدة الدفاع

جريدة الرأي

الجريدة الرسمية

جريدة السبيل الأسبوعية

جريدة العرب.

جريدة الغد.

جريدة الهلال الأسبوعية.

جريدة فلسطين

جمال الخطيب وخالد وليد، الأحزاب السياسية العربية – المشهد العام (في)، الأحزاب السياسية في العالم العربي، الواقع الراهن وآفاق المستقبل (فعاليات مؤتمر) مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2004.

جمال الخطيب، أحزاب الوسط: رؤية نقدية (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع ... والطموح.

جمال الخطيب، المسار السياسي للحركة الإسلامية في الأردن، بحث غير منشور، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2005.

جمال الخطيب، بانوراما الأحزاب السياسية الأردنية، (في) الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع ... والطموح، عمل مشترك.

جمال الخطيب، قراءة في مشروع قانون الأحزاب السياسية لعام 2005، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2005.

جمال الشاعر، الحركة القومية في الأردن عبر نصف قرن (في) الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن.

جمال الشاعر، تجربة الديموقراطية في الأردن.

جمال الشاعر، خمسون عاماً ونيف، مكتبة الرأي (8) المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1994.

جمال الشاعر، سليمان النابلسي فكره ودوره السياسي، في: حكومة سليمان النابلسي 1956–

1957، أعمال ندوة.
جمال الشاعر، سياسي يتذكر.
جمال الشاعر، شهادة شخصية في التجربة الحزبية في: سعدالدين إبراهيم (إعداد) الديموقراطية والتعددية السياسية في الوطن العربي (ندوة).
جهاد المحيسن (في) الملف الاستراتيجي والانتخابات النيابية في الأردن، 2003.
حزب البعث العربي الاشتراكي، التنظيم الفلسطيني الموحد، القيادة النظرية، نشرة حول الحركة الوطنية الأردنية، أيلول 1974.
حزب التحرير، الخلافة، المطبعة العصرية، الكويت، د. ت.
حزب التحرير، مفاهيم حزب التحرير، مطابع الاستقلال، بيروت، 1953.
حزب الرسالة، المبادئ الأساسية.
حزب الشعب الأردني (القانون الأساسي) منشورات حزب الشعب الأردني 7 أيار 1947
الحزب الشيوعي الأردني، المؤتمر الوطني الأول العلني، عمان، نيسان، 1993.
حزب المستقبل، بطاقة دعوة وتعريف.
حزب المستقبل، مبادئ، أهداف، منهاج.
الحزب الوطني الاشتراكي والسياسة العامة للحزب، المطبعة الوطنية، عمان، 1955.
الحزب الوطني الدستوري، المبادئ العامة والمرتكزات.
حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، منشورات الدار الإسلامية للطباعة والنشر، (د.م.ت.) 1984.
حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، دار الشهاب، القاهرة، 1966.
حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، 1915-1946، دار صادر، بيروت، 1974.
حسين أبو رمان، قراءة نقدية في مشروع قانون الأحزاب السياسية، حزب الشعب الديموقراطي، لجنة الإعلام المركزي، عمان، 1991.
الحسين، مجموعة وثائق رسمية..
الحسين، مهنتي كملك، أحاديث ملكية.
حكم خير وآخرون، التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن، مركز الريادة

للمعلومات.
حمادة فراعنة، المشهد السياسي الحزبي، جريدة الرأي، 8 أيلول 2004.
حمادة فراعنة، مقابلة شخصية، 12 نيسان 2004.
حمود حرب اللصاصمة، الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية.
حمود حرب اللصاصمة، المستجدات السياسية والعسكرية على الساحة الأردنية 1968-1974، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
خالد الزعبي، أضواء على العملية الانتخابية وإفرازاتها لمجلس النواب الرابع عشر لسنة 2003 نظرياً وتحليلياً، رسالة مجلس الأمة، مجلد 12، عدد 50، أيلول 2003..
خالد موسى الزعبي، التمثيل الحزبي في البرلمان والحكومة.
خطب جلالة الملك حسين بن طلال.
خلدون الناصر، أمين عام حزب العهد، مقابلة شخصية 2005/4/5.
خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية 1946-1970، المؤلف، عمان، 2001.
خليل الحمداني، الأحزاب السياسية في الأردن.
خير الدين الزركلي، عامان في عمان.
الدستور الأردني.
دستور الحزب الوطني الاشتراكي في الملحق رقم (15) في: Nasser Arari، op. Cit، p. 96.
دعاء. عزمي أحمد رشيد، التعددية السياسية، رؤية إسلامية معاصرة، منشورات الحركة العربية الإسلامية الديموقراطية، مواقف بعض الجماعات الإسلامية في الأردن من الديموقراطية والتعددية السياسية.
ذياب مخادمة، السياسات الخارجية في عهد حكومة النابلسي، في: حكومة سليمان النابلسي 1956-1957 (أعمال ندوة).
رائد أحمد الهياجنة، سمير الرفاعي ودوره في الحياة السياسية الأردنية.
رحيل غرايبة، الإسلاميون والتنمية السياسية في الأردن - رؤية وتجربة - (في) الأحزاب السياسية في العالم العربي الواقع الراهن وآفاق المستقبل.
رمضان الرواشدة، واقع الأحزاب السياسية بين الشرذمة والانكفاء للوراء، الرأي، 20

تشرين أول 2002.
رناد الخطيب عياد، التيارات السياسية في الأردن ونص الميثاق الوطني الأردني، المطبعة الوطنية، عمان، 1992.
رياض الأشقر وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.
رياض نجيب الريس، ودينا حسين النحاس، المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية، منظماتها، أشخاصها، علاقاتها، دار النهار للخدمات الصحفية، بيروت، 1976.
زياد أبو غنمية، من ملفات الصحافة الأردنية، دراسة وثائقية لمجلة الكفاح الإسلامي، ط1، عمان، 1990.
زياد أبو غنيمة، تعقيب (في) المسار الديموقراطي الأردني إلى أين؟.
زياد أحمد سلامة، تعقيب لاحق، في: حكومة سليمان النابلسي 1956-1957 (أعمال ندوة).
زياد معايعة، التعددية الحزبية في الأردن 1989 – 1997.
زيد حداد، حلف الأحزاب السياسية في الأردن 1919 – 1994، عمان، 1994.
زيد حمزة، الانفتاح السياسي وأداء التنظيمات النقابية والمهنية، في: هاني الحوراني (إعداد) المسار الديموقراطي الأردني إلى أين؟ مركز الأردن الجديد للدراسات والنشر، عمان، 1990.
زيد عيادات، الحركة الإسلامية والمشاركة السياسية، (في) الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن (مؤلف جماعي)، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد، عمان، 1997.
سالم النحاس، اليسار الأردني، ضائع ويعاني أزمة قيادة، الدستور 18 كانون ثاني 2005.
سائد درويش، المرحلة الديموقراطية الجديدة في الأردن.
سعدالدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، المستقبل العربي، س 6، عدد 62، نيسان 1984.
سعيد التل، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، دال اللواء لصحافة والنشر، عمان، 1989.
سعيد التل، الميثاق الوطني فلسفة ومسيرة.
سعيد التل، كتابات سياسية، دار الفكر، عمان، 1995.
سليم الزعبي، الأحزاب السياسية والبرلمان (التجربة الأردنية) (في) المرشد إلى الحزب

السياسي (ورشة عمل) مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1995.
سليمان البشير، جذور الوصاية الأردنية.
سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979.
سليمان الموسى، أعلام من الأردن، ج1.
سليمان الموسى، الحركة العربية سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية 1908-1924، دار النهار للنشر، بيروت، 1980.
سليمان الموسى، إمارة شرق الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن.
سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2.
سليمان الموسى، صفحات من تاريخ الأردن الجديد، أضواء على الوثائق البريطانية 1946-1952، عمان، 1991.
سليمان بشير، جذور الوصاية الأردنية (دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني) القدس، 1980.
سليمان صويص، الأحزاب السياسية العربية وحقوق الإنسان مع تركيز خاص على الأحزاب الأردنية، (مؤتمر) مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2004.
سليمان صويص، خريطة الأحزاب السياسية في الأردن، مجلة الأردن الجديد، العدد 18/17، خريف 1990.
سميح المعايطة، التيار الإسلامي وحكومة النابلسي، في: حكومة النابلسي 1956-1957 (أعمال ندوة).
سمير التنداوي، إلى أين يتجه الأردن، الدار المصرية للكتاب، القاهرة (د.ت.).
سمير الحباشنة، في المسائل القومية الوطنية الملحة، عمان، 1991.
سمير حباشنة، الانفتاح السياسي وآراء الأحزاب الأردنية (في) المسار الديموقراطي الأردني إلى أين؟.
سمير حباشنة، مناقشة عامة، في: هاني الحوراني، ورشة عمل.
سهيل صباح، اليسار الأردني في جذور المأزق وأسئلة المستقبل.
سهيلة الريماوي، أحزاب التيار القومي وحكومة النابلسي، في: حكومة النابلسي 1956-

1957 (أعمال ندوة). إعداد هاني الحوراني، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1999.
سهيلة الريماوي، جمعية العربية الفتاة، دراسة وثائقية 1909-1918، دار مجدلاوي، عمان، 1988.
شادية العدوان، التطور السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية 1946-1967، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1990.
شاهر أبو شحوت، مذكرات.
شبلي العيسى، حزب البعث العربي الاشتراكي (مرحلة التوسع 1948-1958) ج2، دار الطليعة، بيروت، 1978.
شفيق ارشيدات، التنظيم الحزبي، ضرورة وطنية، كتاب مفتوح إلى رئيس الوزراء، الميثاق، عدد 13، 1949/12/3.
صحيفة (البعث).
صلاح العجلوني، دور العشيرة في انتخابات مجلس النواب الرابع عشر لعام 2003، رسالة مجلس الأمة، مجلد 12، عدد 50، أيلول 2003.
صوان الجاسر، ونعمان أبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار.
طاهر المصري، واقع وآفاق تطور العملية الديموقراطية في الأردن.
عادل تركي سعود القاضي، النظام السياسي والمشاركة السياسية للأحزاب في الأردن: دراسة في انتخابات 1993، رسالة ماجستير غير منشورة، بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، 1999.
عادل زيادات، العلاقة بين صحافة الأحزاب والتشريعات والقوانين في الأردن، 1989-1995، أبحاث اليرموك، مجلد 13، عدد أ جامعة اليرموك، إربد، 1997.
عاطف البطوش، الحوارات ومداخلات المشاركين (في) الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع ... والطموح.
عاطف الحوراني، قراءة تحليلية في نتائج الانتخابات النيابية الأردنية عام 1993، المركز المعاصر للمعلومات والاستفسارات، عمان، 1993.
عاطف صويص، شكل الحياة النيابية ومصادرة السلطات الدستورية 1957-1974، مجلة الأردن الجديد، عدد2، كانون أول 1984.

عامر التل، الأحزاب المعارضة للتسوية، الأفق الأردني، عدد 113، 1994.
عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن.
عبدالحفيظ محمد، هذه هي الشيوعية في الوطن العربي، فوضى، إباحية، إلحاد، إرهاب، ط3، مطبعة شاهين، عمان، 1959.
عبدالحليم مناع العدوان، التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، ج 1، دار الراية – عمان، 2007.
عبدالحليم مناع العدوان، التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، ج2، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
عبدالرحمن شقير، رحلة العمر من قاسيون إلى قرية عمون، مرجع سابق، ص 85؛
عبدالرحيم العكور، الإسلام السياسي والتحديات المعاصرة، (في) الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع والطموح.
عبدالرؤوف التل، مجلس النواب والمعارضة المفقودة، الرأي 13 حزيران 2004.
عبدالرؤوف الروابدة، تحديات بناء هيكلية سياسية ديموقراطية في الأردن (في) الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن.
عبدالقادر ياسين وأحمد صادق سعد، الحركة الوطنية الفلسطينية 1948–1970، اتحاد الكتاب الصحافيين الفلسطينيين 1975.
عبداللطيف عربيات، الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، الرأي، 26 تشرين ثاني 2006.
عبداللطيف عربيات، مداخلة في: حكومة سليمان النابلسي 1956–1957 (أعمال ندوة).
عبداللطيف عربيات، معالم التجديد في الحركة الإسلامية في الأردن (في) الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن.
عبداللطيف عربيات، مفهوم الحركة الإسلامية للتعددية الحزبية، جريدة الرأي، 8 أيلول 2004.
عبدالله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية في الدول العربية، دار القلم، الكويت، 1992.
عبدالله التل – كارثة فلسطين.
عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1991.

عبدالله نقرش، السياسات الداخلية في عهد حكومة النابلسي، في: حكومة سليمان النابلسي (أعمال ندوة).
عبدالله نقرش، مناقشة عامة، في هاني الحوراني (أعمال ندوة) حكومة سليمان النابلسي 1956-1957.
عبدالمجيد الشقاق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال حتى عام 1971، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1996.
عبدالهادي المجالي، الحياة السياسية وتحديات بناء الأحزاب الأردنية، (في) الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن.
عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973.
العرب اليوم.
عريب الرنتاوي (إشراف) الملف الاستراتيجي للانتخابات النيابية في الأردن، 2003، العدد السابع، مركز القدس للدراسات السياسية، تموز 2003.
عريب الرنتاوي، التيار الإسلامي في الأردن، إشكاليات الحاضر ... واحتمالات المستقبل (في) الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع — الطموح.
عريب الرنتاوي، التيار القومي في الأردن (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع ... والطموح.
عزمي أحمد منصور، مواقف بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية في الأردن من الديموقراطية والتعددية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1994.
عصام السعدي، مؤتمر أم العمد الشعبي الأردني 1936، مجلة الأفق، عدد9، 7 تموز1992.
عصام الفايز، المؤتمر الوطني الأول، ظروف انعقاده، وأعماله وأهميته التاريخية، مجلة الأردن الجديد، عدد11، س 5، قبرص، 1988.
عصام سخنيني، الكيان الفلسطيني 1964-1974، شؤون فلسطينية، عدد 41-42، كانون ثاني 1975.
عصام محمد السعدي، الحركة الوطنية الأردنية 1921-1946، رسالة دكتوراه، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1991.

عصام ملكاوي، الحوارات ومداخلات المشاركين (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع ... والطموح.
عقل حيدر العايدي، الأحزاب السياسية في الأردن، فترة الخمسينات، مجلة الأردن الجديدة، عدد 18/17، خريف 1990.
علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، مرجع سابق، ص 109؛ ميشيل كامل، المؤامرة الأمريكية في الأردن، ج1، دار الفكر، بيروت، 1957.
علي البلاونة، قراءة في نتائج الانتخابات النيابية الرابعة عشر 2003.
علي سعادة، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاماً.
علي عامر، أمين عام الحزب التقدمي الديموقراطي الأردني، حوار نظمه مركز دراسات وأبحاث العمل الإسلامي، جريدة الدستور، 10 شباط 1993.
علي عبدالكاظم الفتلاوي، الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن، دراسة تحليلية في ضوء مفهوم التوازن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996..
علي عبدالكاظم، السيرة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين ومرجعيتها الفكرية في: هاني الحوراني وآخرين، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، ومؤسسة فريدرجش إيبرن، عمان، 1997.
علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، وثائق ونصوص، ج1، وزارة الثقافة، 2011.
علي محافظة، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، دار الفارس للنشر، عمان، 1998.
علي محافظة، الحوارات ومداخلات المشاركين (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح.
علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية.
علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن منذ قيام الثورة العربية الكبرى حتى نهاية عهد الإمارة 1916 – 1946 جزء أول، دار الكتب الأردنية، عمان، 1990.
علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، 1921–1946، ط2، مركز الكتب الأردني، 1991.
علي محافظة، مناقشة عامة، في حكومة سليمان النابلسي 1956–1970، أعمال ندوة.
علي محمد سعادة، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاماً.

عوني البشير، وزير ونائب سابق، مقابلة شخصية، 2005/4/2.
عوني العبيدي، الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1945-1970، صفحات تاريخية، د. ت. عمان، 1991.
عوني العبيدي، صفحات من حياة الحاج عبداللطيف أبو قورة مؤسسة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مركز دراسات وأبحاث العمل الإسلامي، عمان، 1992.
عوني جدوع العبيدي، حزب التحرير الإسلامي، دار اللواء للصحافة، عمان، 1993.
عيسى مدانات، الحركة الاشتراكية في الأردن عبر نصف قرن (في) الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن.
عيسى مدانات، تعقيب في: حكومة سليمان النابلسي 1956 – 1957 (أعمال الندوة).
غادة عناب، أحزاب عددها أكبر بكثير من حجومها وتأثيرها، الرأي 8 أيلول 2004.
غازي الخليلي، الأحزاب الشيوعية العربية ومواقفها من القضية الفلسطينية 1948-1973، دراسات عربية، عدد 9، تاريخ 1976/12/9.
غازي الخليلي، حركة القوميين العرب، وموقفها من القضية الفلسطينية، دراسات عربية، عدد 10، 1970.
غازي صالح نهار، الانتخابات النيابية وظهور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية الأردنية للفترة 1989 – 1997، مجلة شؤون اجتماعية س 18، عدد 69، ربيع 2001.
فايز الربيع، الديموقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
فايز شخاترة، الأحزاب السياسية في النظام الدستوري الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1995.
فتحية الزعبي، قراءة في واقع الخريطة الانتخابية لمجلس النواب الرابع عشر.
فؤاد دبور، الأمين العام لحزب البعث العربي التقدمي، مقابلة شخصية 2005/4/6.
فؤاد دبور، حوار مع وكالة الأنباء الأردنية (بترا) جريدة الرأي 7 تشرين أول 2002.
فؤاد نصار، الرجل والقضية، منشورات صلاح الدين، القدس، 1977.
فيصل البطاينة، ملف الحياة التشريعية والبرلمانية في الأردن، عمان [د. ت].
فيصل شطناوي، محاضرات في الديموقراطية، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، د. ت.

قانون الأحزاب السياسية.
القانون الأساسي لعام 1928.
قانون المطبوعات والنشر رقم 10 لسنة 1993.
القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، العمل الفدائي في الأردن، الفدائيون بين الردة والانتحار، التوجيه المعنوي، 1973.
كامل محمود خلة، التطور السياسي لشرق الأردن.
كامل محمود خلة، الحركة الوطنية الأردنية 1927-1948، مجلة الأردن الجديد، عدد 18/17، سنة 7، عمان خريف 1990..
الكتاب الأسود في القضية الأردنية العربية، دار الأيتام، القدس، 1929.
الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1964.
كريم السيد، فصائل الحركة الوطنية الأردنية، فترة الخمسينات والستينات، مجلة الأردن الجديد، عدد 18/17 خريف 1990.
الكفاح الإسلامي.
لبيب زويا، الحزب القومي الاجتماعي في تحليل وتقييم، ترجمة جوزيف شويري،
لؤي بركات، المرأة الأردنية وتجربة انتخابات مجلس النواب الرابع عشر، 2003.
ليونارد روبنسون، الدولة والإسلاميون والانفتاح السياسي في الأردن، قراءات سياسية س 4، عدد 2 مركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا، 1994.
مازن الساكت، دور الأحزاب في التنمية السياسية، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، 1997.
مازن المجالي، وجهة نظر في واقع وآفاق العمل السياسي في الأردن (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح.
ماهر الشريف، الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين 1919-1948، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1986.
المبادئ والمرتكزات والنظام الأساسي لحزب العهد.
المبادئ والمنطلقات الأساسية لحزب جبهة العمل القومي.
مجلة الأفق الأسبوعية.

مجلة الأمة.
مجلة الرائد، س عدد 31، س 2، عمان، 28 حزيران 1947.
مجموعة باحثين، التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، 1996.
محمد الحاج، التيار الإسلامي في الأردن، (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح.
محمد الحسن، الإخوان المسلمون في سطور، دار الفرقان، عمان، 1990.
محمد المصري، الأردن 1953-1957، دراسة سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1995.
محمد حسين يعقوب، الفصل والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظامين السياسيين الأردني واللبناني، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، إربد، 2004.
محمد خريسات، الاردنيون والقضايا الوطنية والقومية.
محمد سليمان الدجاني، ومنذر سليمان الدجاني، المدخل إلى النظام السياسي الأردني.
محمد سيف الدين العجلوني، معركة الحرية في الأردن وأقوال رجال السياسة في سوريا الكبرى، دمشق، 1947.
محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، مجلد 1، المكتبة العصرية، بيروت، 1949.
محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، جزء أول، صيداء لبنان، 1950.
محمد علي العجلوني، معركة الحرية في شرق الأردن.
محمد كنوش الشرعة، التجربة الديموقراطية في الأردن.
محمد محي الدين المصري، الأردن 1953-1957، دراسة سياسية.
محمد مصالحة (إشراف) خالد الزعبي (إعداد) مجلس النواب الثاني عشر 1993 - 1997.
محمد مصالحة (إشراف) خالد الزعبي (إعداد) مجلس النواب الحادي عشر 1989 - 1993.
محمد مصالحة، الانتخابات آلية الديموقراطية
محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دراسة تحليلية مقارنة. تجربتي الخمسينات والتسعينات، دار وائل، عمان، 1999.

محمود الريماوي، حوارات ومداخلات المشاركين (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع ... والطموح.
محمود العبيدات، مذكرات مخطوطة.
محمود القاضي، شيء من الذاكرة، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1995.
محمود المعايطة، الجيش والسياسة في الخمسينات.
محمود موسى العبيدات، مذكرات مخطوطة، ج2.
مديرية الدراسات والأبحاث، واقع الأحزاب السياسية في الأردن (تقرير) مجلس الأمة، عمان، 1993.
مذكرات مجلس النواب الأردني الثالث، الجلسة الثانية 1953/11/29.
مذكرات مجلس النواب الأردني الثالث، الجلسة الرابعة 1954/3/30.
مذكرات مجلس النواب الخامس، الجلسة الثانية، تاريخ 29/ 1956/11؛
مراد عباس، الدور السياسي للجيش العربي.
المرشد إلى مجلس الأمة الثالث عشر 1997 – 2001، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1999.
مركز الأردن الجديد للدراسات، الأحزاب السياسية الأردنية "عرض موجز".
مركز الدراسات الاستراتيجية، استطلاعات للرأي حول الديموقراطية في الأردن للسنوات 1995 – 2002، الجامعة الأردنية 1995 – 2002؛
مركز الدراسات الاستراتيجية، الديموقراطية في الأردن 2003، وحدة استطلاع الرأي العام، الجامعة الأردنية، تموز 2003.
مروان الحمود، الحزب الوطني الاشتراكي، مرجع سابق.
مروان العبداللات، خريطة الأحزاب السياسية الأردنية، دار العبرة، عمان، 1992.
مشروع البرنامج السياسي المعدل للحزب الشيوعي الأردني 1992.
مشروع التقرير السياسي والاقتصادي والاجتماعي المقدم للمؤتمر التأسيسي الأول للحزب.
مشروع الميثاق، منطلقات فكرية وسياسية للحزب الشيوعي الأردني، 1993.
مشروع النظام الأساسي للحزب التقدمي الديموقراطي، عمان، تشرين ثاني 1992.
مشروع النظام الأساسي للحزب التقدمي، 1993.

مشروع قانون جديد للأحزاب السياسية الأردنية (أعمال ورشة) مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2005.

مصطفى حمارنة، مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

مصطفى دندشلي، حزب البعث الاشتراكي 1940–1936، ج1، دمشق، د. ت..

مطبوعات توثيقية، مجلس النواب الأردني الثالث عشر 1997 – 2001.

مفاهيم حزب التحرير.

مقابلة شخصية مع الأمين العام المساعد، جميل أبو بكر، 2005/3/31.

مقابلة شخصية مع أحمد الشناق، أمين عام الحزب الوطني الدستوري 2005/4/6.

مقابلة شخصية مع خلدون الناصر أمين عام حزب العهد، الاثنين 2005/9/18.

مقابلة شخصية مع سعيد ذياب، الناطق باسم لجنة التنسيق الحزبي، 2005/4/7.

المقاومة الشعبية، عدد 1، س 4، عمان، كانون ثاني 1952.

المقاومة الشعبية، عدد 1، س 5، كانون ثاني، 1953.

المقاومة الشعبية، عدد 6، س 3، عمان، حزيران 1953.

المنطلقات الأساسية والنظام الداخلي لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني.

منهج حزب التحرير في التغيير، نص خطاب ألقاه مندوب حزب التحرير في مؤتمر رابطة الطلبة المسلمين، ولاية ميتسوري، أمريكا، 22 كانون أول 1989.

منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج1.

منير حمارنة، الحزب الشيوعي، بحث تدريس الحياة الحزبية في الجامعات والمدارس، جريدة شيحان، 23 تشرين أول 2004.

موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، عمان، 1992.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، بيروت، 1972.

موسى اشتيوي، مناقشة، الحريات العامة، المجتمع المدني في: هاني الحوراني (ورقة عمل).

موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1990

موسى المعايطة، أزمة الديموقراطية في بنية وتفكير الأحزاب السياسية العربية (في) الأحزاب السياسية في العالم العربي الواقع الراهن وآفاق المستقبل.
موسى المعايطة، يسار المستقبل (في) الأحزاب السياسية، الواقع ... والطموح "وقائع ندوة" مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2003.
موسى عادل بكمزار، الأردن بين عهدين، د. ت.
موسى فودة وبلال التل، من قضايا الديموقراطية والانتخابات في الأردن، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمان، 1992.
موفق محادين، الأحزاب والقوى السياسية في الأردن/حزب العمال، ببيلوغرافيا، دار الصداقة، بيروت، 1988.
مؤلف جماعي، الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز) مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1997.
مؤلف جماعي،الأحزاب السياسية في العالم العربي، الواقع الراهن وآفاق المستقبل.
ميثاق الحركة العربية الإسلامية الديموقراطية، دعاء، 1993
الميثاق الوطني الأردني، 1991.
ميساء المصري، التعددية السياسية في الأردن 1989-1999.
ناجي علوش، الثورة والجماهير، مراحل النضال العربي 1948-1961 ودور الحركة الثورية، دار الطليعة، بيروت 1963.
ناصر المعايطة، نشأة الأحزاب السياسية، دراسة الأحزاب الأردنية من 1921 – 1993، المؤلف، عمان، 1994.
ناصرالدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط.
نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، مرجع سابق، ص 595؛ العمل الفدائي في الأردن.
نسرين محاسنة، قراءة في مواقف النواب في مجلس النواب الثاني عشر (منشورات مجلس الأمة)، عمان 1999، مجموعة مواقف.
نضال مضية، رأي في تجربة "تنسيقية" أحزاب المعارضة، الرأي، 8 أيلول 2004.
النظام الأساسي لحزب الأحرار، 1994.
النظام الأساسي لحزب الأرض العربية، 1994.

النظام الأساسي لحزب الأمة، 1996.
النظام الأساسي لحزب الأنصار العربي الأردني، 1995.
النظام الأساسي لحزب البعث العربي التقدمي.
النظام الأساسي لحزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية.
النظام الأساسي لحزب الحركة القومية الديموقراطية، 1997.
النظام الأساسي لحزب السلام الأردني، 1996.
النظام الأساسي لحزب الشعب الديموقراطي الأردني، 1992.
النظام الأساسي لحزب الشغيلة الشيوعي الأردني، 2003.
النظام الأساسي لحزب الوسط الإسلامي، 2001.
النظام الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي، 1995.
النظام الأساسي للحزب الديموقراطي الوحدوي الأردني، 1995.
النظام الأساسي للحزب الشيوعي الأردني، عمان، 1992.
النظام الأساسي للحزب العربي الديموقراطي الأردني (في)المؤتمر التأسيسي الأول، تموز 1994.
النظام الأساسي للحزب الوطني الدستوري الذي تم إقراره في 2002/8/7.
نظام بركات ومازن غرايبة، النخبة النيابية في الأردن.
نظام بركات، الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان، دراسة تحليلية لمواثيق الأحزاب، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، 1998.
نظام بركات، الأحزاب العربية ودورها في التحولات الديموقراطية (في) التحول الديموقراطي في العالم العربي خلال التسعينات (أعمال ندوة).
نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية 1992 – 1994، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان 1998.
نظام عساف، الانتخابات النيابية والمجتمع المدني، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، 1997.
نظام عساف، ومازن غرايبة، النخبة النيابية في الأردن 1989 – 2000.
نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر

والتوزيع، القاهرة، 1983.
هاني الدحلة، رماد السنين، مذكرات، دار كنعان، دمشق، 1997.
هاني أخورشيدة، المداخلات وحوارات المشاركين (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع ... والطموح.
هاني الحوراني وآخرون، الإطار القانوني للبناء الديموقراطي في الأردن.
هاني الحوراني وآخرون، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن (مؤلف جماعي) مركز الأردن الجديد ومؤسسة فريد ريش أيبرت، عمان، 1997.
هاني الحوراني وآخرون، المرشد إلى الحزب السياسي، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1995.
هاني الحوراني وآخرون، حزب جبهة العمل الإسلامي، مركز الأردن الجديد، عمان، 1993.
هاني الحوراني وأيمن ياسين، المرشد إلى مجلس الأمة الثالث عشر.
هاني الحوراني، الحركة العمالية الأردنية 1948-1988، مراحل تطورها وقضاياها الراهنة، بنقوسيا، قبرص 1989.
هاني الحوراني، الخارطة الراهنة للأحزاب السياسية الأردنية (الملف السياسي) جريدة الرأي، 8 أيلول 2004.
هاني الحوراني، انتخابات تشرين الأول 1956 والمجلس النيابي الخامس في: حكومة سليمان النابلسي 1956-1957 (أعمال ندوة).
هاني الحوراني، انتخابات عام 1993.
هاني الحوراني، برامج الأحزاب الوطنية في انتخابات تشرين أول 1956.
هاني الحوراني، حزب الاستقلال العربي، مجلة الأفق، عدد 11، 21 تموز 1992.
هاني الحوراني، خارطة الأحزاب السياسية عشية الانتخابات العامة، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1993.
هاني الحوراني، دور الأحزاب الوطنية وبرامجها في انتخابات تشرين أول 1956.
هاني الحوراني، مسيرة الحياة الحزبية الأردنية، الواقع والمشكلات ... والآفاق (في) المرشد للحزب السياسي.

هاني الحوراني، مسيرة الحياة الحزبية الأردنية، الواقع، المشكلات، الآفاق (في) المرشد إلى الحزب السياسي، دار سندباد للنشر، عمان، 1995.
هاني الحوراني، مواقف الأحزاب الوطنية وبرامجها في انتخابات تشرين أول 1956.
هاني حوراني وآخرون (إعداد) الإطار القانوني للبناء الديموقراطي في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 2000.
هاني حوراني: الأحزاب السياسية في فترة ما قبل الحرب العظمى 1936-1939.
هاني حوراني، الحياة الحزبية السياسية في فترة الحرب العالمية الثانية 1939-1945.
هاني حوراني، حزب الشعب الأردني (1927-1930)، مجلة الأفق، عدد12، 28 تموز1992.
هاني سليم خير، التطور العملي للدستور الأردني 1921-1989,
هايل ودعان الدعجة وآخرون، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية، (في) التنمية السياسية في الأردن، تحرير محمد القطاطشة، مصطفى العدوان، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، 2004.
هزاع المجالي، مذكراتي.
هناء عمر المحيسن ومحمد إبراهيم الحوامدة، واقع الأحزاب السياسية في الأردن 1992 – 2002 (دراسة)، إشراف يوسف الحوراني، وحدة الأبحاث والدراسات في مركز الرأي للدراسات والمعلومات، المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي) {د. ت.}.
واقع الأحزاب السياسية كما وردت في استطلاعات مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية 1993 – 2002.
وثيقة فكرية سياسية للحوار الداخلي والثقافي الوطني العام، إصدار حشد، أيلول 1992.
وحدة استطلاع الرأي العام الديموقراطي في الأردن 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، تموز 2003.
وديع أمين، تطور الحركة الوطنية في الأردن، مجلة الطليعة، بيروت، العدد 5 أيار 1967.
وزارة الإعلام، خطبة العرش السامية في افتتاح دورات مجالس الأمة 1953 – 1996. جزء أول، دائرة المطبوعات والنشر، 1997.
وزارة الثقافة والإعلام، الوثائق الأردنية 1971، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1974.
وزارة الثقافة والإعلام، الوثائق الأردنية 1972، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1974.

وزارة الثقافة والإعلام، الوزارات الأردنية.

وزارة الداخلية، مديرية شؤون الأحزاب، قائمة بالأحزاب المرخصة.

وليد قزيها وآخرون، القومية العربية في الفكر والممارسة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.

يعقوب زيادين، البدايات، سيرة ذاتية، أربعون عاماً في الحركة الوطنية الأردنية، ط2، دار ابن خلدون، بيروت، 1981.

يوسف الحوراني، ملامح أزمة الأحزاب السياسية في الأردن، جريدة الرأي 8 أيلول 2004.

يولا حدادين، ملاحظات أولية على قانون الأحزاب السياسية، رقم 15 لسنة 1955، مجلة الأردن الجديد، العدد 18/17 خريف 1990.

المراجع الأجنبية

Abla M. Amawi, The 1993 Election in Jordan, Arab Studies Quarterly, ASO, Vol. 16, No. 3, Summer, 1994, pp. 23 – 25.

Agill، Abidi، p. 143..

Harris، Jordan its People، Op. Cit، p. 83.

Jordan Middle East Economic Digest, Vol. 33, No. 16, 1989, p. 22.

Kathring Rath, The Process of Democratization in Jordan, Middle East Studies, Vol. 30, No. 3, July, 1994, pp. 543 – 547.

L. Harris، Jordan its People its Society its Culture، Grove Press، New York، 1958، p. 76.

Mary Wilson, King Abdullah and Britain and Making of Jordan Cambridge University Press, 1987, pp. 110-112.

Michael C. Hudson, After Gulf War, op. Cit., p. 575.

Nasser Arari، Jordan Study in Political Development، Ibid، p. 112.

Peter Snow، Hussien A Biography، Barrie and Jenkins، London، 1972، p. 99.

Raphael Patai, the Hashemite Kingdom of Jordan, N.Y. 1956, p. 44-46.

Robert Satloff، from Abdullah to Hussein، op. Cit. p. 96.

Sparrow، Modern Jordan، London، 1961، p. 38.

Tudge Gerald Sparw، Hussein of Jordan، George G Harrp and Co. Ltd.، London، 1960، p. 110.

Uriel Dann، King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism، Jordan

1955 – 1957، Oxford University Press، 1989، p. 40.
W.S. Fisher, Jordan the Middle East and North Africa, Forty First ed. Europe Publication Ltd., 1995, p. 575.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية
التزويـــد

K Y
C M

تطور التجربة الحزبية في الاردن

Bibliotheca Alexandrina
12241662

9 789957 579333

دار الراية للنشر والتوزيع
DAR AL RAYA For Publication & Distribution
عمان - الاردن TEL: 00962 6 5338656
E mail: dar_alraya@yahoo.com